الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة–
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم : العلوم الاجتماعية

الرقم التسلسلي : .....

رقم التسجيل : .....

عنوان الأطروحة

التنمية في ضوء الثقافة السياسية

للطلبة الجامعيين

دراسة على عينة من الطلبة الجزائريين بالجامعات الجزائرية

تخصص : علم اجتماع التنمية

إعداد الطالب :
حليلو نبيل

إشراف :
برقوق عبد الرحمان

أعضاء لجنة المناقشة :

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
دبلة عبد العالي	أستاذ	رئيسا	بسكرة
برقوق عبد الرحمان	**أستاذ**	مشرفا و مقررا	**بسكرة**
حسان الجيلالي	أستاذ	عضوا مناقشا	بسكرة
جفال عبد الحميد	أستاذ	عضوا مناقشا	عنابة
بلعادي إبراهيم	أستاذ	عضوا مناقشا	قالمة
خواجة محمد الصغير	أستاذ	عضوا مناقشا	غرداية

السنة الجامعية:2012/2011

شكر وعرفان

إنّ ما يخالجني وأنا أرى حلمي يتحقق لأعظم من أي كلام أقوله

وأحلى من أي شعور أحسّه بل كلمات الثناء والإطراء والشكر قد لا تكون كافية بالنسبة لأولئك الذي كانوا بجانبي طوال الوقت.

وكانوا لي نبعا لا ينضب من العطاء والمساعدة.

بداية أودّ أن أشكر الأستاذ الدكتور الفاضل الذي كان له الفضل في إشراف هذه المذكرة وهو الأستاذ الدكتور " برقوق عبد الرحمن " وأشكره على كل الملاحظات التي كان يقدمها لنا عبر محطات البحث المختلفة.

كما أشكر أساتذة قسم على الاجتماع بجامعة محمد خيضر الذين لم يدّخروا جهدا كلما طلبنا يد العون منهم.

كما أقدم خالص تشكّراتي إلى كل من انتظر بكل شوق ثمرة جهودنا في هذا البحث.

خطة الدراسة

شكر وعرفان.

خطة الدراسة.

فهرس الجداول.

مقدمة.

الفصل الأول: موضوع الدراسة

المبحث الأول: إشكالية الدراسة.

المبحث الثاني: أهمية وأهداف الدراسة.

المبحث الثالث: تحديد مفاهيم الدراسة.

المبحث الرابع: منهج الدراسة.

المبحث الخامس : المدخل النظري للدراسة

الفصل الثاني: الثقافة السياسية: الاتجاهات النظرية ، الأبعاد و الوظائف.

المبحث الأول : الاتجاهات النظرية ودراسة الثقافة السياسية.

المطلب الأول: البنائية الوظيفية

المطلب الثاني: النظرية الماركسية

المطلب الثالث: النظرية الوضعية.

المطلب الرابع: النظرية الفينومينولوجيا

المطلب الخامس: النظرية التفاعلية الرمزية

المبحث الثاني : أبعاد الثقافة السياسية

المطلب الأول: المعرفة السياسية

المطلب الثاني: الاتجاهات السياسية

المطلب الثالث: القيم السياسية

المبحث الثالث : وظائف الثقافة السياسية

الفصل الثالث: الثقافة السياسية : الأنماط و العوامل المؤثرة عليها

المبحث الأول: أنماط الثقافة السياسية

المبحث الأول :أنماط الثقافة السياسية

المطلب الاول : التصنيف تبعا للسمات الأساسية للجماعة /المجتمع

المطلب الثاني : التصنيف تبعا لمضمون الثقافة السياسية

المطلب الثالث :التصنيف استنادا لمدى ديمقراطية الثقافة السياسية

المبحث الثاني :العوامل المؤثرة على أنماط الثقافة السياسية

المطلب الأول : ثبات تغير الثقافة السياسية

المطلب الثاني : التنشئة السياسية.

المطلب الثالث : الأوضاع الطبيعية

المطلب الرابع : الميراث التاريخي

المطلب الخامس : الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية

المبحث الثالث : الثقافة السياسية و التنشئة السياسية

المطلب الأول : تعريف التنشئة السياسية

المطلب الثاني :مضمون التنشئة السياسية

المطلب الثالث : مصادر التنشئة السياسية والثقافة السياسية

المطلب الرابع : علاقة التنشئة السياسية بالثقافة السياسية

الفصل الرابع: الاطار المفاهيمي للتنمية

المبحث الأول: الاتجاهات النظرية و دراسة التنمية

المطلب الأول: الماركسية التقليدية وقضايا التنمية

المطلب الثاني: الماركسية المحدثة و التنمية

المطلب الثالث: نظرية التحديث

المطلب الرابع: اتّجاه النماذج المؤشرات

المطلب الخامس: الاتجاه التطوري المحدث

المطلب السادس: الاتجاه السيكولوجي

المطلب السابع: الاتجاه الانتشار الثقافي

المبحث الثاني: أهداف و غايات التنمية

المبحث الثالث: مبادئ وأسس التنمية

المطلب الأول: الشمول

المطلب الثاني: التكامل

المطلب الثالث: التوازن

المطلب الرابع: التنسيق

المبحث الرابع : مؤشرات قياس التنمية

المبحث الخامس: خطوات التنمية

المطلب الأول: الدراسة

المطلب الثاني: التخطيط

المطلب الثالث : التنفيذ

المطلب الرابع: المتابعة والتقييم
المبحث السادس: معوّقات التنمية
المطلب الأول : معوقات خارجية
المطلب الثاني : معوقات داخلية
الجـــــانـب الميـدانـــــي للـدراســـة
الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة
المبحث الأول: مجالات الدراسة
المطلب الأول: المجال المكاني
المطلب الثاني: المجال الزمني
المطلب الثالث: المجال البشري
المبحث الثاني: أدوات جمع البيانات – الاستبيان–
المبحث الثالث: العينة وكيفية اختبارها
الفصل السادس: عرض ، تحليل البيانات و نتائج الدراسة
المبحث الأول: عرض البيانات وتفسيرها
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة
الخاتمة
قائمة المراجع
الملاحق

فهرس الجداول

الرقم	موضوع الجدول	الصفحة
01	يوضح بيانات عامة حول المبحوثين	
02	يبين موقف المبحوثين من المشاركة في الانتخابات	
03	يوضح شكل المشاركة في الانتخابات	
04	يوضح شكل عملية تصويت المبحوثين	
05	يوضح موقف المبحوثين من حضور اجتماعات المجالس المنتخبة	
06	يوضح مناقشة القضايا السياسية من عدمها.	
07	موقف المبحوثين من الانتماء للأحزاب	
08	يوضح موقف المبحوثبن من المشاركة في الحملات التطوعية	
09	عرض انشغالات المبحوثين على الجهات المعينة من عدمه	
10	يوضح نظرة المبحوثين إلى الأحزاب بالجزائر.	
11	يوضح مشاركة المبحوثين في العمل التنموي للحكومة من عدمه	
12	يوضح شفافية نتائج الانتخابات من عدمها	
13	يوضح مساواة المواطنين أمام القانون من عدمه .	
14	يوضح شكل الترقيات و تقلد المناصب للأفراد .	
15	يوضح أسس اختيار ممثلي الشعب في المجالس المنتخبة .	
16	يوضح العلاقة بين الحكومة و البرلمان .	
17	يوضح نظرة المبحوثين للعلاج داخل المستشفيات العمومية.	
18	يوضح طبيعة المستشفيات المفضلة للعلاج .	
19	يوضح مجهودات الحكومة في مجال الصحة	
20	تقييم الخدمات الصحية بالجزائر بالمقارنة مع دول الجوار	
21	يوضح معايير توزيع السكنات الاجتماعية	
22	يوضح شكل الاستفادة من سكن اجتماعي	
23	يوضح تقييم مجهودات الحكومة في مجال الإسكان	
24	يوضح التكوين بالجامعة و احتياجات المجتمع.	
25	يوضح أفضلية التدريس بالمؤسسات الجامعية الخاصة أو العامة	
26	يوضح مجهودات الحكومة في مجال التعليم	
27	يوضح معايير التوظيف بالجزائر	
28	يوضح نظرة المبحوثين لمستقبلهم المهني بعد التخرج	
29	يوضح مجهودات الحكومة في توفير مناصب عمل	
30	يوضح مجهودات الحكومة في مجال مكافحة عمالة الأطفال	
31	يوضح موقف المبحوثين من أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية	
32	يوضح قدرة الجزائر على إنتاج ما تستورده من عدمه	
33	يوضح مستوى الخدمات المجتمعية بالنظر إلى الضرائب المدفوعة	

مقدمـــــة

شاع مفهوم التنمية مثله مثل التخلف غداة الحرب العالمية الثانية للتعبير عن طموح الدول المستقلة تباعا إلى تحسين أحوالها، و السير على طريق التقدم، فبعد أن حصلت الكثير من دول آسيا و إفريقيا و أمريكا اللاتينية استقلالها السياسي بذلت مجهودات كبيرة من أجل تحرير تبعيتها من الخارج باعتبار أن استقلالها السياسي لم يكن هو الغاية النهائية ، و بهذا أصبح مفهوم التنمية من المفاهيم الشائعة و الكثيرة الاستعمال سواء أكان من خلال الحكومات و هيئاتها المختلفة أو من خلال المؤسسات الغير حكومية أو الأفراد، و أصبحت التنمية مفهوما منتشرا باعتبارها وسيلة تستطيع الدول من خلالها مراجعة التخلف.

لقد حرص الكثير من المفكرين في مختلف التخصصات العلمية على دراسة قضايا التنمية محاولين تحديد أبعادها و التعرف على الظروف المهيئة لها، و العوامل المؤدية إليها و النتائج المترتبة عليها، و المعوقات التي قد تعترض طريقها، و بهذا تباينت و تعددت الرؤى حول هذا الموضوع من زوايا عديدة سواء تعلق ذلك بتحديد المفهوم في حد ذاته أو تعلق بالمداخل أو اتجاهات و مؤشرات التنمية، و يعود سبب ذلك إلى اختلاف المدارس و اختلاف الأيديولوجيا نفسها، علاوة على أن كل فريق يريد أن يبرز الجانب الذي يهتم به.

لكن مع كل هذه الاختلافات ينظر هؤلاء المفكرين للتنمية بوصفها ظاهرة كلية لها جوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، وهي في جوهرها عملية تحرير ونهضة حضارية شاملة ترمي إلى تخليص البلدان المستقلة حديثا من مظاهر التخلف، وتعبئة طاقاتها الذاتية في إقامة بنيان اقتصادي، سياسي واجتماعي جديد يضمن إشباع الحاجات الأساسية للأفراد.

إذا كان الهدف من التنمية التي تسعى إليه الحكومات المختلفة على تحقيقها هو الفرد فإن ما يجب أن تفعله هذه الأخيرة – الحكومات – أثناء التخطيط للتنمية هو أن تجعل ما تخطط له يتماشى و تطلعات و توقعات أفراد المجتمع أنفسهم ،و يكمن السبب في ذلك أن تطابق هذه الخطط وتوقعات هؤلاء الأفراد يشكل أحد المقومات و المتطلبات التي لا بد منها من أجل تحقيق التنمية على أرض الواقع دون عقبات أو صعوبات، كما أن هذا التطابق يعتبر أداة من أدوات تذليل و تقزيم الصعوبات التي قد تواجه التنمية في مرحلة تنفيذها، وبهذا التطابق يضمن المشروع التنموي الذي مهما كان نوعه تقييما إيجابيا وتفاعلا وتجاوبا من طرف أفراد المجتمع، أما إذا كان الأمر غير كذلك و هو ما يعني أن ما يخطط له لا يتماشى مع توقعات الأفراد فإن نسب تجسيده على أرض الواقع بدون عقبات و مشاكل ضئيل جدا كما أن تقييمه سيصطبغ بالصبغة السلبية

و عدم الرضى عنه.

إن الحديث عن توقعات و تطلعات الأفراد لنوع معين من التنمية بمختلف أبعادها ومجالاتها إلى جانب الحديث عن التقييمات الإيجابية والسلبية عن ما يخطط له لإنجازه وتجسيده وما يترتب عن هذا التقييم من رضى عن الأداء الحكومي في المجال التنموي من عدمه يتضمن إشارات لما يعبر عنه مفهوم الثقافة السياسية التي تحدد قيمة أداء السلطة ودرجة القبول به أو استبعاده، كما تتضمن أشكال التفكير والشعور من خلال التطورات السائدة حول أنماط القيادة والحكم وتسيير الشأن العام المحلي والوطني و التمثلات المرتبطة بالسلطة والعلاقة بها.

إن ما تم عرضه في الفقرتين الأخيرتين هو ما سنحاول تسليط الضوء عليه في دراستنا هذه من خلال الوقوف على مواقف ووجهات نظر الطلبة الجامعيين الجزائريين التنمية من خلال الثقافة السياسية التي تميزهم، على اعتبار أن الثقافة السياسية تتكون بدورها من عدة ثقافات فرعية

و بهذا نضع الأداء الحكومي التنموي في مختلف مجالاته السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية على محك التقييم الطلبة الجامعيين من خلال ثقافتهم السياسية.

إن معالجتنا لهذه الدراسة سيتم تناولها وفق ستة فصول متباينة اتخذنا الفصل الأول منها لعرض موضوع الدراسة المتشكل من الإشكالية وأهمية وأهداف الدراسة، إلى جانب تحديد المفاهيم ومنهج الدراسة.

إلى جانب هذا الفصل خصصنا ثلاثة فصول نظرية تطرقنا فيها إلى التراث النظري لمتغيرات الدراسة و أدبياتها ، فالفصل الأول منه خصصناه للتعريف بالثقافة السياسية وما يدور في فلكها من مفاهيم أساسية كالمداخل النظرية التي تناولت المفهوم بالدراسة، إلى جانب أبعاد الثقافة السياسية و وظائفها.

أما الفصل الثاني تعرضنا فيه لوظائف الثقافة السياسية، إلى جانب التطرق للعوامل المؤثرة على أنماطها، وكذلك الإشارة للعلاقة القائمة بين الثقافة السياسية والتنشئة السياسية، وهذا باعتبار أن هذه الأخيرة هي التي تصنع وتخلق نوعا معينا من الثقافة السياسية لدى الفرد وعلى هذا الأساس كان لزاما علينا التعرض لها بالدراسة حتى لو كان بشيء من الإيجاز، أما الفصل الثالث منه خصصناه للتعرض لمفهوم التنمية الذي اشتمل على مجموعة من

المباحث تطرقنا فيها إلى مراحل و خطوات التنمية، إلى جانب مبادئ وأسس التنمية، هذا بالإضافة إلى ذكر أهم النظريات التي تناولت التنمية بالدراسة، وكذلك التطرق إلى أهم معوقات التنمية.

وللإجابة عن التساؤلات التي كانت منطلقا لدراستنا فرض علينا النزول إلى الميدان لنتخذ من البيانات والمعلومات التي تم جمعها منه محاولة للإجابة على هذه التساؤلات وعليه اشتمل الجانب الميداني للدراسة على فصلين اثنين الفصل الأول منه اشتمل على الإجراءات المنهجية كالأداة المتبناة في جمع البيانات والعينة وكيفية اختيارها، أما الفصل الثاني منه فقد خصص لعرض البيانات وتفسرها، إلى جانب عرض نتائج الدراسة المتمثلة في الإجابات المختلفة التي أدرجت في بداية الدراسة.

الفصل الأول: موضوع الدراسة

أولا: إشكالية الدراسة.

ثانيا: أهمية وأهداف الدراسة.

ثالثا: تحديد مفاهيم الدراسة.

رابعا: منهج الدراسة.

خامسا : المدخل النظري للدراسة

أولا: إشكالية الدراسة:

لقد أضفت الخبرات المتراكمة لدى المختصين والعاملين في ميدان التنمية بوجه عام إلى ترسيخ قناعة مفادها أن الفرد هو هدف التنمية ومحورها في الوقت نفسه، وانّه لا يمكن أن يستقيم أي شكل من أشكال التنمية إلاّ إذا عمد إلى إقحام وإشراك هذا الفرد فيه وذلك بتحريك شعوره وتحسيسه بأهمية المشاركة، وجعله يدرك بأنّ لديه إمكانية التخطيط لنمط حياته بشكل أفضل.

إنّ هذا الحديث يتضمن إشارة واضحة وصريحة على أهمية وضرورة المشاركة الفعالة والإيجابية للفرد، والذي هو المواطن في العملية التنموية التي تسعى السلطة إلى تجسيدها وتحقيقها، كما يتضمن كذلك على إشارة ضمنية غير صريحة إلى وجود جملة من المقوّمات التي تدفعه إلى تلك المشاركة، تتجلّى في عنصري الثقة والوعي الإيجابي فبالنسبة للثقة فإنّه لا يمكن للمواطن أن يشترك في أي عمل تنموي مهما كان نوعه إذا لم تتوفر مساحة معتبرة من الثقة المتبادلة بينه وبين الجهة القائمة على المشروع التنموي والتي هي السلطة التي تمثله ، أمّا الوعي الإيجابي فيشير إلى مدى اقتناع المواطن بما يقوم به بالاشتراك مع السلطة، ثم فوق ذلك تفاعله إيجابيا مع ما يقوم به .

إن ما تقدم طرحه يضعنا أمام معادلة أطرافها المواطن والسلطة والتنمية، ويلقى الضوء تحديدا على نوع الثقافة والنظرة التي يحملها لمواطن اتجاه السلطة، وهذا كأحد متطلبات التنمية التي تشترط الاهتمام المشترك والتفاعل المستمر، وتنمية سبل التواصل والاتّصال

و هو ما عبّر عنه بتضافر جهود المواطنين مع الجهود الحكومية بما يحقق في النهاية إحداث التغيير المرغوب والرفاهية لأفراد المجتمع و جماعاته.

إذا أردنا أن نقف عند معنى جهود المواطنين وكيف لها أن تعضد دور الجهود الحكومية في تنمية المجتمع سنجد أنه يتضمن بالضرورة حدّا من الثقافة السياسية، والتي تعني في أبسط صورها مجموعة المعارف والآراء والاتجاهات السائدة نحو شؤون الحكم والسلطة، الولاء والانتماء، الشرعية والمشاركة، وتعني أيضا منظومة المعتقدات والرموز والقيم المحدّدة للكيفية التي يرى بها أفراد مجتمع معيّن الدور المناسب للحكومة وضوابط هذا الدور، والعلاقة المناسبة بين الحاكم والمحكوم.

لما كان لكلّ مجتمع خصوصية تعكسها ثقافته السائدة بين أبنائه، تلك الثقافة التي تطورها مجموعة القيم والمفاهيم والمعارف التي اكتسبها عبر ميراثه التاريخي والحضاري، وواقعه الجغرافي والتركيب الاجتماعي، وطبيعة النظام الاقتصادي والسياسي فضلا عن المؤثرات الخارجية التي شكلت خبراته وانتماءاته المختلفة من جهة، ولما كانت الثقافة السياسية للمجتمع جزءً من ثقافته العامة التي تتكون بدورها من عدة ثقافات فرعية مختلفة عن بعضها البعض، باختلاف محل الإقامة والمهنة والمستوى الاقتصادي والحالة التعليمية وغيرها من العوامل التي تفرض هذا الاختلاف من جهة أخرى ، فإن ما يمكن ملاحظته أن هناك اختلاف في الاتجاهات والآراء السياسية بين المواطنين نتيجة الاختلاف في تقييم الأدوار التنموية التي أوكلت للقيادات والمسؤولين، إذ نجد البعض منهم لديهم تقييم إيجابي اتجاه هذه الأدوار، وهو التقييم الذي من شأنه أن يعزّز أواصر الثقة والولاء للسلطة، وإلى

جانب هؤلاء نجد البعض الآخر لديهم تقييم سلبي أو أنهم غير مبالين بما تقوم به السلطة من أدوار وإنجازات تتصل بالتنمية، وهو التقييم الذي قد يؤثر على درجة ومستوى الثقة والولاء للسلطة.

إنّ المجتمع الذي يضم أفرادا حاملين لقيم إيجابية اتجاه الأدوار التنموية للسلطة ويضم أفرادا حاملين لقيم الرغبة في العمل على تحقيق التنمية المنشودة، نتيجة هذا التقييم الإيجابي لا يمكن وصفه إلا كما وصفه **دافيد ماكليلاند** بمجتمع الإنجاز، أمّا المجتمع الذي غابت لدى غالبية أفراده هذه المقوّمات من القيم فحال ووضع التنمية فيه يختلف عن المجتمع المذكور آنفا.

وعلى اعتبار أن الجزائر واحدة من المجتمعات التي تشترك مع غيرها من المجتمعات الأخرى في المسلمات التي مفادها أن لكل مجتمع خصوصية تعكسها ثقافته السائدة بين أفراده، وأن الثقافة السياسية فيه تتباين إلى ثقافات فرعية، فإننا سنحاول تسليط الضوء على الثقافة السياسية للطلبة الجامعيين من خلال معرفة مواقفهم ووجهات نظرهم للتنمية بأبعادها ومجالاتها المختلفة، وبهذا تكون وقفتنا البحثية تتمحور بشكل جوهري في التساؤل الذي مؤداه ما يلي: ما هي نظرة الطلبة الجامعيين الجزائريين للتنمية من خلال ثقافتهم السياسية ؟

وسنحاول الإجابة على هذا التساؤل من خلال طرح ثلاثة تساؤلات فرعية هي كالآتي:

التساؤل الفرعي الأول :

- ما هي و جهة نظر الطلبة الجامعيين نحو التنمية في بعدها السياسي ؟

وتتم محاولة الإجابة عن هذا التساؤل بالتعرض لبعض المؤشرات ذات الصلة بهذا البعد كالمشاركة في الانتخابات، الانتماء إلى الأحزاب، مشاركة الجهود الحكومية، مناقشة القضايا السياسية، حضور الاجتماعات و غيرها من المؤشرات التي بإمكانها أن تحدد لنا وجهات نظر مبحوثينا حول هذا البعد من التنمية.

التساؤل الفرعي الثاني:

- ما هي وجهة نظر الطلبة الجامعيين نحو التنمية في بعدها الاجتماعي ؟

وهذا التساؤل سنحاول الإجابة عنه من خلال إثارة المؤشرات التي ترتبط بشكل قوي بهذا البعد و تتعلق بمؤشر الصحة، التعليم والسكن.

التساؤل الفرعي الثالث :

- ما هي وجهة نظر الطلبة الجامعيين نحو التنمية في بعدها الاقتصادي ؟

سنحاول الإجابة عن هذا التساؤل من خلال التعرض لبعض المؤشرات التي من شأنها أن تساهم في هذه الإجابة كمؤشر التوظيف، و القدرة الشرائية للمواطن، وإمكانية إنتاج بعض ما نستورده، مستوى الخدمات المجتمعية، مجهودات الحكومة في مجال توفير مناصب العمل ومكافحة عمالة الأطفال.

و لتوضيح أبعاد دراستنا سنضع بين يدي القارئ مخططا توضيحي يبين ذلك، لعله يمكن من إعطاء نظرة خاطفة وعامة على موضوع الدراسة.

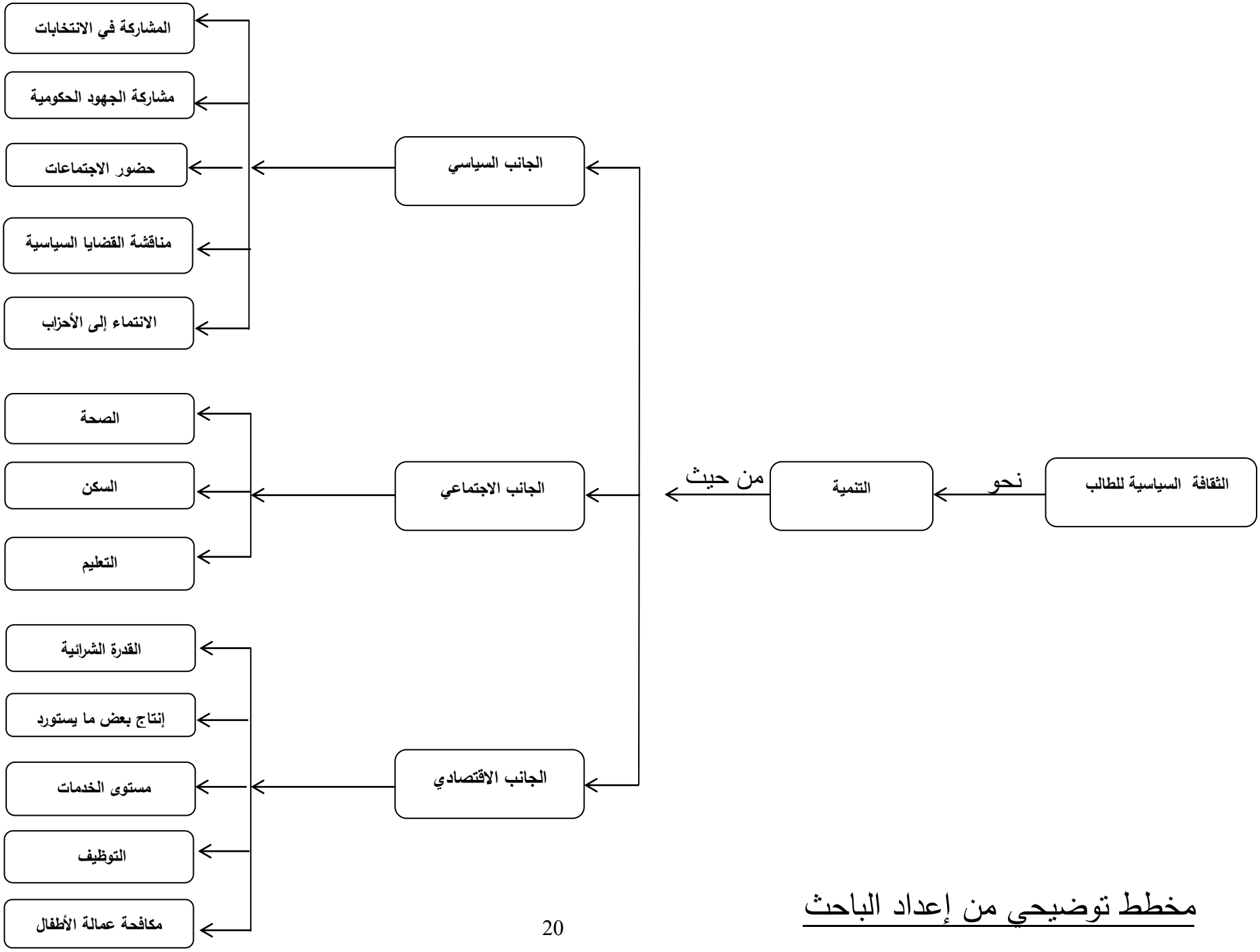

مخطط توضيحي من إعداد الباحث

ثانيا: أهمية الدراسة و أهدافها

1: أهمية الدراسة

قبل البداية في ذكر الأهمية التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع بالدراسة، جدير بنا أن نتطرق إلى نقطة استوقفتنا في مناسبات عدّة، وهي نقطة القصور النسبي- حسب حدود اطلاعنا- في معالجة الكثير من الموضوعات التي تتصل بعلم الاجتماع السياسي هذا بالمقارنة بغيره بين مجالات علم الاجتماع الأخرى.

إنّ هذا القصور حسب رأينا يرجع إلى عوامل عدة شاركت في قلة الإنتاج والبحث في قضايا المختلفة، ولعل من ضمن هذه العوامل اعتقاد الكثيرين من المختصين في علم الاجتماع أن مجال الاهتمام بدراسة الظواهر والمشكلات السياسية يرتبط أساسا بالعلوم السياسية والمختصين بها، ولكن لو توافرت الدراية والجرأة على إثارة مثل هذه المشكلات والقضايا من طرف المهتمين بعلم الاجتماع لا يكاد يبقى لعلم السياسة شيئا له امتداد أو شمولية يهتمّ به.

تكمن أهمية تناولنا لهذا الموضوع بالدراسة في كونه يضم ويشمل أحد المواضيع الحيوية والبارزة التي تفرض نفسها بالقوة لمعالجتها ودراستها خاصة في المجتمعات النامية، ونشير به إلى مفهومي الثقافة السياسية والتنمية.

إذا كانت الالتفاتة لمثل هذه المواضيع في أي مجتمع من الأمور الضرورية وذات الأهمية القصوى لما لها من وزن ثقيل من ناحية التأثير على مدار مجريات الحياة المجتمعية في صورها الشاملة سواء تعلق بشقها السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي فإن إثارة هذا الموضوع في المجتمع الجزائري يعتبر أكثر من ضرورة ومطلبا لا بدّ منه، لما يتوفر عليه

هذا الأخير من تميّز وخصوصية بالمقارنة مع الكثير من المجتمعات الأخرى، فالجزائر من جهة تعد إحدى الدول الحديثة الاستقلال من التبعية الاستعمارية، وواحدة من البلدان التي تريد أن تشق طريقها نحو تحقيق التنمية لتتجاوز عقبات التخلف ومسح الصورة المشوهة التي خلّفها الاستعمار، ومن جهة أخرى تتميز بكونها عاشت تحول ديمقراطي مشهود في السنوات الأخيرة، وهو ما يعني أن عُمَرَ الديمقراطية والانفتاح السياسي فيها لازال فتيًا

و بهاتين الميزتين التي تجتمع في المجتمع الجزائري كان لزاما منّا أن نقف عند هذه الخصوصية بالدراسة والبحث، لأن تطور المجتمع والارتقاء والوصول به إلى تحقيق التنمية المنشودة لا يمكن أن يتحقق إلاّ بإجراء حواجز بين الحين والآخر ليس بهدف التوقف عن الاستمرار في وضع خطط التنمية وعدم المواصلة فيها، ولكن من أجل أخذ مساحة من الزمن لمراجعة مسيرة التنمية للوقوف عند الأخطاء والعقبات من أجل تجاوزها في المراحل القادمة أو المحافظة على الإنجازات والنجاحات لتحقيق انطلاقة أخرى تحمل نفس نجاحات المرحلة السابقة.

فالموضوع الذي بين أيدينا يقدم محاولة تحليلية للعلاقة بين الثقافة السياسية السائدة لدى أفراد المجتمع وبين التنمية كغاية قصوى، فنوعية الثقافة السائدة تعكس مدى توقعات المواطنين من السلطة السياسية، وما ينبغي أن تقوم به في تلبية الحاجات والأهداف التي يتطلعون إليها، فالمواطنون الذين يحملون قيم المشاركة والولاء، ويزيد فيهم الارتباط بين الطبقة الحاكمة التي تملك السلطة لتصل إلى درجة التفاعل الإيجابي بين الطرفين وتسودهم قيمة الثقة العالية بينهما، فإن ذلك من المؤكد أنه يرمي إلى بلوغ مرامي عديدة مختلفة، سواء ما

تعلق منها بتوفير المناخ الملائم لعملية التعبئة الاجتماعية، أو ما التعلق منها باتساع فرص مشاركة المواطنين في الحياة الاجتماعية ، وهذه المظاهرة تدخل ضمن المتطلبات الأساسية لتحقيق التكامل من جهة، وتحقيق التنمية بأوسع معاينها من جهة أخرى، هذا لأن الثقافة السياسية ذات القيم الإيجابية تعد مطلبا أكثر ضرورة لنجاح برامج التنمية.

أما المجتمع الذي يحمل مواطنوه ثقافة سياسية تسودها قيم الشك وعدم الثقة والإحساس بالنفور من السلطة نتيجة عدم التزام قياداتها بما يتوقعه هؤلاء المواطنين من مردود تنموي فإنّ ذلك سيؤثر لا محالة على سلوك أفراد هذا المجتمع، وهو ما قد يجعلهم سلبيين في توجهاتهم إزاء المشاركة في العملية التنموية بشتى أشكالها وصوّرها.

و أمام هذه المعطيات المرتبطة بالثقافة السياسية وموقع التنمية منها من ناحية التأثير والتأثر، فإنها تبرز بحق مدى حيوية و أهمية الموضوع الذي اخترناه للدراسة.

2: أهداف الدراسة

صحيح أنّ الباحث يسعى من وراء بحثه الحصول على شهادة علمية معينة، لكنّه في الوقت نفسه يضع أهدافًا بحثية يصبو إلى تحقيقها من خلال العمل الذي هو بصدد البحث فيه وبهذا فإنّه من خلال وصف وتحليل طبيعة العلاقة القائمة بين الثقافة السياسية للطالب الجامعي، والعملية التنموية سنكشف عن تأثير كل متغير على الآخر. فالأداء التنموي للسلطة يفرز نوعًا معينًا من الثقافة السياسية، إما في اتّجاهها الإيجابي الذي يسهم في خلق روح المشاركة الفعّالة وتهيئة الجهود لتحقيق طموحات المجتمع، أو في اتّجاهها السلبي الذي يمثّل مظهرًا من مظاهر أزمة تحقيق التنمية.

و بناءً على هذا الوصف والتحليل سنبرز أحد أهمّ العوامل المساهمة في بناء المجتمع وتطوره من خلال تجسيد التنمية المنشودة ألا وهي الثقافة السياسية، والتي بحق تعد طرفًا بارزًا في معادلة التنمية.

كما أنّنا نهدف من خلال هذه الوقفة البحثية المتواضعة أن نقدم ولو إسهامًا متواضعًا في مجال البحث عن الثقافة السياسية بالمجتمع الجزائري، وهذا بعد أن لمسنا وجود افتقار في هذا الجانب حسب جهود اطّلاعنا.

ثالثا: تحديد مفاهيم الدراسة

المفاهيم و المصطلحات العلمية هي في حقيقة الأمر تصورات أو تجريدات ذهنية يحددها العلماء و المفكرين و أهل الاختصاص للتعبير عن أفكارهم و آراءهم حول الواقع و مظاهره المختلفة ، فكلما تطورت صياغة المفاهيم في علم من العلوم و استطاع المهتمون الوصول إلى مفاهيم جديدة ، فإن ذلك يدل بشكل عام على تقدم المعرفة في هذا العلم ، و قدرتها على مواجهة العديد من المشكلات الواقعية .

إذا كان تحديد المفاهيم في لغة الحياة العادية بين أفراد المجتمع أثناء تفاعلاتهم و حواراتهم من الأمور الضرورية، فإن ذلك يصبح أكثر من ضرورة في لغة البحث العلمي.

و بناءا على هذه الأهمية سنحاول في هذا العنصر أن نقف عند المفاهيم المحورية في الدراسة و ما ارتبط بها من المفاهيم ذات الصلة بهدف رفع أكبر قدر ممكن من اللبس والغموض.

1: تعريف التنمية

قبل الخوض في التعريفات المختلفة التي اتصلت بمفهوم التنمية، سنحاول التعرض لمفهومي النمو و التغير بالتعريف، مع الإشارة إلى الحدود الفاصلة بينها، لكون أن هذين المفهومين يرتبطان بمفهوم التنمية في معظم الأحيان و يصل إلى حد التداخل بينها.

أ- **النمو و التنمية** :هناك اختلاف بين مفهوم النمو و التنمية ، فالنمو يشير إلى التقدم التلقائي أو الطبيعي أو العفوي دون تدخل متعمد من قبل الفرد و المجتمع ، أما التنمية فهي العمليات المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو بصورة سريعة في اطار خطط مدروسة و في حدود فترة زمنية معينة [1] .

النمو هو عملية نضج تلقائي و مستمر، و زيادة في النوع و الكم في سلسلة من المراحل الطبيعية، أما التنمية فهي تخضع للإرادة الإنسانية، و تحتاج إلى دفعة قوية تحركها قدرات إنسانية خبيرة تخرج المجتمع من حالة ركود إلى حالة حركة و تقدم[2].

ب-التغير و التنمية:

عرف **جورج لندبرج** التغير بأنه: " يشير إلى معنى الإختلاف في أي شيء يمكن ملاحظته في فترة زمنية معينة "[3] .

---

[1] إبراهيم حسين العسل: التنمية في الفكر الإسلامي، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، لبنان، ط1، 2006، ص 23.

[2] احمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ط2، 1986، ص 187.

[3] محمد الدقس : التغير الاجتماعي بين النظرية و التطبيق – دار مجدلاوي – الأردن ، ط1 ،1985 ، ص 36.

و التغير ظاهرة طبيعية تخضع لها مظاهر الكون و شؤون الحياة من خلال التفاعلات و العلاقات و التبادلات الاجتماعية و التي تفضي إلى تغير دائم [1]، و التغير لا يؤدي بالضرورة و الحتمية إلى التقدم و الازدهار ،أي أنه قد يكون تقدما ، و قد يكون تأخرا بمعنى التحول من وضع إلى آخر مخالف [2]، بينما التنمية غرضها الانطلاق نحو الأفضل بخطى مستقيمة صاعدة .

بعد التطرق لمفهومي النمو و التغير و توضيح الحدود الفاصلة بينها و مفهوم التنمية سنتطرق إلى مفهوم التنمية لغة و اصطلاحا.

التنمية لغة معناها " النماء" بمعنى الزيادة و الإنتشار، و نميت النار إذا القيت عليها حطبا و زكيتها به ، و يقال نما الزرع و الورد أي تراكم و كثر [3]

أما مفهوم التنمية اصطلاحا فتشير النظرة الكلية إلى اختلاف المفكرين و المختصين في تعريفها كل حسب تخصصه ، و يمكن إرجاع ذلك إلى تباين الاستناد النظري لصوغ المفهوم و تباين الأيديولوجيات التي تستند اليها عمليات التنمية و أساليبها، و هذا ما دفع بعض الدارسين مثل **آروين ساندرز** إلى القول في بعض المواقف " إنني سوف لا أحاول إعطاء تعريف محدد دقيق للتنمية . لكني أفضل ان اترك هذا المصطلح ليعني ما يعنيه حسب ما يريد كل دارس سواء في أفغانستان أو الهند أو الشيلي أو الصين"[4] .

---

[1] محمد عبد الفتاح محمد : الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية – المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، 2005 ، ص43 .

[2] إبراهيم حسين العسل، مرجع سابق، ص 24.

[3] فايز الربيع ، الديمقراطية بين التأصيل الفكري و المقاربة السياسية ، دار الحامد للنشر ، الأردن ، ط1 ، 2004 ، ص 77 .

[4] عبد الرحيم تمام أبو كريشه: دراسات في علم الاجتماع التنمية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2003، ص 37.

من بين تعريفات التنمية نجد تعريف **سعد الدين إبراهيم** حيث يرى أنها " انبثاق و نمو كل الإمكانيات و الطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل و شامل و متوازن ، سواء كان هذا الكيان فردا أو جماعة مجتمعا " [1] .

يركز **سعد الدين إبراهيم** في تعريفه للتنمية على بعض التوجهات خاصة منها قضية العدالة و تفجير الطاقات البشرية الكامنة لدى الفرد في المجتمع من خلال اللامركزية و الحد من المركزية الحكومية ، و يصاحب هذا التعريف شرطان أساسيان : الأول لإزالة كل العوائق التي تحول دون انبثاق الإمكانيات الذاتية الكامنة داخل كيان معنين ، و الشرط الثاني هو توفير الترتيبات المؤسسية التي تساعد على نمو هذه الإمكانيات الذاتية إلى حدودها المثلى .

و يقول **سعد الدين إبراهيم** أن العائق الرئيسي في عملية التنمية هو الاستغلال بكل صوره و على كل مستوياته سواء كان استغلال مجتمع لآخر أو جماعة لأخرى، حيث ينمو الكيان المستغل على حساب الكيان المستغل وبالتالي ، فإن إزالة العوائق البنائية أو الهيكلية لتحقيق المساواة في فرص الحياة في الصحة والتعليم ، والإنجاز المهني ومستوى الدخل والإشباع المادي والروحي هذا من ناحية ، و خلق الترتيبات الهيكلية التي تؤدي إلى توسيع فرص الحياة بالتحكم الأمثل في البيئة المادية و الاجتماعية بالعلم و التكنولوجيا و التنظيم الاجتماعي من ناحية أخرى هما الركيزتان الأساسيتان لمفهوم التنمية و يشكلان مضمونها الإجرائي[2].

---

[1] محمد نبيل جامع: التنمية في خدمة الأمن القومي، منشاة المعارف الإسكندرية، ص 46.

[2] المرجع نفسه ، ص 53 .

أما **عبد المنعم شوقي** عرفها بأنها "هي العملية التي تبذل بقصد ووفق سياسة عامة لإحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم ، سواء كانوا في مجتمعات محلية أم إقليمية أو قومية بالإعتماد على المجهودات الحكومية و الأهلية المنسقة ،على أن يكتسب كل منها قدرة أكبر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات ".

و التنمية عند **محمد توفيق صادق** هي " عملية مجتمعة تراكمية ، تتم في اطار نسيج من الروابط بالغ التعقيد ، بسبب متبادل بين العديد من العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية والإدارية ، الإنسان هدفها النهائي و وسيلتها الرئيسية ، إن الحصيلة النهائية لهذه العملية ليست مجرد حاصل جمع التغيرات التي تطرأ على الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية بل حصيلة نسيج التفاعلات المتبادلة بينها ، و التي تشكل كل منها عاملا مستقلا و تابعا في آن واحد ، و تتوقف درجة أثر و تأثر و بالتالي أهمية كل جانب من جوانب هذه العملية المجتمعية على الظروف و التي تتم في ظلها عملية التنمية ، من جهة و على الشوط الذي قطعته مسيرة التنمية من جهة أخرى " [1] .

و اتجه **السيد عبد المطلب** غانم في تعريفه للتنمية بالتركيز على الناس باعتبارهم الفاعلين و على الأوضاع الاجتماعية التي يشكلونها و على ما يقومون به من أدوار و علاقة ذلك المجتمع الذي يعيشون فيه، حيث عرفها بأنها " دراسة الفاعلين و أدوارهم

[1] إبراهيم حسين العسل، مرجع سابق، ص 25.

و أوضاعهم الاجتماعية في علاقاتهم بالإسهام في تحقيق الاندماج في المجتمع ، أو في تحليل و تفكك المجتمع [1] .

إن أهم ما يؤخذ على هذا التعرف انه يشير إلى ان النهضة هي دراسة ، فالتنمية لا تقتصر على الدراسة بل تمتد لتشمل التخطيط و التنفيذ و تقييم البرامج التي تستهدف الارتقاء بالفرد في المجتمع ، كما أنه لم يوضح الهدف من هذه التنمية ، لكنه أشار إلى الأدوار

و الأوضاع الاجتماعية و الفاعلين باعتبارهم يشكلون الجانب الاجتماعي الذي تتعلق أو تتصل به التنمية ، و هذا يعني أن الخدمات الاجتماعية التي تقدم للفاعلين تساعد على تنمية قدراتهم حتى تمكنهم القيام بالأدوار التي ترتبط بالأوضاع الاجتماعية التي يشغلونها .

و يعرف **صلاح العبد** التنمية بأنها " عملية تعبئة و تنظيم جهود أفراد المجتمع و جماعاته و توجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشاكل المجتمع و رفع مستوى أبنائه اجتماعيا و اقتصاديا و صحيا و ثقافيا، و مقابلة احتياجهم بالانتفاع الكامل لكافة الموارد الطبيعية و البشرية، و الفنية و المالية المتاحة ".

أما **عبد الهادي الجوهري** فيعرفها بأنها " التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية و الاقتصادية من خلال أيديولوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها " [2] .

و التنمية عند **حامد القرنشاوي** هي " إحداث مجموعة من المتغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن

---

[1] السيد عبد المطلب غانم ، دراسة في التنمية السياسية، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1981، ص 44.

[2] عبد الهادي الجوهري و آخرون : دراسات في التنمية الاجتماعية ، مكتبة النهضة الشرق ، القاهرة ، 1984 ، ص111.

المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده ، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية و الحاجات المتجددة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد المتاحة و حسن توزيع ذلك الاستغلال "[1]

و التنمية أما ورد في التعريف الذي اصطلحت عليه هيئة الأمم المتحدة عام 1956 هي " العملية التي يمكن بمقتضاها توجيه كافة الجهود لجميع أفراد المجتمع بهدف خلق ظروف اجتماعية و اقتصادية ملائمة في المجتمعات المحلية و مساعدتها على الاندماج في حياة المجتمع و الإسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن " .

إن لهذا التعريف أهمية خاصة لأنه يحدد الجوانب الأساسية للتنمية ، و يمكن من خلال هذا التعريف ان نميز بين ثلاثة مبادئ أساسية يجب أن تتوفر قدر الإمكان حتى يعتبر المشروع مشروعا للتنمية .

- **المبدأ الأول** : هو أن مشروعات التنمية يجب أن تكون جزءا من سياسة المجتمع التي تتمثل في خطة قومية شاملة للإصلاح و الإرتقاء بالمجتمع ككل.

- **المبدأ الثاني** : هو أن التنمية عملية تغيير مستم و شاملة ، أي أنها عملية اجتماعية

- و ليست مجرد عملية اقتصادية ، و هو ما يعني ضرورة الربط بين التخطيط الاجتماعي و الاقتصادي .

[1] القرنشاوي حامد : تساؤلات حول اقتصاديات التعليم و قضايا التنمية في الوطن العربي ، الكويت ، 1999 ، ص 25.

- **المبدأ الثالث:** ضرورة تعاون و اشتراك جميع فئات المجتمع في تنفيذ مشاريع التنمية[1]

- و يرى **آرثر دنهام** أن التنمية هي " نشاط منظم لتحسين الأحوال المعيشية و تحقيق التكامل الاجتماعي ، و ذلك من خلال الجهود الذاتية لأهالي المجتمع " .

و عرفها **فيليب روب** بأنها " التغيير من شيء غير مرغوب فيه إلى شيء مرغوب فيه أو هي التوجيه الفعلي البناء لتحقيق أهداف تتفق و القيم التي يعتنقها المجتمع " .

و ينظر **ساندرز** للتنمية على أنها " عملية ن و أن هذه العملية تحدث على شكل سلسلة من المراحل الموجهة بصفة أساسية نحو رفع مستوى قدرة المجتمع على تقرير مصيره، و التحكم في مجريات الأمور الداخلية بنفسه ، و بحرية تامة ، و بحيث تتوحد أفراده و يصبحوا قادرين على تحديد احتياجاتهم الملحة ، و على تصميم الخطة الكفيلة بإشباع هذه الحاجات و أن يتدبروا بكفاءة عملية تنفيذ هذه الخطط " .

أما **روس** فعرفها على أنها : " العمليات التي يتمكن بها المجتمع من تحديد حاجاته و أهدافه و ترتيب هذه الحاجات و الأهداف بحسب أهميتها ثم إذكاء الثقة و الرغبة في العمل لمقابلة هذه الحاجات و الأهداف و الوقوف على الموارد الداخلية و الخارجية التي تتصل بهذه الحاجات و الأهداف ، ثم القيام بالعمل إزاءها، و عن هذا الطريق تمتد و تنمو روح التعاون و التضامن في المجتمع [2] .

بالرغم من تعدد و تباين مفهوم التنمية إلا أن هناك قواسم مشتركة بين كل هذه المفاهيم

---

[1] صبحي محمد قنوص : أزمة التنمية الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع ، ليبيا ، ط1 ، 1992 ، ص 166 ، 167 .

[2] رشاد احمد عبد اللطيف، تنمية المجتمع المحلي، دار الوفاء للطباعة و النشر، الإسكندرية، ص 20، ص 22.

و تتحدد في أن جوهرها الإنسان و ترتبط بالتغيير نحو الأفضل ، و هي عملية إصلاح اجتماعي شامل يتضمن تحقيق أهداف تحسين نوعية الحياة بصورة تدريجية و تراكمية حتى و إن تعددت نماذج تطبيقها من الناحية البنيوية أو المؤسسية ،إلا أنها تبقى في النهاية هي النظام الأمثل لتحديث أجهزة الدولة ومؤسساتها ، و على النحو الذي يحقق مزيدا من التخصص و التمايز في الوظائف و الأدوار و زيادة قدرات النظم الاجتماعية و توسيع دائرة المشاركة بين المواطنين في صنع القرار ، و تعزيز قدرة الاجتماعية على الاستجابة للمطالب و التكيف مع المستجدات.

و من هذه التعاريف نستخلص أيضا أنها عملية متشابكة و متفاعلة في اطار نسيج من الروابط بالغ التعقيد من عوامل سياسية و اقتصادية و اجتماعية و ثقافية و إدارية و التنمية بهذا المعنى لا تمثل فقط النـــاتج النهـــائي لمجموع التغيـــرات الاقتصاديــة والاجتماعيــة و السياسية ، بل محصلة تفاعلات مستمرة بين هذه العوامل .

و بعد عرضنا لمختلف تعريفات التنمية نضع تعريفا إجرائيا لهذا المفهوم و هو كلاتي :

" **هي مختلف الجهود الحكومية في المجال السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي، و التي في مجملها تلبي متطلبات و حاجيات أفراد المجتمع** ".

2: مفهوم الثقافة السياسية

قبل التعرض لمفهوم الثقافة السياسية بالتعريف سنقف عند بعض المفاهيم المرتبطة به لتوضيح حدود الالتقاء والاختلاف بينها، و أثر ذلك على كل مفهوم ، و هذه المفاهيم هي: الوعي السياسي ، التنمية السياسية ، الرأي العام .

أ- التنمية السياسية و الثقافة السياسية

ثمة اختلافات كبيرة بين الباحثين حول مفهوم التنمية السياسية ، و ثمة صعوبات كثيرة تحول دون وصولهم إلى تعريف موحد ، و يرجع الاختلاف في هذا إلى مجموعة من العوامل و الأسباب الموضوعية و التاريخية و المنهجية التي أثرت في جهود الباحثين و انعكست بشكل أو بآخر على ما قدموه من اجتهادات في هذا الصدد ، و ما يشار إليه في هذا الشأن هو أن مفهوم التنمية السياسية لا زال يختلط و يتداخل إلى حد كبير مع طائفة أخرى من المفاهيم التي تقترن به أو تتشابه معه أو تقترب منه كالتحديث و التطور و الإصلاح التحول الديمقراطي و غيرها .

يضاف إلى ذلك أن المحاولات الأولى لتعريف التنمية السياسية قد صدرت أساسا عن رجال الدولة و صانعي السياسة لا عن طريق العلماء أو الباحثين المتخصصين، و من ثم كانت هذه المحاولات أقرب إلى التحليلات السياسية منها إلى التحليلات العلمية.

من أهم التعريفات التي تطرقت إلى مفهوم التنمية السياسية نجد تعريف **لوسيان باي** لكونه استجمع في قائمة شبه شاملة أهم التعريفات المتداولة بين جمهور الباحثين في هذا المجال حيث يرى بأنها تشير إلى التحديث السياسي ، و هي أيضا بناء الديمقراطية، و كذلك الزيادة في التوجه نحو المساواة من خلال المشاركة السياسية من ثقافة الخضوع إلى ثقافة المشاركة و أيضا التنمية السياسية هي بناء الدولة القومية، و أنها زيادة النظام السياسي في قدراته من حيث تسيير شؤون العامة و ضبط النزاعات و تلبية المطالب ، و هي دعم قدرات النظام

السياسي من أجل إحداث التغيير المنتظم و الاستقرار، و كذلك في تطوير الثقافة السياسية للمجتمع [1].

كما عرف **جابريل ألموند** التنمية السياسية أنها " الزيادة في مستوى التمايز البنيوي و التخصص الوظيفي في النظام السياسي، و الذي يمكنه من الاستجابة لمختلف الحاجات الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمع " .

إن استعراض الأدبيات النظرية التي اشتملت على مفاهيم الثقافة السياسية أو التنمية السياسية يجعلنا نستشف منها أن هذه الأخيرة تتحقق و تظهر بوجود الثقافة السياسية ديمقراطية مشاركة، و كما أن التنمية السياسية هي تطوير و تحديث الثقافة السياسية.

ب- الوعي السياسي و الثقافة السياسية:

الوعي لغة : هو الفهم و سلامة الإدراك و هو في الاصطلاح : ادراك الفرد لنفسه و للبيئة المحيطة به و الوعي بهذا المعنى يذهب إلى ادراك الفرد لنفسه و لوظائفه العقلية و الجسمية و إدراكه لخصائص العالم الخارجي المحيط به [2] .

و إذا أضفنا كلمة السياسي لكلمة الوعي لتصبح الوعي السياسي فإنه يشير إلى مدى معرفة المواطن لحقوقه السياسية وواجباته ، كذلك قدرته على التصور الكلي للواقع المحيط به و فهمه لما يجري حوله من أحداث ووقائع.

و كذلك هو عبارة عن " ما يتمتع به الفرد من حرية سياسية في المجامع و التي تحمل معها

---

[1] عبد الحليم الزيات :التنمية السياسية ، الجزء الأول ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 2002 ، ص 89 ، ص 138.

[2] إبراهيم مدكور ، معجم العلوم الاجتماعية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1975 ، ص 244 .

مجموعة القيم و المشاعر المنفعلة و الفاعلة التي تشجع على الممارسة الفعلية الرشيدة " [1]

و يحاول البعض تحديد المفهوم من خلال ما يحتويه من عناصر و تحليل ما لدى الأفراد من معارف سياسية عن البيئة المحلية و القومية و العالمية كنتيجة للثقافة السياسية التي يحصل عليها الأفراد من المؤسسات المختلفة ، فوعي الإنسان يتشكل من خلال الوسط الاجتماعي الذي يحيط به ، بما يشمله هذا الوسط من متغيرات اقتصادية و اجتماعية و سياسية [2]

من هنا نجد أن مفهوم الوعي السياسي يرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم الثقافة السياسية فالثقافة السياسية تفسر لنا كيف يدرك الفرد العالم السياسي من حوله ، كما أنها تعد من أهم مصادر الوعي السياسي فاذا كانت ثقافة الفرد السياسية عالية المستوى فانه بالضرورة سيكون وعيه السياسي مرتفعا أيضا.

ج- الرأي العام و الثقافة السياسية

الحقيقة التي لا جدال فيها أن مفهوم الرأي العام هو مفهوم قديم قِدَمَ التجمعات البشرية نفسها فمنذ تجمع الناس واستيطانهم في أماكن مستقرة و الفرد دائما حريص على معرفة أراء جماعته بطريقة أو بأخرى ، و لكن لم يظهر هذا المفهوم كنظرية سياسية إلا خلال القرنين الثامن عشر و التاسع عشر مع ظهور تطور الدولة ، و أن بلورة مفهوم السياسي للرأي العام يعود بدرجة كبيرة إلى الجهود التي بذلها مفكرو البرجوازية الذين حاولوا أن يفسروا به أصل السلطة.

[1] صالح حسن سميع: أزمة الحرية في الوطن العربي، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة. 1988 ، ص 476.

[2] صابر عبد ربه: الاتجاهات النظرية في تفسير الوعي السياسي، دار الوفاء، الإسكندرية، ط1، 2003، ص 11.

الرأي العام في الأصل مصطلح غربي استعمل لأول مرة في إنجلترا في القرن الثامن عشر و قد كان له أهمية كبيرة في الأفكار السياسية التي طرقها **ميكافيلي** و غيره من المفكرين و خصوصا بالنسبة للدولة و السلطة.

يعرف **عبد الغفار رشاد** الرأي العام بأنه يشير إلى " التعبير الإرادي عن وجهات نظر الجماهير نتيجة التقاء كلمتها و تكامل مفاهيمها بشأن مسالة تثير إهتمامها ، و تمس مصالحها و هو ليس مجموع حسابي للآراء الفردية ، إنما هو حصيلة تفاعل اكتملت حلقاته و مراحله بين أعضاء الجماعة[1]

و يعرف **ليونارد** الرأي العام بأنه : " اتجاهات و مواقف الناس إزاء موضوع يشغل بالهم"

و الرأي العام هو نحو ذلك التعبير العلني و الصريح الذي يعكس وجهة نظر أغلبية الجماعة تجاه قضية معينة في وقت معين.

و كذلك هو تكوين فكرة أو حكم على موضوع أو شخص ما أو مجموعة من المعتقدات القابلة للنقاش ، و بذلك تكون صحيحة أو خاطئة ، و تخص أعضاء في جماعة أو أمة تشترك في الرأي رغم تباينها الطبقي أو الثقافي أو الاجتماعي ، فيعترض ذلك مع الرأي الخاص الذي يشير إلى أمور و مسائل شخصية تتعلق بفرد واحد.

و يذهب الكثير من الباحثين في توضيح الاختلاف بين الثقافة السياسية و الرأي العام إلى التفرقة بين أهداف كل من المفهومين، فيرون أن الثقافة السياسية تهدف إلى رسم أو وضع الأسس العامة للمعتقدات السياسية تجاه الحكومة، بينما يركز الرأي العام على الرؤى

[1] عبد الغفار رشاد ، الراي العام ، دار الأصدقاء للطباعة و النشر ، مصر ، ط3 ، د ، ت ، ص 14.

و الأفكار تجاه زعامات سياسية، أو مواقف محددة و آنية، كما تعتبر الثقافة أكثر ثباتا و استمرارية مع قابليتها للتغيير، و لكن بشكل بطيء في حين أن الرأي العام يعتبر متقلبا و قابلا للتغيير بشكل أسرع من الثقافة السياسية حسب الأحداث التي يتم تكوين هذا الرأي نحوها.

و عموما يمكن التفرقة بين الثقافة السياسية و الرأي العام على النحو الاتي :

– إن أهم محدد للرأي العام هو وجود قضية أو موضوع خلافي يهم الجمهور سواء كان جمهورا عاما أم خاصا، بينما الثقافة السياسية تعبر عن نسق من المعارف و القيم و الأفكار و الاتجاهات إزاء الظاهرة السياسية يمكن الكشف عنها من خلال الرموز التعبيرية و هنا فالرأي العام يعتبر أحد أشكال هذه الرموز التعبيرية التي تكشف عن الوعي و الاتجاهات و القيم.

– إن الثقافة السياسية ترتبط بالأجل الطويل عموما و الاتجاهات المستقرة نسبيا و الأكثر عمقا لدى المواطنين، و بقضايا الشرعية و القضايا المرتبطة بالمشاعر العامة الأساسية إزاء السياسة و الحكومة، بينما يرتبط الرأي العام بالمسائل الجارية و الآنية أحيانا.

– إن الثقافة السياسية تتسم بثبات نسبي ، بينما الرأي العام يتغير بشكل أسرع مع الأخذ في الاعتبار أن الرأي العام يحقق استقرارا لفترة نسبية فيتحول بعدها إلى ثقافة سياسية.[1]

بعد عرض المفاهيم ذات الصلة بمفهوم الثقافة السياسية ننتقل إلى وضع جملة من التعريفات لمختلف العلماء و المفكرين المنشغلين بمصطلح الثقافة السياسية ، و لكن قبل البدء في

[1] مجاهد صالح سعد الشعبي : الثقافة السياسية للناخب اليمني و اثرها على سلوكه الانتخابي (بحث مقدم لنيل درجة الماجستير) ، معهد البحوث و الدراسات العربية ، القاهرة ، 2005 ، ص 45 ، ص 46.

ذكر هذه التعريفات نريد أن نؤكد بأن مفهوم الثقافة السياسية واحد من المفاهيم التي تضاربت الآراء في وضع تعريف محددا له ، فرغم ما بدا من بساطة في ظهوره لم يلبث أن ظهرت مشكلات معقدة تكتنف تعريفه ، و هذا راجع إلى العديد من الأسباب لعل أبرزها حداثة المفهوم حيث لم يكتب له الظهور إلا في أواخر الخمسينات فقط في كتابات **ألموند** عام 1956 ، هذا إلى جانب كونه مفهوما مركبا في مفهومين يتسمان بقدر من الاتساع و عدم التحديد و هما الثقافة و السياسة.

و بما أن فقرتنا الأخيرة انتهت من أن مفهوم الثقافة السياسية يشمل مفهومين اثنين هما الثقافة و السياسة سنحاول قبل تعريف الثقافة السياسية أن نتعرض لمفهوم الثقافة بالتعريف و لو بصورة موجزة.

أ-تعريف الثقافة

للثقافة تعريفات متعددة و متباينة و من بينها تعريف **إدوارد تايلور** الذي عرفها بأنها :

" ذلك الكل المركب الذي يشمل العقائد، الفن، القانون، العادات و القدرات الأخرى التي يكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع.[1]

و يعرفها **كلايد كلاكهون** بأنها : " أساليب الحياة التي أنتجها الإنسان خلال التاريخ بما في ذلك المخططات الظاهرة و الكامنة الرشيدة و الغير الرشيدة، و التي توجد في وقت معين

[1] احمد سليمان أبو زيد ، علم الاجتماع السياسي " الأسس و القضايا من منظور نقدي" دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 2006 ، ص 164.

بوصفها موجهات سلوك الإنسان[1]

و عرفها **سيد عويس** بأنها : " التراث الاجتماعي لجماعة من الناس يرثونه جيلا بعد جيل كأفراد و جماعات.[2]

و الثقافة هي: " منظومة مدلولات يتقاسمها عادة أعضاء جماعة اجتماعية و يستخدمونها في تفاعلاتهم.[3]

و عموما للثقافة مجموعة من الخصائص أهمها:

- أنها نتاج علاقات اجتماعية مكتسبة و تراكمية من جيل إلى آخر.
- أنها ثقافة صغيرة من خلال عملية التكييف.
- أنها ثقافة تكاملية تتسم بالوحدة.

ب-الثقافة السياسية

عرف **سيدني فيربا** الثقافة السياسية بأنها: " المعتقدات و الرموز التعبيرية و القيم التي تحدد الموقف الذي تحدث من خلاله الحركة السياسية.[4]

فالثقافة السياسية حسب هذا التعريف هي نظام التحكم يرتبط بمعتقدات يمتلكها الفرد، و في تركيزه على المعتقدات افترض فيربا عددا من الأبعاد للثقافة السياسية المرتبطة بالحياة

---

[1]The new encyclopedia Britannica in 30 valves (vol n° 19) encyclopedia britonica.int N.Y: William Benton , publisher , 1978.p925.

[2] سيد عويس و آخرون : معجم العلوم الاجتماعية : الهيئة المصرية العامة للكتاب : القاهرة ، 1975 ، ص 547.

[3] غي هرميه، فليب برو و آخرون ، معجم علم السياسة و المؤسسات السياسية ، ترجمة هيثم اللمع ، المؤسسة الجامعية للنشر لبنان ، ط1 ، 2005 ، ص 165.

[4]Sidney verba : culture and political development (NEW JERSEY .university . 1965) .P513.

السياسية خصوصا بالدولة القومية، و تبعية المواطن للقائد، و بالمخرجات، و العمليات للنظم أو الحكومات و بعملية صنع القرار.

و عرفها جابريل **ألموند** بأنها : " نمط محدد من التوجهات أو الاتجاهات إزاء النشاط السياسي"[1]

و لقد افترض **ألموند** أن الثقافة السياسية تتميز باستقلال معين ، و مع ذلك فإنها ترتبط بالثقافة العامة في المجتمع لأنها تظم نماذج للتوجهات إزاء الظاهرة السياسية تتجاوز حدود النظام السياسي.

بعد دراسة امبريقية و مسحه للإتجاهات في خمس دول أعاد كل من **ألموند** و **فيربا** تعريفهما للثقافة السياسية و أصبحت بانها " الاتجاهات و التوجهات السياسية لدى الأفراد في علاقتهم بالنظام السياسي ، و يضاف إلى ذلك أنها تتضمن إدراكات و مشاعر و تقييمات الأفراد"[2]

إن التوجهات الإدراكية بالنسبة إليهما تتضمن معرفة و معتقدات الأفراد حول النظام السياسي و عملياته و قياداته بينما التوجهات الوجدانية تتضمن المشاعر إزاء النظام كالارتباط و الانتماء أو الاغتراب عنه ، أما التوجهات التقييمية فتشمل الأحكام و الآراء بالنسبة للأفراد بشأن النظام السياسي.

و قد أصبحت هذه التوجهات الأساس لأنماط الثقافة السياسية لديهما، و التي سنتحدث عنها لاحقا من ثقافة سياسية مغلقة، و رعوية و مشاركة.

---

[1]Gabriel A.Almound: Cooperative political systems. The journal of politics , vol.18 No, 3 August, 1965 .P 396.

[2]Gabriel A.Almound, Sidney yerba: The civic culture (Boston little Brown and compant .1965 .P12.

كما حاول **جابريل ألموند** و **بنجهام باول** في كتاب " السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر" إعطاء تعريف للثقافة السياسية بأنها : " توزيعا من نوع خاص للتوجهات السياسية ، و القيم و المشاعر و المعلومات و المهارات ، فكما تؤثر توجهات الناس على ما سيفعلونه فإن ثقافة الأمة السياسية تؤثر على تصرف المواطنين و القادة من خلال النظام السياسي

و لفهم نظام سياسي معين فإنه من المفيد تطوير خارطة للملامح الهامة لثقافته السياسية و إحدى الطرق الخاصة بوضع هذه الخارطة هي وصف توجهات المواطنين على المستويات الثلاثة للنظام السياسي و هي : النظام ، العملية السياسية ، السياسة".

1- **على مستوى النظام** : تهتم بوجهات نظر المواطنين و القادة المتعلقة بالقيم و الأنظمة التي تجعل النظام السياسي يتماسك ، و بطريقة انتخاب القادة و انصياع المواطنين للقانون.

2- **على مستوى العملية السياسية:** فينصب اهتمامها على ميول المواطنين للمشاركة السياسية في العملية السياسية مثل التقدم بمطالب، و تأييد بعض الجماعات و معارضة جماعات أخرى، و المساهمة بمختلف الصور.

3- **على المستوى السياسي:** من خلال معرفة ما هي السياسات التي يتوقعها المواطنون

4- و القادة من الحكومة، و ما هي الأهداف التي يجب وضعها و كيف ستتحقق ؟[1]

أما **لوسيان باي lucian pye** يعرف الثقافة السياسية بأنها : " مجموعة الاتجاهات

و المعتقدات و المشاعر التي تعطي نظاما و معنى للعملية السياسية، و تقدم قواعد مستقرة

[1] جابريل ألموند بنجهام باول : السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر "نظرة عالمية" ترجمة هشام عبد الله ، الطبعة الأولى ، الدار الأهلية للنشر ، الأردن ، 1998 ، ص 69 ، 70.

تحكم تصرفات أعضاء النظام السياسي.[1]

يرى **لوسيان** بأن الثقافة السياسية عالم شخصي منظم للسياسة و الذي يتميز بوجود مستويين: الأول : يمثله الفرد و التي تذوده الثقافة السياسية بخطوط مرشدة ضابطة للسلوك السياسي الفعال ، و الثاني : تمثله الجماعة حيث تعطي الثقافة السياسية للجماعة بناء نظامي للقيم

و الاعتبارات العقلانية التي تؤمن بتماسك و انسجام أداء المؤسسات و التنظيمات ، و بذلك تصبح الثقافة السياسية نتائج للخبرة الجماعية ، و لخبرة الحياة الفردية في النظام السياسي.

و يعرف **روى مكريديس** الثقافة السياسية أنها :" تمثل مجموعة الأهداف المشتركة و القواعد المقبولة بشكل عام في التفاعل الفردي، و تفاعل الجماعة "[2]

و عرفها **ميشيل روكسن** بأنها : " سيكولوجية الأمة فيما يتعلق بالسياسة "[3]

يرى **ميشل** بأن لكل مجتمع سماته التي تميزه من قيم و معايير و معتقدات و مُثل تتعلق بالحياة السياسية و بظاهرة السلطة ، و بالنظام السياسي ، و كيف يفترض ما قد تفعله الحكومة ، و حول نظرة الشعب إلى السلطة و التزاماته إزاء تشكل الثقافة السياسية.

و عرفها **لاري دايموند** في كتابه مصادر الديمقراطية بأنها " المعتقدات و المواقف و القيم

---

[1]Lucian pye: Political culture .international encyclopedia of the social sciences, 968, vol 12, P218.

[2]Mecredis Roy: interest grouping comparative analysis, journal of politics. Vol, 18 , 1961, p 40.

3 Michael roskin Mpolitical science introduction lengel wood cliffs, new jersey, prentice hail , 1988 p 128.

و المثل و العواطف المهيمنة عند شعب حول النظام السياسي و دور الذات في ذلك النظام"[1]

و ينظر **هاموبل بيير** للثقافة السياسية بأنها : " تلك القيم و المعتقدات و الاتجاهات العاطفية التي توضح ما يتوقع عمله من الحكومة و ما ينبغي عليها أن تعمله لكي تستمر[2].

و ينظر **دينيس كافانا** إلى الثقافة السياسية بأنها : " تعد رمزا للبيئة و الاتجاه و العاطفة التي تعمل داخلها النسق السياسي ، و تشكل نموذجا للتوجهات التي تمثل في الميل للسلوك السياسي ، و تحدد عن طريق عدد من العوامل منها الدوافع و الخبرات التاريخية و المعايير و العواطف و الرموز"[3]

و ينظر إليها **والتر روسينبوم** بأنها : " الرجوع إلى المستوى الذي تدرس به الحياة السياسية فإذا كان الاهتمام قاصرا على الفرد فإن الثقافة السياسية تهتم بالناحية السيكولوجية للفرد اتجاه النسق السياسي و القيم التي يعتنقها ، و إذا كان الاهتمام بالنسق السياسي فيجب التعرف على الموجه الجمعي للجميع تجاه العناصر المكونة للنسق السياسي."[4]

و إلى جانب هذه التعريفات نجد تعريف **قاموس اكسفورد** للثقافة السياسية بأنها " الاتجاهات و القيم التي تتصل بعمل نظام سياسي محدد ، و تعد بمثابة معرفة متضمنة و مهارات

---

[1] لاري دايموند : مصادر الديمقراطية " ثقافة المجموع أم دور النخبة ترجمة سمية فلو عبود ، طبعة الأولى ، دار السياقي ، بيروت ، 1994 ، ص 16.

2Beer M.samuel M patterns of government, new york, rout edge, 1970 , P 30.

3Kavanagh Dennis: political culture. London. Macmillan , 1972, P 10.

4Rasen bbaunm A.walter .political culture .London .nelson 1972 , P40.

مكتسبة عن عمل هذا النظام ، كما تتضمن اتجاهات إيجابية أو سلبية نحوه إلى جانب أحكام تقييمية بشأنه"[1]

أما **فيليب برو** عرفها بأنها : " تتكون من مجموعة من المعارف و المعتقدات تسمح للأفراد بإعطاء معنى للتجربة الروتينية لعلاقتهم بالسلطة التي تحكمهم كما تسمح للمجموعات باستخدامها كمرجع للتعريف بهويتها ، فهي لكل منهم بتحديد موقعه في المجال السياسي و ذلك من خلال تعبئة حد أدنى من المعالم الواعية أو الغير واعية التي ترشده في سلوكه"[2]

و كذلك تعريف **ايريك روي** الذي يرى بأن الثقافة السياسية هي : " تلك القيم و المعتقدات و الاتجاهات العاطفية للأفراد حيال ما هو كائن في العالم السياسي"[3]

إن اعتمدنا على نماذج غربية أثناء تعريفنا لمصطلح الثقافة السياسية كان متعمدا و ذلك لكون الدراسات العربية ، و ما شملتها من تعريفات لم تخرج عما جاءت به الدراسات الغربية و نشير هنا في هذه المناسبة أنه يوجد تعريف يحسب الدراسات العربية لصاحبه **كمال المنوفي** الذي رأى بأن الثقافة السياسية تمثل " تلك القيم السائدة في المجتمع ، و التي تتصل بعلاقة أفراده بالنظام السياسي بصورة مباشرة أو غير مباشرة "[4]

---

[1]Lain mclean : concise dictionary of politics (oxford , university press , 1966) P 379.

[2] فليب برو : علم الاجتماع السياسي ، ترجمة عرب حاميلا ، المؤسسة الجامعية ، بيروت ،ط1 ، 1998 ، ص ، 213.

[3]Eric rowe: modern politics : an introduction to behavior and institutions . London rout ledge. 1969 .P12.

[4] كمال محمود المنوفي : الثقافة السياسية للفلاحين المصريين : (رسالة الدكتوراه في العلوم السياسية) جامعة القاهرة 1978 ، ص 15.

إن استعراضنا لهذه التعريفات المتعلقة بالثقافة السياسية جعلنا نقف من خلالها على عدة ملاحظات و استنتاجات أولها أنه هناك جملة من المفكرين تنظر للثقافة السياسية باعتبارها يغلب عليها الرؤية المعيارية أو المعرفية ، و هي تركز على جانب القيم و المعايير و الاتجاهات لدى فرد ما في المجتمع في علاقاته بالنظام السياسي ، و من بين هؤلاء المفكرين نجد تعريف **لوسيان باي** ، **صامويل بيير** و **فيليب برو** و غيرهم.

و إلى جانب هذه الزاوية من المعالجة نجد فئة أخرى من الباحثين ينظرون إلى الثقافة السياسية من الجانب المهاري حيث تركز على السلوك لدى فرد ما اتجاه النظام السياسي و يمثل هذه الفئة كل من **سيدني فيربا** و **جابريل ألموند** و **دينيس كافانا** و غيرهم.

و ما يمكن تسجيله أيضا من خلال هذه التعريفات أن الثقافة السياسية تعطينا هيكل النطاق السياسي و مضمونه بنفس الأسلوب الذي تقدم به الثقافة عموما بصورة الترابط و التكامل في الحياة الاجتماعية ، و ذلك باعتبار الثقافة السياسية جزء لا يتجزأ من الثقافة العامة و ما ينطبق على الأخيرة ينطبق على الأولى .

و كذلك أن الثقافة السياسية مكتسبة من خلال جملة من مصادر التنشئة مثل الأسرة، المدرسة و غيرها من المصادر الأخرى.

كما أنه يمكننا أن نستنتج بأن الثقافة السياسية ذات صلة و علاقة وثيقة بالديمقراطية إذ يؤكد المفهوم الديمقراطي المساواة و يفترض العقلانية ، و مواجهة القيم التقليدية السلبية و تحقيق التوافق و إتاحة المشاركة في العملية السياسية أمام أفراد المجتمع بغض النظر عن الإختلافات اللغوية و الدينية و غيرها ... .

و في هذه النقطة يمكننا الوصول إلى استنتاج آخر مفاده وجود إرتباط وثيق أيضا بين الثقافة السياسية و الوعي ، حيث أن هذا الأخير مهم جدا و عنصر محوري في تشكيل الثقافة السياسية نفسها لدى أي فرد في المجتمع لأن هذا الوعي يعد بمثابة المناخ العاطفي الذي يحدد العلاقة بين الأفراد و النظام السياسي و تعريف **صامويل بيير ، لاري دايموند** للثقافة السياسية يوضح لنا ذلك.

و بعد عرض التعريفات المختلفة و المتعددة لمفهوم الثقافة السياسية سنصوغ تعريفا إجرائيا لهذا المفهوم يتماشى مع الموضوع الذي نحن بصدد دراسته و هذا التعريف يكمن في مايلي: **الثقافة السياسية هي : " مجموعة الإتجاهات و المعارف و المعتقدات و الرموز التي يحملها الطلبة الجامعيون الجزائريون ، و القيم المحددة التي توضح ما يتوقعون عمله من الحكومة ، و ما ينبغي عليها أن تفعله لكي تستمر من أدوار و مسؤوليات تنموية في المجتمع** " .

ثالثا : الطالب الجامعي

الطالب الجامعي هو " ذلك الشخص الذي سمحت له كفاءته العلمية بالانتقال من المرحلة الثانوية إلى الجامعة تبعا لتخصصه الفرعي بواسطة شهادة أو دبلوم يؤهله لذلك ، و يعتبر الطالب أحد العناصر الأساسية و الفاعلة في العملية التربوية طيلة التكوين الجامعي ، إذ أنه يمثل عدديا النسبة الغالبة في المؤسسة الجامعية" [1]

[1] فضيل دليو ، الهاشمي لوكيا و آخرون ، إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية ، منشورات جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ، فيفري 2001 ، ص ، 93 ، 94.

رابعا : منهج الدراسة

يعتبر المنهج ضرورة من ضروريات أي بحث علمي لأنّه بمثابة المسار الذي يتوخّاه الباحث قصد الوصول إلى نتائج علمية في دراسة موضوع معيّن، ولقد تعدّدت المناهج في البحوث نتيجة اختلاف التخصّصات وتباينها.

باعتبار أنّ انتقاء الباحث لمنهج معيّن يتّخذه مسارًا في دراسته يكون على أساس تخصّص الباحث، وطبيعة الموضوع الذي هو بصدد إنجازه، فإنّ المنهج الذي سنتبنّاه في دراستنا هذه هو المنهج الوصفي؛ هذا الأخير الذي عرّف بأنّه: " أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة حول ظاهرة أو موضوع محدّد من خلال فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية ثم تفسيرها بطريقة موضوعية بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة[1]، كما يتطلب هذا المنهج جمع البيانات حول الظاهرة التي هي محل البحث وفق الملاحظة وإجراء المسوحات الميدانية، والتي تعتمد بدرجة كبيرة على اختيار عينات مناسبة مع اختبار وتحليل هذه المعطيات.[2]

بما أنّنا بصدد دراسة موضوع الثقافة السياسية للطلبة وموقفهم من مجهودات الحكومة التنموية في المجتمع سنحاول الكشف عن أهمّ وأبرز هذه المواقف وفق هذا المنهج بوصف وتشخيص اتّجاهات وقيم هؤلاء الطلبة نحو الأداء التنموي للسلطة التي تمثّلهم، ولن نتوقف عند جمع البيانات والمعلومات التي تعبّر عن مواقف الطلبة واتّجاهاتهم بل سنتعدى مرحلة جمع المعلومات لننتقل بها إلى مرحلة تفسيرها تفسيرًا كافيًا بالوقوف عند المسبّبات التي

[1] محمد سليمان المشوخي: تقنيات ومناهج البحث العلمي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002، ص 177.

[2] محمد عبيدات، محمد أبو نصار وآخرون: منهجية البحث العلمي، دار وائل للنشر، عمّان، 1999، ط2، ص 46.

أفرزت نوعًا معيّنًا من المواقف والاتجاهات، وذلك لأنّ الدراسات الوصفية لا تقتصر على معرفة خصائص الظاهرة ووصفها، بل تتجاوز ذلك لكونها تشخيصية وتفسيرية أيضًا، ولأن المنهج الوصفي فضلاً عن كونه يساهم مساهمة مباشرة في توفير المعلومات وتصنيفها، فإنّه ينطوي على جوانب من التفسير خاصّة فيما يتعلّق بدلالة ومعنى ما يُعنى بوصفه، وهو بذلك يقدم لنا تفسيرًا معيّنًا للنتائج التي يتوصل إليها الباحث.

خامسا: المدخل النظري للدراسة

المدخل النظري هو أسلوب المعالجة و الفهم ،الذي يكسب الدراسة طابعها الخاص، و يحدد في الوقت نفسه محاور البحث و قضاياه الأساسية ، كما أن اختيار المدخل الملائم كفيل بتحديد نتائج الدراسة، و بلورة وجهة نظر الباحث حيال القضايا التي يتعرض لها بشكل علمي منظم و مقبول، و يتوقف اختيار المدخل الملائم لدراسة قضية ما على أمرين أساسيين:

-**الأوّل:** هو اتساق المدخل المختار مع طبيعة و موضوع القضية محل البحث.

-**الثاني:** هو كفاءة هذا المدخل و قدرته على تحليل و تفسير هذه القضية و توجيه دراستها من الوجهتين النظرية و التطبيقية على حد سواء.

و بناءا على ما تقدم سنتخذ من المدخل البنائي الوظيفي أسلوبا لمعالجة قضيتنا و إشكاليتنا و يأتي هذا انطلاقا من تحليلات البنائية الوظيفية التي تقوم أساسا على افتراض مبدئي مؤداه أن المجتمع عبارة عن نسق كلي حقيقي يتألف من وحدات جزئية عديدة هي النظم الاجتماعية المختلفة، وهذه النظم تتجمع و ترتبط بعضها البعض على هيئة بناء متماسك

كما أن كلا منها يقوم بوظائف و أدوار محددة ، و يتفاعل و يتداخل مع غيره من النظم من خلال هذه الأدوار.

باعتبار أن **تالكوت بارسونز** أحد أبرز رواد هذه النظرية يرى أن النسق الاجتماعي هو شبكة العلاقات بين الأفراد و الجماعات و أنه مجموعة من العلاقات تنظم بينها علاقات اجتماعية مستقرة و التفاعل الاجتماعي بين الفاعلين تحكمه مجموعة من العناصر.

1-التوقعات المتبادلة بين الفاعلين و التي تجعل كلا منهم يضع في اعتباره سلوك الآخرين.

2-المعايير و القيم التي تحكم التفاعل و تحدد شكل التوقعات المتبادلة بين الفاعلين.

3-و أخيرا الجزاءات التي تظهر في أشكال الثواب و العقاب فتحقق بذلك درجة من ضبط التفاعل.

ويعتبر **بارسونز** النسق الثقافي أكثر الأنساق محورية، لما يحدده من قيم ومعايير وبما يفرضه من ضوابط على سلوك الأفراد يمثل المحددات البنائية لأنساق الفعل الاجتماعي

و تستدمج الثقافة في شخصيات الفاعلين بقدر انصهارها في النظام الاجتماعي كأنماط ثقافية، كما أنها تنصهر داخل النظام الاجتماعي بقدر مشاركة الفاعلين فيها و استدماجهم لها ، وقد أوضح **بارسونز** أن الثقافة تنوي على المعرفة و المعتقدات عن الواقع والرموز التعبيرية التي تبرز المشاعر والعواطف والقيم التي تستخدم على الأمور أخلاقيا، وهو الشيء الذي دفع المهتمين بشؤون البنائية الوظيفية يركزون في تحليلاتهم على الثقافة باعتبارها المادة الروحية و العقلية التي ترتبط بالنظم ارتباطا شديدا.

و باعتبار أن النظام السياسي طبقا لتحليلات البنائية الوظيفية أحد المكونات للنسق الاجتمـــاعي الكلي لارتباطه بغيره من النظم الاجتماعية المكونة لهذا النســـق و لتفاعلـــــه و تسانده مع هذه النظم و تكامله معها من خلال الأدوار و الوظائف التي يؤديها.

هذا فضلا على أن مفهوم النظام نفسه يدل على وجود علاقة تبادلية بينه و بين البيئة التي يوجد فيها، خاصة و أن لهذا النظام وظائف متباينة يسعى على تحقيقها كوظائف التكيف و الحفاظ و التعبير عن المصالح و تجميعها، و صنع القواعد و تطبيقها، و الاتصال السياسي و غيرها.

و منه إذا كان هذا النظام يتمتع بكافة الخصائص السياسية المميـــزة للمجتمع المتقـــدم و المتطور و التي تتمثل في توافر المقومات البنائية و المتطلبات الوظيفية التي تمكنه من أن يجعل أفراد المجتمع يتفاعلون و يتكيفون معه ، و هو الشيء الذي يسهم في الأخير إلى تنمية المجتمع و ازدهاره في جميع المستويات المختلفة سياسيا ، اجتماعيا ، اقتصاديا ، أما إذا حدث عكس هذا ستظهر مظاهر مخالفة عن الصورة الأولى ، تصب في خانة ما أطلق عليه **روبرت ميرتون** بالمعوقات الوظيفية .

و عن تصورات معالجة هذه النظرية لموضوع الثقافة السياسية سنجد بنوع من التفصيل في عنصر الاتجاهات النظرية و دراسة الثقافة السياسية.

الفصل الثاني: الثقافة السياسية :الاتجاهات النظرية الأبعاد و الوظائف.

أولا: الاتجاهات النظرية ودراسة الثقافة السياسية.

ثانيا : أبعاد الثقافة السياسية

ثالثا : وظائف الثقافة السياسية

لأولا: الاتجاهات النظرية في دراسة الثقافة السياسية

سنحاول في هذا المقام أن نتعرض بدراسة الثقافة السياسية من خلال بعض المداخل والاتجاهات، وذلك باعتبار أنّ الأطر التفسيرية التي قدمتها هذه المداخل النظرية كان للثقافة السياسية موضع فيها، ومن بين النظريات التي سيتم التركيز عليها نجد الوضعية البنائية الوظيفية، الماركسية، الفينومينولوجية ، التفاعلية الرمزية.

1 : البنائية الوظيفية ودراسة الثقافة السياسية:

لقد ظهرت النظرية البنيوية الوظيفية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين[1] وكانت بمثابة رد فعل للمعوقات والانتقادات والمشكلات التي وجهت لكل من النظرية البنيوية والنظرية الوظيفية، لكون كل منها أحادية الجانب في التفسير، ذلك أن البنيوية تفسر المجتمع والظاهرة الاجتماعية وفقا للأجزاء والمكونات والعوامل المفردة التي يتكون منها البناء الاجتماعي بعيدا عن وظائف هذه الأجزاء والنتائج المتمخضة عن وجودها، في حين

[1] Cedric,h.o :Structural functionalism, nature and justifications, New York, The modern press, 1989, p11.

أن الوظيفة تفسر الظاهرة الاجتماعية تفسيرا يأخذ بعين الاعتبار نتائج وجودها وفعاليتها بعيدا عن بنائها والأجزاء التي تتكون منها:[1]

إن النظرية البنيوية الوظيفية تعترف بأن لكل مجتمع أو مؤسسة أو منظمة بناء، و البناء يتحلل إلى أجزاء وعناصر تكوينية، ولكل جزء أو عنصر وظيفة تساعد على ديمومة المجتمع،أوالمؤسسة أو المنظمة، لذا فالفكر البنيوي الوظيفي يعترف ببناء الكيانات أو الوحدات الاجتماعية ويعترف في الوقت ذاته بالوظائف التي تؤديها الأجزاء أو العناصر الأولية للبناء أو المؤسسة، ووظائف المؤسسة الواحدة لبقية المؤسسات الأخرى التي يتكون منها المجتمع.

والنظرية البنيوية الوظيفية تعتمد على النظرية البايولوجية والعضوية التي جاء بها **تشارلز دارون** في كتابه " أصل الأنواع " وتذهب هذه النظرية في تفسيراتها العامة إلى أن المجتمع الإنساني جسم كبير يضم مجموعة من الأعضاء تقوم بوظائفها ، ولكنها مختلفة في شكلها وهيئاتها وتطورها إلى زيادة أو نقص أو من الطفولة إلى الشباب ثم الشيخوخة ومن هذا التفسير استفادة علماء الاجتماع البنيويون الوظيفيون من الأفكار البايولوجية والعضوية التي جاء بها **دارون** للكائن الحيواني من حيث البناء والوظيفة والتطور، ذلك أن المجتمع بناء ووظيفة وأن هناك تكاملا بين الجانب البنيوي للمجتمع والجانب الوظيفي، إذ أن البناء يكمل الوظيفة والوظيفة تكمل البناء[2].

---

[1] Davide, S.M : Why structural fonctionnalisme؟ London. Marks, Publishing co, 1991, p 31.

[2]– إحسان محمد الحسن: موسوعة علم الاجتماع، دار الموسوعات العربية، بيروت، 1999، ص 570.

ويقصد بالبناء مجموعة من العلاقات الاجتماعية المتباينة التي تتكامل وتتسق من خلال الأدوار الاجتماعية، فثمة مجموعة أجزاء مرتبة ومتسقة تدخل في تشكيل الكل الاجتماعي وتحدد بالأشخاص والزمر والجماعات والنظم والمؤسسات وما ينتج عنها من علاقات وفقا لأدوارها الاجتماعية التي يرسمها لها المجتمع أو البناء الاجتماعي من خلال الثقافة العامة السائدة فيه، أو من خلال التشريعات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية المكتوبة أو غير المكتوبة (الأعراف، العادات، التقاليد)

أمّا إذا تحدثنا عن الوظيفة، فالمقصود بها الدور الذي يسهم به الجزء في الكل، كأن نقول أن دور العروق في النبات هو نقل الغذاء من التربة إلى النبات، وفي علم الاجتماع كثيرا ما تستخدم كلمة وظيفة بمعنى منفعة مثل الاستخدام الذي استعمله باريتو حين قصد بها المنفعة التي تقدمها الوحدات أو الأجزاء للكل، أي الإسهام الذي تقوم به ظاهرة بعينها لتأكيد هدف معين وإنجازه[1]

ومن بين المفاهيم الأساسية للاتجاه البنيوي الوظيفي نجد مفهوم المجتمع، توازن المجتمع البناء الاجتماعي.

---

[1] على الحوات: النظرية الاجتماعية " اتجاهات أساسية " ، منشورات شركة الجاء، مالطا، 1998، ص 96، 97.

وللمزيد من الاطلاع أكثر يمكن الرجوع إلى :

- محمد عاطف غيث، تاريخ النظرية في علم الاجتماع واتجاهاتها المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1987، ص 85، 86.
- نيقولا تيماشيف: نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، ترجمة محمود عودة وآخرون، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط1، 1970، ص 401، 403.
- على ليلة: النظرية الاجتماعية المعاصرة، دار المعرف، القاهرة، مصر، 1981، ط1، 105، 106.
- علي عبد الرزاق جبلي: الاتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990، ص 286، 287.

أ-مفهوم المجتمع:

يتصور الاتجاه البنائي في معظم اتجاهاته بأن المجتمع نسق من الأفعال المحددة المنظمة ويتألف هذا النسق من مجموعة من المتغيرات أو الأبعاد المترابطة بنائيا والمتساندة وظيفيا

ويرى الاتجاه البنائي الوظيفي أن للمجتمع طبيعة سامية ومتعالية تتجاوز وتعلو على كل مكوناته بما فيها إرادة الفرد وتتحدد شروط هذا التجاوز والتعالي من خلال قواعد الضبط والتنظيم الاجتماعيين والتي تلزم الأشخاص بالانصياع والالتزام بها، لأن أي انحراف عنها يهدد أساسيات المجتمع وبناءه والتي تعد المحافظة عليه وصيانته وتدعيمه واستمراريته غاية في ذاتها.

ب-توازن المجتمع:

يعد توازن المجتمع من المفاهيم الأساسية في الاتجاه البنائي الوظيفي، إذ أن غاية التوازن هي هدف في حد ذاته وهو يساعد المجتمع على أداء وظائفه وبقائه واستمراره، ويتحقق بالتناغم أو الانسجام بين مكونات البناء والتكامل بين الوظائف الأساسية، يحيطها جميعا برباط من القيم والأفكار التي يرسمها المجتمع لأفراده وجماعاته، فلا يمكن حتى الخروج عنها، وإن خرجوا أو حدثتهم أنفسهم بذلك فيقعوا تحت وطأة جزاءات الضبط الاجتماعي.

ج-البناء الاجتماعي:

يتصور البنائيون الوظيفيون المجتمع كبناء يمكن رؤيته من ثلاث زوايا وهي:

أ- المجتمع كنسق اجتماعي .

ب- المجتمع كنظام اجتماعي

ج–المجتمع كمنظومة من القيم والقواعد والضوابط

وفيما يلي نظرة موجزة على هذه الزوايا الثلاث.

أ) **المجتمع كنسق اجتماعي:** وأهم تصوراته ما يلي:

1.يتكون المجتمع من عدد من الأجزاء أو الوحدات المترابطة والمتفاعلة في التكوين والوظيفة.

2.لا بدّ أن يكون المجتمع كنسق في حالة توازن، وذلك بأن يقوم على نسق فرعي بتلبية احتياجاته والقيام بوظائفه ومهامه.

3.يوجد في المجتمع كنسق اجتماعي عناصر أو أجزاء قد تكون ضارة أو نافعة ويتحقق ذلك بالطريقة التي يتم بها تحديد المنفعة والضرر وتهيئة الظروف الملائمة لتحقيق المنفعة والابتعاد عن الضرر.

4.للمجتمع كنسق اجتماعي احتياجات لا بدّ من إشباعها والوفاء بها.

ب)**المجتمع كنظام اجتماعي:** وأهم تصوراته ما يلي:

1.أي تغيير يطرأ على المجتمع تنعكس آثاره وتلاحظ مباشرة في سائر الأجزاء والوحدات المكونة للمجتمع.

2.يجب أن يكون للمجتمع كنظام القدرة على حل مشكلات الصراع الاجتماعي الذي ينشأ بداخله.

3.يجب أن يكون للمجتمع كنظام اجتماعي وسائل ضبط اجتماعي رسمية وغير رسمية.

ج) **المجتمع كمنظومة من القيم والقواعد والضوابط (الثقافة):** التصورات الأساسية لهذه المنظومة هي:

1.تعتبر القيم والقواعد والضوابط الثقافية أساسية لحياة المجتمع.

2.تعمل القيم الثقافية عن طريق التنشئة الاجتماعية على توحد الأفراد في المجتمع وحصول التوافق العام في المجتمع .

3.للثقافة القدرة على الاستمرار خلال الزمن.

4.تعمل الثقافة على تأكيد توزيع العمل والتخصص بين الفاعلين في المجتمع.

5.تكوّن الثقافة (التربية+ التنشئة الاجتماعية) الشخصية وتمهدها للعيش في إطار النظام الاجتماعي، وتتكيف مع روحه العامة[1].

ويعتبر **تالكوت بارسونز** النسق الثقافي أكثر الأنساق محورية لما يحدده من قيم ومعايير، وبما يفرضه من ضوابط على سلوك الأفراد يمثل المحددات البنائية لأنساق الفعل الاجتماعي، و تستدمج الثقافة في شخصيات الفاعلين بقدر انصهارها في النظام الاجتماعي بقدر مشاركة الفاعلين فيها و استدماجهم لها[2].

وقد أوضح **بارسونز** أن الثقافة تنطوي على المعرفة والمعتقدات عن الواقع والرموز التعبيرية التي تبرز المشاعر والعواطف، والقيم التي تستخدم على الأمور أخلاقيا وهو الشيء

[1]– على الحوات، مرجع سابق، ص 100– 101.

[2]– أحمد زايد: علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، الطبعة الثانية، دار المعرف، القاهرة، مصر، 194، ص 16.

الذي دفع المهتمين بشؤون البنائية الوظيفة بتركيزهم في تحليلاتهم على الثقافة باعتبارها المادة الروحية والعقلية التي ترتبط بالنظم ارتباطا شديدا[1].

لقد كان تعرضنا لبعض المفاهيم التي تقوم عليها البنائية الوظيفية متعمّدا، وذلك لأن **تالكوت بارسونز** وكبار هذه النظرية أكّدوا بموقع ومكانة النسق الثقافي في هذه الأخيرة – النظرية – لما يحدده من قيم ومعايير.

انطلاقا لما أشرنا إليه سلفا بأن الثقافة السياسية تعد بمثابة ثقافة فرعية في إطار الثقافة العامة للمجتمع يتجلى لنا بأن دراسة الثقافة السياسية وفقا للبنائية الوظيفية أن لكل فرد دور أو فعل تجاه النسق السياسي في المجتمع، وأن للنسق السياسي وظائف واحتياجات داخل البناء الاجتماعي، وأنه لا يمكن تجاهل دور أي فرد داخل النسق، وهذا الأخير يعمل على الحفاظ على توازن المجتمع، إذ أنّ غاية التوازن هو هدف في حد ذاته بالنسبة للبنيوية الوظيفية، إذ يساعد المجتمع على أداء وظائفه وبقائه واستمراره ، وأن كل فرد يحاول أن يحافظ على بقاء النظام السياسي كما هو دون تغيير من خلال ما يقوم به من وظائف والثقافة السياسية السائدة هي التعبير عن النظام الحاكم الذي يبرر وجود الحكم وقبول الأفراد له دون تغيير والحفاظ على بقاء المجتمع في حالة استقرار، وذلك يؤدي إلى انتشار ثقافة سياسية خاصة بالصفوة الحاكمة يسعى أفراد المجتمع إلى اعتناقها دون تغيير.

إن النظام السياسي يفرض عليه أن يؤدي وظائفه وأدواره المنوطة إليه على أكمل وجه، و أن تتماشى وظائفه مع متطلبات أفراده، لأنه إذا تحقق ذلك تحققت معه مؤشرات الجانب

[1]– عبد الله محمد عبد الرحمن: علم الاجتماع " النشأة والتطور" دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 20058، ص 116.

الوجداني من الثقافة السياسية، والتي تتمثل أساسا في القيم التي يحملها الفرد اتجاه نظامه السياسي، والتي تتضمن قيمة الانتماء للوطن ورموزه القومية، وقيمة المواطنة وقيمة الثقة،....إلخ من القيم، و إلى الجانب الوجداني يتحقق أيضا الجانب المهاري، والذي يشمل سلوك الفرد تجاه النظام السياسي، والذي نشير به أساسا إلى مدى مشاركة الفرد في الحياة السياسية في صورها المتباينة.

وعليه فإذا كان المضمون السائد في النظام السياسي يقوم على المبدأ الديمقراطي الذي تتوفر في إطار حرية التعبير وحرية القدرة على الاختيار والتغيير والشعور بوجود قدوة سياسية تستطيع أن تؤثر في الشباب وتنشئهم على روح المواطنة، والانتماء للوطن والرغبة في المشاركة في صنع وتنفيذ القرارات المختلفة، فإن لا مجال للشك فيه أن الفرد سيخضع للنظام السياسي ويحافظ على استقراره وبقاءه، وهو الشيء الذي يؤدي بتوازن النسق العام.

أمّا إذا كان المضمون السائد في النظام السياسي غير ذلك فإنه حتما ستغيب معه المؤشرات المذكورة آنفا في حرية التعبير والشعور بوجود قدوة سياسية وغيرها، ويحل معها مؤشرات مغايرة، حيث تكون المشاركة في الحياة السياسية محدودة وتسود حالة الاغتراب السياسي بين أفراد المجتمع، وبذلك تسود بين أفراد المجتمع ثقافة سياسية سلبية وهو الشيء الذي يتنافى مع مبدأ توازن النسق وسلامته ، وتظهر بدل عنه ما أطلق عليه مفكّروا البنائية الوظيفية أمثال **روبرت ميرتون** بالخلل الوظيفي أو بالمعوقات الوظيفية وهو مما يحدث اضطرابا في النسق.

2 :النظرية الماركسية ودراسة الثقافة السياسية:

انطلقت الماركسية والتي ترتبط بالدرجة الأولى بكتابات **ماركس** من الفكرة الإيديولوجية القائلة بأن المجتمع الحديث يتكون من بنائين هما: البناء الفوقي والبناء التحتي ويشمل البناءات والمؤسسات والنظم الاقتصادية والسياسية في المجتمع.

لقد تبنت الماركسية تصوراتها على هذا الاعتقاد الإيديولوجي ومن وجود فكرة الصراع، والتي توجد بين الطبقات الاجتماعية منذ أن عرفت المجتمعات البشرية حياة الاستقرار، وتأكد الماركسية أن مظاهر الصراع الطبقي تزداد في المجتمع الرأسمالي نتيجة لوجود طبقات مسيطرة وهي الرأسمالية والمالكة لوسائل الإنتاج، وطبقات أخرى محكومة وهي طبقة العمال والتي لا تملك أي شيء من هذه الوسائل.

إن الصراع الطبقي في نظر الماركسية يكشف حقيقة التناقض الذي يعيشه المجتمع الرأسمالي وطبقاته المختلفة، والذي يعد مصدره الأول نظام الملكية ، وهذا النظام الذي يعد مصدر الشرور الاجتماعية كلها، فالنظام الرأسمالي وما يمتلكه من وسائل الإنتاج والتكنولوجيا والعمل ووسائل الإعلام والاتصال والمؤسسات التعليمية والدينية والاقتصادية، عموما يجعله موجه لخدمة مصالح الطبقة الرأسمالية التي تملك مكونات الإنتاج الثقافي عموما، وتعمل على توجيهه لمصالحها وخلق طبقة من العمال بصورة مستمرة للعمل في مؤسساتها ومصانعها الخاصة، مما يعمل على حدوث نوع من الاغتراب بينهم[1].

إنّ حالة كهذه حسب الماركسيين تولّد ظاهرة الوعي الطبقي عند الطبقة المحكومة أي الشعور والإحساس بأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، والنفسية والسياسية، وأن هذا الوعي

[1]– عبد الله محمد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 121، 122.

يولّد الوحدة الطبقية ثم التنظيم الثوري بين أبناء هذه الطبقة، الأمر الذي يدفع أفرادها إلى الثورة ضد الطبقة الحاكمة، هذه الثورة بدورها تقوم إلى سقوط المجتمع وتحوله إلى نمط آخر يتسم بالتقدم والتنمية بتحقيقه للمساواة والحرية للجميع، بإلغاء الملكية الفردية، وتحويل كل وسائل الإنتاج إلى الملكية العامة.

فالمجتمعات إذن من المنظور الماركسي تتحول من مجتمعات رأسمالية إلى مجتمعات اشتراكية، وهكذا تقود الظاهرة الطبقية إلى ظاهرة صراعية، وتقود الظاهرة الأخيرة إلى التغير أو التحول الاجتماعي[1].

إنّ الظاهرة السياسية ووفقا للماركسية تمثل البناء الفوقي، أي الأفكار أو الايدولوجيا التي ينشرها ويتبناها النظام السائد في المجتمع، وهي ثقافة موجهة لخدمة هذا النظام وتبريره وتدعيم استقراره.

سنحاول تسليط الضوء على المجتمعات العربية عند مناقشتنا للثقافة السياسية من منظور النظرية الماركسية، وكان اختيارنا لهذه المجتمعات دون غيرها لكوننا جزء من واقعها.

ففي هذه المجتمعات الطبقة التي تستحوذ على السلطة تسعى جاهدة على الحفاظ على مصالحها واستمرار سلطتها، ونشر أيديولوجيتها على غالبية أفراد المجتمع، فحتى الروافد التي تتشكل منها الثقافة السياسية مثل الإعلام ، الصحافة، الأحزاب هي ملك للدولة أو بالأحرى الطبقة المسيطرة من حيث تدعيم بقائها والمحافظة عليها، فإذا كانت بعض المجتمعات العربية أنظمتها تتحدث باسم الديمقراطية وما تبعها من أشكال ومظاهر، فإن

[1]– إحسان محمد الحسن: النظريات الاجتماعية المتقدمة، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص 130– 131.

الحقيقة عكس ذلك على أرض الواقع، فالمتمعن والمتفحص في المجتمع المدني في تلك المجتمعات* والذي يعتبر أحد مصادر التنشئة السياسية يجد أن شعاراتها ومضامينها ما هي إلا ضربا من العبث، لكونها أصبحت من ملحقات النظام السياسي السائد، والشيء المؤسف في هذا الاتجاه يكمن في أن نشاطها يظهر في المحافل والمواسم الانتخابية ثم تختفي إلى إشعار آخر.

فهذا نموذج واحد فقط من النماذج الشائعة المنتشرة في هذه المجتمعات والتي لا يمكن حصرها وعدّها، لأن الذي يمكن حصره ولمسه من الشق الإيجابي يكاد أن يختفي ، ففيها– أي المجتمعات العربية– طبقة سيطرت على كل شيء وهي الفئة القليلة جدا في المجتمع، ويقابلها طبقة تفتقر لأي شيء وهي الطبقة التي تشكل السواد الأعظم من المجتمع، فأفكار الطبقة الحاكمة لا تعبر عن أفكار الطبقة العامة، وهو الشيء الذي أحدث التناقض والاغتراب.

فالعزوف الظاهر الذي لا يمكن نكرانه وإخفاؤه من ناحية المشاركة في الحياة السياسية مثل التصويت في الانتخابات كأحد صورها أصبح الطابع الذي تتميز به مجتمعاتنا، لقد كان اختيارنا لنموذج التصويت أخف من حديثنا عن المشاركة في الانتخابات لتقلد منصب ما لأن ذلك أصبح يشبه كثيرا لعبة القرقوز حتى لا نقول غير ذلك، فالعديد من المشاركين ما هم في الحقيقة إلاّ ديكورا للطبقة المسيطرة، حتى إن لم يكونوا كذلك في بداية المعركة

* – حتى لا نكون أكثر تشاؤما وجب علينا التأكيد بأنه توجد بعض النوادي والجمعيات حتى وإذا كانت نسبتها ضئيلة جدا إلا أنها تقوم بأدوارها التي نهضت من أجلها، ولكن انتشارها وصداها في المجتمع ضيف، وهذا لأن قوة التمثيل وسعة الانتشار مرهون بمدى التقرب من السلطة وخدمتها.

الانتخابية سرعان ما يتحولوا إلى ذلك وبامتياز بعدها ليصبحوا جزءا لا يتجزأ من تلك الطبقة.

إنّ هذا التناقض والاغتراب يستدعي الطبقات التي لا تملك أي شيء، وهي عامة الشعب عدم قبول هذا الوضع، وتسعى من أجل التخلص من تلك التبعية المجحفة، فإذا كان ماركس وأتباعه في النظرية الماركسية يدعون الطبقات الفقيرة إلى قيام ثورة تكون لهم سندا لتحريرهم والانتقال بهم من نظام إلى آخر، فإن مجتمعاتنا العربية خاصة في الوقت الحاضر لا تصلح فيها هذه المصطلحات لاعتبارات عديدة، وكذلك عدم مسايرة هذا المصطلح مع التحولات والتغيرات الحالية، وحلّ محلّها مصطلحات أخرى لا تختلف في مضمونها عن ما دعا إليه ماركس وهي المظاهرات والاضطرابات والاعتصامات وغيرها من الأنماط والأشكال التي أصبح الفرد في هذه المجتمعات يعايشها يوميا.

وعندما نقول أنّ هذه الأنماط والأشكال التي تلجأ إليها بعض الطبقات لأخذ مطالبها من النظام السياسي لا يعني بالضرورة أنها ستغير من نظام رأسمالي إلى آخر اشتراكي مثل ما دعا إليه ماركس، لأن ذلك بكل بساطة أصبح مستبعدا لأن مصطلح الاشتراكية أصبح من المصطلحات التقليدية في قاموس المجتمعات المعاصرة، وإنّما تهدف تلك الأنماط أساسا لتغيير وجهات نظر السلطة في أمور عدة كالمراسيم والقوانين وما شابه ذلك إلى جانب توفير احتياجات المواطنين من صحة، تعليم وسكن وغيرها .

3 :النظرية الوضعية ودراسة الثقافة السياسية:

الوضعية اتجاه فلسفي يرى بأنه يمكن اشتقاق المعرفة من التجربة الحسية، ولذا يرفض التأمل الفلسفي والإدراك الذاتي، لأنها وسائل تقع خارج نطاق المعرفة الحقيقية أو الواقعية.

والوضعية اتجاه فكري يبني تفسير العالم على معطيات التجربة وحدها وتستلهم الوضعية نقطة انطلاقها من العلوم الطبيعية التي أثبتت أنها انجح طريقة لمعالجة مادة التجربة، كما أنّها تحاول أن تبحث عن نظرة موحدة لعالم الظواهر من خلال تطبيق المناهج والنتائج التي تصل إليها العلوم الطبيعية.

ومن رواد هذه النظرية نجد **أوجست كونت** (1798- 1857) الذي حاول دراسة المجتمع الإنساني دراسة فلسفية علمية، وانتقد الفلسفات المثالية لكونها لا تستطيع فهم وتعليل الظواهر والقضايا الاجتماعية والسلوكية والأخلاقية، وتقوم الفلسفة لكونت على تصور الطبيعة العضوية للمجتمع ونموه المستمر، فالكائن الاجتماعي مثله مثل الفرد يتكون من عناصر متمايزة ومتساندة، وتعمل هذه العناصر معًا لهدف مشترك ، وتصور أن التقدم التاريخي للمجتمع حتمي ويسير حسب مراحل ثلاث أو ما أطلق عليه **كونت** بقانون الأطوار الثلاث، والذي حسبه أن المجتمع البشري والعلوم الذي اهتدى إليها الإنسان وكل ما في المجتمع من أشياء مادية وغير مادية تمر بثلاث مراحل هي:

1- المرحلة اللاهوتية الدينية:

وتتميز هذه المرحلة بأهمية وأثر الدين الواضح في الحياة الاجتماعية، وسيطرته على تفسيرات العلوم الطبيعية والاجتماعية والروحية، وخلال هذه المرحلة التي يعيشها المجتمع الإنساني تتغلب على أفكار الناس العواطف والانفعالات التي تجعلهم خائفين من قوة سماوية

هائلة، كما أن هذه المرحلة ما يجول فيها من قيم وأفكار تجعل الإنسان يحس بضعفه وعدم قدرته على التأثير.

2- المرحلة الفلسفية المثالية أو الميتافيزيقية:

وتتميز هذه المرحلة بالتفكير الموزون والأمثال الحية والحكم والبلاغة الفكرية والمآثر والبطولات والمقالات الرنانة الخالية من المعاني والدلالات، وانشغل المفكرون خلال هذه المرحلة بدراسة الكون والأجرام السماوية، ومواهب الإنسان وقدراته وأفكاره القيمية والمثالية، وعموما فسر فيها الإنسان ظواهر الكون والحياة تفسيرات ميتافيزيقية أي غالبا بأسباب ومعطيات خارجية عن الإدراك الحسي المباشر للإنسان.

3-المرحلة العلمية الواقعية:

وتتميز هذه المرحلة بالتفسيرات العلمية التي تبحث عن أسباب الظواهر وآثارها والربط بين السبب والنتيجة، فالمطر مثلا لا يفسر بالدين، ولا بالمثل والقيم بل يفسر علميا، إذ أن الحرارة تسبب التبخر والتصاعد، والأخير يؤدي إلى التكاثف وتكوين الغيوم والتكاثف غالبا ما يسبب التساقط[1]، وإلى جانب قانون المراحل الثلاث نجد أنّ كونت قسّم دراسة المجتمع إلى مجالين رئيسيين وهما الاستاتيكا الاجتماعية والدينامكا الاجتماعية.

[1] إحسان محمد الحسن، النظريات الاجتماعية المتقدمة، مرجع سابق، ص 11، 112.

ويقصد كونت بالأولى تشريح وتحليل المجتمع وهو في حالة الاستقرار والثبات أو دراسة التأثير المتبادل بين الأفراد والجماعات والمؤسسات عندما يكون المجتمع الإنساني في حالة الاستقرار والتوازن، ولعل من أهم الظواهر الاجتماعية التي يمكن دراستها وفق مجال الاستاتيكا مسألة توزيع العمل ومسألة التعاون الاجتماعي والتكامل والتضامن وغيرها.

وأما الديناميكا الاجتماعية فيشير بها **كونت** إلى دراسة المجتمع وهو في حالة من التحول والتطور والتغير[1].

ولمّا نتكلم عن الثقافة السياسية من المنظور الوضعي سيقودنا الوضع حتما عن فحوى ومضمون الوضعية أولا، والذي يشير به رواده من أمثال كونت إلى الايجابية، أي كيف يتخذ أفراد المجتمع موقفا إيجابيا عن النظام السياسي القائم فيه، دون محاولة أي تغيير أو إحداث الصراع بين الطبقة التي تملك والطبقة العامة في المجتمع.

ويعتقد أصحاب النظرية الوضعية أن الأزمات والمشاكل التي يتخبط فيها المجتمع ليست سببها الطبقة الحاكمة وإنما مصدرها مشاكل معرفية تنحصر في التناقض الكائن بين نموذج الماضي القائم على أساس المبادئ الروحانية والقيم العسكرية، ونموذج الحاضر المستند إلى معطيات التطور الصناعي العلمي، وبالتالي فهم حسب هذا التصور يبررون للطبقة الحاكمة ويدافعون عنها، وحسب رأيهم أن التقدم والتطور للمجتمع لا يكون بتغيير الوضع وإحداث الفوضى وإنما يتأتى ذلك بتأييد النظام وعدم رفضه والتعاون معه.

---

[1] على الحوات: مرجع سابق، ص 66، 67.

فالطبقة الحاكمة هي الوحيدة القادرة على السير بالمجتمع نحو التقدم، وعلى الطبقة العامة قبول الوضع كما هو عليه لأنها عاجزة عن تغيير واقعها ولا دور لها في تغييرها وبالتالي حسب هذا النظرية فإن الطبقة العامة لا أهمية لها ولا جدوى من المشاركة في الحياة السياسية، لأنه باختصار هناك من يعرف مصالحهم ويرعى شؤونهم وهو النظام الحاكم.

لما نتفحص وندقق التمعن في أفكار الوضعية نجدها تعالج إيديولوجيا من نوع خاص ألا وهي المحافظة على النظام الحاكم وتبريره إلى جانب الترويج لأفضلية الرأسمالية في الحياة الاقتصادية، ومن هذا المنطلق فإن الثقافة السياسية المتوقع أن تكون سائدة بين الطبقة العامة لأفراد المجتمع هي ثقافة خضوع للطبقة الحاكمة، لأنها الأقدر والأجدر لرعاية مصالح المجتمع، حتى وإن كانت هذه الأخيرة غير كذلك، أي همها الوحيد هو رعاية مصالحها الشخصية لا غير.

4 : النظرية الفينومولوجية والثقافة السياسية :

خلال الربع الأخير من القرن العشرين تم إستحداث الكثير من الأفكار والتصورات الكلاسيكية في نظرية علم الاجتماع نتيجة لظهور تطورات أكثر واقعية لتحديث آراء وأفكار النظريات التقليدية، ومن بين النظريات الحديثة نجد الفينومينولوجيا التي ترتكز على دراسة نسق المعرفة وتحليل المعاني والأفكار والتصورات أو ما يعرف عموما بالدراسة الظاهراتية كما يسعى أصحاب هذه النظرية إلى ضرورة اختيار البدائل الجديدة في دراسة السلوك البشري ودراسة أنماط التفاعل ونوعية المواقف وعمليات الشعور والإدراك، وذلك عن طريق

الاعتماد على خبرات الأفراد وقدراتهم المعرفية وتصوراتهم وانطباعاتهم عموما حول حقائق الأمور والظواهر الاجتماعية والمعرفية.

ويمكن تحديد هذه النظرية بأنها وسيلة لاستخلاص ما نلاحظه في الواقع لفهم جوهر الأشياء وتحليلها وربطها بالصورة الذهنية والعقلية للأفراد بطريقة علمية مدروسة.

ويترتب على ما سبق أن علم الاجتماع الفينومينولوجي يتركز على مبادئ النزعة الفردية في البحث والاتجاه النسبي، فالواقع يتحدد في ضوء المعاني التي يضفيها عليها الفرد في مواقفه وأفعاله، وعليه فإن أصدق التفسيرات السوسيولوجية هي التي تعتمد على كفاءة التفسيرات على مستوى التأويل الذاتي لخبرة الفرد العلمية[1].

وبناء على ما سبق ينظر الاتجاه الفينومينولوجي إلى موضع الثقافة السياسية على أنها ثقافة خاصة بكل فرد في المجتمع، والثقافة السياسية يتم تحديدها وفقا للخبرات الفردية في المجتمع ومواقفهم من النظام السياسي، وبالتالي فإنها ثقافة فردية ولا توجد ثقافة خاصة تميز المجتمع عن غيره من المجتمعات، وتعبير الأفراد عن الثقافة السياسية يختلف من فرد لآخر وفقا لمدى تفاعلهم مع النظام السياسي في المجتمع.

وتغلب علىالفينومينولوجيا النزعة السيكولوجية أي الاهتمام بمعرفة خبرات الأفراد الشخصية ومدى تواجد خبرات متشابهة تجاه النظام الحاكم، وهي تدعو إلى الحفاظ على المجتمع في حالة استقرار دون تغيير، كما أنّ دراسة الخبرات الفردية اتجاه النظام الحاكم لا يدفعهم إلى محاولة التعبير عن رأيهم عن محاولتهم لتغيير المجتمع.

[1]– أحمد زايد، مرجع سابق، ص 420.

إنّ هذه النظرية تتجاهل دراسة المجتمع تماما وتنظر فقط إلى خبرات الأفراد اليومية والثقافية والسياسية وفق هذه النظريات تعد ثقافة فردية يتم اكتسابها وفقا لخبرات الأفراد مع النظام الحاكم، وهو ما يوضح عدم المشاركة في الحياة السياسية من جانب الأفراد، وأن الثقافة السياسية تنتشر بين الصفوة في المجتمع، ويتم نقل ثقافتهم إلى أبنائهم عن طريق الوراثة و أمّا عن عامة الشعب فلا جدوى من معرفتهم السياسية أو اكتساب ثقافة سياسية[1].

5: النظرية التفاعلية الرمزية والثقافية السياسية:

تعتقد النظرية التفاعلية الرمزية على أن الحياة الاجتماعية التي نعيشها ما هي إلا حصيلة التفاعلات التي تقوم بين البشر والمؤسسات والنظم، وهذه التفاعلات تكون ناجمة عن الرموز التي كوّنها الأفراد نحو الآخرين بعد التفاعل معهم،[2] فعند عملية التفاعل بين شخصين أو أكثر يكوّن كل فرد صورة ذهنية تكون بشكل رمز عن الفرد أو الأفراد الذين تفاعل معهم وهذا الرمز قد يكون إيجابيا أو محببا وقد يكون سلبيا ومكروها وطبيعة الرمز الذي يكوّنه عن الأشخاص أو الفئات أو الأشياء هو الذي يحدد علاقته به أو بهم، والعلاقة قد تكون إيجابية أو سلبية اعتمادا على طبيعة الرمز أو الصورة الذهنية التي كوّنها نحو الفرد أو الجماعة.

ويمكن تفسير العلاقة بين الفرد والنظام أو السلطة عن طريق التفاعلية الرمزية عبر محطات ومراحل عدة تبدأ بتفاعل الفرد مع النظام وقد تطول مدة هذا التفاعل، ويكون ذلك عن طريق المطالب التي يرفعها المواطنون إلى سلطتهم والانشغالات المختلفة الجوانب المتصلة بحياتهم

---

[1]– نشأت أدور أديب،: الثقافة السياسية للشباب الجامعي في المجتمع المصري،(رسالة, ماجستير في علم الاجتماع، جامعة عين الشمس) ، القاهرة، مصر، 2004، ص52،51.

[2] –Coser Lewis : Master of sociological thought, New York, Harcourt Brace, 1977, p 574

اليومية من: سكن وتعليم وصحة وخدمات وغيرها، إلى جانب القرارات والقوانين والخدمات المقدمة من طرف السلطة.

بعد عملية التفاعل بين المواطنين والسلطة يبادر كل فرد من أطراف التفاعل الذي تم ذكرهم إلى تكوين انطباع أو صورة رمزية عن الطرف الآخر، وهذه الصورة تكون انطباعية أكثر مما تكون حقيقية، أي أنها أقرب ما تكون إلى الخيال مما تكون إلى حقيقة.

وهذه الصورة الانطباعية أو الرمز الذي ينعته كل طرف نحو الطرف الآخر قد يكون إيجابيا أو سلبيا، سرعان ما تنتشر هذه الصورة إلى الطرف الآخر المتفاعل معه، فإذا كان التقييم إيجابيا فإنه يكون عاملا مهما في استمرارية التفاعل وتعميقه، ولذلك نجد في بعض المجتمعات النسب العالية من المشاركة في الحياة السياسية من جانب المواطنين، إلى جانب انتشار قيم الثقة بينهم وبين السلطة التي تمثلهم، وهي طبعا قيم تساعد على التعاون والتساند بين المواطن والنظام الحاكم، لأن هذا الأخير إذا وصله التقييم الايجابي من طرف الطبقة التي يحكمها فإنه يسعى جاهدا بأن يواصل مجهوداته ويضاعفها لكي يبقى في الصورة الإيجابية التي تكونت من الطرف الآخر.

وأما إذا كان التقييم سلبيا كأن يكون النظام الحاكم لا يراعي مصالح العامة، وأنه دكتاتوريا وغير ديمقراطي، فإن المواطن حتما سيغلب عليه هذا التقييم السلبي، ويصبح يتعامل مع النظام على أساسه، فتنتشر قيم الشك والحيطة وعدم التعاون والعزوف عن المشاركة في الحياة السياسية وغيرها من المظاهر السلبية التي تعرقل الحياة السياسية الديمقراطية المبنية على التعاون بين المواطن والنظام.

وانطلاقا من تفسير العلاقة بين التفاعلية الرمزية والثقافة السياسية التي أفرزت لنا في نهاية التقييم إلى قيم إيجابية وأخرى سلبية نجد أنفسنا نصطدم مع مفهوم الثقافة السياسية نفسه، والذي هو تلك القيم والاتجاهات التي حملها المواطن اتجاه نظامه السياسي.

ثانيا: أبعاد الثقافة السياسية:

يقصد بأبعاد الثقافة السياسية على ما تحتويه من قيم واتجاهات ومعارف، وعليه سنحاول تسليط الضوء على هذا المقام على هذه الأبعاد الثلاثة مع التركيز عن مؤشرات كل بعد، وذلك لأن نمط القيم والاتجاهات والمعرف الخاصة بالفرد والتي تتصل بعلاقته بالنظام السياسي بشكل مباشر أو غير مباشر تعكسها رموزه التعبيرية لفظية كانت أو حركية الترجمة على شكل سلوكات.

1 : المعرفة السياسية

تتضمن المعرفة السياسية بالنسبة للفرد القدرة على معرفة أسماء القادة السياسيين وطبيعة الوظائف التي يشغلونها، والمعرفة بالمؤسسات السياسية وطبيعة عملها وأهمية الأدوار التي تؤديها ومكانتها بين السلطات الأخرى إلى جانب المعرفة بالقضايا السياسية والقدرة على تكوين الآراء بشأنها، وبذلك تعني المعرفة السياسية كل ما يوجد لدى الفرد من معارف وآراء بخصوص القضايا والمؤسسات والقيادات السياسية في المجتمع.

بينما يرى بعض الباحثين أن المعرفة السياسية تمثل الوعي السياسي والذي يشير بدوره إلى ما لدى الأفراد من معارف وآراء سياسية، والتي تتعلق بالجوانب ذات الطابع السياسي في حياتهم الاجتماعية والسياسية.

وبناء على ما تقدم تتشكل مؤشرات المعرفة السياسية فيما يلي:

- المعرفة بأسماء القيادات والشخصيات السياسية.
- المعرفة بالمؤسسات السياسة الرئيسية الموجودة، ومعرفة مهامها وأدوارها،إلى جانب آليات اختيار المناصب القيادية فيها.
- المعرفة بالقضايا السياسية والأحداث والتواريخ الهامة في الحياة السياسية للمجتمع والقدرة على تكوين آراء بشأنها.
- معرفة بعض المفاهيم السياسية كمفهوم السياسة مثلا.
- إدراك معنى الحكومة وتأثيرها و أهميتها.[1]

2: الاتجاهات السياسية

تعددت وجهات النظر التي تناولت مفهوم الاتجاه في تراث علم النفس الاجتماعي وذلك وفقا للأسس النظرية التي تعتمد عليها، فمن بين التعاريف نجد:

- تعريف **كاتزوستالند** بأنه " نزعة الفرد واستعداده المسبق على تقويم موضوع أو رمز يرمز لهذا الموضوع بطريقة معينة "
- تعريف **روكيش** على أنه " تنظيم مكتسب له صفة الاستمرار النفسي للمعتقدات التي يعتقدها الفرد نحو الموضوع أو الموقف ويهيئه للاستجابة تكون لها الأفضلية عنده ".

[1]– مجاهد الصالح سعد الشعبي، مرجع سابق، ص 62.

- تعريف **ألبورت** بأنه " حالة عقلية أو حالة من الاستعداد العقلي والعصبي منظمة من خلال الخبرة تمارس تأثيرا توجيهيًا و ديناميًا على استجابات الأفراد بالنسبة لجميع الموضوعات والمواقف التي يتصل بها هؤلاء الأفراد "[1]

وهنا نشير بالاتجاه قدرة واستعداد الفرد للاستجابة للمواقف والمواضيع السياسية التي تتطلب رد فعل من خلال واقع خبرته الشخصية وتتضمن:

أ- اتجاه السلطة:

يشير إلى نظرة الفرد ومشاعره اتجاه السلطة، ودرجة الثقة فيها وأهميتها بالنسبة له ومدى أهمية الخضوع لها، وإمكانية مساءلتها[2] إلى جانب نظرته إليها في كونها تعود بالنفع العام على المجتمع ككل ، أم أن نفعها يقتصر على شاغليها فحسب، وما مدى قناعته بالدور الذي تقوم به السلطة في تعاملها مع بعض القضايا التي تهم المجتمع.

ب- اتجاه المحافظة:

وتشير إلى أي مستوى يشكل الإيمان بالعادات والتقاليد والتراث دورًا مؤثرا في رفض فكرة التغيير وكل ما هو جديد والتشبث بالثقافة الماضوية بكل ما تحمله من قيم تقليدية خوفا من المستقبل، ويأتي هذا التمسك بدعوى احتواءها على الحلول والمشكلات التي تواجه الفرد إلى

[1] جابر نصر الدين، لوكيا الهاشمي، مفاهيم أساسية في علم النفس الاجتماعي، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر.

[2] سمير محمد أحمد العبدلي : الثقافة السياسية الديمقراطية للقبائل اليمنية، دراسة ميدانية(دراسة ليل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية) معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2003، ص 21.

جانب الالتزام بما يحدده القادة السياسيين في شتى الميادين لأنهم يعرفون صالح الأفراد، والاعتقاد بأن التحرر هو سبب المفاسد الموجودة في المجتمع . [1]

ولذلك يرى المحافظون بأن أي دعوى للتغيير لن تثمر بل قد يؤدي إلى ما يحمد عقباه، لذلك فإنهم يفضلون بقاء الأوضاع كما هي عليه، وأنه لا فائدة ترجى من خلال السعي للتغيير داخل النظام.

ج-اتجاه التعصب:

التعصب هو اتجاه نفسي جامد مشحون انفعاليا، أو عقيدة أو حكم مسبق مع أو ضد جماعة أو شيء أو موضوع، ولا يقوم على سند منطقي أو معرفة كافية أو حقيقة علمية[2].

ويرى **محمد عابد الجابري**بأنها: " رابطة اجتماعية سيكولوجية – شعورية– ولا شعورية– تربط أفراد جماعة كعينة قائمة على القرابة المادية والمعنوية ربطاً مستمراً يبرز ويشتد عندما يكون خطر يهدد أولئك الأفراد "[3].

ويدور مضمون التعصب السياسي حول تبني فكر سياسي واحد، والإيمان بأنه هو الوحيد الصحيح والإحساس بحماس أثناء الحديث عنه، والشعور برسوخ هذه الأفكار وبصعوبة تغييرها مع صعوبة تقبل أفكار أخرى مغايرة.

---

[1] معتز سيد عبد الله: الاتجاهات التعصبية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، عالم المعرفة، سلسلة كتب شهرية، العدد 137، ماي 1989، ص 193.

[2] حامد عبد السلام زهران: علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1977، ص 176.

[3] محمد العابد الجابري: فكرة ابن خلدون العصبية والدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، ط4، الدار البيضاء للنشر، المغرب، 1984، ص 459.

د-اتجاه التعصب ضد الآخر الديني:

و يعكس مضمونه الإيمان بأن نجاح الإنسان في حياته يتوقف على اعتناقه دينا معينا والتعاطف مع الأشخاص المنتميين لنفس الدين والنفور من معتنقي الدين الآخر، والشعور بالتهديد من ازدياد قوة الدين الآخر.[1]

هـ-الاتجاه نحو الآخر الحضاري (الغرب):

و يعكس هذا الاتجاه ما إذا كان الشخص معتقدا في التفوق التام للحضارة الغربية وما إذا كان من المفيد الانفتاح عليها، كما يعكس مدى إيمان الفرد بتفوقه الحضاري ما عداه من حضارات وخاصة العربية منها، ومدى تقبله أو رفضه لانتشار قيمها والانفتاح عليها[2].

و-الاتجاه نحو الذات كفاعل سياسي:

وهو الشعور بالاقتدار السياسي، والشعور بالقدرة على التأثير في مجريات الحياة السياسية من خلال النقد البناء لأي مسؤول حينما يخطئ أو من خلال إبداء الرأي في مختلف القضايا مع الاقتناع بأن لرأيه قيمة.[3]

وطبعا هذا الشعور له أهمية وقيمة كبيرة بالنسبة للفرد فهو يعتبر له بمثابة الدافع والحافز في نشاطه السياسي، فلا يمكننا أن نتنبأ بأن يكون الفرد ايجابيا ويقوم بنشاطات هادفة، وهو يشعر بالنقص ولا قيمة له ولآرائه في صناعة القرار مهما كان نوعه ووزنه.

3: القيم السياسية:

---

[1] علي أسعد وطفة: عبد الرحمن حمدي،: التعصب ماهية وانتشارا في الوطن العربي ، مجلة عالم الفكر، الكويت، مارس 2002، ص 82، ص 83.

[2] سمير محمد أحمد العبدلي: مرجع سابق، ص 23.

[3] السيد عبد المطلب غانم، دراسة في التنمية السياسية، مرجع سابق ، ص 04.

تعد القيم من المفاهيم الجوهرية في كافة ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لأنها تمس العلاقات الإنسانية بكافة صورها، فهي ضرورة اجتماعية لأنها معايير وأهداف لا بدّ و أن نجدها في كل مجتمع منظم سواء كان متقدما أو متخلفا، ويضيف البعض بأن الحياة الاجتماعية يستحيل بدون القيم ولا يمكن أن يحققوا ما يريدون وما يحتجون إليه من الآخرين بغير القيم، وتلعب هذه الأخيرة دورا كبيرا في إدراك الفرد للأمور من حوله، وكذلك تصوراته للعالم المحيط به .[1]

على الرغم اهتمام المفكرين باختلاف تخصصاتهم بدراسة القيم من ثلاثينيات هذا القرن وحتى الآن فإن مفهوم القيم لا زال يكتنفه الغموض والخلط بينه وبين مفاهيم أخرى كالاهتمام والدافع والمعتقد وهو ما جعل **توفلرTOFFIER** يصّف القيم بالطفل الغير السعيد الذي يعاني البؤس والشقاء.[2]

ومن بين تعريفات القيم الكثيرة والمتعددة نجد تعريف **كارين أوينز** الذي ترى القيم أنها: أفكار معيارية توجه السلوك وتزوده بمعايير خارجية داخلية نحو ما يكافح الناس من أجله، وتزود السلوك بالأساس الأخلاقي ".

ويعرفها **عبد اللطيف خليفة** بأنها " عبارة عن مجموعة الأحكام التي يصدرها الفرد بالتفضيل أو عدم التفضيل للموضوعات أو الأشياء وذلك في ضوء تقييمه أو تقديره لها

[1]– فاروق يوسف: القيم الاجتماعية وإدراك الحقائق السياسية، مجلة النيل، العد السادس، جانفي 1981، القاهرة، ص 17.

[2]– سمير خطاب: التنشئة السياسية والقيم، ايتراك للطباعة والنشر، مصر، ط4، 2004، ص 59، ص 60.

وتتم هذه العملية من خلال التفاعل بمعارفه وخبراته وبين الإطار الحضاري الذي يعيش فيه ويكتسب من خلاله الخبرات والمعارف "[1]

ويعرف **سميث** القيم بأنها " تطلق على كل ما هو جدير باهتمام الفرد لاعتبارات مادية، أو معنوية أو اجتماعية أو أخلاقية أو دينية أو جماليةً.

ويعرفها **حامد زهران** بأنها " عبارة عن تنظيمات لأحكام عقلية انفعالية، وهي مفهوم ضمني غالبا ما يعبر عن فعل أو الامتياز أو درجة الفضل الذي يرتبط بالأشخاص أو الأشياء أو أوجه النشاط "[2].

والقيم تتضمن خاصتين هامتين هما:

- تعتبر أكثر تجريدا وعمومية ومحددة لاتجاهات الفرد واهتماماته وسلوكه.
- أنها تتسم بخاصية الوجوب أو الإلزام التي تكتسب في ضوء معايير المجتمع والإطار الحضاري الذي تنتمي إليه هذه القيم.

وبعد تحديد مفهوم القيم يصبح مدلول القيم السياسية تلك الأحكام التي يصدرها الفرد بالتفضيل أو عدمه للموضوعات السياسية أثناء تفاعله مع نظامه السياسي، وهو ما يعني أن القيم السياسية تشمل على توقعات الأفراد من حكوماتهم، ويتركب نمط القيم من أفكارهم عن الصواب والخطأ، وعن الطيب والسيئ في الشؤون السياسية.[3]

---

[1] خليل عبد الرحمان المعايظة، علم النفس الاجتماعي، دار الفكر للطباعة والنشر، 2000، عمان، ص185

[2] نبيل عبد الفتاح وآخرون: علم النفس الاجتماعي، مكتبة الزهراء الشرق، القاهرة، 2000، ص 227.

[3] حسين عبد الحميد أحمد رشوان: في القوة والسلطة والنفوذ، مركز الإسكندرية للكتاب ، مصر، 2007، ص 159

وتتلخص أهم القيم السياسية في: قيم المواطنة، الحرية، المساواة، المشاركة السياسية، وسنحاول الوقوف عند كل قيمة من هذه القيم بنوع من التفصيل:

أ-قيم المواطنة:

إنّ موضوع المواطنة يشكل جزءا من مشكلة " الهوية " والمفاهيم القوية التي ارتبطت بها منذ بدء احتكام الإنسان بما حوله من فكر، وثقافة وسياسة قديما وحديثا.

ولقد كانت المواطنة أساس الانتماء الذي أكّد على " الوطنية " هوية الدولة الحديثة كما كانت للدولة القديمة.

وإنّ أقرب معنى لمفهوم المواطنة المعاصرة في التاريخ القديم هو ما توصلت إليه دولة المدينة عند الإغريق، والتي شكلت الممارسة الديمقراطية لأثينا نموذجا له [1].

ولقد شهدت المواطنة تراجعا كبيرا في الفكر السياسي الأوربي وتحديدا خلال ما اصطلح على تسميته في أوربا "العصور الوسطى" بعدها جاء المفهوم المعاصر للمواطنة بعد جملة من التحولات والتغيرات التي طرأت عليه،فتشير دائرة المعارف البريطانية إلى المواطنة على أنها "علاقة فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة،مؤكدة على أن المواطنة على وجه

---

[1] David Miller. The black Well encyclopedia of political thought (oxford .u: New York 1995) p 74

و للإطلاع أكثر على مفهوم المواطنة أنظر:

- ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيرت، 1997، ص 640.
- عزمي بشارة: المجتمع المدني ، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2000، ص 72.
- روبير بيلو: المواطن والدولة، ترجمة نادر رضا، منشورات عويدات، بيروت، الطبعة الثالثة، 1983، ص 10.
- على خليفة الكواري وآخرون: المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مركز الدراسات الحدة العربية، بير

العموم تصبغ على المواطن حقوقا سياسية مثل حق الانتخاب، حق تولي المناصب العامة[1].

و المواطنة انتماء إلى تراب تحدده حدود جغرافية وكل من ينتمون إلى ذلك التراب يستحقون ما يترتب على هذه المواطنة من الحقوق و الواجبات التي تنظم بينهم سائر العلاقات، كما تنظم العلاقة بينهم وبين نظامهم السياسي والاجتماعي، وتخضع هذه العلاقة في معظم الأحيان إن لم يكن في أغلبها لمقاييس النفع و الضرر.

إن المواطنة تقوم على المعرفة الحقة، معرفة أنفسنا ومعرفة ما يجري من حولنا، وتفاعلنا مع معطيات عصرنا، والعمل وفق قدراتنا واستعداداتنا إلى الحد الأقصى الذي تؤهلنا له إمكانياتنا، وتكون المواطنة بالابتعاد عن الفردية والاهتمام بالصالح العام للوطن، والعمل من أجل نهضته وتقدمه للوصول به إلى مرحلة حضارية متقدمة أو ما يطلق عليها "المدنية"

و التي تتمثل في إحراز إبداعات في ميادين الحياة المتنوعة التي تنقل الوطن ومن يعيش فيه إلى مراكز أمامية بين الأمم الأخرى.

فقد رأى **جون ديوي** أن المواطنة لا تعني أكثر أو أقل على القدرة على المشاركة في التجربة الحياتية أخذا وعطاءا، و هي تشمل كل ما يجعل الفرد أكثر فائدة، أو ذات قيمة أكبر للأخرين، وكل ما يتيح للمرء المشاركة بمزيد من الثراء في خبرات الآخرين ذات القيمة[2] .

ويرى **دومينيك شنابر** أن المواطنة ليس موضوعا قانونيا فحسب بل انه مالك لقسط من السيادة السياسية ، فالمواطن من ثقافته أن يكون مشاركا مشاركة فعالة لا خضوع ومشاركة

1-علي خليفة الكواري : مفهوم المواطنة في الدول الديمقراطية ،مجلة المستقبل العربي ،مركز الدراسات الوحدة العربية،بيروت،العدد 264 ،فيفري 2001،ص 112-118 .

[2]إبراهيم ناصر :المواطنة، مكتبة الرائد العلمية، عمان ، ط 1، 2002 ،ص 45-48 .

صورية، يتميز بدينامية اجتماعية لا ركود اجتماعي، يتحلى بالتواصل والحوار لا بالتنافر والقهر، يتميز بالتماسك والتضامن.[1]

وتنقسم المواطنة إلى:

أ- الانتماء الوطني:

يعد الانتماء من أهم مؤشرات تكامل المجتمع السياسي، ويتعلق بالحرية القومية والتي ترتبط بعملية بناء الدولة، فالهوية القومية تتحقق بناءا على قناعة بالولاء والانتماء لتلك الهوية وقبول جماعات وأفراد هذه الهوية وما تفرضه من إطار.

إن الهوية في حقيقتها قد تعبر عن مركب هويات وليس هوية قومية واحدة، لكنها وفي وقت الخطر أو الأزمات تقوم بمواجهتها عن طريق القيام ببناء ما يعرف بمؤسسات الدولة القومية، والذي يجب أن يسبقه خلق شعور لدى الأفراد بالهوية، وبالذات القومية التي تتجاوز الولاءات المحلية أو الطائفية.

عند تعريف الهوية يعلن الكثير من المفكرين عن صعوبة تعريفها فمثلا **جوتلوب فريجه GOTLOBE FREGE** يرى أنّ الهوية مفهوم لا يقبل التعريف- و ذلك لأن كل تعريف هو هوية بحد ذاته، فالهوية مفهوم أنطولوجي يمتلك خاصية سحرية تؤهله للحضور في مختلف المقولات المعرفية ، وهو يتمتع بدرجة عالية من العمومية والتجريد تفوق مختلف المفاهيم الأخرى المجانسة والمقابلة له، مع ذلك كله وعلى الرغم من الغموض الذي يلف مفهوم الهوية فقد وضع العديد من المفكرين بعض التعاريف ، ولعل المفكر الفرنسي

[1] هند عروب، ثقافة المواطنة في بلاد الرعية : المجتمع المغربي نموذجا " مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، سلسلة كتب المستقبل العربي، 56، ط1، 2006، ص 177.

إليكس ميكشيللي واحد من هؤلاء، حيث يرى بأنها « منظومة متكاملة من المعطيات المادية والنفسية والاجتماعية تنطوي على نسق من عمليات التكامل المعرفي، وتتميز بوحدتها التي تتجسد في الروح الداخلية التي تنطوي وتتميز على خاصية الإحساس بالهوية والشعور بها فالهوية وحدة من المشاعر الداخلية التي تتمثل في الشعور بالاستمرارية والتمايز والديمومة والجهد المركزي "، وهذا يعني أن الهوية هي وحدة من العناصر المادية والنفسية المتكاملة التي تجعل الشخص يتمايز ويشعر بوحدته الذاتية.

والهوية هي التصور الذي يكونه شعب ما عن ذاته، لا قيمة لها إلا بقدر ما تساهم به من خلال القيم التي تركز عليها العلاقات التي تشجع على بناءها[1].

هذا ويتقاطع مع الهوية مفهوم آخر هو الانتماء الذي هو الانتساب الحقيقي للدين والوطن فكرا وتجسده الجوارح عملا، والرغبة في تقمص عضوية ما لمحبة الفرد لذلك والاعتزاز بالانضمام إلى هذا الشيء ، ويكون الانتماء للدين بالالتزام بتعليماته، والثبات على منهجه، أما بالنسبة للوطن فيتجسد بالتضحية من أجل تضحية نابعة من شعوره بحب ذلك الوطن، ويعتبر البعض أن الإحساس بالانتماء من أهم المعتقدات السياسية، ذلك أن شعور الفرد بالولاء للنظام يساعد على إضفاء الشرعية، كما يساعد على بقاء النظام وتخطيه الالتزامات والمصاعب التي تواجهه فضلا إن الإحساس بالولاء والانتماء للوطن يساعد على بلورة الشعور بالواجب الوطني وتقبل الالتزامات ، كما يمكن من فهم الحقوق والمشاركة

[1]– برغان غيلون: المحنة العربية الدولة ضد الأمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 1994، ص 59.

الفاعلة في العمليات السياسية[1] ،ومن أجل تحديد ظلال التمييز بين مفهومي الهوية والانتماءيمكننا أن نسجل ثلاث عناصر من عناصر التباين بينهما:

1)يتميز مفهوم الهوية بطابع الشمولية ، ويشكل الانتماء عنصرا من عناصر الهوية فالهوية تتكون من شبكة من الانتماءات والمعايير.

2)يأخذ مفهوم الهوية طابعا سيكولوجيا وفلسفيا بالدرجة الأولى، حيث يوظف بشكل واسع في المجال الفلسفي وقوامه 1 = 1 أي أن الشيء هو نفسه، وخلافا لذلك يأخذ مفهوم الانتماء طابعا سوسيولوجيا، ويوظف عادة في مجال الأدب والسياسة والاجتماع.

3)مفهوم الهوية مفهوم شامل يوظف للدلالة على ظواهر مادية غير إنسانية، بينما ينفرد مفهوم الانتماء بالدلالة على الظاهرة الإنسانية دون غيرها من الظواهر.

فالهوية إذن كيان يجمع بين انتماءات متكاملة، وهوية المجتمع تمنح أفراده مشاعر الأمن والاستقرار والطمأنينة نتيجة انتمائهم إلى جسم أكبر، ومسألة الهوية تنطوي في الأساس على معاني رمزية وروحية وحضارية بالنسبة للأفراد، ولكن لا يقل أهمية عن هذه الوظيفة الروحية والحضارية وظيفة عملية أخرى المقصود بها فعالية الدولة التي تحمل هذه الهوية وتروج لها في الدفاع عن أرضها ومجتمعها وفي تنمية اقتصادها وفي إشباع الحاجات السياسية لمواطنيها ، وفي إقرار حد أدنى من العدالة التوزيعية بين أفرادها وفئاتها ، وعندما يكون المجتمع متعددا بالانتماءات وفئات وجماعات عرقية أو دينية أو سياسية أو اجتماعية يتوجب على السياسيين العمل على هذه الانتماءات المتنوعة من أجل الوصول إلى هوية

[1] السيد عليوة، منى محمود، المشاركة السياسية، موسوعة الشباب السياسية ، لإصدار مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2000، العدد الرابع، ص 15.

مشتركة تمثل مصالح الجماعة بانتماءاتها الطبيعية المختلفة، فالهوية المشتركة أو محاولة تحقيق الاندماج الاجتماعي ليس بالضرورة إزالة الانتماءات الفرعية بقدر ما تعني ضمان عدم تضارب بين الهوية المشتركة، وذلك من خلال مؤسساتها المختلفة، وتصبح بذلك الهوية الفردية جزءا من الهوية المشتركة، وهذا يعني أن التباين ضروري حتى يمكن للهوية أن تكون هي أول معنى للوجود، والتباين ضروري ومساهم في انفتاح الآخرين وتكاملهم ولكن في الحقيقة يحتاج هذا التباين إلى الروح الديمقراطية التي يمكن أن تحقق التلاحم الوجودي بين مختلف التكوينات الاجتماعية الأخرى الصغرى في ظل البناء القومي أوالوطني الكبير، إذ أن الاختيار بين الهويات المتنافسة ينطوي على استبعاد أو اغتراب أحد القطاعات أو التكوينات الاجتماعية من المجرى الرئيس للحياة العامة في الدولة، ومن ثم إلى الانسحاب والتقوقع أو التمرد والعصيان، و في كلتا الحالتين لا يتوقع منهم ولاءً لهذه الدولة وهويتها التي تنفي أو لا تعترف بهويتهم الخاصة.[1]

ب- المواطنة الفعالة:

[1] قايد ذياب: المواطنة والعولمة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، ص 2007، ص 258، 260.

وتعني مشاركة جميع أفراد المجتمع أو على الأقل النسبة الأكبر من المواطنين المؤهلين في الأنشطة السياسية العامة وبفعالية كبيرة استنادا إلى مجموعة الحقوق والالتزامات التي كفلها لهم الدستور.

و تمثل المواطنة الفعالة الجانب الإيجابي من مفهوم المواطنة، والذي يرى البعض بأنه أساس فكرة المواطنة، ففكرة المواطنة وفقا لذلك هي عبارة عن تحالف وتضامن بين أفراد أحرار بكل ما تعنيه من معنى، أي بين أفراد متساوين في القرار والدور والمكانة، ومن رفض التمييز بينهم على مستوى درجة مواطنتهم وأهليتهم العميقة لممارسة حقوقهم المواطنة بصرف النظر عن درجة إيمانهم التي لا يمكن قياسها[1]، فالجانب الإيجابي في مفهوم المواطنة يتمثل في ممارسة الحقوق التي تعرف بأنها نسق من الحقوق المضمونة دستوريا لكل أعضاء المجتمع السياسي.[2]

2-الحريـة:

تعتبر الحرية إحدى سمات البشرية التي فطر الله عليها الإنسان، وللحرية قيمة جوهرية تنطلق منها أغلب المعاني دون أن تفقد السمات المتميزة للأساس الذي انطلقت منه.

إنّ غياب الحرية ينتج وبشكل ملموس غياب الإنسان والفكر، وينتج أيضا تفتت الشعب وترهل الأمة وسقوطها في هوة من العجز والسلبية، والانحطاط وهو ما يعني أن الإنسان لا يقتدر مصيره إلا عندما يكون حرا، ففي هذا الصدد يقول **روسو** « لا حياة للأمة بلا حرية

[1] برهان غيلون: نقد السياسة " الدين والدولة" المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 19991، ص 140-141.

[2] Chantal Moffe : Dimension Of Radical Democracy , Pluralism, Citizen Ship, Community (London, Vero Ist, 1992) P 1.

ولا حياة للحرية بلا فضيلة » ويقول **جورج واشنطن** "أنه أسهل عليك أن تزحزح الجبال وتقذف بها بعيدا من أن تفلح في وضع أغلال العبودية في أعناق الذين يصرون على الحرية "

والحرية عند **ديكارت** هي " القدرة على فعل الشيء أو الامتناع عن فعله» وعند جون **ستيوارت ميل** « إطلاق العنان للناس ليحققوا خيرهم بالطريقة التي يرونها طالما لا يحاولون حرمان غيرهم من مصالحهم أو لا يعرقلون جهودهم لتحقيق تلك المصالح "

ويمكن القول أن الحرية هي القدرة على اختيار ما نريد، وفي الوقت نفسه التمتع بقدرة مماثلة على عدم اختيار ما لا نريد، فالشخص الحر هو ذلك الذي لا يقيده عائق إزاء ما يريد عمله، فتشير بذلك الفرصة المتاحة للارتباط بنشاط ما أو تحقيق هدف معين.[1]

والواقع أنّ الحرية نسبية بكل ما في هذا اللفظ من معنى، فحرية الطالب تختلف عن حرية الأستاذ، وحرية المرأة تختلف عن حرية الرجل وغيرها من النماذج، وتلك النسبية لا تتعلق بالكم فقط بل بالكيف أيضا.

وللحرية ثلاثة مظاهر أساسية ومتلازمة، فلها مظهر الوجود ويقال له الحرية الطبيعية، وبمظهر الاجتماع (المجتمع) وهي الحرية المدنية، وبمظهر العلاقات وتسمى بالحرية السياسية، فالحرية بالتالي في صورتها الطبيعية تكون بالطبيعة للإنسان منذ أن يوجد، وفي

[1]Amitony H.Brich : The concepts and theories of modern democracy (London, rout ledge.ISTED , 1993) P 95.

صورتها المدنية تكون بأن لا يجبر المرء على ما لا توجبه القوانين، وفي صورتها السياسية تكون على أن يفعل المرء ما تجيزه القوانين.[1]

وتعد الحرية السياسية تتويجا لكل ما يمكن للفرد أن يتمتع به من مشاعر الحرية والإحساس بها في مجالات حياته كافة، وتأتي أهميتها وقيمتها بين الحريات المدنية انطلاقا من مسؤوليتها عن ضمان باقي الحريات وصياغة أطر ممارستها، فضلا عما تسمح به للمجتمع من حق المبادرة إزاء النظام السياسي .[2]

ولعل أهم عناصر الحرية السياسية تتمثل في حرية الفكر والتعبير عن الرأي إلى جانب المشاركة السياسية.

أ-حرية الفكر والتعبير:

تتضمن معظم القوانين الدستورية في عد كبير من دول العالم بالإضافة لمواثيق المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان الحق لكل مواطن في التمتع بحريته ومن أهمها حقه في حرية الفكر والتعبير، وبما لا يتعارض مع حقوق الآخرين.

وتمثل حرية الفكر والتعبير أهم الحريات التي تتمتع بها الإنسان في حياته العامة والسياسية على وجه الخصوص، فهي تعني أساسا حرية الرأي الآخر والقدرة على التعبير عنه، وهي أيضا انتقاد السياسة العامة لدولة خارجية منها كانت أم داخلية.[3]

---

[1] إبراهيم ناصر، مرجع سابق، 234- 236.

[2] علي الدين هلال، الديمقراطية وهموم الإنسان العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1983، ص 10.

[3] Michael Novak : Truth and liberty : The cultural crisis, the review of politics vol 59, N 01, (Winter 1997) pp 05-20

و معنى ذلك أن يكون للإنسان الحق في أن يفكر تفكيرا مستقلا في جميع ما يكتنفه من شؤون، وما يقع تحت إدراكه من ظواهر، وأن يأخذ بما يهديه إلى فهمه ويعبر عنه بمختلف وسائل التعبير.[1]

ب- المشاركة السياسية:

تشير موسوعة العلوم السياسية إلى أن المشاركة السياسية هي " عبارة عن أنشطة إدارية يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر.[2]

ويعرف **وينز** المشاركة السياسية بأنها " نشاط اختياري يهدف إلى التأثير في اختيار السياسات العامة أو اختيار القادة السياسيين على المستوى المحلي والقومي سواء كان هذا النشاط ناجحا أو غير ناجح، منظما أو غير منظم، مستمر أو مؤقتا "[3]

وينظر إليها **جلال عبد الله معوض** بنظرة أعمق وأوسع يشير إلى أنها " حق المواطن في أن يؤدي دورا معينا في عملية صنع القرارات السياسية، وفي أضيق معانيها تعني حق ذلك المواطن في أن يراقب هذه القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من جانب الحاكم "[4]

فمن المتعارف عليه أن الديمقراطية هي نظام معين للعلاقات الاجتماعية في ظل مؤسسات سياسية اجتماعية تقوم على المشاركة، ومن مؤشرات وجود عملية ديمقراطية من عدمها يذكر **روبرت دال** أن المشاركة الفعالة واحدة من تلك المؤشرات .[1]

---

[1] على عبد الواحد وافي: الحرية في الإسلام، دار المعرف، القاهرة، ط3، 1986، ص 91.

[2] محمد محمود ربيع، إسماعيل صبري: موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، الكويت، 1994، ص 14.

[3] سمير محمد أحمد العبدلي: مرجع سابق، ص 26.

[4] جلال عبد الله معوض : أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 63.

ويعرفها **كييث فولكس** بأنها : " تلك الأنشطة الفردية والجماعية في العمليات الحكومية الهادفة لتفعيل حياتهم" [2]

وتتمثل المشاركة في أهم ركائز الحياة السياسية، وقد اختلف في شأنها الكثير من الباحثين فيما كانت تمثل هدفا أم وسيلة أم هما معا.

فإذا كانت المشاركة تمثل هدفا في حد ذاته، فإنها ستكون مظهرية وقليلة،أما إذا كانت تمثل وسيلة لتحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية، وتحقيق الرضا النفسي للمشاركين وتقوية إحساس المواطنة لديهم من خلال مشاركتهم الواعية والتي ستدفع عجلة التنمية فإنها ستكون مفيدة.

بينما يرى البعض الآخر بأن المشاركة السياسية تمثل هدفا ووسيلة في نفس الوقت، فهي هدف لأن الحياة الديمقراطية ترتكز على اشتراك المواطنين في مسؤوليات التفكير والعمل من أجل مجتمعهم، وهي وسيلة لأنه وعن طريق مجالات المشاركة السياسية يدرك المواطنون أهميتها ويمارسون طرقها وأساليبها لتصبح جزءا من ثقافتهم وسلوكهم، فالحياة الديمقراطية لن تكون متجسدة على أرض الواقع ولن تكون هادفة إلا عن طريق مشاركة المواطن في العمل السياسي، وعليه يجب تشجيع وتوسيع قاعدة المشاركة العامة، وأن لا يقاوم أي توسيع في مشاركة المواطن في ممارسة حقوقه، لأن حجم المشاركة المحدودة سيجعل من الديمقراطية هزيلة.

---

[1]– عبد القادر رزيق المخادمي: الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي، دار الفجر، مصر، ط1، 2007، ص 191–192.

[2] Keith Taulks : Political sociology, New York, University press, 2000, p 143.

وعليه فإن المشاركة السياسية هي المظهر الرئيسي للديمقراطية لأن انتشار المشاركة في العملية السياسية يمثل التعبير العملي عن الديمقراطية[1] إلى جانب كونها تهدف إلى تعزيز دور المواطنة في إطار النظام السياسي بضمان مساهمتهم في عملية صنع القرار والسياسات العامة أو التأثير فيها.[2]

فالعملية الإنمائية للمجتمع والتي تشترط دعم الجماهير ومساندتها ومساهمتها الجدية والفعالة فيها أثبتت أن التنمية القاعدية هي الضمان الوحيد والشرط الأساسي الواجب توافره على المستوى التطبيقي لحل مختلف الأزمات التنموية، إذ أن المشاركة الواسعة تحقق الوحدة الوطنية ويكتمل الاندماج القومي وتحقق أيضا الاستجابة الايجابية للمجتمع ككل.[3]

أما عن أشكال ومظاهر المشاركة السياسية فيرى البعض بأنها لا تخرج عن الأفعال التالية كنماذج فقط والتي منها:

- التصويت بالانتظام في الانتخابات.
- العضوية النشطة في منظمة واحدة على الأقل تعمل في مجال مشاكل المجتمع.
- التعاون مع الآخرين بهدف جعل بعض المشاكل المتواجدة في المجتمع .
- محاولة إقناع الآخرين للتصويت.
- المشاركة في الحملات الانتخابية.

---

[1]– حسين علون البيج: الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت، ط2، 2002، ص 152.

[2]– محمد على محمد، أصول الاجتماع الإنساني، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة، 1982، ص 238.

[3]– عامر رمضان أبو ضاوية: التنمية السياسية في البلاد العربية والخيار الجماهيري، ط1، دار الرواد، لبنان، 2002، ص 71، 72.

- مقابلة أحد موظفي الحكومة المحلية لطرح مشكلة أو قضية.
- المشاركة في اجتماع سياسي واحد على الأقل.[1]

كما يمكن تقسيم مستويات المشاركة السياسية على المستوى الفردي من حيث النشاط والفعالية إلى أربعة مستويات:

- دائرة المنخرطين في السياسة .
- دائرة المؤثرين في السياسة أو صانعي السياسات والقرارات.
- دائرة المساندين أو الناخبين.
- دائرة لا تعتبر مشاركة ولكنها قابلة للتعبئة إلى جانب السلطة القائمة أو إلى جانب المعارضة.[2]

وتتأثر المشاركة السياسية للمواطن بعدة عوامل من أبرزها المرتبة الاجتماعية والاقتصادية، وحسّ المواطن، والتأثير السياسي، والعمر وقوة الانخراط الحزبي وغيرها من العوامل علما بأنه يوجد تداخل بين هذه العوامل ويصعب اعتبار تأثير كل عامل بمعزل عن العوامل الأخرى.[3]

يضع **فاينر** شروطا لنجاح المشاركة السياسية الفعالة بواسطة الجماعات منها:

1) حرية كاملة غير مقيدة للكلام والمجتمع والوصول إلى مناصب الحكم.
2) حرية كاملة غير مقيدة للأفراد لأن يترابطون معا ويكونوا جماعات.

---

[1]– مجاهد صالح سعد الشعبي: مرجع سابق، ص 72.

[2]– سيد أبو ضيف أحمد: المشاركة السياسية في الفقه السياسي المعاصر، مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، العدد30، ص 2002، ص 155.

[3]– صالح جرادات: دراسات في الفكر السياسي والاجتماعي، ط1، دار الكندي، 2002، ص 71– 73.

3) استجابة تامة وحساسية متزايدة بين الزعماء والأعضاء داخل الجماعات فيعبر القادة تعبيرا صحيحا عن وجهات نظر جماهير الأعضاء.

4) عضوية كاملة للجماعات، فتشمل كل جماعة من تنطبق عليهم شروط العضوية، فلا يعقل أن تمثل الجماعة عدد محدود من الأفراد لأن تعبيرها حينئذ سيكون مشوها، وكلما كانت الجماعة في عضويتها أقل تمثيلا وأقل اتساعا كلما كان تعبيرهما عن المشاركة أقل شعبية.

ويحدد باحث آخر بعض المحاور التي تمثل شروطا هامة على النحو الآتي:

أولا: حرية عامة للحركة والكلام، وتعتبر معيار مبدئي للديمقراطية والمشاركة السياسية وهذا المعيار يمثل إتاحة واسعة لانتقاء الحكومة، والتنظيم من أجل الأغراض السياسية وممارسة الضغوط من الأفراد والجماعات على الدولة.

ثانيا: النهضة بالشعب وقطاعاته العامة، فالديمقراطية والمشاركة دون شعب لا يمكن تصورها ، أن دور الرجل العادي يصبح مركز اهتمام القادة السياسيين والمجتمعات في ظل الديمقراطية، ولا يجرؤ أي إنسان على مناقشة المقولة بأن الحكومة يجب أن تكون من أجل الشعب، وأن جهودا متزايدة يجب بذلها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق ما يلبي مطالب الشعب واهتماماته.

ثالثا: الدستور والرقابة الدستورية ، بحيث لا يحتكر جهة ما بمفردها السلطة.

رابعا: حراك سياسي واجتماعي عالي نسبيا، بمعنى حركة الأفراد لأعلى وأدنى من نفس الجيل في السلم الاجتماعي، وفي الدخول والمكانة والفرص المتاحة لهم ولأبنائهم في مختلف

الطبقات والجماعات في المجتمع، فيخضعون جميعا دون تفرقة لنفس فرص الصعود والهبوط كأعضاء في طبقات اجتماعية، فيتمتع الأفراد بدرجة أعلى من حرية الوصول إلى الفرص المتاحة.

خامسا: مستوى عالي نسبيا من عدم الرضا الشعبي، فالمنافسة الاجتماعية المكثفة تطرح تأثيرها على الشخصية ، فإذا كان لكل فرد طريقه الخاص به في المجتمع ، وليس مجرد الاعتماد على الوضع الذي يتوارثه ، فإن هذا يسبب توترا وقلقا محتملا ، بعبارة أخرى فإن هناك ضغوط مستمرة ومباشرة على الفرد في المجتمع الديمقراطي ليطور وضعه ومركزه وليعلم نفسه ويكتسب مهارات وحاجات جديدة.

سادسا: تلاشي استخدم القوة من جانب السلطة وتعاظم الجهود نمو التعليم والإنجاز الاقتصادي وهي مؤشرات لوجود مشاركة سياسية ولديمقراطية النظام ووجودها في دولة يجعلها ديمقراطية.

والمشاركة السياسية تفترض توفر العديد من الاتجاهات والمهارات المتنوعة ومن مؤسسات وأبنية وترتيبات لجعل المواطنين يقبلون عليها، وتتعدد أنماط ومستويات المشاركة وفق تعدد الفرص المتاحة والمؤسسات والأبنية الرسمية وغير الرسمية والمصالح والموارد والاتجاهات السائدة في المجتمع.

والمشاركة تختلف كذلك في كثافتها، فمن الذي يشارك؟ وبأي كثافة أو تكرار؟ وهل من يشارك ينتمي إلى الطبقة الحاكمة؟ أم إلى مجرد جماعة غير رسمية ؟

وتعتمد نوعية المشاركة على عاملين أساسين هما:

1. أولهما إلى أي مدى تكون المشاركة فعالة أو غير فعالة؟
2. وثانيهما إلى أي مدى تكون حقيقة أم تظل مجرد واجهة شكلية؟ [1]

3-المساواة:

تتضمن المساواة أكثر من معنى، فمن ناحية يمكنها التأكيد على أن البشر في عمومهم متشابهون كثيرا في السجايا الأخلاقية التي تتصل بالذكاء، ومن ناحية أخرى يمكنها أن تجزم بأنّه يختلف البشر اختلافا عميقا كأفراد في القدرة العقلية، والصفات الأخلاقية، فهم جديرون أيضا بالتقدير والاحترام بصفتهم كائنات إنسانية[2]

المساواة تشير إلى الاعتداد بالكفاءة وحدها في التمييز بين الأفراد ، وليس المحسوبية أو الانتماءات القبلية أو الدينية أو الجهوية هي المعيار، بل إتاحة الفرص بالتساوي أمام جميع المواطنين وتوزيع جهود الدولة على كل أقاليمها يساعد في إيجاد نوع من التنمية المتوازنة التي تسهم في تقدم المجتمع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وتعملعلى تخفيف حدة التعصب.

إن المجتمعات الحديثة تتبنى المساواة باعتبارها إحدى القيم الأساسية التي تحكم العلاقات بين الأفراد والمجتمعات، ففيها يكاد يختفي التمييز التحكمي بين الأفراد في الحقوق والالتزامات، أي التمييز الذي يرتد إلى عوامل طبقية أو إقليمية أو دنية أو جنسية، وتتسم المفصلة بينهم على أساس الكفاءة والإنجاز.[3]

---

[1]-عبد الغفار رشاد القصبي ،مرجع سابق، ص 322 327 .

[2]- مجاهد سعد صالح الشعبي مرجع سابق، ص73

[3] سمير أحمد محمد العبدلي، مرجع سابق، ص 27- 28.

في هذا الصدد يعتقد **روربرت دال** أن من المتطلبات الأساسية للديمقراطية هو أن يكون لدى الأفراد القدرة على التجمع والتشاور لتحديد أوليات أو جدول أعمال تتخذ فيضوئها القرارات التي تكون ملزمة على أساس من الحرية بين هؤلاء الأفراد في تقرير ما يرونه ، والمساواة فيما بينهم، وأن توزع بينهم الأشياء ذات القيمة بقدر من العدالة، وبناء على ذلك تبرز معايير أساسية وفق **دال** للديمقراطية منها: الأصوات المتساوية، وأن تأخذ في الاعتبار بصورة متساوية تفضيلات الأفراد وأن تتاح لهم فرصة متساوية للتعبير عما يفضلونه وبدرجة من الدقة.

والمساواة السياسية في مفهوم **دال** تحقق نوعا من العدالة في توزيع المواد السياسية، وتأكيد المشاركة الفعالة وحق التصويت والفهم المستنير، ويعتقد أن الموارد السياسية لا تقتصر على الموارد الاقتصادية كالدخل والثروة وحدها، بل تشمل المعارف والمهارات والسلطة والقدرات المختلفة المتاحة لأعضاء النخبة الحاكمة، وبناءا على هذا تعتبر المساواة السياسية شكل من أشكال العدالة التوزيعية، لكن مطلب العدالة يتجاوز المساواة السياسية إلى توزيع الحقوق والواجبات والمزايا والفرص[1] .

ثالثا: وظائف الثقافة السياسية

للثقافة السياسية أهمية ووظائف متعددة يستطيع من خلالها الباحثين المتخصصين في علم الاجتماع السياسي و غيرهم من المهتمين بدراسة هذه القضية الكشف عن الكثير من الأهداف العامة للنظام السياسي، و من أهم هذه الوظائف ما يلي :

[1] عبد الغفار رشاد القصبي ،مرجع سابق، ص 322 .

1 : التعرف على طبيعة البناءات و النظم السياسية :

إن دراسة الثقافة السياسية يساعد على فهم مكونات و عناصر البناء السياسي الذي يوجد في أي مجتمع من المجتمعات ، و هذا ما ساعد كل من " **ألموند و فيربا** " مثلا في دراستهم للثقافة السياسية في كل من بريطانيا و الولايات المتحدة و غيرها من الدول الكشف عن نوعية البناءات السياسية ، و إلى أي حد تتماثل هذه البناءات مع الثقافات السياسية ذاتها.

فالباحث **ألموند** افترض أن الثقافة السياسية تتميز باستقلال معين ، و أكد مع ذلك أنها ترتبط بالثقافة العامة في المجتمع ، لأنها تضم نماذج للتوجهات إزاء الظاهرة السياسية تتجاوز حدود النظام السياسي ، و من خلال دراساته الميدانية لخمس دول و التي هي المكسيك ، المانيا ، إيطاليا بالإضافة إلى الدولتين المذكورتين سابقا أشار إلى أن الثقافة السياسية للنظم الانجلوسكسونية متجانسة و علمانية ، و لأوروبا القارية تكون ثقافة سياسية تتسم بالتشرذم ، و للنظم ما قبل الصناعية تكون ثقافة سياسية مختلطة ، و للنظم الشمولية تكون ثقافة سياسية توليفية و تركيبية.[1]

2: تحليل العلاقة بين المواطنين و السلطة السياسية

تعكس نوعية الثقافة لدى المواطنين مدى توقعاتهم من السلطة السياسية ،و ما ينبغي أن تقوم به السلطة في تلبية الحاجات السياسية التي يتطلع إليها هؤلاء المواطنين ، فالمواطنين ذات الثقافة المشاركة يستطيع أن يحفزوا السلطة على تلبية حاجياتهم من خلال مشاركتهم الفعالة النشطة ، و ذلك على عكس المواطنين ذات المشاركة الضيقة و الرعائية.

[1] عبد الغفار رشاد القصبي – التطور السياسي و التحول الديمقراطي ، الكتاب الأول " التنمية السياسية و بناء الأمة " الطبعة الثانية ، 2006 ، القاهرة ، ص ، 187."

3: دراسة عملية المشاركة السياسية و كيفية تحديثها

إن الثقافة السياسية تعتبر العنصر الأساسي لتطوير عمليات المشاركة السياسية ، و لا سيما أن عملية التحديث الثقافي السياسي تساعد على خلق نوع من الدافعية و العمل ، و نمو النشاط الديمقراطي الفعال في الحياة السياسية ، و هذا لن يحدث إلا من خلال وجود نوع من الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع.

4: خلق الشخصية القومية

إن عملية الاهتمام بالثقافة السياسية يساهم في تطوير سبل المشاركة السياسية و تطويرها من الثقافة المحدودة أو الضيقة إلى الثقافة المشاركة ، لأن وجود الثقافة المحدودة أو الضيقة يعكس عموما درجات التجانس الثقافي و السياسي ، و تعكس أيضا أنماط من اللامبالاة السياسية و عدم المشاركة في وضع القرارات السياسية سواء على المستوى المحلي أو القومي ، و هذا ما يؤثر بصورة سلبية على ظهور الشخصية القومية التي تظهر نوعية الأداء السياسي و الاجتماعي لدى أفراد المجتمع تجاه قضاياهم الوطنية و تحقيق المصالح و الأهداف العامة.

5: الثقافة السياسية و حقوق المواطنة

كلما تحسنت مستويات الثقافة بمفهومها العام و الثقافة بمفهومها السياسي، كلما استطاع المواطن أن يحصل على كحقوقه الطبيعية و المدنية ، فالثقافة تستطيع أن تزيد الوعي الفردي و الجماهيري نحو أهمية الحصول على هذه الحقوق و المحافظة عليها و تحقيق درجات مناسبة من الإشباع النفسي و العاطفي و الوجداني لدى المواطنين عن طريق تلبية

حاجياتهم الأساسية ، و منها حق الحصول على الثقافة السياسية التي تؤهلهم إلى أداء وظائفهم السياسية التي تتمثل في حقوق الانتخابات و المعارضة أو المظاهرات و الاستفادة من المشاركة في الأحزاب السياسية التي تسهم جميعا في خلق روح المواطنة التي تتمثل في عدد من الحقوق و الواجبات و المسؤوليات.

6: الثقافة السياسية و التحديث و التنمية الشاملة

مما لا شك فيه أن عملية التعليم السياسي يعتبر جزء من مكونات العملية التعليمية و الثقافية و التربوية التي يسعى الفرد لاكتسابها، باعتباره عضو في المجتمع، و هذا ما تحرص عليه أيضا النظم السياسية المتقدمة أو التي تسعى إلى تطوير و تحديث مجتمعاتها

و جماهيرها، فالثقافة السياسية ما هي إلا جزء من الثقافة العامة ، و التي تسهم جميعها في عمليات التنمية الشاملة ، و التي تشمل أيضا أنماط متعددة مثل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية.[1]

إلى جانب ما ذكر من وظائف يضيف **هاينز آيلو** أن وظيفة الثقافة السياسية تتمثل في توجيه و دعم السلوك السياسي حيث أن تغلغل الثقافة السياسية في كل أوجه حياة الأفراد بما فيهم سلوكهم السياسي ، و الذي لا يستطعون فهمه فهما كاملا اذا لم يعالجونه ثقافيا

[1] عبد الله محمد عبد الرحمان ، علم الاجتماع السياسي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ط1 ، 2001 ، ص ، 440 ، 442.

ويحددون موقعه في السياق الثقافي الأوسع ، و هو ما يجعلهم أقدر على معرفة كيف أن سلوكهم السياسي يتشابه أو يختلف معالسلوك السياسي في ثقافة أخرى.[1]

[1]Heinz eulou ,politics .self and society variation (Cambridge . Massachusetts university) press 1983 p 45.

الفصل الثالث: الثقافة السياسية الأنماط و العوامل المؤثرة عليها

أولا: أنماط الثقافة السياسية

ثانيا: العوامل المؤثرة على أنماط الثقافة السياسية

ثالثا : الثقافة السياسية و التنشئة السياسية

أولا: أنماط الثقافة السياسية

ترتبط الثقافة السياسية بأفراد المجتمع أيا كانت مستوياتهم أو فئاتهم ، و الذين يكتسبون خبراتهم مختلفة ، و من هنا فإن الثقافة السياسية لا بد أن تنطوي على قدر من عدم تجانس مع مراعاة الاختلاف من مجتمع إلى آخر في درجة عدم التجانس التي تفرضه و الاختلافات الجيلية أو الإقليمية أو الدينية أو المهنية.

و إذا كانت الثقافة السياسية تعد بالفعل بمثابة ثقافة فرعية في اطار الثقافة العامة للمجتمع فإنه في اطار الثقافة السياسية السائدة في مجتمع ما يمكن التمييز بين عدد من الثقافات الفرعية ، كما أن الاختلاف و عدم التجانس بين أفراد المجتمع يؤدي بالطبع إلى اختلاف و تنوع في ثقافتهم السياسية ، و بالتالي تتباين الدول و المجتمعات في حجم مميزاتها من الاختلافات الثقافية الفرعية في الدين و الجنس و اللغة .[1]

و هكذا فإن الحديث عن ثقافة سياسية عامة يوحى بتعدد أنماط الوعي و الاتجاهات و القيم ،و من ثم السلوك الموجود داخل الأفراد انفسهم الذين يشكلون هذا المجتمع ، و على ذلك سنحاول أن نضع جملة من التصنيفات للثقافة السياسية على النحو التالي :

1: التصنيف تبعا للسمات الأساسية للجماعة /المجتمع

قد تتنوع الثقافة السياسية بتنوع الأقاليم و النوع و الدين و الأجيال و السلالة ، كما أنها قد تختلف باختلاف الموقع الاجتماعي لأصحابها ، و سنعرض في مايلي لبعضها:

[1] عبد السلام علي نوير : الثقافة السياسية للمعلم المصري " دراسة ميدانية لمعلمي مرحلة التعليم الأساسي " ، (رسالة دكتوراه في الفلسفة السياسية)، جامعة القاهرة، مصر، 1998، ص 8، 10.

أ- التصنيف تبعا للنوع:

في نطاق المجتمع الواحد يمكننا التمييز بين الثقافة السياسية للرجل و المرأة ،و يرجع العديد من الباحثين التمييز هذا استنادا إلى فكرة التقسيم الاجتماعي للعمل ، و اعتبار أن السياسة هي شان رجالي إلى حد كبير، و إن المرأة بحكم طبيعتها تتميز بثقافة أقل من حيث معدلات المشاركة السياسية بمختلف إزاء السلطة بشكل يفوق الرجال[1] ، و من ثم الاعتماد المطلق على السلطة في المشكلات التي تواجه المجتمع ، كما أرجع البعض هذا التمييز لكون المرأة اكثر محافظة من الرجال مع ميلها لتشخيص السلطة و التعامل معها من منظور أخلاقي.

إن ما قيل حول تميز المرأة بحكم طبيعتها أقل ثقافة من الرجال حيث معدلات المشاركة السياسية بمختلف أشكالها ينطبق بشكل كبير على مجتمعاتنا العربية ،حيث يرى بعض الباحثين أن المرأة لم تحصل على حقوقها السياسية كاملة كحق المشاركة السياسية في الانتخابات ،و إن حصلت على ذلك فدورها يبقى محصور في كونها ناخبة فقط مثل ما هو الشأن في العديد من دول الخليج ، و لعل الكويت واحدة من أبرز تلك الدول حتى أنه لا تزال التحفظات موجودة فيما يتعلق بترشح المرأة سواء لشغل مناصب سياسية عليا ، أو حتى الترشيح في انتخابات نيابية أو محلية ،و ما دام الحديث عن معدلات المشاركة السياسية للمرأة العربية فإنه لابد من الإشارة أن الجزائر قطعت أشواطا كبيرة في هذا المجال ، فالمرأة

[1]M.KentJennings : Gender roles and inequalities in political participation :results prom on eight – nation study the western political quarterly, vol 36 N 03 (Sept 1983) pp. 364,367.

الجزائرية لها حق الانتخاب منذ فترة .كما إن الإصلاحات السياسية فتحت لها الأبواب أمام حق الترشيح و حق الترشيح و شغل لمناصب قيادية في السلطة.

ب- التصنيف تبعا للانتماء الإقليمي:

و هنا يتم التصنيف حسب الرقعة الجغرافية التي يعيش فيها أهل ذلك الإقليم فيوجد نوعين من الثقافة هما: ثقافة أهل الحضر و هم سكان المدن و ثقافة الريفيين و هم سكان القرى و ذلك قائما على أساس أن أهل المدن هم أكثر تمدنا و أكثر معرفة بالحياة السياسية من خلال معرفتهم بالنظام السياسي و مخرجاته و تأثرهم به مقارنة مع أهل القرية كما أن سكان المدن أكثر اهتماما بقضايا المجتمع و أكثر ميلا إلى الأخذ بالجديد.[1]

كما ترجع **سلوى العامري** هذا التمايز على صعيد الثقافة السياسية من حيث وجود درجة من القصور في مستوى المعرفة السياسية ،و الاهتمام السياسي لدى مواطني الريف بمواطني الحضر.[2]

مما سبق يمكننا القول في هذا الشأن أن التمايز بين الثقافة الحضرية و الثقافة الريفية ليس حديا كما أنه ليس تاما ذلك أن ثمة تأثير متبادل بينهما بفعل الهجرة و الإعلام ،الأمر الذي يؤدي إلى مظاهر للحياة الحضرية تعرفها القرية و ملامح للحياة الريفية تبدو في المدن ،ففي العديد من الدول النامية تم التحضر فيها بصورة عشوائية مما أفضى إلى ظهور تجمعات ريفية داخل المراكز الحضرية تحكمها نفس القيمة الريفية إلى حد كبير ،و يطلق عليهم اسم

---

[1] كمال محمود المنوفي ،مرجع سابق، ص 232،263.

[2] سلوى العامري: الوعي السياسي بالأحزاب و الممارسة الحزبية لدى عينة من الريفيين – مؤتمر القرية المصرية الواقع و المستقبل،10-12 أفريل 1994،القاهرة ،المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية، ط 2 ،ص 557 – 564.

القرويين المتحضرين و هم الذين يعيشون في المدينة دون أن يتمثلوا أسلوب حياتها و قيمها المغايرة لطبيعتهم الريفية .[1]

ج- التصنيف تبعا للسن:

قد يقترن التغير الاجتماعي بظهور فجوات ثقافية بين الأجيال ،فالجيل القديم يصل محافظا على القيم القديمة بينما يجد الجيل الجديد نفسه واقعا تحت تأثير قوى و عوامل اجتماعية جديدة، إضافة إلى اختلاف مستوى الدافعية و طبيعة القيم و الاتجاهات بين فئتي الكبار في السن و الشباب، و هذا من شأنه أن يؤدي إلى اختلاف في مستوى الثقافة السياسية السائدة لدى الشباب عنها لدى كبار السن ،و ذلك بفعل التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية الحادثة في المجتمع الذي يضم تلك الفئات ،فعادة كبار السن ما يتسمون بالميل للمحافظة ، حيث يرفضون القيم الجديدة لتعارضها مع القيم المتأصلة لديهم ،أما الشباب فيميلون غالبا إلى التغيير و من ثم يكونون أكثر استجابة للقيم الجديدة.[2]

د- التصنيف تبعا لاختلاف الموقع الإجتماعي:

يمثل الاختلاف في المواقع الاجتماعية بين الأفراد من أهم عوامل الاختلاف التي يمكن بموجبها تصنيف الثقافة السياسية في أي مجتمع ما إلى نوعين من الثقافة السياسية لأفراده فيرى البعض أنه يمكن التمييز وفقا لذلك بين ثقافة الصفوة و ثقافة الجماهير ،و تشير الثقافة للصفوة إلى القيم و الاتجاهات، و من ثم معايير و أنماط السلوك لأولئك الذين يمارسون

---

[1] ماجدة سيد حافظ :دراسات في علم الاجتماع الحضري ،مكتبة سعيد رأفت جامعة عين الشمس ،القاهرة ،مصر ، 1978،ص 155.

[2] كمال المنوفي : مرجع سابق ،ص 26.

تأثيرا مباشرا على مخرجات النظام السياسي ، أي أن الثقافة السياسية للصفوة ترتبط بالضرورة بالعناصر القيادية للأدوار و الأبنية و العمليات و التفاعلات السياسية للجماهير ، أما الثقافة السياسية للجماهير فإنها تشير إلى نسق القيم و الاتجاهات السائدة بين السكان بصفة عامة.[1]

هـ- التصنيف تبعا للتصنيف الإثني:

لا يخلو مجتمع من المجتمعات سواء كان في الدول المتقدمة أم في الدول النامية من وجود تعددية اجتماعية إثنية تكون ناتجة عن التعدد السلالي أو العرقي، و الذي يؤدي بطبيعة الحال إلى وجود جماعات ذات تمايز ليس فقط يتعلق باللغة ،و العادات و التقاليد النظم الاجتماعية ،بل إن هذا التمايز ظاهر أيضا من خلال القيم و الرموز المعبرة ،بما فيها القيم السياسية كقيمة المواطنة ، لا سيما ما يتعلق ببعد الانتماء القومي أو الشعور بالهوية المشتركة بين أبناء المجتمع.[2]

و- التصنيف على أساس الانتماء الوطني:

تمثل الأديان مكونا مهما من مكونات الثقافة العامة للمجتمع ،و جميع الأديان عامة لا تخلو من مضامين سياسية تمثل المجال السياسي فيها من خلال ما تدعو إليه من قيم و معاملات إلا أن بعض قيمها قد تكون ذات أثار سياسية تختلف باختلاف الدين الذي

[1] مجاهد صالح سعد الشعبي، مرجع سابق ، ص 53.

[2] عبد السلام علي نوير، مرجع سابق ،ص 35.

يتضمن تلك القيم و اختلاف مذاهبه و تأويلاته ،الأمر الذي يسفر عن ثقافات سياسية فرعية قد تختلف باختلاف الانتماء الديني كالثقافة السياسية للأقباط في مصر مثلا.[1]

عموما يمكن القول بأن التصنيف على أساس الجماعة / المجتمع له من الأهمية ما تذكر إلا أنه يتجاهل مضمون الثقافة السياسية ذاته ، فقد تتمايز ثقافة جماعة ما بفعل التمييز الذي يمارس ضد أصحابها دون أن يكون هناك تمايزا ملموسا في مضمونها عن مضمون الثقافة السياسية السائدة في المجتمع ، و من ثم فإن الاهتمام بهذا النوع من التصنيفات يزداد في اطار تناول موضوع التكامل الوطني و بناء الأمة ، إلا أنه قد لا يفيد كثيرا في تناول طبيعة البناء السياسي في مجتمع ما و فعاليته في مواجهة السلطة .

2 :التصنيف تبعا لمضمون الثقافة السياسية

يأتي تصنيف الثقافة السياسية وفقا لمضمونها، ليوضح جوانب أخرى مما يدور في نطاق التباين الحادث بين الكثير من علماء السياسة ، و الاختلاف أو التنوع في تصنيف الثقافة السياسية وفقا لمضمونها حيث يتمثل هذا المضمون في القيم و الاتجاهات و المعرفة السياسة و لعل من أهم التصنيفات ما يلي:

1- تصنيف ألموند و فيربا:

جاءت دراسة **ألموند** و **فيربا** الموسومة "بالثقافة السياسية المدنية " كمحاولة للإجابة عن عدة تساؤلات فيما يتعلق بطبيعة الفرد ،و من حوله في اطار المجتمع الذي يعيش فيه، و من أهم

[1] مجاهد صالح سعد الشعبي، مرجع سابق، ص 53.

هذه التساؤلات يأتي التساؤل: عنما هي نظرة الفرد و توجهاته إزاء النظام السياسي و مدخلاته و مخرجاته؟

و لقد اعتمد **ألموند** و **فيربا** على أربعة جوانب لقياس و معرفة الثقافة السياسية، و من هذه الجوانب النظام ككل من خلال مكوناته و عناصره كذلك جانب المدخلات ، و التي تشمل الأفراد و الجماعات و البنى السياسية، و من هذه الجوانب كذلك المخرجات و التي تتضمن قدرة الأفراد و فاعليتهم في الحياة السياسية ووسائل اتصالهم مع النظام السياسي.[1]

هذه المتغيرات أو الجوانب الأربعة تمكن الفرد من الحكم على مدى فاعلية النظام السياسي في خدمة الصالح العام ، بحيث يمكن قياسها باستخدام الوسائل الإمبريقية و بناءا على استجابة المواطنين بشكل إيجابي للنظام السياسي.

قام **ألموند** و **فيربا** بوضع ثلاث أنماط للثقافة السياسية معتمدين في تصنيفهم لهذه الأنماط على بعد مهم يتمثل في البعد الإدراكي أو البعد المعرفي للأفراد، حيث تحددت هذه الأنماط طبقا لأربعة متغيرات هي :كيفية رؤية المواطنين لنظامهم السياسي بشكل عام ،و تقييمهم لوظائف المدخلات، و رؤية استجابتهم لمخرجات النظام السياسي ، و نظرة المواطن لدوره في النظام كمشارك سياسي، و تتضح هذه الأنماط الثلاثة للثقافة المدنية عند **ألموند** و **فيربا** كما هو موضح في الجدول الاتي:

[1] محمد زاهي المغيربي: قراءات في السياسة المقارنة (قضايا منهجية و مداخيل نظرية)، منشورات جامعة قار يونس ،بنغازي ، ليبيا،1994،ص 224،225.

توزيع التوجهات	النظام كهدف	وظائف	وظائف	الرؤية كمشارك
الأفراد	عام	المدخلات	المخرجات	نشاط
ثقافة محدودة	0	0	0	0
ثقافة رعوية	1	0	1	0
ثقافة مشاركة	1	1	1	1

جدول يوضح أنماط الثقافة المدنية عند ألموند و فيربا

- درجة صفر تعني عدم وجود استجابة.
- درجة واحد تعني وجود استجابة.

أ- الثقافة السياسية المحدودة:

يقصد بهذا النوع من الثقافة السياسية أن الناس لا يعرفون إلا القليل جدا من الأهداف أو الغايات السياسية ،كما انهم لا يستطيعون تقديم أي نوع من الأحكام الصحيحة على هذه الأهداف أو السياسات العامة التي توجد في مجتمعهم، كما أن هؤلاء الناس لا يستطيعون تقديم أي نوع من التأييد أو المعارضة من السياسات العامة ، أو حتى إلى القيادات السياسية التي توجد في النسق السياسي، كما يعكس هذا النمط من الثقافة الشعبية بأنها مجرد تجمع يسيطر على الاعتقادات التي ترتبط بعدد من الثقافات المحلية السياسية المعزولة اجتماعيا و مؤسساتيا، و التي توجد في المجتمعات القبلية أو البدائية ،كما أن هذا النوع من الثقافات لا يمكن أن ينتج عنه ما يسمى بالثقافات السياسية الوطنية ،كما أن هذا النوع من الثقافات يظهر في المجتمعات الجديدة التي تظم مجالات غير متجانسة ،و التي من الصعب خلق

نوع من التكامل فيما بينها ،و هذا ما ظهر أيضا في العديد من الدول المتقدمة في مراحل نشأتها السياسية الأولي.[1]

و عليه فادراك الأفراد للنظام السياسي ككل بمعنى المدخلات و المخرجات يعد بسيطا جدا إلى درجة الانعدام.

ب-الثقافة السياسية التابعة أو الرعوية:

هذا النمط من الثقافة يكون من ناحية الإدراك إيجابيا ، بحيث يدرك الأفراد النظام من جانب المخرجات و تذبذب من جانب المدخلات ،أما من ناحية المشاعر و التقييم فإن الأفراد قد يكونون مؤيدين أو معارضين أما سلوكهم فعادة ما يكون سلبيا نظرا لعدم قدرتهم أو شعورهم بعدم تأثيرهم على النظام، فالكثير من هؤلاء لا يشاركون مشاركة فعلية في العملية السياسية ،بحيث ينصاعون بشكل سلبي للحكومة و المسؤولين و القوانين ،و في نفس الوقت لا يصوتون و لا يتدخلون في السياسة.

ج- الثقافة السياسية المشاركة:

يكون الأفراد في مثل هذا النمط من ناحية الإدراك على وعي بمعرفة النظام السياسي و البنى التي تحتويها الأدوار السياسية ، حيث يقومون بدور فعال من خلال التأثير بالنظام السياسي بطرق مختلفة كالمساهمة في الانتخابات أو المظاهرات أو تقديم الاحتجاجات السياسية ،كما يشعرون بالفجر بمواطنتهم و بوجود نظام سياسي يتيح لهم المشاركة .

[1] عبد الله محمد عبد الرحمن: علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص 437، 438.

و بإيجاز يمكن القول بأن مفهوم المشاركة السياسية يمكن أن يتحدد مع ما يسمى بالتوقعات الديمقراطية و معرفة إلى أي حد يمكن أن تقوم النظم الحكومية السياسية للاستجابة لتغطية احتياجات و مصالح الأفراد الذين ينتمون إليها في المجتمع ، و ذلك باعتبارهم أعضاء مشاركون فيه بصورة فعالة .

لقد حرص **ألموند** و زميله على تحديد أن لكل نمط ثقافي له علاقة مع نمط و بناء سياسي ،فالثقافة الرعائية ترتبط ببناء اجتماعي تقليدي ،أما ثقافة الخضوع السياسي تتعلق ببناء تسلطي ،في حين ثقافة المشاركة ترتبط بصورة تلقائية ببناء النظم السياسية الديمقراطية، و لا سيما أن عنصر المشاركة يعتبر جزء هام في العملية الديمقراطية بكل معانيها، كما أنها تعتبر عنصر من عناصر المواطنة ، بالإضافة إلى ذلك أن التماثل بين الثقافة السياسية و البناء السياسي من شأنه أن يؤدي إلى استقرار النظام و تامين وجوده ،و إن كانت عملية التماثل لا تنطبق بصورة كلية لأن ذلك مرتبط بعملية التجانس داخل الثقافة السياسية الواحدة و لكن هذا لا يمكن وجوده من الناحية الواقعية ،كما أن عناصر الثقافة بمفهومها العام لا يعكس أن الثقافات القديمة يمكن اندثارها كليا و تحل محلها الثقافات الجديدة ، و من ثم فإن كل ثقافة قائمة ما هي إلا خليط من الثقافات السياسية الثلاثة السابقة و ذلك بنسب متنوعة و هذا ما يجعل هذه الأنماط ما هي إلا أنماط مثالية مجردة .

و أمام هذا لم يجد بعض الباحثين إلا أن يرى أنه يمكن الجمع بين نمطين مختلفين من أنماط الثقافة السياسية ، و هذا ما يسمح بإنتاج ثلاثة أنماط أخرى كالاتي:

النمط الرعوي – المشارك –:

و في هذا النمط يمكن تقسيم الموطنين إلى جماعات متباينة حسب درجة الوعي و النشاط السياسي، فثمة مجموعة تتسم بدرجة عالية من الوعي و النشاط السياسيين، بينما تعاني البقية بشكل عام من الخمول و السلبية السياسية.

النمط المحدود – الرعوي–:

و فيه يبتعد المواطن عن ارتباطاته السياسية المحلية طبقا لنمط الثقافة الضيقة، و يبدأ في تطوير نوع من الولاء و الارتباط ببعض المؤسسات الحكومية المتخصصة، و هنا يظل إحساس الفرد بالعجز و عدم القدرة على ممارسة التأثير السياسي سائدا مع القدرة على تحديد أي دور قومي للأحزاب السياسية و جماعات المصالح.

النمط المحدود – المشارك:

تعتبر المؤسسات المدخلات في هذا النمط الثقافي محلية بالأساس(مثل المؤسسات القبلية و الطائفية، و الفردية) في حين تكون مؤسسات المخرجات الحكومية قد حققت قدرا معقولا من التطور ،مع وجود تشجيع رسمي للمشاركة السياسية الجماهرية في شكل عقد المؤتمرات و التجمعات و الانتخابات.

و على ذلك يفترض **ألموند** و **فيربا** أن الثقافة السياسية تمكننا من توقع احتمالات و إمكانيات للديمقراطية و الاستقرار تماسك و فاعلية النظام السياسي.[1]

[1] عبد الغفار رشاد القصبي: التطور السياسي و التحول الديمقراطي ، مرجع سابق ،ص 168.

2- **تصنيف وتر روزنبوم:**

قد قسم **روزنبوم** أنماط الثقافة السياسية إلى نمطين الأول منها نمط الثقافة السياسية المتكامل ،و الثاني نمط الثقافة السياسية المفتت.

ا- النمط المتكامل:

و في هذا النمط يكون أغلبية الأفراد في المجتمع إيجابيين في توجهاتهم السياسية نحو النظام السياسي و نحو دورهم في المجتمع، وكذلك نحو الأخرين بحيث أن الأفراد يشعرون بأنهم قادرين على التأثير في النظام السياسي ، كما أن لهم كفاءة و فاعلية عالية، و هم على ثقة بالآخرين ،و على استعداد للتعاون مع غيرهم من أجل المصلحة العامة.

ب –النمط المفتت:

و هو على عكس النمط السابق بحيث يكون أغلبية الأفراد في المجتمع سلبيين في توجهاتهم السياسية نحو النظام السياسي و نحو دورهم في المجتمع ،و كذلك نحو الآخرين ،بحيث لا يشعر الأفراد بأنهم قادرون على التأثير في النظام السياسي ،كما أنهم يشعرون بالاغتراب في وطنهم و لا يثقون بالآخرين ،لذلك فلا يتعاونون معهم لأنهم غريبون عنهم .[1]

و من خلال هذا التصنيف نجد أن **روزنبوم** اختلف عن **فيربا** و **ألموند** في اعتبار نمط الثقافة السياسية لأي مجتمع إما إن تكون ضيقة أو تابعة أو مشاركة، بحيث انه اكد إمكانية تواجد نمط متكامل من ناحية توجد الأفراد نحو النظام السياسي ، و مفتت من ناحية توجه

[1]Water Resenbaum :Political culture ,preager publishers ,New York.1975.p 52,53.

الأفراد نحو الذات أو الآخرين ،أو أنه مفتت نحو النظام السياسي و متكامل نحو الآخرين و نحو الذات .

و يؤكد هذا النمط من الثقافة السياسية على أهمية الدوافع النفعية في تنظيم و عمل الحكومة ،و حيث ينظر للنظام السياسي باعتباره مجالا لخدمة السوق الخاصة.

3 : التصنيف استنادا لمدى ديمقراطية الثقافة السياسية:

من المتعارف عليه أن الديمقراطية هي نظام معين للعلاقات الاجتماعية في ظل مؤسسات سياسية –اجتماعية تقوم على المشاركة[1]، و مهما قيل عن الديمقراطية من خلال تعاريفها إلا أنها لا تخرج كما رآها **أولسن Olsin** عن اتجاه الناس جميعا للمشاركة في الشؤون العامة كلما أمكن ذلك من خلال انخراط المواطنين جميعهم في عمليات صنع القرار الذي يحكم من خلالها المجتمع كليا و جزئيا.

و تعرف الثقافة السياسية الديمقراطية بأنها عقيدة سياسية تستوجب سيادة الشعب في نظام يقوم على احترام حرية المواطن و تحقيق المساواة بين المواطنين دون تمييز بسبب الأصل أو الجنس أو الدين أو اللغة، و كما أنها نظام اجتماعي يؤكد قيمة الفرد و كرامته الشخصية الإنسانية ،و يقوم على أساس المشاركة الجماعية في الحكم أو في إدارة شؤون المجتمع و أنها أيضا مبدأ إنساني ينادي بإلغاء الامتيازات الطبقية الموروثة و يطالب بأن يكون الشعب هو مصدر السلطة السياسية.

[1] بسام الطيبي: البناء الاقتصادي و الاجتماعي للديمقراطية ،مركز دراسات الوحدة العربية،ط3،2002،ص 73.

و في هذا الصدد يؤكد **ليبست Lipest** في دراستنا حول نماذج القيم المرتبطة بالديمقراطية أهمية المعيار الذي يتضمن المساواة في مقابل التدرج ، حيث يقدم ليبست معيارا إضافيا إلى عدد من المعايير الأساسية التي صاغها **بارسونز** في دراسة له عن الثقافة في أربعة دول و هذا المعيار الإضافي يفرق بين مجتمع المساواة و مجتمع التدرج أو ما أسماه بالمجتمع النخبوي ،فالقيم السائدة في مجتمع ما قد تجعل من أفراده موضع احترام لأنهم بشر أو قد تؤكد على التفوق العام لأولئك الذين يتمتعون بوضع النخبة .

في مجتمع المساواة فإن الاختلافات بين أصحاب المراكز الأدنى و ذوي المراكز الأعلى من المواطنين ينظر إليها على أنها تعكس صدفة أو اختلافات و تغيرات طارئة مؤقتة ، و لا يجب أن يتم تأكيدها في العلاقات الاجتماعية .

تصنيف إليعازر:

ركز **إليعازرElazer** على أنماط الثقافة السياسية في كل دولة أكثر من تركيزه على توزيعات الاتجاهات السياسية الخاصة بالأفراد، مقدما بذلك منظورا آخر للثقافة السياسية ، فقد رأى أن لكل دولة تراث سائد عما يرسى حركة الحكم ، و أن ثمة ثلاثة جوانب تؤثر في تحديد طبيعة النظام السياسي للدولة ،هي مجموعة المدكرات عن ماهية السياسية ما هو متوقع من الحكم لدى العامة و السياسيين [1]،ثم الناس الذين يصبحون نشطاء في السياسة و الحكم ،و أخيرا الطريقة الفعلية التي يمارس من خلالها فن الحكم في ضوء مدكرات المواطنين و السياسيين. فهو بذلك صنف السياسة استنادا لمعيار إدراكها كثروة عامة فصنفها إلى:

[1]MargaretConway : The Political context of political behavior. Journalof politics. Vol 51.No 1 (Feb 1989) PP 4-5 .

أ- ثقافة تقليدية:

و هي تتسم بالازدواجية في ادراك النمطية و النخبوية ،فيما تتسم الحكومة بالإيجابية في دورها ، فإن هذا الدور محدود بالحفاظ على الوضع الراهن ،و السلطة السياسية محتكرة بواسطة جماعة تسعى لتخليد وجودها ،كما أن الروابط العائلية و الاجتماعية تعد هامة جدا في هذا النمط ،مع توقع عزوف غير أعضاء النخبة و رافضيها عن المشاركة في النشاط السياسي .

ب-ثقافة ذات طابع فردي :

في أي بنية أو قطاع أو جماعة أنهم يستحقون الاحترام و الاختلاف و التميز عن الأخرين، تستند ديمقراطية الثقافة إلى العقلانية و تنمية القيم الإبداعية و التزام الأسلوب العلمي ،فهي تفرض حرية التفكير و عدم التزام أية سلطة سوى العقل و تقديم نماذج سلوكية رشيدة تقوم بتأكيدها التنشئة السياسية، و اتخاذ القرارات في ضوء العائد المتوقع منها التكلفة المحتملة و هكذا تصبح النخبة و الأفراد أكثر عقلانية ،تحليلية تجريبية وواقعية في حركتهم السياسية و تتميز العقلانية بالتخطيط و النقد و شمول النظر و التعاون في سبيل الإنجاز و المرونة و عدم جمود الفكر ، و الموضوعية ترفض الخداع و التضليل ، فالشعب المنخدع المضلل يظل غارقا في مساوئه غير قادر على التخلص منها.[1]

[1] عبد الغفار رشاد القصبي ،التطور السياسي و التحول الديمقراطي ،مرجع سابق ،ص 194،193.

و بناءا على ما تم ذكره من تصنيفات الثقافة السياسية يتبين لنا جليا الاختلافات العديدة بين الباحثين المنشغلين حول هذا الموضوع ،و تباين تصنيفاتهم بين الأنماط الضيقة و التابعة و مشاركة و التي ارتبطت **بألموند** و **فيربا**، و أنماط مفتتة و متكاملة حسب **روزنبوم**، و هذا إلى جانب تصنيفات **إليعازر** و التي تشكلت حسبه إلى ثقافة تقليدية و أخرى ذات طابع فردي و أخلاقي ،و أمام هذا لا نجد سوى أن نؤكد على أن الثقافة السياسية تتغير أنماطها حسب الزمان و المكان ،بل إنها تختلف في نفس المكان و الزمان باختلاف العوامل المنتخبة لهذه الثقافة و المؤثرة فيها.

ثانيا: العوامل المؤثرة على أنماط الثقافة السياسية

ثمة مجموعة من العوامل التي تؤثر على أنماط الثقافة السياسية السائدة في أي مجتمع، هي التي تطرح التساؤلات حول أكثر من متغير واحد مثل ثبات و تغير الثقافة السياسية و كيف يتم إنتاج أنماط جديدة من الثقافة السياسية ، وسوف نتناول أبرز هذه العوامل بشيء من التفصيل على النحو التالي :

1-ثبات تغير الثقافة السياسية.

2-التنشئة السياسية.

3-الأوضاع الطبيعية.

4-الميراث التاريخي.

5-الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية.

1: ثبات تغير الثقافة السياسية:

لا يتوقع بأن يكون في أي مجتمع ثقافة سياسية ثابتة ثباتا مطلقا، فالتغير بالنسبة للثقافة شيء طبيعي حتى و إن كان هذا التغير بطيئا ، إلا أن هذا التغير يتوقف على عدة عوامل منها إهتمام النخبة الحاكمة بقضية التغير ، و كذلك بمعدل التغير في الأبنية الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية ، و أخيرا رسوخ قيم ثقافية معينة في نفوس الأفراد

هذا و يعتبر الإحساس بالثقة نحو القيادات السياسية ، و كذلك نحو المؤسسات السياسية و أدائها عرضة للتغير إستنادا لفعالية أداء القيادات و المؤسسات ، حيث يستدل **محمد زاهي المغيربي** مثالا على ذلك في حرب الفيتنام و فضيحة وترجيت التي أفضت إلى انخفاض الثقة بالقيادات و المؤسسات السياسية في الولايات المتحدة ، أما شرعية النظام فلا تؤثر فيها على المدى القصير إلا أحداث كبيرة و عميقة.

هذا و قد يكون التغيير الثقافي إما بطريقة مخطط لها أو بطريقة غير مخطط لها ، بحيث تسمى الحالة الأولى بالتغيير الموجه و الحالة الثانية بالتغيير غير الموجه ، و يكون التغيير الموجه عن طريق السلطة ، و ذلك من أجل مسايرة التطورات التي تحل بالمجتمع ، أما التغيير غير الموجه فيرتبط بالقيم و الإتجاهات و المشاعر و السلوكيات السياسية للأفراد و علاقتها بالظروف الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية و الثقافية و التاريخية .

و في هذا الصدد يضيف **المغيربي** أن أكثر مكونات الثقافة السياسية مقاومة للتغيير هي الإتجاهات و الإنتماءات العرقية و القومية و الدينية فهي قيم و إرتباطات أولية من الصعب تغييرها [1] .

2: التنشئة السياسية

في البداية نشير أننا لن نتوقف مطولا في هذا العامل بالمقارنة مع العوامل الأخرى، و هذا لكوننا سنخصص مبحثا مستقلا عن التنشئة السياسية و الذي سنحاول فيه الوقوف أكثر على العلاقة الترابطية بين مفهومي الثقافة السياسية و التنشئة السياسية.

تعد التنشئة السياسية العملية التي يتم عن طريقها اكتساب المعرفة السياسية و عادات التفكير و السلوك التي تشكل بصفة عامة رموز و معتقدات الثقافة السياسية، و تعد التنشئة المخططة و المستمرة سبيلا لا غنى عنه لإحداث التطوير الثقافي المنشود.

و لا تعد التنشئة السياسية وليدة لحظة معينة ، و إنما تمر عبر مراحل مختلفة ، و لا تقتصر وسائلها و مؤسساتها على وسيلة أو مؤسسة واحدة ، بل إنها متعددة و متباينة و التي في مجملها تساعد على إكتساب الأفراد ثقافتهم السياسية [2].

3 : الأوضاع الطبيعية

تمثل الظروف الجغرافية و الموارد الطبيعية دورا في إنتاج الثقافة بحيث يذكر نظام **بركات** بأن الطبيعة الصحراوية على سبيل المثال في المجتمعات العربية تصبغ حياة الفرد العربي

---

[1] سلطان ناصر القرعان : الثقافة السياسية في الريف الأردني ، مطبوعات وزارة الثقافة ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2005 ، ص 34 ،35 .

[2] كمال المنوفي : أصول النظم السياسية المقارنة ، شركة الربيعان للنشر ، الكويت ، 1987 ، ص 323 .

بالشدة و القدرة على تحمل المصاعب كما أنها تؤثر في ظهور كثير من القيم و الأفكار مثل الخوف و الشك ، و كذلك تساهم هذه الطبيعة في تربية روح الثقة بالنفس ، و تأكيده على الحرية ، و أضاف بأن قيمة الأرض في الثقافة العربية قد تناقصت بالمقارنة بالسابق حيث كانت القبيلة و الجماعة أهم من الوطن ، و إلى جانب هذا فقد أكد بأن المناخ له علاقة وطيدة بنشر ثقافة معينة حيث يذكر بأنه تجد شعوب المناطق الحارة تتصف بالجبن و العبودية بينما تتميز شعوب المناطق الباردة بالشجاعة و الحرية [1].

بالإضافة إلى أفكار نظام بركات الحديثة عن علاقة الأوضاع الطبيعية بتواجد ثقافة ما لدى مناطق معينة ، فإننا في هذا الإتجاه لا يسعنا إلا أن نستحضر أفكار إبن خلدون في هذه المناسبة المتعلقة بدور المناخ و العوامل الطبيعية في نشر الثقافة و لعل أفكاره عن سكان البدو و الحضر و ما يتصف و يتميز أفراد كل منهما من خصائص خير دليل على ذلك فسكان البدو تجدهم يتميزون بالشجاعة و الخشونة و أما سكان الحضر فتجدهم يغلب عليهم الجبن فيعتمدون عن من حولهم للذود و الدفاع عنهم ، و يتميزون بضعف الروابط الإجتماعية فيما بينهم و غيرهم من الخصائص و الصفات التي أفرزتها البيئة الطبيعية و أثرت بدورها على ثقافة الأفراد لأن الإنسان إبن بيئته .

4 : الميراث التاريخي

تعد الثقافة السياسية نتاجا لتاريخ المجتمع و خبرات أفراده المكتسبة ، حيث أن التاريخ يعد مصدرا لمعتقدات المجتمع و أفراده ، كما أنه يغذيها و يساعد على تطبيقها فلا يمكن

[1] نظام بركات : الثقافة العربية و التكامل العربي ، مؤسسة حمادة للخدمات و الدراسات الجامعية أربد ، 1995 ، ص 63 ، 65 .

لمقومات الثقافة السياسية من قيم و إتجاهات و ما يترتب عنها من سلوكات أن تكون نابعة من عدم ، فهي نتيجة الخبرات التاريخية و التي تضرب في جذورها في الميراث التاريخي للمجتمع .

5 : الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية :

مثل ما كانت الظروف الطبيعية و التاريخية مصدرا من مصادر الثقة السياسية لدى الأفراد فإن العوامل الاقتصادية و الاجتماعية تلعب بدورها أيضا عاملا لا يقل أهمية عن ما ذكر سابقا ، فالتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية التي تحدث في أي مجتمع تؤدي إلى إنتقاد و عزوف عن الثقافات التقليدية ، و السعي إلى إيجاد ثقافة جديدة تتماشى مع طبيعة المتطلبات الحديثة [1] ، لأن عدم حدوث ذلك سيؤدي حتما إلى التعارض و التناقض بين القديم و الجديد ، و هو مما سيفضي بدون شك إلى مشاكل و إضطرابات غير متناهية.

فالظروف الإجتماعية تعمل على تزويد الفرد بالقيم و الأفكار و الخبرات من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية ، و هو ما يسمح له بتشكيل ثقافة سياسية معينة ، و أي تغيير في هذه الظروف سيتبعه تغيير لا شك فيه ثقافة الفرد ، فالإنتقال من حياة الريف و القرية إلى حياة المدينة و الحضر يتطلب بالضرورة تغيير في الثقافة ، حتى و إن تكلف ذلك فترة زمنية ما ،إن ما قيل عن الظروف الاجتماعية يتطابق مع الظروف الاقتصادية ، فأي بلد غيَّر من فلسفته السياسية بإنتهاجه الرأسمالية مثلا بدل الاشتراكية سيفضي بالعزوف عن الثقافة الأخيرة ، لتحل محلها ثقافة جديدة و حديثة تطلبتها التحولات و التغيرات .

[1] سعاد الشرقاوي : علم الاجتماع السياسي ، ط2 ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1991 ، ص 117 ، 118 .

إن المتتبع عن العوامل المؤثرة في الثقافة السياسية سيكشف أنه في كل مرة نتكلم عن عامل مستقل دون العوامل الأخرى ، و هو ما سيحدث قصورا في الطرح ، لأن تناول عامل واحد يشكك في مصداقية الفكرة على الرغم من أهميته في الكشف و المساعدة على العلاقة الترابطية بينهما (العامل و الثقافة) ، و هو الشيء الذي يجعلنا نؤكد على أن هذه العوامل في مجملها هي التي تسمح بتشكيل نمط معين للثقافة السياسية في أي مجتمع .

ثالثا: الثقافة السياسية و التنشئة السياسية

إن الحديث عن الثقافة السياسية يفرض علينا أن نتطرق إلى التنشئة السياسية، حيث أن هذه الأخيرة هي التي تنتج الأولى وتؤثر فيها، وأمام هذه الحتمية سنحاول في هذا المقام أن نتعرض لأهم العناصر التي من شأنها أن تساعدنا على الإلمام لفهم التنشئة السياسية أولا والعلاقة الترابطية بينها وبين عنصر الثقافة السياسية ثانيا.

1: تعريف التنشئة السياسية

إن التنشئة السياسية هي مدخل يمكنّنا من فهم كل أنماط التشابه والاختلاف للتوجهات السياسية بين الأفراد التابعين لنظام سياسي معين، فمن ناحية تساعدنا على فهم التطور والعمل على نشر القيم وقبولها، أو نشر التوجهات المشتركة، ومن ناحية أخرى فإن التنشئة السياسية تعتبر أيضا مدخلا لفهم الاختلافات في وجهات النظر السياسية الموجودة بين أفراد الأمة الواحدة[1].

[1] ريتشارد داوسن كارن داوس وآخرون، التنشئة "دراسة تحليلية" ترجمة مصطفى عبد الله القاسم خشيم محمد زاهي محمد البشير المغيربي – الطبعة الثانية، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي 1998، ص 26–27.

يمكن إدراج تعريفات التنشئة السياسية ضمن فئتين طبقا للهدف الذي تصوره معظم الباحثين الذين انشغلوا بدراسة موضوع التنشئة السياسية.

الفئة الأولى:

يرى أصحاب هذه الفئة بأن عملية التنشئة السياسية تهدف إلى الحفاظ على الوضع القائم أو تدعيمه، فهي تعني بتلقين الأطفال القيم والمعايير والأهداف المستقرة في وجدان المجتمع أو النظام السياسي بما يضمن بقاءها واستمرارها عبر الزمن.

فنجد تعريف **هربرت هايمان** يدور في نفس الاتجاه، كما يطرح الباحث **لانجتون** وجهة نظر مشابهة، فيرى أن التنشئة السياسية تعبر عن كيفية نقل المجتمع بثقافته السياسية من جيل إلى جيل.

وفي هذا الصدد يضيف **جرينشتين** بأنها تعني" بالتلقين الرسمي وغي الرسمي المخطط وغير المخطط للمعارف والقيم والسلوكيات السياسية عن طريق المؤسسات السياسية والاجتماعية".

كما يرى **هيوسن،** و **بوست ليفت** أنها تضم "أشكالا مختلفة من التربية السياسية الشكلية وغير الشكلية للقيم والمعارف السياسية وذلك في كل مراحل حياة الفرد".

الفئة الثانية:

يركز أصحاب هذه الفئة على أن هدف التنشئة السياسية هو محاولة التغيير أو خلق الظروف الملائمة، ويؤكدون على أنها عملية يكتسب الفرد من خلالها الاتجاهات والمشاعر نحو النظام السياسي وهي تتضمن:

- **المعرفة:** وهي ما يعرفه الفرد عن النظام السياسي.

- **المشاعر:** وتنحصر في ما مدى التزام الفرد وولائه للوطن.

- **الكفاءة السياسية:** وتشير بالدور الذي يجب أن يقوم به الفرد في النظام السياسي.

يرى **كليرى** أن عملية التنشئة السياسية هي وظيفة النظام السياسي وكل النظم التي تحاول الحفاظ على ثقافتها، وهي عملية تطبيع المواطن على الثقافة السياسية ونتاج هذه العملية هو خلق قيم ومعايير واتجاهات نحو النظام السياسي بمختلف مستوياته المحلية والقومية.

من خلال هذه الإطلالة يمكن استخلاص بعض الخصائص التي تتميز بها عملية التنشئة السياسية من خلال ما أورده بعض الباحثين وذلك على أنها:

- عملية من شأنها إكساب الفرد معارف وقيم واتجاهات سياسية.
- عملية تساعد على تغيير أو دعم الثقافة السياسية السائدة.
- عملية مستمرة طوال حياة الفرد.
- تقوم بها كافة مؤسسات التنشئة في المجتمع.

وبهذه الخصائص يمكن صياغة تعريف التنشئة السياسية على أنها "تلك العملية التي تسعى كافة مؤسسات التنشئة من خلالها إلى إكساب الفرد (طفلا، مراهقا، راشدا) القيم والمعايير والتوجهات السياسية اللازمة لتحقيق التكيف مع أهداف المجتمع، ليس فقط من أجل الحفاظ على الوضع القائم في نقل الثقافة السياسية من جيل إلى آخر بصورة جامدة وآلية، لكن تتضمن كذلك عملية تغيير أو خلق الثقافة السياسية الملائمة لاستقرار المجتمع".

2: مضمون التنشئة السياسية

هناك أربعة مجالات للتنشئة السياسية هي:

1- **الثقافة السياسية:**

وهي ما يتعلمه الفرد من معلومات بهدف تنمية المفاهيم السياسية عن مجتمعه المحلي والقومي والعالمي، ومعرفة الحقوق والواجبات والقيم والمعايير والتوجهات الضرورية للتكيف مع المجتمع، والذي تشير به أساسا النظام السياسي.

2- **مهارات التفكير السياسي:**

ويقصد بها تنمية قدرة الفرد على استخدام المهارات العقلية في وصف وتفسير وتحليل وتقييم الظواهر والمعلومات والحقائق السياسية التي يقرؤها أو يشاهدها، كذلك القدرة على استخدام حق التأييد أو المعارضة.

3- **الاتجاهات السياسية:**

وهي قدرة التنشئة على تكوين وبلورة اتجاهات سياسية لدى الفرد تساعد على تحديد موقفه إزاء الأشخاص أو الموضوعات أو الأحداث السياسية.

4- **مهارات المشاركة السياسية:**

وهي قدرة التنشئة على تنمية مهارات لدى الفرد مثل الإتصال بالآخرين والتعاون معهم، وتعلم فن الحوار السياسي، أو التفاوض والقدرة على الإقناع أو التأثير في الآخرين.

ومن خلال عرض أهم مضامين التنشئة السياسية يمكن أن نلاحظ أن هذه الأخيرة تتضمن بدورها جملة من القيم يمكن استعراضها في نقاط على الشكل التالي:

5- قيمة الانتماء:

وتوضح هذه القيمة إلى أهمية الانتماء، والتي تبدأ بانتماء الفرد أولا إلى أسرته، ويتم الانتماء إلى جميع المتعاملين والمحيطين به في المجتمع ثم الانتماء إلى الوطن.

6-قيمة الحرية:

إن الحرية ضرورية للفرد وتتضح هذه القيمة في احترام آرائه وحقه في التعبير عما يراه، واحترام ميوله واهتماماته.

7-قيمة العدالة:

تتأكد قيمة العدالة في نفس الفرد عندما تتحقق المساواة بين جميع أفراد المجتمع في رعاية وإشباع الحاجات الأساسية.

8-قيمة المبادأة والإيجابية:

وتتأكد هذه القيمة في نفس الفرد عندما يتعود الإقدام وكشف الحقائق بنفسه، وإعطائه فرص التعبير عن نفسه، وعن رغباته وإشباع حب الاستطلاع لديه.

9-قيمة الإيثار والتعاون:

وتتأكد هذه القيمة لدى الفرد عندما يتعود على عدم الأنانية، وكيف يحترم حقوق الغير وكيف يتعاون معهم.

10-قيمة النظام:

تتأكد هذه القيمة لدى الفرد عندما يتعود على فعل أشياء معينة في أوقات محددة، وأن يتعود على ترتيبات معينة في مواقف معينة.

11- قيمة الأمن:

وتتأكد هذه القيمة في نفس الفرد عندما يشعر بالاستقرار في حياته وأن تشبع حاجاته المختلفة بما يضمن له الارتياح النفسي الذي ينعكس بدوره على علاقته بالآخرين.

إن هذه القيم التي تتضمنها عملية التنشئة السياسية لها أهمية من شأنها أن تجعل الفرد في المجتمع مواطنا صالحا يحظى بحب وطنه وينتمي إليه ويدافع عنه ويثق فيه.

3: مصادر التنشئة السياسية والثقافة السياسية

التنشئة السياسية كإحدى مجالات التنشئة الاجتماعية، هي عملية بمقتضاها يتم تأهيل الفرد لكي يصبح قادرا على التفاعل الإيجابي ضمن النسق السياسي من خلال أداء دوره في المجتمع بصورة فعالة، وهي عملية مستمرة طوال حياة الفرد، وتقوم بها مؤسسات مختلفة كالأسرة، المدرسة، جماعة الرفاق وغيرها، حيث تمارس هذه المؤسسات تأثيرات متباينة على الفرد تبعا للمرحلة العمرية التي يمر بها، ففي السنوات المبكرة تلعب الأسرة دورا أساسيا في ذلك، ومع اتساع البيئة الاجتماعية للطفل تبدأ جماعات الأصدقاء والمدرسة في ممارسة أدوارها المفترضة في هذا الشأن، كذلك التعرض لوسائل الإعلام التي تسعى لتوكيد القيم والاتجاهات طبقا لظروف المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وعندما نتحدث على هذه المؤسسات المسؤولة عن التنشئة السياسية فإننا نلمس قدرا من التداخل بين تأثير كل منها في نفوس الأفراد، بحيث لا يمكن عزل أثر إحداها عن الأخرى.

1- المؤسسات التعليمية:

التعليم هو أحد الأدوات الرئيسية لبناء الفرد، فالقيم والاتجاهات السائدة في أي مجتمع ليست فطرية، وإنما يكتسبها هذا الأخير من عملية التنشئة التي تضطلع بها المؤسسات المختلفة وأهمها قنوات التعليم الرسمي والتعليم يعمل على تطوير الشخصية الإنسانية، ويكسب الفرد قيما حداثية مثل الموضوعية في التفكير، والفكر النقدي والقدرة على التخطيط، وكذلك التسامح والمرونة العقلية والاستعداد للمشاركة، وفي هذا الصدد يرى إميل **دوركايم** أن التربية تحقق وظيفة نقل معايير المجتمع وقيمه من جيل إلى آخر، فالمجتمع لا يستطيع البقاء إلا إذا وجدت بين أفراده درجة كافية من التجانس، والتعليم هو الذي يحافظ على استمرارية وقوة هذا التجانس من خلال غرس القيم والمعايير الجوهرية المشتركة بين أعضاء المجتمع في الطفل منذ البداية[1].

وتمثل المدرسة المؤسسة الرسمية الأولى التي توظفها النظم السياسية في بث وترويج قيم معينة تتفق وأهدافها لدى صغار النشء، ففي معظم النظم السياسية يناط بهذه المؤسسة غرس القيم والاتجاهات التي تراها ملائمة لأهدافها من خلال المقررات الدراسية التي تقدمها للنشء، وتكتسب المدرسة أهمية خاصة في ذلك لاعتبارات عديدة منها طول الفترة التي يقضيها الفرد في التعليم، وارتباط النظام المدرسي بالدولة وخضوعه للسلطة.

فالتعليم هو الأداة الرئيسية لإحداث التغير الاجتماعي، ويتأثر التعليم بالفلسفة الاجتماعية السائدة في المجتمع، وغالبا ما يعمل على تدعيمها، فالتعليم في الدول الديكتاتورية مثلا هو

[1] سعيد إسماعيل عمرو، في التربية والتحول الديمقراطي، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، 2007، ص 57.

أداة لإعداد المواطن ليتفق في صفاتها مع نظامها وأهدافها حيث الامتثال والخضوع، بينما يختلف الأمر عنه في الدول الديمقراطية حيث يعتبر السبيل لخلق قيم الحوار والديمقراطية.

وهكذا فإن التعليم يساهم في عملية التنشئة السياسية الملائمة للنظام السياسي، ويتم من خلال نقل المعارف السياسية بصورة مباشرة أو غير مباشرة وتأكيد الشعور بالوطنية والولاء وبث القيم والاتجاهات الإيجابية للأفراد نحو بلدهم ونظامهم السياسي، ويتم دور المدرسة في هذا الشأن من خلال المتغيرات الآتية.

1) **المحتوى الصريح للمقررات:** الذي يؤكد مباشرة على تنمية قيم واتجاهات معينة مثل مقررات التربية الوطنية، التربية الدينية، الدراسات الاجتماعية.

2) **المحتوى غير المباشر:** أو ما يسميه رجال التربية بالمنهج الخفي، والذي يتمثل في طبيعة النظام المدرسي وما يحويه من أنشطة وفعاليات تصاحب المقررات والتي قد تساند أو تعارض ما تؤكده المقررات الصريحة بالإضافة إلى دور المدرس أيضا وقيمه واتجاهاته.

وبدء بالمحتوى الصريح للمقررات الدراسية، نجد أن معظم النظم السياسية قد اهتمت على تخصيص مقررات معينة لاكتساب التلاميذ المعلومات والمعارف التي تعينهم على فهم بناء المجتمع ونظامه السياسي، ويشمل هذا المعرفة بحقوق وواجبات المواطنة وتوزيع السلطة في المجتمع، وتأكيد القيم الوطنية التي من شانها خلق الانتماء والولاء للوطن[1].

[1]– سمير خطاب: التنشئة السياسية والقيم ، مرجع سابق، ص 50–51.

و من أهم القيم والاتجاهات التي يمكن للمدرسة أن تعلمها للطلبة خلال عملية التنشئة هي:

1) **الإحساس بالفعالية السياسية:** بمعنى شعور الفرد بأنه يمتلك المهارات التي تمكنه من أن يفهم الأمور السياسية وأن يشارك بفعالية في العملية السياسية.

2) **الثقة السياسية:** بمعنى الاعتقاد بأن الحكومة تستجيب لمطالب المواطنين وأنها تعمل بأسلوب يتفق مع توقعاتهم، وبالتالي فهي جديرة بثقتهم و مساندتهم.

3) المشاركة السياسية: ويقصد بها الأنشطة التي يقوم بها الفرد بهدف التأثير على العملية السياسية.

3- **المعلومات والمعارف السياسية:** بمعنى المعلومات الأساسية التي يحتاجها المواطن لكي يكون عنصرا فاعلا في النظام السياسي الذي يعيش في إطاره سواء كانت هذه المعلومات تتعلق بالأحداث الجارية أو ببعض المفاهيم والمصطلحات السياسية الرئيسية مثل الدستور أو البرلمان أو الحزب السياسي أو التصويت...إلخ.

4-**الإحساس بالهوية القومية:** بمعنى الانتماء إلى الوطن والاستعداد للتضحية من أجله[1].

إن ما قيل عن دور المدرسة أكدته العديد من الدراسات، ولعل من أبرزها دراسات كل من "**كينث لانجتون**"، **ريتشارد ينمي**" التي أكدت على دور المدرسة في اكتساب التلاميذ لأنماط معينة في التنشئة السياسية[2].

1- قايد دياب: المواطنة والعولمة، مرجع سابق، ص242-243.

2- محمد عبد الرحمن: علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص 456.

وإذا كانت للمقررات دور في إعداد الطفل سياسيا فإنه لا يمكن تجاهل قيمة ومكانة المدرس في هذا الاتجاه، وذلك نتيجة لدوره الخاص في المجتمع واتصاله المباشر بالشباب خلال سنوات تكوينهم.

المدرس يمثل المتحدث السلطوي الملزم للمجتمع، فالمدرس يمثل النموذج الأول للسلطة السياسية المؤسسية التي يواجهها التلميذ والطالب بعد سلطة الوالدين، كما له احترام عام وثقة من قبل المجتمع المحيط به، كما ويقوم المدرس بدور المجتمع والشريك في مهمة تربية الأطفال، ويؤثر المدرس على التنشئة الاجتماعية السياسية للأطفال من خلال كونه حاملا لآراء وقيم سياسية محددة وكناشر لها، ومن خلال النظر إليه كمكون وموجه لثقافة تعليمية في الصف، والتي يكون لها آثار سياسية غير مباشرة ومهمة[1].

إن تركيزنا على المؤسسات التعليمية المقتصرة على التعليم في مراحله الأولى لا يعني على الإطلاق إهمال التعليم العالي، فهذا الأخير يؤثر على التوجهات السياسية أكثر من التعليم الابتدائي، فقد بينت إحدى الدراسات التي جرت في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا وغيرها بأنه كلما زاد مستوى التعلم كلما أثر ذلك أكثر على التنشئة الاجتماعية السياسية للفرد المتلقي، ويظهر ذلك التأثير من خلال ما يلي:

1- الشخص الأكثر تعلما هو الأكثر إدراكا لتأثير الحكومة على الفرد من الشخص الأقل تعلما.

1- عبد الباري محمد داود: التنشئة السياسية للطفل، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، ط1، 2005، ص99-100.

2- كلما كان الفرد أكثر تعلما كلما أوضح أنه يتابع الشؤون السياسية، وأنه يهتم بالحملات الانتخابية بشكل أكبر من الفرد الأقل تعلما.

3- الفرد الأكثر تعلما لديه آراء حول نطاق أوسع من المواضيع السياسية واهتماماته السياسية أوسع مجالا.

4- الفرد الأكثر تعلما يكون ميالا للمناقشات السياسية أكثر من أولئك الأقل تعلما[1].

إن أسباب تفاوت درجات التأثير في التنشئة الاجتماعية السياسية بين أولئك الذين هم أقل مستوى تعليمي والأكثر تعلما يرجع إلى أكثر من سبب ولعلّ من أبرزه أن أصحاب الفئة الثانية والتي نشير بها إلى الذين هم أكثر تعلما أنهم أكثر ميلا للاختلاط مع المؤهلين سياسيا من أصحاب التعليم المتدني.

2-جماعة الرفاق:

تضم هذه الجماعات المتقاربين في السن أو الوظيفة أو المستوى الاقتصادي...إلخ وتبدأ منذ الطفولة إلى الكهولة وتتكون من زملاء الفصل أو الجامعة أو العمل...إلخ وأهم ما يميز علاقة الفرد بنظرائه التكافؤ والشعور بالنّدية، ولهذا تتزايد درجة الترابط بينهم، كذلك التأثير المتبادل، ولا شك أن لتلك الجماعات دورا أساسيا في نقل وتعزيز القيم التي يكتسبها أعضاء تلك الجماعات.

1- محمد عبد الله عبد الرحمن: علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص 89-90.

ولقد برزت أهمية جماعات الرفاق ودورها في عملية التنشئة عموما مع التحولات الاجتماعية التي حدثت في العقود الأخيرة، والتي صاحبها ضعف في الروابط الاجتماعية بين الأبناء والآباء.

وفي مجال التنشئة السياسية تمارس جماعات الرفاق تأثيرا كبيرا على قيم واتجاهات أعضائها ويتم ذلك من خلال طريقتين هما:

1) **نقل وتعزيز الثقافة السياسية:** إذ عن طريق تلك الجماعات يمكن نقل الثقافات الفرعية سواء كانت طبقية أو مهنية، فالطفل الذي ينشأ في أسرة تنتمي إلى الطبقة العمالية يتعلم أسلوب حياة هذه الطبقة، وإذا انضم في المدرسة لجماعة رفاق تضم زملاء من نفس الطبقة، فإن ذلك يؤدي إلى تأكيد وتعميق الاتجاهات التي سبق وأن اكتسبها في الأسرة.

2) **غرس قيم ومفاهيم جديدة:** فقد يتعلم الفرد عن طريق جماعة الرفاق اتجاهات ونماذج سلوكية جديدة، حيث تتيح تلك الجماعة لأعضائها حرية التعبير عن أنفسهم ومعايشة أدوار جديدة بعيدة عن التحكم الأسري[1].

ومن العوامل التي تساعد على إعطاء مثل هذا الدور لجماعة النظراء في التنشئة الاجتماعية السياسية ما يلي:

1- توافر ظروف خاصة كقرب محل المسكن أو وحدة المكان الذي يرتادونه كالمدرسة أو النادي...الخ، أو التقارب في الهواية أو الشعور بإمكانية إشباع بعض حاجاته عن طريق هذه الصداقة.

1- سمير خطاب: التنشئة السياسية والقيم، مرجع سابق، ص 54.

2- الوقت الطويل الذي يقضيه النظراء أو جماعة الرفاق في رفقة بعضهم في الأماكن المختلفة.

3- تعطي جماعة النظراء التجربة الأولى لأعضائها في التعامل مع الأنداد كوضع عكسي عند التعامل مع البالغين كالآباء والمدرسين، إذ يقدم النظراء نوعا من الرفقة والاهتمام لا يستطيع الآباء توفيرها.

4- يحصل الفرد من جماعة النظراء أصحاب المهارات المختلفة والأعمار المختلفة نسبيا على نماذج ومهارات مفيدة لمستقبلهم القريب على عكس البالغين الذين يعكسون نماذج مستقبل بعيد.

5- توفر جماعة النظراء فرصة لأن يصبح الفرد مستقلا عن والديه ومكان لتطوير معايير تقويمية للفرد بنفسه بمعزل عن معايير عالم البالغين.

6- يستطيع الفرد أن يتبنى معتقدات نظرائه بحريته وليس تحت أي ضغط أو إجبار كما هو الحال في علاقته مع الوالدين والبالغين الآخرين، خصوصا في مرحلة الطفولة التي تتميز بعلاقات سلطوية، حيث أن الطفل مجبر بحكم طبيعة العلاقة أن يقبل طلبات ويتبنى معتقدات والديه بسبب الخوف من فقدان عطفهم وعنايتهم.

7- يمكن للفرد أن ينظر أو يترك بسهولة علاقات النظراء عكس الحال بالنسبة للعلاقة مع الوالدين على الأقل بالنسبة لمعظم الأطفال والمراهقين.

و أوضحت إحدى الدراسات الميدانية بأن هناك احتمالا كبيرا أن يقبل الأفراد المنخرطون في جماعة النظراء المعايير المتفق عليها من قبل المجتمع، واحتمالا أقل أن يطوروا معايير منحرفة عن المجتمع، وأن يميلوا إلى التطرف السياسي.

تقوم جماعة النظراء بنجاح بدور تعزيز القيم الاجتماعية القائمة خصوصا عندما يأتي النظراء من خلفيات اجتماعية – سياسية تتطابق قيمها مع قيم جماعة النظراء، فالطفل الذي ينشأ في عائلة من طبقة عاملة، فإن تنشئته على قيم الطبقة العاملة ستعزز إذا ما انتمى إلى جماعة نظراء من نفس الطبقة الاجتماعية.

وعلى صعيد التفصيل السياسي، فإنه سيكون للفرد البالغ تفضيله السياسي المدعوم بشكل مستمر من قبل الجماعة التي ينتمي إليها، فقد وجدت إحدى الدراسات بأن

64 % من المستطلع آراءهم لهم نفس التفضيل الحزبي لنظرائهم، وعلى صعيد المشاركة السياسية دلت إحدى الدراسات بأن الأولاد من الذكور أو الإناث غالبا ما يناقشون الأمور السياسية مع نظرائهم في المدرسة وخارجها أكثر من مناقشتها مع الوالدين، أيضا وجد بأن اهتمام الفرد في الشؤون السياسية يزداد إذا كان للفرد اتصال بنظرائه، وكان له مشاركة مستمرة في نشاطات الجماعة، كما يؤدي هذا الاتصال والمشاركة إلى اكتساب سريع للاتجاهات ويزيد من الكفاءة السياسية.

وفي الوقت الذي تقوم فيه جماعة النظراء بالمحافظة على الثقافة، فإنها في الوقت نفسه يمكن أن تقوم بخلق قيم اجتماعية – سياسية مكونة بذلك ثقافة فرعية خاصة بها، فقد كشفت إحدى الدراسات بأن طلاب الكلية طوروا بشكل متزايد ارتباطات قوية مع الطلاب الآخرين

في الجامعة بالشكل الذي أدى إلى تطابق اتجاهاتهم السياسية مع أولئك الطلاب وبشكل يختلف عن اتجاهات والديهم.

إن تأثير جماعة النظراء مستمر يبدأ منذ مرحلة الطفولة إلى مرحلة المراهقة وتمتاز مرحلة المراهقة بأنها أكثر أهمية من مرحلة الطفولة في تطوير المعرفة والقناعات والاتجاهات السياسية لأعضائها، إذ يكون فيها الأعضاء أكثر تماسكا وتعاونا وتأثرا والتزاما برأي المجموعة وأكثر وعيا بالأمور السياسية، ويستمر هذا التأثير إلى مرحلة النضوج التي تتميز بعقلانية أكثر من مرحلة المراهقة[1].

ففي هذا الصدد كشفت الباحثة **كارين أونيز** أن المراهقين يميلون لاختيار الرفاق المشابهين لنظامهم القيمي أكثر من المتعارضين معهم[2].

ثالثا: وسائل الإعلام:

تقوم وسائل الإعلام المختلفة من صحف وتلفزيون وغيرها بدور لا يقل أهمية عن المؤسسات الاجتماعية الأخرى في عملية التنشئة السياسية، وذلك لكونها رافدا رئيسيا في تشكيل الثقافة السياسية للفرد.

ومن العوامل التي تساعد وسائل الإعلام بأن يكون لها دور في التنشئة السياسية هي أن لوسائل الإعلام القدرة في الاستيلاء على عقول الأفراد والتأثير الكبير على آرائهم إزاء القضايا المهمة خاصة ما تعلق منها بالتلفزيون الذي يعتبر أبرز الوسائل الإعلامية لكونه يجمع مميزات وخصائص عدة منها:

1- محمد عبد الرحمن : علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص 78-79.

2- سمير خطاب: التنشئة السياسية والقيم ، مرجع سابق، ص 55.

1) يتميز التلفزيون بأنه يتيح للمشاهد رؤية مجموعة من الوسائل الاتصالية في آن واحد، وذلك يجذب إليه حاستين: هما السمع والبصر، وتعد الصورة الحية أقوى تأثيرا من الكلمة المطبوعة أو المسموعة.

2) للتلفزيون وظيفة ثقافية وتعليمية هامة، حيث أنه يرسل مجموعة غير متناهية من المعلومات عن العالم إلى جمهور المشاهدين، وهو بذلك يربط المشاهد بالسياق العام للتطور التاريخي والأحداث البارزة العلمية، وبالثورة التكنولوجية.

أما دور وسائل الإعلام في التنشئة الاجتماعية السياسية فهو يكمن في:

1- خلق ثقافة جماهيرية بدل الثقافات الفرعية، وخلق الولاء للوطن.

2- تساعد على المحافظة على الأنظمة السياسية و استمرارها.

3- نقل العديد من الرسائل السياسية وأكثرها أهمية أخبار الأحداث السياسية اليومية.

4- توفير معلومات جديدة وخلق صور جديدة عن القادة السياسيين.

ومن هنا نجد أن وسائل الإعلام تلعب دورا كبيرا في محاولات تشكيل وتكوين وعي للأفراد وفقا لمصالح النظام السياسي أو أصحاب المصالح الخاصة بالإبقاء على النظام واستمراريته، وكذلك نقل قيم المجتمع وعاداته وتراثه الثقافي إلى المواطنين، ولكنها في الوقت نفسه يمكن أن تكون أداة للأفراد في معرفة ما يدور حولهم سواء في مجتمعهم المحلي أو العالم الكبير، ومن هنا جاءت ضرورة أن يحظى كل مواطن بنصيب عادل وكامل من المعلومات حتى يدرك ما حوله من أحداث سياسية واقتصادية حتى يتمكن من المشاركة بقدر كبير فيما يمكن تسميته باتخاذ القرار، وهكذا أصبح حق المواطن في الإعلام مثله في

ذلك حقه في التنمية، وفي البيئة الخالية من التلوث، فإذا كان مقياس المستوى المعيشي والرفاهية يقاس بنصيب كل فرد من الإنتاج القومي دلالة على الإنتاج والإنتاجية، فإن هيئة اليونسكو ترى أن المعيار الذي يقاس به كذلك حق المواطن في الإعلام يمكن أن يكون كميا يتمثل في درجة استهلاك أو نصيب كل مواطن من ورق الصحف أو من ساعات الإرسال ومن الكتب المنشورة، وكذلك وسائل الثقافة العامة والمتعددة.

عندما نتحدث عن دور الإعلام والمجتمعات فإن حديثنا سيقتصر عن ذلك الإعلام الذي يعتبر المدخل الحقيقي لتطوير الفعل الديمقراطي والمناخ الذي يتيح حرية التعبير بعيدين كل البعد عن أولئك الذين يحملون اتجاهه دعوى التشاؤم والنظرة السلبية.

فالصحافة الحرة هي الرئة التي تتنفس منها الديمقراطية وبالذات على المستوى المحلي، وإذا لم تكن هناك صحافة حرة فلا يمكن أن توجد الديمقراطية ولا أن تقوم لها قائمة لذلك ليس من الغريب أن تسمى الصحافة السلطة الرابعة لأنها أحد الركائز التي يقوم عليها النظام الديمقراطي كما يقوم على السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية، كما تقوم الصحافة الحرة ووسائل الإعلام بدور أساسي في تربية المواطن المستنير وأن لذلك أهميته البالغة، فالنظام الديمقراطي كي يكون فعالا يفترض وجود مواطنين على درجة من الاستنارة والاهتمام بالشؤون العامة تمكنهم من مباشرة ما هو منوط بهم من وظائف في ظل هذا النظام، كذلك إذا قلنا أن الشفافية ركن أساسي من أركان النظام الديمقراطي، فلا يمكن ولا يتصور أن تتحقق الشفافية إلا عبر إعلام حر كذلك، فإن المسألة السياسية لأي عضو من الأعضاء العاملين في الحياة العامة مسألة تتوقف على مدى فاعليته وحرية الصحافة.

إن حق المعرفة حق أساسي وحيوي لكل إنسان، فالمجتمع الذي تتاح له مصادر أكثر للمعرفة يكون أكثر غنى وقوة من المجتمع الذي يفتقر إلى هذه المصادر، وبذلك يصبح الأقدر على مناقشة حاضره والتخطيط لمستقبله وتجاوز المخاطر.

والواقع أن تداول المعلومات يعد الأساس الذي يعطي لحرية التعبير مضمونها الحقيقي وفي إطار الحركة العالمية لحقوق الإنسان بات ينظر إلى حرية التعبير باعتبارها الحرية الأم لأي حرية التي تتفرع منها حريات كثيرة بما في ذلك الحريات التي تنظر إليها في العادة باعتبارها حريات مستقلة نسبيا مثل حرية التجمع والتنظيم[1].

4) الأحزاب السياسية:

عرّف **أندريه هربو** الحزب السياسي بأنه "تنظيم دائم على مستوى الدولة والمستويات المحلية يسعى للحصول على مساندة شعبية ويهدف الوصول إلى السلطة وممارستها وذلك من أجل تنفيذ سياسات معينة"[2].

ويمكن تعريف الحزب السياسي بأنه "جماعة منظمة من الأفراد تسعى الوصول إلى الحكم وممارسة السلطة بالطرق المشروعة لتحقيق مبادئها المتفق عليها"[3]

وهناك من ركز على تعريف الحزب على أساس الهدف الذي يسعى إليه الأعضاء إذ أنه "تكتل من الأشخاص المتحدين بواسطة فلسفة أو إيديولوجيا معينة بقصد متابعة تنفيذها

1- قايد دياب، مرجع سابق، ص 251-252.

2- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط، مركز الإسكندرية للكتاب، ص27.

3- عبد الغني بسيوني عبد الله: النظم السياسية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ص 298.

بهدف الوصول إلى السلطة و ممارستها"[1]

إن ما قيل عن ما يجب أن تتوفر عليه وسائل الإعلام من ديمقراطية وغيرها من المقومات التي من شأنها تجعلها تساهم بدورها في عملية التنشئة السياسية بشكل إيجابي ينطبق على الأحزاب السياسية بنسبة كبيرة، إذ لا يستطيع الحزب أن يسهم في التنشئة السياسية على أساس ديمقراطي إلا إذا توافر داخله الحد الأدنى من الديمقراطية، وارتفع مستواه التنظيمي وتوفر على فعالية أعضائه وقيادته، وتفاعل الحزب مع الأحداث اليومية سواء ما تعلق منها بالداخلية أو بالخارجية، وأن يكون يسعى دوما في إيجاد النظرة الإيجابية من خارجه، وأن لا تتغلب المصالح الضيقة لأعضائه على حساب المصلحة العامة للمجتمع، والتي تعتبر المهمة الأولى والأخيرة التي نهض الحزب أساسا من أجلها.

5-الأسرة:

الأسرة في اللغة هي الدرع الحصين وأهل الرجل وعشيرته[2] ، وتطلق على الجماعات التي يربطها أمر مشترك وجمعها أسر[3].

وقد عرّف **أحمد زكي بدوي** الأسرة بأنها: "الوحدة الاجتماعية الأولى التي تهدف إلى المحافظة على النوع الإنساني، وتقوم على المقتضيات التي يرتضيها العقل الاجتماعي والقواعد التي تقررها المجتمعات المختلفة، ويعتبر نظام الأسرة نواة المجتمع" [4].

---

[1]Jean glauque : droit constitutionnel et institution politique, Edition Montchrestien, paris 1989, p 153

2- مصطفى الخشاب: علم الاجتماع، عالم الكتب القاهرة، 1985، ص 54.

3- عبد القادر القصير: الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت 1995.

4- أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت.

وعرّفها **هيردوك** بأنها "جماعة تتميز بالإقامة المشتركة وتعاون البالغين من الجنسين والأبناء بالولادة أو التبني"[1].

تعتبر الأسرة من أهم عناصر التنشئة الاجتماعية بصفة عامة والسياسية بصفة خاصة، وتكتسب الأسرة هذه المكانة لكونها البيئة الأولى التي تتولى الفرد منذ حياته المبكرة، وتعمل على إشباع حاجاته الأساسية.

إن قيام الأسرة بهذا الدور الأساسي في عملية التنشئة السياسية يستند إلى عاملين أساسيين وهما:

أولا: سهولة وصول الأسرة إلى الأشخاص المراد تنشئتهم، ففي السنوات التكوينية المبكرة من عمر الفرد تكاد تحتكر الأسرة عملية الوصول إلى الأفراد، وتؤكد بعض النظريات المتعلقة بتكوين الشخصية وتنمية وتطور الطفل والتنشئة على أن السنين الأولى المبكرة مهمة جدا في تكوين الخصائص الأساسية للشخصية وفي تحديد الهوية الشخصية والاجتماعية، وإذا كانت الأفكار التي يتعرض لها الفرد والعلاقات الشخصية التي ينميها في السنين المبكرة من الحياة مهمة، فإنه من الطبيعي أن تلعب الأسرة دورا أساسيا وأوليا بحكم سهولة وصولها للفرد في تلك المرحلة.

1-Romand Boudon, Philippe Bernard et autres : Dictionnaire de sociologie, Larousse, Paris, 1999, P 97.

وللمزيد أكثر حول مفهوم الأسرة أنظر كذلك:

- Alain Beitone : sciences sociales 2eme édition, Dalloz édition, Paris 2000, P 173.
- Rymand Boudon, François Bouvicaud, dictionnaire critique de la sociologie 4eme édition, Presse universitaires de France 1994, P 251.

ثانيا: قوة الروابط التي تربط أفراد الأسرة الواحدة تساعد على زيادة الأهمية النسبية لتأثير الأسرة في عملية التنشئة، حيث أن تأثير التجمعات المختلفة في عملية التنشئة يعتمد جزئيا على قوة وحدة العلاقات الشخصية والعاطفية، فكلما زادت الارتباطات كلما زاد تأثير التجمع أو المنظمة على الفرد، ولهذا السبب تبرز أهمية وقوة تأثير العلاقات الأولية التي تحدث داخل محيط الأسرة.

وعموما يكمن دور الأسرة في التنشئة السياسية في جوانب عديدة منها:

1) التنشئة على الولاء للأمة و المجتمع السياسي أو عدم الولاء لهما، فالدراسات ذات الصلة بهذا الشأن والتي ركزت على أطفال المدارس الابتدائية أفرزت نتائجها أن عددا كبيرا من الهويات السياسية الأساسية قد تم تكوينهم قبل أن يدخل الطفل المدرسة.

2) اكتساب المشاعر الأولية الإيجابية أو السلبية تجاه السلطة السياسية، فداخل محيط الأسرة عن طريق التعلم الذي يتلقاه الفرد يتعلم كيف يتعامل مع الآخرين وينمي إحساسا بقيمته الذاتية، ويتعلم أن يثق أو لا يثق في الآخرين، ويشعر بالقدرة على اتخاذ القرارات فالإحساس بالثقة الشخصية قد يتم تعميمه إلى إحساس بالثقة والقدرة والكفاءة السياسية[1].

3) نقل الارتباطات والانتماءات الحزبية من الوالدين إلى الأبناء، ولعل الدراسة التي قام بها **هربرت هايمان** أثبتت بأن الأسرة في كل الثقافات تحتل المرتبة الأولى في التنشئة السياسية نظرا لما لوحظ من تشابه بين الآباء والأبناء في المعرفة السياسية والاختيار الحزبي[2].

1- ريتشارد داوسن، كارن داوسن: التنشئة السياسية، مرجع سابق، ص 156، ص 161.

2- سمير خطاب: التنشئة السياسية والقيم، مرجع سابق، ص 49.

4) كما تسهم الأسرة بصورة غير مباشرة في غرس قيم معينة في نفوس الأطفال وذلك من خلال أسلوب التنشئة المتبع، فإذا كان الأب مثلا متسلطا في علاقته بأفراد الأسرة بات من المحتمل أن يؤدي ذلك لدى الأبناء إلى تبني قيم الإكراه والسلبية والخنوع، وفي المقابل إذا كان ديمقراطيا، فإنه قد يؤدي إلى غلبة قيم الحرية والمساواة، فمن خلال الملاحظات البسيطة في المواقف الحياتية يكتسب الأطفال من الوالدين بعض الاتجاهات والقيم، فطاعة الأب لتعليمات رجل المرور مثلا في الطريق العام يعرف الإبن نمطا آخر من السلطة التي تستوجب الطاعة والاحترام.

وهكذا يميل الأبناء عادة إلى التأثير بالسلوك السياسي للآباء، مما يجعلهم يميلون إلى تقليد أباءهم في الانتماء الحزبي أو الآراء والقيم السياسية، لكن يتوقف ذلك على مدى كفاءة الوالدين في إرساء دعائم الاحتكام إليها، كنماذج جذابة ومقننة بالنسبة للأبناء.

وإلى جانب ما قيل نجد أن الأسرة تساهم في تحديد كيفية التعرض لمؤثرات التنشئة السياسية، فهي تلعب دورا في تحديد قنوات التنشئة التي يتعرض لها الفرد وفي تحديد أي الجماعات التي تقوم بدور الجماعات المرجعية السياسية، فأصدقاء الفرد والمدارس التي يذهب إليها، والجماعات الدينية والترفيهية التي يشارك فيها خلال مرحلتي الطفولة والشباب تحديدا تتحدد في معظمها بالوضع الاجتماعي والجغرافي الذي توفره الأسرة.

وبعيدا عن دائرة الجدل في موقع وأهمية الأسرة في عملية التنشئة السياسية حيث أن الكثير من الباحثين المهتمين بهذا الموضوع، يقللون من أهميتها ودورها في هذا الشأن لاعتبار أن هناك مؤسسات وقنوات أخرى أكثر تأثيرا منها كالمدرسة والحزب مثلا، فإننا في هذا المقام

نؤيد أصحاب الرأي الذي يؤكد أن الأسرة هي أهم قنوات التعلم السياسي، التي من خلالها يتم نقل المعلومات والتوجهات السياسية من جيل إلى آخر، لأن السبب في ذلك يكمن في كونها لا تقتصر في تأثيرها على الأطفال الصغار فقط، وإنما يستمر ذلك التأثير إلى طيلة حياته، فالارتباطات العاطفية القوية بين أفراد الأسرة لا تتوقف بعد سنوات الطفولة والشباب.

إن تركيزنا على هذه المصادر السابقة التي تؤثر على عملية التنشئة السياسية، لا يعني أنه لا توجد عوامل أخرى تساهم بدورها في هذه العملية والسبب في ذلك أننا نجد العوامل الذاتية والبيئة تلعب دورا هي الأخرى، وبدرجات متفاوتة طبعا في تشكيل الثقافة السياسية لدى الفرد، فالعوامل البيئية التي تتألف من الجنس والعنصر (Race) والشخصية والعوامل البيئية التي تتمثل أساسا في الوسط الاجتماعي والجغرافي والحراك الاجتماعي، والوضع الاقتصادي كلها عوامل تؤثر لا شك في بناء شخصية الفرد وتحديد مدركاته الاجتماعية والسياسية.

من خلال ما سبق نستشف أن التنشئة تسهم في تأهيل الفرد و إعداده ليكون عضوا في المجتمع السياسي الذي تهدف التنمية السياسية إلى الوصول إليه ، بحيث يكتسب شروط العضوية الفعالة ليس فقط بالانتماء و الولاء، بل بالمساهمة النشطة و الانخراط في العملية السياسية و المشاركة بكافة مستوياتها و آلياتها ، و لكن هذا لن يكون إلا في ظل التنشئة السياسية ذات المضمون الديمقراطي لأنه كلما كانت عمليات التنشئة مجسدة لقيم التسلط و القهر و عدم المساواة و غياب التكامل كان الفرد أكثر اغترابا عن مجتمعه و عن كل أشكال المشاركة السياسية السليمة فيه.

الفصل الرابع: الاطار المفاهيمي

أولا: الاتجاهات النظرية و دراسة التنمية

ثانيا: أهداف و غايات التنمية

ثالثا: مبادئ وأسس التنمية

رابعا : مؤشرات قياس التنمية

خامسا: خطوات التنمية

سادسا: معوّقات التنمية

أولا: الاتجاهات النظرية و دراسة التنمية

من خلال التطورات التي عرفتها إشكالية التنمية خاصة في مطلع القرن العشرين ظهرت مجموعة من النظريات والتوجهات الفكرية التي حاولت أن تعالج قضايا التنمية والتخلف في نواحي مختلفة، وذلك بإبراز أهم الأسباب التي أدت إلى تخلف العديد من الدول والعمليات والمناهج التي يجب إتباعها لتحقيق التنمية

ورغم الانتقادات التي وجهت لهذه النظريات بحكم أنها لا تعبر كنماذج قارة صالحة لكل زمان ومكان بل أنها تعبر عن الوضعية والمجتمع الذي ظهرت فيه ،إلا أنها ساهمت في إثراء الحقل النظري للتنمية وفسحت المجال للمفكرين والفاعلين الجدد لبلورة مفاهيم ومناهج جديدة تساير التطورات التي تعرفها البشرية سواء على المستوى التقني أو على مستوى العلاقات الدولية

1: الماركسية التقليدية و قضايا التنمية

تستند الماركسية التقليدية في تحليلها لقضايا التنمية والتخلف على إسهامات **ماركس** بالتحديد حيث قدم تصورًا عاما لتطور المجتمعات ونظرية في التغير الاجتماعي استطاع من خلالها تفسير النظم السياسية والاجتماعية بإرجاعها للظروف المادية للحياة [1]ولقد عالج ماركس التنمية في تحليله للدور الذي تلعبه العوامل المادية في تشكيل الوجود الاجتماعي، و قد رفض النزعة التاريخية المستندة إلى تفسير مثالي لمحتوى العملية الاجتماعية مؤكدا أن

[1]السيد الحسيني: التنمية والتخلف "دراسة تاريخية بنائية «، دار المعارف القاهرة، ط2، 1982، ص20.

الأحداث الحاسمة تتم في مجال العلاقات الاجتماعية لا في مجال الأفكار[1], وبناء على ذلك التصور ينظر ماركس إلى ميكانزمات التغير في ضوء الإطار الجدلي الذي استعاره ماركس من هيجل ويقوم هذا المنطق على دراسة الأشياء كحقائق في حالة حركة دائمة ،فكل إثبات لحقيقة معينة يتضمن في نفس الوقت نفيا لها وهذا النفي يتضمن بدوره إثباتا ومن تلاقي النفي والإثبات يوجد تركيب جديد يمثل تأليفا بين النقيضين ، ومن ثمة يصبح هذا التأليف بين النقيضين بدوره ليس ثابتا ولا نهائيا وهكذا يستمر التطور ويقترب تاريخ الإنسان من الكمال الذي ينشده [2]

وقد استخدم ماركس بالخصوص وأتباعه الإطار الجدلي في تحليل المجتمع الرأسمالي الذي واكب الثورة الصناعية والذي يتجلى في وجود طبقتين وهما البرجوازية – البروليتاريا فالطبقة الأولى حسب نظره هي المنتصرة لامتلاكها وسائل الإنتاج ، وأما الفلاحون والعمال الذي يشكلون الطبقة الثانية هم ضحايا الطبقة الأولى.

ويري ماركس أن الصراع بينهما حتمي لامفر منه وسوف يؤدي هذا الصراع من خلال الوعي الطبقي والعمل العسكري إلى تدمير النظام لاشتراكي الذي يتميز بالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ، وقد حدد ماركس خمسة مراحل لتطور ونمو المجتمعات وهي :

[1]أحمد زايد: الدولة بين نظرية التحديث و التبعية، نهضة مصر للطباعة و النشر ط 1، 2008، ص 99.

[2]عبد الرحيم تمام أبو كريشة، مرجع سابق ، ص58ص59.

مرحلة الإنتاج البدائي، مرحلة العبودية – مرحلة الإقطاع – مرحلة الرأسمالية ثم مرحلة الاشتراكية [1].

و مما سبق يتضح أن النظرية الماركسية قد عالجت قضية التنمية من خلال مفاهيم الصراع كقوة دافعة للتقدم والعوامل الاقتصادية كمحددة لوضع المجتمع التاريخي وبناءه الاجتماعي، والمراحل التاريخية كمراحل حتمية بفعل التطور الجدلي للمجتمع.

إن المحاولات التي قدمها الماركسيين التقليديين في تفسير قضايا التنمية والتخلف لم تسلم من توجيه لها جملة من الانتقادات لوجود ثغرات وقصور ، إما على مستوى الطرح أو على مستوى التنبئي ، ومن أهم هذه الانتقادات هو افتقاد التحليل الماركسي الأساس المقارن الذي يُعد مطلبًا أساسيا لأي نظرية في التنمية أخرى ترتب على ذلك ضعف قدرة التحليل إذا ما أريد الاستعانة به في مجتمعات وفترات زمنية أخرى.

إلى جانب هذا قد أعتبر الطرح الماركسي العوامل الإقتصادية العوامل المحددة للوضع الاجتماعي وبذلك أهملت أثناء تحليلها للعوامل الأخرى التي لها جانب كبير من التأثير في قضايا التنمية،

أما فيما يتعلق بنبوءة ماركس المتعلقة بالتحول الحتمي إلى الاشتراكية فلم تحقق إذ أن الثورات الشيوعية قد حدثت في بلدان شبه رأسمالية ، وتحدث في أكثر البلدان الرأسمالية مثل إنجلترا ، ألمانيا و حتى في بلدان التي حدثت فيها الثورات الاشتراكية كالصين و الفيتنام لم يمتلك الشيوعيين القوة بل بفضل عوامل أخرى تسند إلى المعايير القديمة وخير ما نستدل

[1] مريم أحمد مصطفى : دراسات في التغير والتنمية في الدول النامية دار المعرفة الجامعية القاهرة 2009 ص 123.

به على فشل نبوة ماركس هو ازدهار الرأسمالية في الظروف الراهنة في أغلب دول العالم ، وتراجع يكاد معه يؤدي إلى اندثار الاشتراكية علي الساحة الدولية.

2: الماركسية المحدثة والتنمية

طور الماركسيون المحدثون أراء ماركس إلى حدٍ ما مع الواقع الفعلي في دول العالم الثالث والظروف التاريخية التي مرت بها، ولقد ظهرت أفكارهم كرد فعل للأزمة للماركسية التقليدية في فهم البناء الاجتماعي و السياسي لمجتمعات العالم الثالث[1]

انطلقت الماركسية المحدثة منتقدة النظرية البرجوازية وبخاصة في تفاعلها المتعمد للواقع التاريخي في البلدان المتخلفة ويؤكد أصحاب هذه النظرية على ضرورة فهم العالم باعتباره وحدة متكاملة ، إذ أنه من الصعب إن لم يكن من المستحيل دراسة مجتمعات العالم الثالث بمعزل عن تطور المجتمعات الغربية ذاتها.[2]

وقد أسهمت مجموعة من الظروف العالمية في ظهور هذه النظرية وبخاصة بعد أن أوضحت سياسة الإمبريالية في الدول النامية ومحاولتها المحافظة على العلاقات الإقتصادية معها وتشجيعها على إتباع طريق الرأسمالية في التنمية والاكتفاء بإجراء تعديلات طفيفة في البناء الاقتصادي القائم في هذه الدول حتى تظل مناطق منتجة للخام وسوقا للبضائع الغربية، ولقد أدت هذه التحولات إلى ظهور الفجوة بين المركز المسيطر المتمثل في البلدان الرأسمالية والهامش التابع الدال على البلدان المتخلفة [3]

---

[1] أحمد زايد : البناء السياسي في الريف المصري ط 2، دار المعارف القاهرة 1981 ص 163

[2] أماني غوث طولان : القرية بين التقليدية والحداثة دار المعرفة الجامعية الإسكندرية 1995 ص6

[3] جهينة سلطان العيسي وأخرون : علم الاجتماع التنمية ، الأهالي للطباعة ' دمشق 1999 ص128

وبناء على هذا فالتخلف الاقتصادي الذي تعيشه البلدان النامية يرتبط بعملية التوسع والنهب الاستعماري والهيمنة الإمبريالية،[1]ومن بين أصحاب هذه النظرية نجد **شارل بيتهايم** الذي فسر ظاهرة التخلف في الدول النامية إلى عوامل ثلاثة هي : التبعية والتي تتمثل أساسا في التبعية السياسية والاقتصادية بكل أشكالها التي تمارسها الدول الرأسمالية وإلى جانب التبعية يوجد الاستغلال الذي يتم من قبل رأس المال الاحتكار الإمبريالي الذي يهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن ويتخذ صورا متعددة منها الاستغلال التجاري .

وإلى جانب ذلك أشار **بيلتهايم** إلى عامل التجميد ، والذي أشار به على إبقاء النمو الاقتصادي في الدول النامية في حالة جمود أو ركود ، وذلك بتأثير عوامل خارجية وداخلية.

ومن بين مفكري هذه النظرية أيضا نجد **جوندر فرانك** والذي دعّم الفكرة التي تعبر بأن النسق العالمي الرأسمالي أسهم في إحداث التنمية في مناطق وأحداث التخلف في مناطق أخرى وأشار إلى الدور الذي يلعبه البناء الاحتكاري للرأسمالية في استنزاف الفائض الاقتصادي،[2]ومن ثم فإنه يرى أن علاقة العواصم بالتوابع تتسم باستغلال الأولى بالثانية حيث تحصل العواصم على الفائض الاقتصادي في نفس الوقت الذى تحرم فيه التوابع من التمتع بهذا الفائض ، ويرى **فرانك** أيضا أن النظام الرأسمالي لا يعمل فقط على تحسين وتحقيق التطور في المركز بل يعمل على تكريس التخلف في دول التخلف في دول الهامش.

---

[1] ديفيد هارسون : علم الاجتماع التنمية والتحديث ترجمة محمد عيسى برهوم ،ط2 دار الصفاء عمان 1998 ، ص 142 .

[2] جميل جريسات :إدارة التنمية العربية في ظل اللا منهجية المؤسسة العربية للنشر 1998، ط2 ، ص.

ويذكر **فرانك** بأن القضاء على التخلف يستلزم وعي أفراد المجتمع المتخلف بدورهم في القيام بعملية الإنماء داخل مجتمعاتهم، وحقيقة العلاقة بين الدول المتقدمة والنامية والعلاج الوحيد للتخلف حسب فرانك يكون بالخروج من دائرة النسق الرأسمالي عن طريق الاشتراكية [1].

وبالرغم من نجاح أصحاب هذه النظرية بطرح مفاهيم وأفكار جديدة حول التنمية والتخلف إلا أن هذه النظرية لم تسلم من توجيه لها الانتقادات نتيجة تقصيرها أثناء أطروحاتها لكثير من الأمور لا سيما منها أنها أهملت التأثيرات الداخلية للبلدان النامية وعلاقتها بالتخلف وركزت تحليلاتها من منظور الإمبريالية الرأسمالية.

3: نظرية التحديث

يعد التحديث مصطلحا جديدا فلم يكن متداولا قبل الخمسينات فقد بدأ استخدامه في أواخر الخمسينات ، ولقد كان الاستعمال المتداول للمصطلح يؤخذ على أنه استحداث شيء قديم وتحويله إلى صورة جديدة بالأخذ بالأساليب العلمية الحديثة في المجالات المختلفة ، أو بمعنى أخر إعادة تشكيل شيء لكي يتناسب مع متطلبات الوقت الحديث

ويذهب **ولبرت مور** إلى أن التحديث يتضمن إحداث تحول شامل في بناء ونظم المجتمع التقليدي الذي لم يصل بعد إلى مرحلة المجتمع ، ويستهدف هذا التحول إحلال نموذج التكنولوجيا ونموذج التنظيم الاجتماعي المميزة للمجتمعات المتقدمة بدلا من النماذج القائمة داخل المجتمع المتخلف[2] .

---

[1] إحسان حفصي : علم الاجتماع التنمية : دار المعرفة الجامعية القاهرة ، ص 26

[2]أبو بكر أحمد باقادير –عبد الإله بلقريز وآخرون : في الاجتماع السياسي والتنمية والاقتصاد وفقه الإصلاح ، الشركة العربية للأبحاث ، ص62 ص63

وتقوم نظرية التحديث على اعتبار الحداثة عملية تحول تشمل جميع المجتمعات تتم نتيجة انتشار نمط الإنتاج الرأسمالي في أوربا الغربية إلى جميع البلدان المتخلفة مما يحقق لهذه الأخيرة زيادة النمو الرأسمالي وزيادة في القدرات الإنتاجية ، وثمة افتراض حسب نظرية التحديث أساسه أن هذه المجتمعات يجب أن تسير في نفس الخط والاتجاه الذي سلكته المجتمعات الغربية ورؤية هذه المجتمعات كنموذج مثالي وقيادي، وأما المجتمعات المتخلفة فهي نماذج تابعة عليها أن تقلد الغرب وتترسم خطاه.

وإلى جانب نظرية التحديث نجد أنه هناك العديد من الإتجاهات التي انطوت تحتها ، والتي حاولت وضح إستراتيجية لتحقيق التنمية وتجاوز التخلف ومن بين هذه الإتجاهات نجد :

أ-اتجاه النماذج المؤشرات

يرتبط هذ الإتجاه **بتالكوت بارسونز** وتلاميذه مثل **بدث هوسلتر** ويقوم هذا الاتجاه على أساس النظر إلى التنمية باعتبارها عملية اكتساب خصائص أوسمات معينة من المجتمعات الغربية ومحاولة تطبيقها على المجتمعات المختلفة لتتجاوز تخلفها ، وتبعا لهذا الإتجاه فإنه يتم تجريد الخصائص العامة للاقتصاد المتقدم وتقديمها في شكل نموذج مثالي ليقابله الخصائص العامة للاقتصاد المتخلف كنموذج غير مثالي[1]

فمن الخمسة متغيرات النمط التي حددها **بارسونز** هناك ثلاثة متغيرات تنطوي على أهمية بالغة في دراسة التخلف والتنمية حسب **هوسليتر** فالمجتمعات المتقدمة تشهد متغيرات العمومية والتوجه نحو الأداء وتخصيص الدور، بينما تشهد المجتمعات المتخلفة المتغيرات

[1] عبد الرحيم تمام أبوكريشة : دراسات في علم الاجتماع التنمية ، مرجع سابق ، ص76

المقابلة وهي الخصوصية، الغزو، تشتت الدور ، و معنى هذا أن التنمية عند **هوسيلتر** تتمثل في إكتساب المجتمعات المتخلفة لمتغيرات النمط السائدة في الدول المتقدمة والتخلي عن متغيرات النمط الشائعة فيها [1]

ب- الاتجاه التطوري المحدث

يشير استعراض التراث السوسيولوجي إلى اهتمام الكثير من المفكرين بفكرة المراحل التطورية التي تمر بها المجتمعات ، والتي تذهب إلى أن المجتمعات تسير بالضرورة في تطورها خلال مراحل معينة مرسومة بدقة بحيث تترتب على كل مرحلة منها على المراحل التي سبقتها ، وبحيث تهيء المرحلة القادمة للمرحلة التي تتلوها في سلم التطور وتنتهج النظريات التطورية نهج النظريات الكلاسيكية ، إلا أنها تحاول تقديم ضمان للاستقرار في مواقف تتصف بتغيرات سريعة ، بالإضافة إلى أنها تحاول أن توسع دائرة اهتماماتها لتشمل التاريخ الإنساني بأكمله [2]

ومن أشهر ممثلي هذا الإتجاه هو **والت روستو** حيث وضع مراحل للنمو الاقتصادي مستخدما عدداً من المفاهيم ، وينظر إلى النمو الاقتصادي باعتباره تفاعلا بين قوى اقتصادية واجتماعية وسياسية ، كما ينظر إلى العوامل الإقتصادية باعتبارها سببا للمتغيرات الأخرى.

[1] محمود محمد الجوهري :علم الاجتماع التنمية ط3دار الميسرة للنشر الأردن ط1 2010 ، ص240ص241

[2] أندرو بستر : مدخل لسوسيولوجية التنمية ، ترجمة حمدي حميد يوسف ، ط2 ، دار الشروق الثقافية العامة ، بغداد ، 1986 ، ص72.

ولقد صنف **روستو** كل المجتمعات من ناحية أبعادها الإقتصادية إلى خمس فئات: المجتمع التقليدي ، المجتمع الذي تحققت له الشروط المؤهلة للانطلاق ، المجتمع المنطلق المجتمع السائر نحو النضوج ،المجتمع الذي دخل عصر الاستهلاك الجماهيري [1]

وإلى جانب **روستو** نجد **بارسونز** الذي أرجع العملية التطورية على أنها زيادة القدرة التكيفية للمجتمع ، وأن العملية التطورية تنشأ إما داخل الانتشار الثقافي أو من خلالها، أما المكونات الأساسية للتطور فهي عمليات التكامل والتباين والتعميم ، ويحدد **بارسونز** ثلاث مستويات للتطور:

– **المرحلة الأولى** :وهي البدائية : وتتميز بأن الدين وروابط القرابة يلعبان دورا بالغ الأهمية ويأتي بعد ذلك النموذج المتقدم من هذه المرحلة ليشير إلى المجتمعات التي تشهد نسقاً للتدرج الاجتماعي وتنظيما سياسيا يقوم على وجود حدود إقليمية آمنة مستقرة نسبيا.

المرحلةالثانية :وهي الوسطية وتضم نمطين فرعين من المجتمعات:

أ– **المجتمعات القديمة:** وتتميز بوجود تعليم محدود يسير تحت مخطط ديني ويتسم بالتعليم الحرفي

ب– **المجتمعات المتقدمة** من المجتمعات القديمة وفيها يتلقون أفراد الطبقة العليا التعليم بحيث يكتسب المجتمع ما أطلق عليه "**بيلاك** " بالدين التاريخي.

أما المرحلة الثالثة أي المتقدمة: فتشير إلى المجتمعات الحديثة [2]

---

[1] محمد شفيق : التنمية والمتغيرات الإقتصادية المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية ص38

[2] عبد الرحيم تمام أبو كريشة :المرجع السابق ، ص88 ص89

وقبل الانتقال إلي اتجاه آخر نتطرق إلى أهم الانتقادات التي وجهت لكل من **روستو** و **بارسونز** فبالنسبة للأول فقد أغفل بوضوح أهم الأسس في تحقيق التنمية ، وهي المشاركة الشعبية وأعتبر انكماش المشاركة في الحياة السياسية صفة نموذجية للمجتمع الصناعي.

ويري **أوسيبوف** أن التفسيرات التي قدمها **روستو** لا تستقيم من الواقع الموضوعي ولا تتماشى مع الحقائق التاريخية وفي نظره أن تلك التفسيرات تركز على العوامل الثانوية دون العوامل الأساسية

وأما بارسونز فقد جاءت مفاهيمه من أجل تقديم وصف غامض لمراحل تطورية قد تم تحديدها تعسفيا وهو ما يتفق هذا الانتقاد مع قول **جيرتر** " أنهم لا يقدمون لنا أكثر من شيء واحد وهو أن ماحدث كان يجب أن يحدث "[1]

وبهذا نجد أن نظرية **بارسونز** التطورية ليست علي المستوى الذي يؤهلها لأن تكون أداة صالحة لفهم واقع الدول النامية وطرح الحلول الملائمة لمشكلات التنمية والتخلف.

ج- الاتجاه السيكولوجي

القضية الأساسية التي ينهض عليها هذا الإتجاه هي أن درجة الدافعية أو الحاجة إلى الإنجاز هي الدعامة الأساسية للتنمية الإقتصادية[2] ، ويؤكد أصحاب هذا الإتجاه تأكيداً واضحاً على الدور الذي تلعبه القيم في مجال التنمية الإقتصادية والتغير الثقافي وينطلقون

[1] محمد محمود الجوهري : علم الاجتماع التنمية ، المرجع السابق ،ص251

[2] فيصل محمود الغرايبية : أبعاد التنمية الاجتماعية العربية ، دار يافا العلمية للنشر ، الأردن 2010 ، ص 54.

من مؤلف **ماكس فيبر** حول "**الأخلاق البرتستنتانية وروح الرأسمالية** " ويجدون سنداً قويا في كتاب **جوزيف شوميتر** بعنوان "النظرية الإقتصادية " [1]

ويري أصحاب هذا الإتجاه أنه من أجل إحداث التنمية لا بد من زرع الخصائص السيكولوجية التالية في الشخصية المتخلفة:

أولا : في مجال الفهم والمفاهيم خصائص مثل شمولية الفكر ، المثل العليا ، تقييم الوقت التقمص الوجداني والمشاركة الوجدانية ، الوعي بالتغير الإيمان بالعلم والتكنولوجيا الإيمان بقيمة الإنسان .

ثانيا : في مجال الدوافع خصائص مثل الرغبة في الإنجاز ، الروح التجارية لرجال الأعمال ، العمل الجاد والصبر ، الاستعداد لاتخاذ المغامرة المحسوبة

ثالثا في مجال الإتجاهات والسلوك : خصائص مثل الرغبة في إكتساب الخبرات الجديدة الابتكار والتغيير والكفاءة ، النظام والانتظام، الاعتماد على النفس ، التعاون ، الثقة في الغير ، حب العمل اليدوي والاعتراف به[2].

ومن أهم أقطاب هذا الإتجاه نجد **دافيد ماكيليلاند ، إيفرت هاجن،** يذهب **ماكليلاند** إلى أنه طالما تبدأ التنمية يتكون لدى الإنسان حاجة متزايدة إلى الإنجاز[3]

فالذين لديهم دوافع للإنجاز لا بدَّ أن يحققوا إنجازا في المواقف التي تكون فيها مخاطر الفشل معقولة ، وهي مخاطر يمكن الحد منها بزيادة الجهد ، ويعرف **ماكليلاند** الإنجاز بأنه "الدافع

---

[1]محمد محمود الجوهري : علم الاجتماع التنمية ، المرجع السابق ، ص281.

[2]نبيل محمد جامع : التنمية في خدمة الأمن القومي ، منشأة المعارف الإسكندرية ص51ص52

[3]محمد عاطف غيث ، محمد علي محمد ، دراسات في التمية والتخطيط الاجتماعي دار المعرفة الجامعية القاهرة ص191

على صنع الأشياء بطريقة أفضل وأكفأ ، وأن هذا الدافع يمثل خاصة عقلية فالأمم التي لديها درجة أعلى على مقياس الحاجة إلى الإنجاز تتطور وتنمو بشكل أسرع" وبهذا يؤكد ماكليلاند حسب تعريف الإنجاز بأن رفع المستوى إلى الإنجاز مطلبا أساسيا لتحقيق التنمية.

لقد أضاف **ماكليلاند** فيما بعد العامل الأساسي الأخر للتنمية بعد توصله إلى أن الحاجة إلى الإنجاز ليست كافية بذاتها، والإستراتيجية التي يقترحها **ماكليلاند** لإحداث التنمية هي حشد مصادر الإنجاز العالي السائد في المجتمعات المتقدمة لكي تعمل هذه المصادر جنبا إلى جنب المصادر النادرة للحاجة إلى الإنجاز في المجتمعات المتقدمة[1]

إلى جانب **ماكليلاند** نجد **هيجن** الذي أكد بأن الشخصية النمطية التي توجد في المجتمعات التقليدية هي شخصية غير خلاقة وتسلطية ، وأنها تتصف بهاتين الصفتين بسبب وجود خصائص المجمع التقليدي، وأكد بأن متطلبات التحول إلى التنمية الإقتصادية تتمثل في خلق الإبداع ونشره، ثم تدعيم اتجاهات معينة نحو العمل الفني اليدوي، بحيث تصب الطاقات الإبداعية بعد ذلك فيما أطلق عليه **هيجن** التجديد أو الاستحداث في مجال تكنولوجيا الإنتاج[2].

ولعل أفضل وصف نختم به آراء كل من **ماكاليلاند** و**هيجن** قبل الاتجاه إلى الاتجاه الأخير هو افتقادهما للبعد التاريخي لظاهرة التجديد وتفسيرها في ضوء مفاهيم سيكولوجية خالصة، وإلى جانب ذلك العوامل النفسية التي نادى بها كلا المفكرين ليست هي المحدثة لعملية التنمية، بل هناك عوامل أساسية أخري سقطت وأهملت أثناء تحليلاتهم.

---

[1] محمد محمود الجوهري ،علم الاجتماع التنمية ، المرجع السابق ، ص 282.

[2] المرجع نفسه ، ص ، 282 ، 283

د-اتجاه الانتشار الثقافي

القضية الأساسية التي ينهض عليها هذا الإتجاه هي أن التنمية يمكن تحقيقها من خلال انتقالا لعناصر الثقافية السائدة في الدولة المتقدمة إلى الدول النامية ، وهذا يعني بطبيعة الحال أن على الدول الأخيرة أن تشهد عملية التثقيف إذا ما أرادت التنمية[1]، كذلك يفترض هذا الإتجاه أن العناصر الثقافية تنتقل أولا من عواصم الدول المتقدمة إلى عواصم الدول المتخلفة ثم تنتشر في عواصمها الإقليمية إلى أن تسود في النهاية كل مناطق وأقاليم هذه الدول.

ومما سبق يبدو واضحا إلى أن الانتشار و التثقيف يمثلان جوهر عملية التنمية، وأن التخلف يظل قائما في حالة وجود مقاومة تحول دون تحقيق هذا الانتشار، وفضلاً عن ذلك يذهب بعض أصحاب هذا الانتشاري إلى أن التكنولوجيا والثقافة التنظيمية المرتبطين بالتصنيع تشكلان نسقا اجتماعيا معينا ، وبالتالي فإن نقل التكنولوجيا والتصنيع إلى الدول النامية سوف يؤدي إلى تغير الثقافة والبناء الاجتماعي ، بحيث تشبه في نهاية الأمر النموذج الغربي من المجتمعات[2]

ويمثل هذا الإتجاه كل من **ولبرتمور** ، **دنيال ليرنز** ، **كارلدوتش** الذين يرون بأنهم يقدمون لشعوب العالم الثالث علاجا لمشكلاتهم ، بل يذهبون أكثر من ذلك فهم يرون بأن على هذه الدول الانتظار وينصحونهم بتقبل العناصر الثقافية الوافدة إليهم من الدول المتقدمة [3]

---

[1] زكريا سعد الدين ، البطالة ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، 2009 ، ص 18.

[2] محمد محمود الجوهري ، علم الاجتماع التنمية ، المرجع السابق ، ص 259 ، 261.

[3] عبد الرحيم تمام أبو كرشة، دراسات في علم الاجتماع التنمية، المرجع السابق، ص 79.

مما لاشك فيه أن معالجات أصحاب الإتجاه الانتشاري لقضية التنمية في الدول المتخلفة تنطوي على تضليل بالغ ، فيما يطلق عليه المجتمع المتخلف هو نتيجة التغلغل الرأسمالي في هذه الدول بأساليب مختلفة ، وهو مايفسر أنهم يميلون إلى إغفال التأثيرات الاستعمارية التاريخية

وبعد هذه الجولة والتي تعتبر موجزة نوعاً ما بالنظر إلى التراث النظري الضخم لهذه النظريات والاتجاهات التي اهتمت بموضوع التنمية والتخلف يتأكد لنا بوضوح الإيديولوجية التي ترتبط بتحليلات وآراء أصحاب هذه النظريات أثناء تفسيراتهم للتخلف والإستراتجيات حسب اعتقادهم السبيل للخروج من تخلفهم وتحقيق التنمية ولهذا فمن واجب الدول التي تريد أن تتقدم وتتطورحسب رأينا هو الانطلاق من واقعهم ويضعون تطورا يتماشى مع دينهم وثقافتهم وقيمهم وتراثهم .

ثانيا :غايات التنمية وأهدافها

إن تحديد أهداف التنمية يعتبر بؤرة إهتمام الفاعلين على شؤونه ، ولذا يصبح تحديد أهدافها هي أكثر الأمور أهمية وإن كان من الصعوبة تحديد غايات التنمية بشكل حاسم وذلك لأسباب عدة من بينها :

- تعدد الرؤى والأطروحات واختلاف الغايات باختلاف هذه الرؤى
- إن تحديد غاية معينة للتنمية قد يعني أن هناك تطابقا بين عملية التنمية، وهذه الغاية قد تعني اختزال عملية التنمية في مجرد تحقيق هذه الغاية.

إن كان من الصعوبة تحديد غايات التنمية بشكل حاسم فإنه يمكن التطرق إلى جملة من الغايات التي تمثل القواسم المشتركة بين أغلب الأطروحات المختلفة لمفهوم التنمية.

إن الغاية الكبرى لعملية التنمية هي الانتقال إلى مجتمع أفضل وأكثر كفاءة أو تطوير مجتمع وتحسين نوعية الحياة وتحقيق الرفاه الاجتماعي وتمكين المواطنين من تحقيق تطلعاتهم وبعبارة أخري فإن غاية التمية هي توفير إطار أو مناخ قادر على تطوير قدرات الأفراد في تحمل مسؤولياتهم وفي إشباع رغباتهم وتعظيم إبداعاتهم ،وهذا يعني أن التنمية تركز على تمكين وليس توفير ، أي أن التنمية الحقيقية هي التي تتم بالأفراد وليس فقط لأجلهم.

فالتنمية تتضمن تحقيق أكبر قدر من استثمار وتنمية جهود المواطن في المجتمع وتأكيد استمرارها و ذلك عن طريق خلق حالة يمكن فيها وضع واستخدام كل الموارد البشرية والعمل بشتى الطرق على تنميتها بالتعليم والتدريب والممارسة للقيام بدور أكبر بفاعلية وإيجابية .

ومن غايات التنمية كذلك نجد المساواة التي مهما تعددت جوانبها ومعانيها فهي تعني توفير فرص عادلة لكافة المواطنين للتأثير على الحكومة والوصول للموارد والحصول عليها ، وهي تعني الوصول إلى أشكال تنظيمية تضمن لكل المواطنين نفس المستوى المعيشي بما فيه توفير المأوى والعمل والصحة والتعليم، وذلك لأن المجتمع المتقدم هو الذي يوفر لأفراده توزيعا عادلا لكافة فرص الحياة .

ومن غايات التنمية الكفاءة في ترشيد الموارد، وذلك باستخدام التخطيط العلمي كمنهج أساسي للتنمية وتحقيق أهدافها مع المحافظة على استمرارية الموارد

إلى جانب هذا نجد أن غاية التنمية هو حماية البيئة والحفاظ على الموارد للحاضر ومستقبل الأجيال البشرية القادمة ، ومعناه تطوير قدراتهم والاستثمار فيها، وكذلك الموارد الرمزية والمعنوية ومثال ذلك رأس المال الاجتماعي (الثقة في التعامل وسيادة قيم تعظم من استقرار المجتمع، وتدعم فرص التقدم والإبداع)، وكذلك الموارد فتتحقق العدالة الطبيعية التي يجب استخدامها بشكل يحقق الاستدامة، ويرتبط بالحفاظ على تحقيق العدالة الإجتماعية ، ويؤدي غيابها إلى تآكل رأس المال الاجتماعي، حيث تسود فيهم عدم الثقة والشك والانتهازية ونفس القول بالنسبة للموارد الطبيعية ، فغياب العدالة يؤدي إلى إهدار الموارد بما يمكن أن ينتج عنه من صراعات وتوتر وعدم استقرار[1] ، كما تهدف التنمية إلى إزالة جميع المصادر الرئيسية لبقاء التخلف ، والتي منها الفقر والطغيان وضعف الفرص الإقتصادية ، وكذلك الحرمان والقهر الاجتماعي والسياسي [2]

ثالثا : مبادى وأسس التنمية

بمرور الزمن على التجارب و الخبرات التي قضاها الفاعلون و القائمون على شؤون التنمية تولدت لديهم مجموعة من المبادئ و الأسس التي لابد منها لتحقيق التنمية بحيث إن غابت أونقصت بعضها فقدت ركائز تحقيق أهداها ولكن بالرغم من الاعتقاد السائد لدى غالبية العاملين في التنمية بهذه المبادئ إلا أنها لم تصل بعد إلى مرحلة كونها قوانين ثابتة، إذ أنها بمثابة فروض قامت على أساس تجميع وتحليل العملية التي تراكمت بفعل الممارسة

[1]طلعت مصطفى السروجي : التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، 2009 ، ص 30 ، 32.

[2]إبراهيم حسين العسل : التنمية في الفكر الإسلامي ، المؤسسة الجامعية للدراسات لبنان ، ط1 ،2006 ص29

وسنحاول في هذا العنصر أن نتطرق إلى هذه المبادئ التي تقوم عليها عملية التنمية والتي هي كالآتي :

1: الشمول

إن كون مبدأ التنمية نشاطا شموليا وفعلا كليا، يعني أنها تشمل على أنشطة وفعاليات فرعية أو تنميات جزئية متخصصة تكون محصلة مجموعها هي تحقيق الهدف المنشود ألا وهو التنمية الشاملة ، ولكي يتحقق هذا المبدأ التنموي لا بد من أن يكون قد أستند ابتداء إلى عمليات إنجاز لتنميات فرعية متخصصة سياسية ، اجتماعية ،اقتصادية وهذه أوغيرها ليست إلا جوانب مختلفة لهذه العملية المجتمعية الأكثر شمولا، والتي تسمى المجتمع بأسره، إن مبدأ الشمول يقتضي تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الإقتصادية الإجتماعية و الثقافية و السياسية، والشمول يعني شمول التنمية بكل قطاعات المجتمع الجغرافية والسكانية ، بحيث تغطي المشروعات والبرامج كل المجتمع ما أمكن ذلك تحقيقا للعدالة وتكافؤ الفرص وإرضاء المواطنين.[1]

فمبدأ الشمول في التنمية يقتضي تحقيق الحاجات البشرية كافة من مأكل وملبس ومسكن ونقل وتعليم وترفيه إلى غير ذلك من الاحتياجات شريطة أن يستفيد منها كل شرائح المجتمع فلا يصح أن تستفيد فئة وتحرم أخرى.

[1] علي الدين هلال : نحو إطار نظري لتحليل التنمية الشاملة في الوطن العربي ، مجلة قضايا عربية 8 العدد 1 يناير ص 49

2 : التكامل

ويعني هذا المبدأ التكامل بين الريف والحضر ، بمعني أنه لا يمكن إجراء تنمية ريفية دون تنمية حضرية أو العكس ، ولقد وصل الباحثين في شؤون التنمية أن هناك علاقة عضوية بين الريف والحضر من خلال تبادل السلع والمنتوجات بالبيع في أسواق كل منهما ، وهو مايؤدي في نهاية الأمر إلى تحسين أحوال القاطنين في الريف من الناحية المادية والمعيشية ، وإلى جانب هذا هناك ميزة أخرى لتكامل التنمية والريف وهي التخفيف من أثر حدة مشكلة التحضر التي تعاني منه الدول بصفة عامة ، كما أن الريفيين الذين ستضطرهم الظروف إلى الهجرة من الريف إلى المدينة سوف لا يفقدون توازنهم في المدينة ، وسيكونون أكثر قدرة على التكيف مع الظروف الحياة الجديدة في المدينة ، وذلك بسب ضيق الهوة بين نمط الحياتين في الريف والمدينة

و الشق الثاني من هذه الميزة أن تنمية الريف سوف تجعله مكانا أكثر قبولا لدى سكان الحضر الذين تضطرهم الحياة إلى الإقامة في الريف،ولن يظل في مخيلتهمعلى أنه مكانا للمنفى يحاول الجميع الفرار منه.

ومبدأ التكامل في التنمية يعني أيضا تكامل الجوانب الإجتماعية والاقتصادية لأنالتنمية وإن كان لها الأساس الاقتصادي، فإن هدفها في نهاية الأمر هو اجتماعي وهذا ما يؤشر على أن التكامل بين هذه النواحي يعتبر تكاملا حتميا وضروريا ، وإلى جانب ما قلناه هناك من الباحثين من يشير إلى مبدأ التكامل في التنمية على أنه يعني التكيف والتظافر في الجهود

الأهلية والحكومية والعمل بروح الجماعة بين جميع العاملين في حقل التنمية سواء كانوا رسميين أو شعبيين .

3 : التوازن

ويعني هذا المبدأ الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجة المجتمع ، فلكل مجتمع احتياجات تفرض وزنا خاصا لكل جانب منها، فمثلا المجتمعات الفقيرة تحتل قضايا التنمية الإقتصادية فيه وزنا أكبر على ما عداها مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس المستهدف من التنمية والقضايا الأخرى بمثابة فروع منها

فإذا كان هذا هو الشأن في المجتمعات الفقيرة فإن المجتمعات المتقدمة والمتطورة يكون الأمر مختلفا ، حيث يكون الاهتمام منصبا نحو الصحة والإسكان والنواحي الإجتماعية الأخرى .

4 : التنسيق:

إن مبدأ التنسيق يهدف إلى توفير جويسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتضافر الجهود وتكاملها بما يمنع ازدواج الخدمة أو تضاربها أو تداخلها مما يبعثر الجهود ويزيد من تكاليف الخدمات ، ومن أجل ذلك تبذل محاولات كثيرة لإرساء مبدأ التنسيق بهف تفادي هذه النقائص والتقليل من آثارها ، ومن بين هذه المحاولات كانت محاولة التدريب الفريقي التي تسعى إلى إعداد القائمين بالعمل في جميع أجهزة التنمية

إعدادا يسمح لهم بالعمل كفريق متعاون ومتكاتف [1]

رابعا : مؤشرات قياس التنمية

يشير المؤشر في المفهوم اللغوي إلى ما يدل أومايوضح الشيء ، وهو من الناحية العملية يعكس بشكل مباشرأوغير مباشر المقادير غير قابلة للقياس المباشر أو الملاحظة المباشرة و من المؤشرات ما يعكس الوضع القائم ،ومنها ما يعبر عن قيم واتجاهات عامة ،ولقد لوحظ أن هناك بعض المفكرين يعتمدون على مؤشر واحد لقياس التنمية ، وهناك من يعتمد على أكثر من مؤشر، فأصحاب الإتجاه الأول يربطون بين التنمية وإشباع احتياجات الأفراد في المجتمع ويرون أن المؤشرات الدالة على التنمية في الدولة يمكن أن تستدل عليها من خلال ماتوفره الدولة لسكانها من خدمات تشبع احتياجاتهم وتزيد من رفاهيتهم.

أما فيما يتعلق بالاتجاه الثاني والذي يعتمد على أكثر من مؤشر يمكن الاستدلال من خلاله على التنمية فهناك من ربط بين التنمية ومؤشرات السكان الصحة ، التغذية ،الإسكان الدخل العمالة ، الثقافة ، و أهم من يمثل هذا الرأي هو" **رو**" وهناك من ربط المؤشرات الدالة على التمية علي النحو التالي : طبيعة النشاط الزراعي ، أساليب الإنتاج ، نسبة الأمية ، معدل المواليد والوفيات ،ويمثل هذا الرأي كل من "**بوير**" ،" **يامي** ".

وإلى جانب ذلك نجد أن هناك مؤشرات ترتبط بالنواحي الاقتصادية و البعض الآخر مرتبط مرتبطة بالنواحي الإجتماعية ،ولقد أشار تقرير الأمم المتحدة عام 1945 إلي أن التنمية يمكن أن تقاس من خلال بعض المؤشرات مثل مستوى المعيشة في المجتمع قياس الأهداف

[1] عبد الهادي الجوهري و آخرون : دراسات في التنمية الاجتماعية ، مرجع سابق ص68 ص69.

الإجتماعية والسياسية والاقتصادية المقبولة في المجتمع، والتي قررت بواسطة المؤسسات الوطنية أو القومية.

كما أضاف تقرير ثاني للأمم المتحدة عام 1971 بعد آخر يمكن الاعتماد عليه كمؤشر للتنمية وهو الإستراتيجية التي يتبعها المجتمع لتحقيق أهدافه ومجالات العمل المتاحة كأساس لقياس التنمية ،ولقد رأى **سبرز** في كتابه "قياس التنمية"أن التنمية مفهوم معياري ضمني ،وأنه غالبا ما يكون مرادفا للتحسن والتقدم ، حيث تهتم التنمية بتحسن أحوال المجتمع ومواجهة الاحتياجات التي يعبر عنها أفراده والتي تشبع الاحتياجات الإنسانية ،بينما أشار **دونالد مجران** إلى التنمية من الناحية الامبريقية أنها تعني حصر الرغبات أو ما يتطلع الناس إليه أو ما يتطلع المجتمع إلي تحقيقه أو صورة نموذجية للمستقبل كما يرى أن التنمية تحتوي على تغيرات في البناء وتغيرات في الإتجاهات ،وهي ليست مهمة فقط للأفراد و لكنها كجزء من عملية تحقيق الأهداف[1].

من الآراء السابقة نلاحظ أن طبيعة المؤشرات وكيفية تحديدها مختلفة بين العلماء والمفكرين فالبعض اكتفي في تحديد مؤشرات التنمية على الملاحظة وقياس الظواهر والبعض الأخر يعتمد على الخبراء المحكمين وبينما يعتمد البعض على القياس الكمي ، ويعتمد البعض على التحليل الكيفي وخاصة الظواهر المعقدة مثل درجات المشاركة السياسية أو الإجتماعية .

رغم اختلاف المختصين في طبيعة الإشراف وكيفية تحديدها إلا أن في مجملها أشارت إلى أهمية الموضوعية في تناول الظواهر الخاصة بالتنمية وأهمية الاعتماد على المرحلة التي

[1] رشاد أحمد عبد اللطيف: تنمية المجتمع المحلي، دار الوفاء للطباعة والنشر الإسكندرية ص 49 ص50

تمر بها المجتمعات ومراعاة ظروفها وأوضاعها بما يؤدي إلى واقعية المؤشرات الدالة على التنمية .

سنحاول في هذا العنصر الوقوف على أهم مؤشرات التنمية في مختلف جوانبها الإجتماعية والسياسية والاقتصادية.

1 : المؤشرات الاجتماعية :

إن دراسة المتغيرات والمؤشرات الإجتماعية يعد مطلبا حيويا لتعبة المناخ المناسب لتحقيق التنمية ، ولقد اهتم عدد من المختصين في العلوم الإجتماعية وكذلك عدد من الهيئات الدولية بتعريف التنمية الإجتماعية حيث عرفت كالآتي بأنها " عملية توافق اجتماعي وكذلك بأنه " تنمية طاقات الفرد إلى حد أقصى إلى جانب كونها "إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان والوصول بالأفراد إلى مستوي معين من المعيشة[1]

تعتبر الخدمات التي تقدمها الدولة مقياس لدرجة تقدمه وتخلفها ، فمسؤولية الدولة من الناحية الإجتماعية هو تشيد المدارس والجامعات ومكافحة الأمية، وتأمين الخدمات الصحية ، ومنع انتشار الأمراض المعدية والحد من وفيات الرضع والأطفال

إن معدل الأطباء والمستشفيات مثلا يعد من المؤشرات التي تساعد التعرف على التنمية في جانبها الاجتماعي الذي يشير إلى مجموع السكان لبلد ما على الأطباء الذين يعملون في الحقل الطبي، وكذلك حصيلة مجموع الأسّرة الموجودة في المستشفيات على عدد السكان

[1] عبد الباسط محمد حسن : التنمية الإجتماعية ، مكتبة وهبة القاهرة ط1 1982 ص298

وبذلك يعتبر البلد متقدما كلما ارتفع عدد الأطباء للسكان أوانخفض عدد السكان بالنسبة لكل طبيب وتعتبر غير كذلك إذا وجد العكس .

يعتبر مؤشر الإنفاق على الصحة من المؤشرات الإجتماعية في هذا المجال حيث تعمل الدول المتقدمة على رفع نسبة الإنفاق في موازنتها على الصحة بإنشاء المستشفيات والمعاهد ودور الرعاية الصحية [1]ولقد أشار مركز البحوث الأمريكية الإمبريقية التي يمكن من خلاله الاستدلال على النواحي الاجتماعية المتعلقة بالتنمية فيما يلي : توقعات الحياة عند الميلاد – نسبة السكان في المناطق المحلية –نسبة المقيدين في الوظائف – معدل انتشار الصحف – حالة المسكن – الإستهلاك السنوي – عدد المسجلين في التعليم الإلزامي والثانوي .

كما أوضح كل من **موريس** و**أدليمان** للمؤشرات الاجتماعية بأنها تتعلق بالأتي :

- الأمية ومدى انتشارها– المشاركة الاجتماعية.
- الانتماء للمجتمع – الخدمات المجتمعية.
- درجة الانسجام العنصري والثقافي – نسبة الخصوبة (السكانية)
- مدى إنشار التعليم – مدي إنشار التحضر [2]

2 : المؤشرات الاقتصادية :

إن لفظ الاقتصاد في المصطلحات العلمية ظهر لأول مرة عام 1615 ثم انتشر هذا المصطلح في منتصف القرن الثامن عشر، حيث تبنته مجموعة من العلماء الأوربيين

[1]أبراهيم حسنين العسل : التنمية في الفكر الإسلامي ط1المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر لبنان 2006ص42

[2]رشاد أحمد عبد اللطيف: مرجع سابق ص69ص70

سموا أنفسهم اقتصاديين، وكان هذا اللفظ أيكونومي عند الإغريق يعني تنظيم الشروط المادية للمعيشة وإدارة المنزل[1]

من مؤشرات التنمية من جانبها الاقتصادي التي وضعها كل من **موريس** و **أدلينان** تتمثل في :

- دخل الفرد من الإنتاج القومي العام ، نسبة نمو دخل الفرد من إجمالي الإنتاج القومي[2] وفرة الموارد الطبيعية ، النسبة الإجمالية للاستثمار القومي ، مستوى كفاءة المؤسسات المالية، صفات التنظيم الزراعي ، مستوي التقدم التكنولوجي ، مستوي فاعلية النظام الضريبي ، تنظيم التجارة الخارجية[3]

بالإضافة إلى ما سبق من مؤشرات رصد مركز بحوث الأمم المتحدة جملة من المؤشرات للنواحي الإقتصادية التي ترتبط بالقياس الأمبريقي للنواحي الاقتصادية للتنمية في المجتمع من بينها :

نسبة النشاط الاقتصادي للسكان – نسبة استهلاك الكهرباء، الغاز، الماء – كمية الصادرات للخارج وغيرها[4]

---

[1] سعيد أحمد صادق: دراسات في المفاهيم الاقتصادية لدي المفكرين الإسلاميين ،دار الفارابي ، بيروت ط2 1988 ص21

[2] أحمد عارف العساف، محمود الحسين الوادي: التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة للنشر عمان، ط1 ، 2011، ص52

[3] إبراهيم عصمت مطاوع : التنمية البشرية بالتعليم والتعلم في الوطن العربي دار الفكر العربي مصر ط2002 ص15 ص16

[4] رشاد أحمد عبد اللطيف : نفس المرجع السابق ص71

3: المؤشرات السياسية :

من المؤشرات السياسية التي أشار إليها كل من موريس ، **إدليمان** هي على النحو الآتي :

درجة التكامل الوطني والإحساس بالوحد ة القومية – مدى تركز القوى السياسية

- قوة المؤسسات الديموقراطية .
- درجة حرية المعارضة السياسية .
- درجة تنافس الأحزاب السياسية .
- مدي تقبل القادة للتنمية الإقتصادية ومساهمتهم فيها .
- قوة وتأثير الصفوة .
- دعم المشاركة السياسية .
- مدي الاستقرار السياسي [1]

إلى جانب هذه المؤشرات يمكن إضافة بعض المؤشرات التي تساعد على قياس التنمية في جانبها السياسي مثل مكانة الدولة وهيبتها، والتي تعني معدل النشاط السياسي وجميع الأنشطة الأخرى التي تقوم في المجتمع إلى جانب درجة إدراك التدعيم السياسي والتمييز بين الأدوار، وكذلك مؤشر المساواة الذي يعتبر عماد التنمية السياسية والتحدث السياسي[2]

[1] محمد علي العويني: الراديو والتنمية السياسية، عالم الكتب، القاهرة، ص 12 .

[2] حسين عبد الحميد ، أحمد رشوان : التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية ط3، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية –مصر – 2002ص39ص44

من خلال تعرضنا لمجموع هذه المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها لقياس التنمية إمبريقيا نشعر رغم تنوع هذه المؤشرات وكثرتها أنه تتفق على أن يكون الهدف النهائي للتنمية هو توفير الحياة الكريمة للمواطن وتحقيق الرفاهية الإجتماعية للمجتمع

خامسا : خطوات التنمية

عملية التنمية تتطلب خطوات أساسية تراعي عند مباشرتها كنوع من التوزيع العمل على مراحل وتحديد المستويات في كل مرحلة، وهذه الخطوات متكاملة ومتفاعلة ومتداخلة وتحدد في:

1: الدراسة

تتناول دراسة المجتمع وسكانه وتصنيفهم من حيث السن ، الجنس ، الحالة التعليمية معدلات المواليد والوفيات ، العادات والتقاليد ، التقسيمات العائلية والمشاكل القائمة إلى غير ذلك من نهاياتها المتنوعة، والتعرف علي مدى ملاءتها للمجتمع ، ففي هذه الخطوة يجب على القائمين بشؤون التنمية التعرف على المجتمع وأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والسكانية، لأن هذه العملية لا غنى عنها عند البدء في مشروع التنمية .

من الوسائل التي تعتمد عليها هذه الدراسة هي الرجوع إلى المصادر الرسمية للحصول على البيانات السليمة، وكذلك الاتصالات الشخصية مع قادة المجتمع وأفراده حتى تكون المعلومات مستقاة من مصادرها الأصلية، وهم الأشخاص الذين عاصروا الأحوال والخبرات التي مر بها المجتمع.

في هذه الخطوة من خطوات التنمية من الأهمية القصوى قبول القائمين على شؤون التنمية للمجتمع بكل أوضاعه أثناء عملية جمع المعلومات والبيانات دون إظهار أي استياء من تقليد أو عرف يتعارض و قيم التنمية .

2: التخطيط

بعد أن يتم القائمين على شؤون التنمية بدراسة ما تجمع لديهم من معلومات وآراء عن المواطنين واقتراحاتهم ومعرفة الاحتياجات اللازمة للنهوض تبدأ مرحلة وضع خطة للمشروعات شريطة توافر عنصر الدقة وترتيب سلم الأولويات بعد المفاضلة بينها من وجوه متعددة، وفي هذه الخطوة لا بدّ أن يراعى عند رسم الخطة النهائية تحديد أولوية مشروعات التنمية للمجتمع، وهذه الأولويات يمكن تحديدها من حيث :

نوعية المشروعات وطبيعة الأماكن والأحياء التي تقام بها تلك المشروعات، وكذلك عدد الأفراد الذين يمكن استفادتهم من تلك المشروعات، وإلى جانب هذه الأولويات يجب وضع خطة للمشروعات تشمل مراعاة عوامل تكلفة الوقت ، العمالة اللازمة في تنفيذ المشروع

ويراعى أيضا أن تكون الخطة متعددة الأغراض وتتميز بالشمول، وكذلك تكون متوازنة بحيث يمكن تكييفها مع ما قد يطرأ من ظروف لم تكن متوقعة .

إن التخطيط لعملية التنمية هو حجر الزاوية في أي سياسة إنمائية، ومن الناحية الإجتماعية فإن التخطيط لا بدّ أن يركز على المزايا والمكاسب التي يجب أن يحصل عليها الفرد والمجتمع وتمكينهم من إشباع حاجاتهم الأساسية، لكي يؤدي أدوارهم المختلفة بنجاح ويساهمون كل في موقعهم في تقدم ورقي المجتمع .

ومما يجدر التذكير به أن المشاركة العريضة للمواطنين في هذه الخطوة أمر ضروري لضمان مجيء الخطة معبرة عن حاجات المواطنين وآمالهم ولضمان تفاعلهم معها، ولهذا فإن مرحلة رسم الإطار المبني للتخطيط يجب أن يطرح على كل فئات المواطنين أوغالبيتهم.

3: التنفيذ:

تعتبر مرحلة التنفيذ خطوة البدء الحقيقي على تنفيذ ما أتفق عليه في الخطة التي وضعت بمشاركة المواطنين وقيادته الرسمية والشعبية وتعتمد هده المرحلة على تعبئة الإمكانيات المادية والبشرية التي يقدمها الأفراد والجماعات داخل المجتمع ، وفي هذه المرحلة يجب ترجمة الخطة إلى برامج مع تحديد المسؤولية عن التنفيذ، ويستلزم ملاحظة الظروف التي تمر بها المشروعات والعوامل المؤثرة من مساعدات تدعم نجاحها أو معوقات تؤدي إلى إضعافها .

4: المتابعة والتقويم

المتابعة عملية تهدف إلى التأكيد بأن البرامج تنفذ بالوسائل المتفق عليها في الخطة، و مما لا شك فيه أن نجاح الخطة يقتضي التعرف على سير العمل واتجاهاته ومعدلات أداءه وضمان التنفيذ وفقا للزمن المحدد والتكلفة الموضوعة، والكشف عن مواطن القوة والضعف في التنفيذ، لهذا يجب متابعة سير المرحلة التنفيذية طيلة فترتها الزمنية المحددة ، أما عن فترات المتابعة فيحبذ أن تكون قريبة وغير متباعدة إذ انه كلما قصرت الفترة التي تتم فيها عملية المتابعة كان ذلك أفضل، حيث يمكن للقائمين على شؤون التنفيذ أن يتداركوا ما يمكن أن يكون قد وقع من خروج عن الخطة أو انحراف في التنفيذ .

بعد الانتهاء من تنفيذ المشروع يجب أن تمارس عملية التقويم كي يتضح ما إذا كان هذا المشروع قد حقق أهدافه أم لا، والوقوف على العوامل التي ساعدت على نجاحه، و ماهي التي تسببت في فشله .

تتطلب عمليات المتابعة والتقويم التأكد من أن البرامج تتم بالطرق المتفق عليها، وتتضمن جمع معلومات وافية عن ما تم تنفيذه،وتحليل البيانات والمعلومات السابقة و مقارنتها مع ما كان مستهدفا وتحديد أسس ومعايير تقويم ما تم تنفيذه والتوصل إلى توصيات لزيادة فعالية البرامج [1]

حينما نتحدث عن هذا الموقع الذي يشغله المواطن في التنمية لا يمكن أن نتوقع أنه يعتبر في جميع الحالات عنصرا فعالا في تحقيق التنمية ، إذ نجده في أكثر من موضع يشكل عائقا من عوائق تحقيقها فإذا كانت التنمية في مفهومها الشامل هي تظافر الجهود الحكومية مع جهود المواطنين و العمل سويا من أجل تحقيق التطور و الرفاهية للمجتمع ، فإن هذا المفهوم يستبعد في مضمونه المواطنين الذين لا يشاركون بجهودهم لكونهم غير واعين و يغلب عليهم الخمول و السلبية ، و لا يعرفون الغايات و الأهداف من السياسات العامة التي تسعى السلطة إلى تحقيقها.

أن ثقافة هؤلاء المواطنين تدخل ضمن الثقافة السياسية الرعوية و الضيقة و هي الثقافة التي تقف حاجزا أمام التنمية، لأن هذه الأخيرة لا يمكن لها أن تحقق في ظل هذه الشريحة من

[1] طلعت مصطفى السروجي : التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة , مرجع سابق ، ص43 ص 44

المواطنين ، فمبادئ و عوامل قيامها و نجاحها تتطلب مواطنين مشاركين و يتحلون بروح المواطنة، و يدركون بأن إرادة التنمية تبدأ منهم وأنهم هم جوهر التنمية و محورها.

إذا حاولنا الربط بين ما قلناه حول مبادئ التنمية و عوامل تحقيقها من جهة، و ما أشرنا إليه من أصناف و أنماط الثقافة السياسية من جهة أخرى فإنه من الوهلة الأولى تتولد لدينا فكرة عامة محتواها أن التنمية تستلزم مواطنين يتميزون بثقافة سياسية مشاركة.

لقد دلت الدراسات العالمية في تقييم نماذج التنمية و مدى فعاليتها بأن كل الإمكانات المادية المسخرة للتنمية لا تعتبر العامل الوحيد و الجازم في تحقيقها ، لأن هناك مجتمعات وفرت كل الإمكانات المادية و لكن التنمية في الأخير لم تتحقق ، و هو ما جعلها تشعر بخيبة أمل في التنمية ذاتها، و أكدت هذه الدراسات بأن فلسفة التنمية و موجهاتها الأساسية تتوقف بدرجة أكبر على عامل الإنسان نفسه و على ثقافته السياسية التي تميزه.

و تدلنا التجربة التاريخية للمجتمعات المتقدمة أن عملية النمو الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي اقتضت توفر عامل هام لا غنى عنه هو إدارة التنمية، و هي التي ينبغي توفرها على مستوى المجتمع بأسره و لا يجب أن تقتصر على فئة معينة ، إلى جانب وجوب حدوث تغيير جوهري في طرق التفكير السائد و أسلوب العمل، و السلوك و الاتجاهات القديمة السائدة في المجتمع.

و تتكون إرادة التنمية التي تدفع المواطن للمشاركة في العملية التنموية من عناصر ثلاثة أساسية، **أولها:** الوعي بقضية التخلف و أبعاده، و **ثانيا:** الوعي بضرورة القضاء على التخلف، و **ثالثا:** الوعي بالأساليب و الأدوات المصاحبة بضرورة التغيير.

إن الوعي الحقيقي بالتخلف و بأهمية التنمية و بوسائلها يعد مقدمة ضرورية لدفع عملية المشاركة لأن هذه الأخيرة من أهم الركائز التي تعتمد عليها التنمية ، لا لأن المشاركة تدعم الجهد الحكومي و تكمله فحسب ، بل لأن لها في نفس الوقت أثرها في إعادة التنظيم الاجتماعي و الربط بين الفرد و المجتمع و تعميق الديمقراطية ، لأن الحياة الديمقراطية السليمة ترتكز على إشراك المواطنين في تحمل مسؤوليات التفكير و العمل من أجل مجتمعهم[1]

إن المشاركة المواطنين في العملية التنموية لا يمكن دفعها قدما ما لم تظهر أيديولوجيا واقعية نابعة من ظروف الواقع قادرة على جمع المواطنين و حشدهم في الوقت الذي يتطلب فيه الوضوح الفكري ووضوح الهدف، و لهذا فان النجاح المشاركة يتطلب موقعا إيجابيا من قبل السلطة و دعما منها للوقوف أمام كافة المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية ، لأن هذه السلطة ليست على وعي كامل بكافة الاتجاهات و البدائل و قدرتها المحدودة ، وهو ما جعل جهودها تستدعي جهود و مشاركة القطاعات العريضة من أفراد المجتمع .

إن مشاركة المواطنين في التنمية تعد إحدى القيم المحورية باعتبارها هدفا ووسيلة في نفس الوقت ، حيث أنها تعتبر استراتيجية للعلاج عن طريق التعلم ، و يتم من خلالها تدريب المواطنين على الأسلوب الديمقراطي، و في التعرف على الحاجات و المشكلات و كيفية حلها ، و بالتالي تنمية قدراتهم على الاعتماد على أنفسهم، كما أنها إستراتيجية لتعديل السلوك ، فعن طريق المشاركة في تنظيمات المجتمع يتغير السلوك الفردي و يتحول إلى

[1] مريم أحمد مصطفى : دراسات في التغير والتنمية في الدول النامية، مرجع سابق، ص 123.

سلوك تنظيمي يتفق مع القيم و المعايير التي يضعها هذا التنظيم ، و يتطلبها مع الأعضاء المنتمين إليه، فهو يتطلب من الفرد المشارك أن يعدل من سلوكه ويتفق مع تلك القيم و المعايير .

ومن بين المنظرين لفكرة دور المشاركة في التنمية نجد الباحث **روسو** الذي أكد بأن مشاركة المواطن في التنمية تجعله يدرك أن الصالح العام و المصالح الخاصة جميعها مصالح متكاملة ، و ليست متعارضة، كما تجعله يأخذ في الاعتبار المسائل الأكثر اتساعا من مصالحه الخاصة وعالمه الخاص ، كما أشار بأن المشاركة في اتخاذ القرارات و تقرير السياسات العامة تحقق رضاء الموطنين عن الخدمات و المشروعات التي يشتركون في تخطيطها و تقريرها و تجعلهم يشعرون بملكيتها ، و هو ما يدفعهم إلى المحافظة عليها و التعود على صيانتها و تجديدها و الدفاع عنها .

فضلا عن تنمية إحساسهم بذاتيتهم لما ينعكس أثره على علاقاتهم الاجتماعية في نطاق البيئة التي يعيشون فيها، كما أن هذا الشعور يساعد على اندفاع المواطنين للتعاون مع السلطة التي تمثلهم.

إن مشاركة المواطنين في التنمية تجعلهم يدركون حجم مشكلاتهم و إمكاناتهم و حقيقة الخدمات و البرامج التي يشتركون فيها كما أنها وسيلة طيبة لتدعيم الرقابة المجتمعية على المشروعات الحكومية و هي بذلك تكون بمثابة ضمان لتعديل مسار التقييم و التنمية لما يتماشى و مصالح المجتمع[1].

[1] صبحي محمد قنوص : أزمة التنمية ، مرجع سابق، ص 168.

إن صور مشاركة الموطنين في المجتمع من أجل ترقيته و تطويره يتخذ صورا و أشكالا متعددة بدءا من المساعدة الفردية حينما يقوم المواطن بنفسه على حل مشاكله و إدارة أمور حياته الشخصية معتمدا في ذلك على إمكاناته مستغلا خبراته و تجاربه مستفيدا من تعلمه للمعارف و اكتسابه للمهارات لأنه في حالات كثيرة بإمكان المواطن أن يجد حلولا لبعض المشكلات دون الاستعانة بالسلطة التي تمثله.

إلى جانب المشاركة في الحملات التطوعية سواء ذات العلاقة بالمستوى المحلي أو الإقليمي و كذلك المشاركة في الانتخابات و الانخراط إلى الأحزاب و المشاركة في حضور الاجتماعات للمجالس المنتخبة لا سيما منها الولائية و البلدية ، و أيضا المشاركة في التنمية و التخطيط لها لأنه يفترض على السلطة إشراك المواطنين في العملية التنموية في مراحلها الأربعة و التي هي مرحلة الدراسة ، مرحلة التخطيط ، مرحلة التنفيذ ، مرحلة التقييم .

إن الحديث عن دور المواطنين في التنمية و أهمية المشاركة فيها يتطلب منا في الاتجاه نفسه أن نسلط الضوء و لو بإيجاز عن المناخ و السياق السياسي و الاجتماعي للمجتمع الذي سيشارك فيه هذا المواطن ،فإذا كان من الضروري لتوفر إرادة التنمية لدى المواطنين فيجب في الوقت نفسه أن تتوفر هذه الإرادة لدى القيادات و المسؤولين، لأن بغياب هذه الإرادة يصبح ليس بمقدورهم ادراك أو فهم أو حتى التخطيط لمشروعات تنموية من شأنها المساهمة في القضاء على التخلف ، كما أن عملية احتواء المواطنين و تحفيزهم للمشاركة في عملية التنمية تتطلب عمليات مسبقة و هو ما يقودنا للإشارة إلى دور المؤسسات

السياسية بما فيها الأحزاب بمنظوراتها المختلفة إلى التنمية ، إلى جانب انتشار الديمقراطية في مختلف المستويات و ما تتضمنه من مؤشرات المساواة و الحرية و العدالة و الحقوق بين المواطنين سواء تعلق منها المدنية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ، لأن غياب هذه المؤشرات يترتب عليها شعور المواطن بعدم الثقة في حكومته و عدم التحلي بروح المسؤولية و المواطنة و تدني مستوى المشاركة و الاهتمام بالقضايا العامة ، و في هذا الاتجاه يرى روبرت نيسبت nisbet بغياب هذه المؤشرات تطغى على المواطن حالة من الاغتراب تجعله لا علاقة له بنظامه، ولا يأبه بشأنه و يتخذ موقفا سلبيا إزاءه.

من خلال ما سبق ذكره بإمكاننا أن نصوغ معادلة أطرافها النظام السياسي و ما يرتبط به من مقومات و مؤشرات تمكنه من الاستمرار إلى جانب وجود مواطنين يتميزون بثقافة سياسة مشاركة، و أخيرا طرف التنمية التي تتأثر بالأطراف السابقة أي أن تحقيقها مرهون بنوع النظام السائد و الثقافة السياسية السائدة.

و عليه فإن تحقيق التنمية مرتبط أساسا بوجود نظام سياسي ديمقراطي يتضمن مؤسسات فعالة و مؤثرة تأثيرا إيجابيا على المواطن ، و هو ما يسمح له بتشكيل ثقافة سياسية إيجابية تجاه هذا النظام تؤهله بأن يتسم بالمشاركة و المساهمة بجهوده من أجل العمل على تطوير و ترقية المجتمع ، و بإمكاننا أن نوضح ما قلناه في المخطط الاتي:

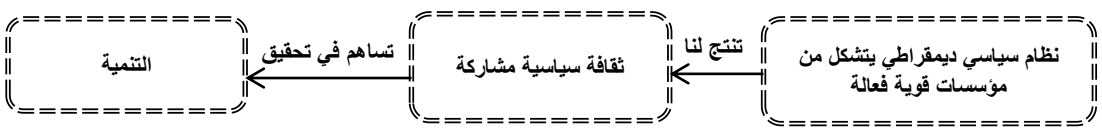

بناءا على هذا المخطط يتضح جليا بأن التنمية مرتبطة ارتباطا وثيقا بنوع الثقافة السياسية السائدة في المجتمع ، فإذا كانت هذه الأخيرة تتصف بالخضوع و الشك و عدم الثقة بالسلطة ، و يسودها حالة من الاغتراب فإن الحديث عن التنمية و ترقية المجتمع يصبح ضربا من العبث و السخرية و يصبح العمل لتحقيقها هدرا من الوقت و الجهد لا غير، أما إذا كانت الثقافة السياسية تتميز بالمشاركة و الإيجابية و تحمل قيم الولاء و الانتماء للسلطة ، فإن تحقيق التنمية على أرض الواقع يصبح من الأمور الممكنة و الغير مستحيلة.

سادسا: معوّقات التنمية

سنتناول في هذا العنصر أهم العقبات والمعوّقات التي تواجه عملية تحقيق التنمية ويمكن تصنيف هذا المعوّقات إلى معوّقات داخلية وأخرى خارجية.

1 : المعوّقات الخارجية:

تتمحور المعوّقات الخارجية للتنمية أساسا بنمط العلاقات الدولية بين المجتمعات النامية والمجتمعات المتقدمة، وتتوزع هذه المعوّقات في جملة من المؤشرات لعلّ من أهمها وأبرزها هو مؤشر الاستعمار، سواء تعلق بشقه التقليدي المتمثل في الاستنزاف واستغلال الدول المستعمرة عن طريق الحروب، أو شقّه الحديث الذي تجاوز الاستعمار التقليدي المتمثل في التسلط الاقتصادي والتقني والثقافي ، و هو ما حاولت نظرية التبعية من خلاله تفسير التخلف في التنمية على أنه انعدام توازن في العلاقات العالمية، وهو يتمثل لبّ هذا المنظور في فكرة التنمية الاقتصادية النابعة من التبعية التي تشجع بدورها التخلف في التنمية ، وهذه

العلاقة سيطرة واستغلال من جانب بضعة بلدان صناعية تتربّع في وسط المسرح على العديد من البلدان النامية.[1]

وإلى جانب مؤشر الاستعمار بشتى أشكاله ومظاهره نجد مؤشر لا يقل أهمية من المؤشر السابق في كونه يشكل عقبة في وجه التنمية، والذي نشير به إلى الديون هذه الأخيرة التي تعتبر إحدى المحاور الرئيسية التي تشكل كثيرا من مظاهر التّحدّي لعمليات التنمية الشاملة في البلاد المختلفة وترتبط دراسة مشكلة المديونية عموما بطبيعة الظروف العالمية التي شكلها النظام الاقتصادي العالمي، والذي بدأ يتحدد معالمه الأولى بعد الحرب العامية العالمية الثانية، ولجوء الدول المتقدمة لاستحداث أساليبها الاحتكارية حينما تجاوزوا الاحتكارات الاستعمارية القديمة[2].

كما لا يمكن فهم مؤشر الديون كأحد المعوّقات الخارجية للتنمية، دون دراسة واقع عمليات وسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في نفس الوقت حيث أصبحت الديون تعترض عمليات وسياسات التنمية في المجتمعات المختلفة بما أفرزت تفاقم عوامل الفقر، والبطالة، وقلة النمو الاقتصاد، والدخل الفردي والقوي وغيرها من المظاهر التي تقف حاجزا أمام تحقيق عملية التنمية.[3]

2 : المعوّقات الداخلية

تواجه عمليات التنمية بعض المعوّقات بعضها اجتماعي، إلى جانب بعض المعوّقات الاقتصادية والإدارية ومن هذه المعوّقات ما يلي:

---

(1) جميل جريسات، إدارة التنمية العربية في ظل السياسة اللامنهجية، مرجع سابق ،

(2) حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1998، ص 42.

(3) عبد الله محمد عبد الرحمن، دراسات في علم الاجتماع، دار النهضة العربية، بيروت، 2000، ص 62.

1-عدم التكامل في التنمية:

يشير مفهوم التكامل إلى أن تسيير التنمية في مختلف القطاعات بطريقة متوازنة ، ولذا من الصعب أن لم يكن من المستحيل تنمية الصناعة مثلا بدون تنمية التعليم ، كما يعني التكامل وجود مفهوم شامل يوجه خطة التنمية كلها، ولا يهدف التكامل في التنمية والتنسيق بين الجهود المبذولة فحسب ، إنما يهدف إلى صهر تلك المجهودات في بوتقة واحدة ، وفي إطار فلسفة موحدة ارتضاها المجتمع.

1-القيم الاجتماعية السائدة:

من المتعارف عليه أن القيم الاجتماعية تلعب دورا هاما في تكوين البناء الاقتصادي وكذلك الاجتماعي والثقافي والسياسي للمجتمعات فهي الإطار المرجعي للسلوك الفردي ، وهي القوة الدافعة للسلوك الجمعي، وتحتاج عمليات التنمية إلى أنماط سلوكية جديدة بالتالي تحتاج إلى قيم جديدة تدفع إلى أهداف التنمية وتقودها إلى الطريق الصحيح، ولذا كلما كانت القيم الاجتماعية جامدة ومختلفة واجهت برامج التنمية عقبات شتى في التنفيذ، ومن القيم والمعايير التي تعوق التنمية ما يلي على سبيل المثال: الانعزالية والتواكل ، عدم تقديس العمل كقيمة، عدم الإيمان بالجديد والتخوّف من المستحدثات، عدم تقدير الوقت وغيرها من القيم الأخرى*.

* للمزيد لاطلاع في هذه النقطة: انظر: كتاب محمد عاطف عنيت، محمد على محمد، في دراسات التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، مصر، ص 145، ص 189.

3-المعوّقات الإدارية و التخطيطية

إنّ التخطيط في حقيقة الأمر يسهل تنسيق الجهود والعمليات الإدارية التي تقوم بها الأجهزة الحكومية لتنفيذ البرامج والمشروعات، توظيف وتمويل الموارد البشرية والمالية لخدمة أغراض وأهداف التنمية ومتابعة تنفيذها[1]. حيث إدارة التنمية عملية غاية في الصعوبة في حين تشير المشكلة الإدارية في المجتمعات النامية إلى أنّ هناك قصورا أو تخلّفا في أساليب العمل الإداري ، يحول دون تحقيق الإفادة القصوى من الاستغلال الموارد المتاحة قوميا، وتمثل مظاهر المشكلة الإدارية في المجتمع ما يلي:

- عدم واقعية الأهداف.
- البطء الشديد في الإجراءات الإدارية.
- عدم التكامل في التنمية وهو ما أشرنا إليه في العنصر السابق.
- عجز كفايات الإدارية المؤهلة والقادرة على تحمل مسؤوليات التنمية .
- تسرب العمالة الماهرة في كثير من القطاعات الإنتاجية إلى خارج المجتمع أو بعيدا عن مجالات تخصصهم ومهاراتهم.[2]

4- تجاهل المشاركة الشعبية:

إذا كانت التنمية تقوم على عنصرين هامين أحداهما مجهودات الحكومة، والآخر مجهودات أفراد المجتمع ، فإنه من الخطورة أن تسير التنمية على عنصر واحد يتمثل في مجهودات الحكومة ، لأن هذه الأخيرة وحدها لا يمكن أن تقوم بكل متطلبات التنمية، وعملياتها ولذا

(1) عبد الهادي الجوهري، دراسات في التنمية الاجتماعية، مرجع سابق ، ص 158.
(2) أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات : نموذج المشاركة " دار المعرف الإسكندرية ، ص 85.

كان من الضروري المساهمة والمشاركة الشعبية في وضع وتنفيذ الخطة، والمعروف أن التغيير المنشود لا ينجح إلا إذا تم عن رغبة واقتناع وإرادة من الذين يحدثونه أو يتأثرون به بالإضافة إلى أن المشاركة التشعبية في وضع الخطة وتنفيذها تعتبر قمة الممارسة الديمقراطية للحرية بجانبيها السياسي والاجتماعي، وهذا هو جوهر العملية التنموية.

بالرغم من قيمة اشتراك المواطن في العملية التنموية عبر مختلف مراحلها المختلفة وجعله طرفا فاعلا فيها إلا أن الكثير من المجتمعات تتجاهل حكوماتها اشتراك هذا الطرف ، وهو الشيء الذي أحدث قصورا في التنمية وجعلها تواجه جملة من العقبات والأزمات كغياب إرادة التنمية لدى المواطن وتطوره من بعض المشاريع ، وعدم تعاون الحكومة فيها لكونه ببساطة لم يكن طرفا في وضع خطة التنمية.

الجـــــانـــــب الميـــــدانـــــي

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة

أولا: مجالات الدراسة

ثانيا: أدوات جمع البيانات – الاستبيان–

ثالثا: العينة وكيفية اختبارها

أولا : مجالات الدراسة:

1 :المجال المكاني:

أجريت الدراسة التي نحن بصدد إنجازها على عيّنة بين الجامعات الجزائرية حيث توزّعت على أربعة عشر جامعة منها، الجامعات التابعة للندوة الجهوية للشرق و مثلتها جامعة سطيف ، أم بواقي ، جامعة قسنطينة ، تبسة ، ورقلة و بسكرة ، أما الجامعات التي تنضوي تحت الندوة الجهوية للوسط فقد مثلتها جامعة البليدة ،الجزائر، غرداية والأغواط ، أما الجامعات التي تنضوي تحت الندوة الجهوية للغرب فقد مثلتها الجامعات التالية : جامعة وهران ، جامعة مستغانم، المركز الجامعي بتمنراست و جامعة أدرار.

وبهذا لم تقتصر دراستنا على مكان جغرافي واحد معين بل تباينت واختلفت عبر العديد في الجامعات الجزائرية بجهاتها الجغرافية الأربعة ، و هذا الاختلاف لم يكن نابعا من فراغ و إنما تأتى من خاصية وميزة الموضوع المدروس، وهو الشيء الذي سنحاول توضيحه عند التطرق لعنصر عينة الدراسة وكيفية اختيارها.

2 :المجال الزمني:

يوجد اختلاف بين الباحثين في شأن هذه النقطة، فهناك من يرى أن المجال الزمني للدراسة يبدأ منذ اختيار الباحث لموضوع دراسته إلى نهاية انجازه، وهناك من يرى غير ذلك، حيث يرون أن المجال الزمني للدراسة يبدأ منذ نزول الباحث إلى الميدان لإجراء الدراسة التطبيقية إلى غاية استخلاص النتائج.

و في دراستنا هذه اتجهنا نحو أصحاب الرأي الثاني بحكم أنه الأكثر شيوعا والأكثر تداولا بين الباحثين.

لقد استغرقت دراستنا الميدانية فترة امتدت من شهر نوفمبر 2011 إلى غاية أواخر شهر ماي 2012، ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى أربعة مراحل أساسية هي كما يلي:

المرحلة الأولى:

لقد تم في هذه المرحلة صياغة الاستبيان وفق ما تمليه علينا متطلبات الدراسة وانحصرت هذه المرحلة بين شهر نوفمبر وديسمبر 2011.

المرحلة الثانية:

لقد استغرقت هذه المرحلة حوالي شهرين من جانفي 2012 إلى غاية أواخر شهر فيفري 2012، وقد تم فيها مناقشة الاستبيان مع الأستاذ المشرف والكثير من الأساتذة قصد الخروج بصياغة مقبولة وتتماشى مع الموضوع المدروس.

المرحلة الثالثة:

في هذه المرحلة تمّ تسليم الاستبيان لمجموعة من الأساتذة الذين يزاولون تدريسهم بالجامعات المذكورة قصد توزيعها على عينة من طلبتهم، وقد انحصرت هذه المرحلة بين الأسبوع الأول لشهر مارس 2012 والأسبوع الثاني منه.

المرحلة الرابعة:

تم في هذه المرحلة تبويب البيانات وتحليلها وتفسيرها لنصل بعدها إلى نتائج الدراسة ، و قد استغرقت هذه العملية قرابة الثلاثة أشهر من النصف الثاني من شهر مارس 2012 إلى غاية الأيام الأخيرة من شهر ماي 2012.

3: المجال البشري

تشكل مجتمع البحث من 750 طالبا موزعين على أربعة عشر جامعة جزائرية، وسنتطرق إلى حصة كل جامعة من هذا العدد الإجمالي أثناء حديثنا عن العينة وكيفية اختيارها.

ثانيا : أداة جمع البيانات– الاستبيان–

إن الباحث عند نزوله إلى الميدان يكون بحاجة إلى جملة من الأدوات التي يستعين بها في جمع المعلومات والبيانات ذات الصلة والارتباط بالموضوع الذي يدرسه، وتختلف أهمية الاستعانة بهذه الأدوات حسب طبيعة البحث، إلى جانب خصوصية مجتمع البحث الذي ستجرى عليه الدراسة، إلى جانب عنصر آخر يتعلق بطبيعة المعلومات والبيانات المراد الوصول إليها، وبهذا نكون أمام ثلاثة عناصر محورية تعد بمثابة مرجعا وموجها للباحث أثناء قدومه لاختيار أي أداة من أدوات جمع البيانات.

إن الأداة التي تم الاستعانة بها في جمع المعلومات التي نحن بحاجة إليها هي أداة الاستبيان، التي هي مجموعة من الأسئلة التي توجه لفرد أو مجموعة من الأفراد بهدف الحصول على معلومات حول ظاهرة وموضوع معين.

لقد كان اقتصار دراستنا على أداة الاستبيان كأداة منفردة في جمع المعلومات نابعا من خصوصية مجتمع الدراسة لكونه أخذ طابع الانتشار والتوزيع بين جامعات عدّة، مما جعله غير مستقر في مكان واحد.

هذا إلى جانب وجود خصوصية أخرى ترتبط بالأولى تكمن في العدد الكبير لأفراد الدراسة المنتمي إلى هذه الجامعات والمقدر عددهم بـ 750 فردا، وهو عدد لا يسمح معه في أغلب الأحيان إلا اللجوء لأداة الاستبيان خاصة أمام الالتزام بفترة زمنية محددة.

في البدايات الأولى أثناء صياغة الاستبيان وصل عدد الأسئلة فيه ثلاث وخمسون سؤالا توزّعوا عبر أربعة محاور أساسية، وأثناء نقاشاتنا مع الأساتذة الأفاضل حذف منه ثلاث أسئلة هي تباعا كالآتي:

1-يعبّر المواطنون عن آرائهم السياسية بـ:

حرية وديمقراطية☐ بنوع من القيود☐ من الأمور المحظورة☐

حذف هذا السؤال بسبب وجود مؤشرات أخرى لها نفس الدلالات والمضامين التي يحملها هذا السؤال.

2-هل أنت على معرفة بأعضاء اللجنة المسؤولة على عملية توزيع السكنات ؟

حذف هذا السؤال لعدم التصاقه بالبعد المراد دراسته بشكل مباشر، لأن طرح هذا السؤال بهذه الصيغة، كأننا نهدف من ورائه الوقوف على البعد المعرفي للثقافة السياسية للطالب.

3-ما هو تقييمك لمستوى التعليم في الجزائر بالمقارنة مع الدول العربية؟

حذف هذا السؤال لكون أنّ الإجابة عليه تفرض على المبحوث الاستعانة ببعض الأرقام والإحصاءات للوقوف بشكل دقيق على وجه المقارنة، لأن الإجابة على هذا السؤال بدون هذه الأرقام تبقى بلا معنى وليس لها وزن علمي، وبما أنّنا نجري هذه الدراسة على أفراد متطوّعين وتقيدوا بعامل الوقت لإرجاع الاستبيان كان علينا لزاما أن نستغني على هذا السؤال.

وأثناء بداية تفريغ بيانات الاستبيان تنازلنا عن جملة من الأسئلة التي رأينا فيها إمّا أنّها لا تخدم الموضوع بصورة مباشرة، أو أن هناك بعض الأسئلة يمكن دمج مضمونها مع أسئلة أخرى، والأسئلة المتنازل عنها هي كالآتي:

1-هل تطالع باستمرار الجريدة الرسمية؟

نعم ☐ لا ☐

2-هل الحكومة تشجع المواطنين على مناقشة قضايا هم المختلفة مع مسؤوليهم؟

نعم ☐ لا ☐

3- التّكفل والعناية الصحيّة للمرضى في المستشفيات العمومية هل هي :

مرضية☐ غير مرضية☐ لا أدري☐

4-لو لاحظت نقائص في الخدمات الصحية بالمستشفيات العمومية هل تبلغ المسؤولين:

نعم ☐ لا ☐

5-هل أنت على معرفة بالإصلاحات التي تنتهجها الحكومة في مجال الصحة؟

نعم ☐ لا☐

6-السكن الذي تقيم فيه هل هو: ملك □ مؤجر□ سكن ورثة □

7-السكن الذي تقيم فيه هل هو: ملائم □ غير ملائم □

8-حسب معلوماتك من هي الجهة المسؤولة عن توزيع السكنات الاجتماعية هل هي:

الولاية☐ الدائرة☐ البلدية☐

9-حسب رأيك المؤسسات التربوية المتواجدة في مكان إقامتك:

كافية□ غير كافية□

10-ما هو تقييمك لمخرجات المؤسسات التربوية (مستوى المتمدرسين) هل هو:

مقبول☐ غير مقبول☐ لا أدري☐

11-حسب تقديرك هل العامل بالمؤسسات الاقتصادية يلتزم بساعات عمله القانونية؟

نعم ☐ لا☐

12-الأجر الذي يتقاضاه العامل يتناسب مع القدرة الشرائية؟

نعم ☐ لا☐

13-حسب معلوماتك هل أسعار هذه المواد مدعمة من طرف الحكومة؟

نعم ☐ لا☐

14-الأجر الذي يتقاضاه العامل يسمح له بادخار جزء منه؟

نعم ☐ لا☐

15-هل الحكومة تعمل على تشجيع الإنتاج المحلي؟

نعم ☐ لا☐

بحذف هذه الأسئلة وفقا للاعتبارات المذكورة توقفت أسئلة الاستبيان عند العدد 33 هذا بالإضافة إلى أسئلة البيانات الأولية المتعلقة بالمبحوث (انظر الملحق رقم 01)

ثالثا :عينة الدراسة وكيفية اختيارها:

تعتبر عملية اختيار مجتمع الدراسة أحد العناصر الجوهرية في البحث، فإذا كان شرط الدّقة من بين الشروط المطلوبة والضرورية في عملية التخطيط للبحث وتصميمه من أجل الوصول إلى الأهداف المحدّدة سلفًا، فإن هذا الشرط يقتضي توفّره أثناء مرحلة اختيار مفردات مجتمع الدراسة، لأنّ أي خلل في عملية الاختيار والتحديد ستكون له عواقب وخيمة لا محالة على سيرورة البحث الذي يتميّز بها هذا الأخير من تناسق وتكامل في بناء مراحله المختلفة.

ولمّا كان يصعب على الباحث أن يجمع بيانات دراسته عن طريق الحصر الشامل الذي يطبّق على جميع أفراد المجتمع الأصلي، فلا مفرّ إذن أن يلجأ هذا الباحث إلى أسلوب المعاينة؛ والتي تعني اشتقاق عينة من المجتمع ككل شريطة أن تكون ممثلة له، وهذا التمثيل لا ينحصر فقط في عدد أفراد العيّنة، وإنّما ينبغي أن يتوفّر على معيار آخر لا يقلّ أهمّية عن ما سبقه، والذي يتمثّل أساسًا في كيف للعينة التي تمّ اختيارها وتحديدها أن تتجسّد فيها كل خصوصيات ومواصفات مجتمع الدراسة بنسب متساوية.

باعتبار أنّ الثقافة السياسية للمواطنين ليست واحدة لكونها ذات خاصية التميّز والتّنوّع من فئة إلى أخرى، و من شريحة إلى أخرى، فالثقافة السياسية لدى الموظّف ليست هي نفسها التي تميّز البطّال، وإذا أردنا التحديد أكثر فالثقافة السياسية لدى الموظف نفسه تختلف من

موظّف إلى آخر، وذلك حسب معايير عدّة كمعيار الأجر والمكانة التي يشغلها وغيرها. وبهذا يمكننا أيضًا أن نميّز الثقافة السياسية للمنتخب الذي ينتمي إلى أحد أعضاء المجالس المنتخبة الولائية والبلدية أو حتى النيابيّة، وبين غيره من المواطنين الذين لا ينتمون إلى المجالس المذكورة وهكذا ... .

وأمّام هذا التباين والتّنوّع من جهة، وطبيعة الموضوع الذي نحن بصدد دراسته والأهداف المسطّرة له من جهة أخرى، يتحتّم علينا أن نتحلّى بالموضوعية والحذر عندما نريد اختيار عيّنة دراستنا، فلا علينا اختيار من يمثّلون الحكومة ويشكّلون جزءً لا يتجزّأ منها بتولّيهم المناصب والمسؤوليات، بحجة أنّ إجاباتهم تصبّ في الاتّجاه الموجب في الغالب، وهو الشّيء الذي قد يفضي إلى أن تكون نتائج الدراسة لا تعبّر عن الواقع بكل موضوعية وصدق، كما انه لا يجب علينا اختيار عيّنة من المعارضين للحكومة وكل ما يتّصل بها، وذلك لأنّ آراءهم وإجاباتهم ستتّخذ منحى السلب في كل شيء حتى ولو كان الأمر غير كذلك، وهو ما يجعلنا أمام تناقض واضح بين ما هو معبّر عنه وما هو كائن بالفعل. وللالتزام بالموضوعية كهدف نرمي الوصول إليه منذ بداية البحث وجب علينا اختيار عيّنة تكون إجاباتها تعبّر عن واقع التنمية في مجتمعنا وعن ما هو موجود بالفعل بنظرة متوازنة، لكونها شريحة محايدة نوعًا ما، فلا هي معارضة ولا مؤيّدة تمامًا، مثلما سلف الذكر عنه. ولهذا السبب لجأنا إلى شريحة الطلبة الجامعيين دون غيرهم، وإلى جانب هذا السّبب الجوهري في اختيار مجتمع الطلبة، فإنه ثمّة العديد من التّبريرات التي جعلتنا نميل إلى هذه الشريحة دون غيرها وهي كالأتي:

- طبيعة البنود التي يتضمّنها الاستبيان من حيث المفاهيم والمصطلحات التي تستدعي بالضرورة أفرادًا ذوي مستوى تعليمي يؤهلهم للإجابة عنها.

- اختيار شريحة الطلبة يتيح لنا فرصة توزيع أكبر عدد ممكن من الاستبيانات في فترة وجيزة لسبب تواجدهم في قاعات التدريس أو المدرجات المخصّصة للمحاضرات.

- تواجد العديد من زملاء التدريس في مختلف الجامعات الجزائرية جعلنا معه نقوم بتوسيع دائرة توزيع الاستبيان على عدّة جامعات، إيمانًا منّا بأنّه كّلما استطعنا توسيع دائرة توزيع الاستبيان على أكبر عدد من الولايات المختلفة كلّما اقتربنا من المعالجة الموضوعية أكثر للموضوع.

- بما أنّ الاستبيان الذي قمنا بإعداده يتميّز بطول بنوده نسبيًّا، والذي يقتضي لزومًا فترة معيّنة للمبحوثين للإجابة عنه، وهو ما فرض علينا في نفس الوقت أن لا نعتمد على الطريقة التي يقوم فيها الباحث بنفسه ملأ إجابات المبحوثين، لكون أنّ هذه الطريقة تتطلّب مساحة واسعة جدًّا من الوقت، خاصّة أمام رغبتنا في توسيع عدد العيّنة، وهو ما جعلنا نلجأ إلى اختيار شريحة الطلبة كمبرّر آخر، وذلك لكوننا نحن وزملاؤنا في التدريس قريبون من الطلبة بشكل دائم تقريبًا، وهو ما يسمح لنا بتوزيع الاستبيان عليهم وتركه لهم لفترة معيّنة من الوقت من أجل الإجابة عنه من جهة، وضمان إرجاعه لنا من جهة أخرى.

إذا أردنا الحديث عن كيفية اختيار عيّنة الدراسة فإنّه من المؤكّد أنّ جملة التبريرات التي تطرّقنا إليها آنفًا تعطينا صورة ولو غير صريحة أنّ نوع العيّنة التي تمّ اعتمادها في دراستنا فقد اختيرت بطريقة عمدية قصدية وهي العيّنة التي تدخل ضمن المعاينات غير الاحتمالية.

على الرغم من أنّ مجتمع البحث والذي نشير به إلى مجتمع الطلبة محدّد ومعلومٌ مسبقًا وهي الخاصّية التي تمكّننا من الاستعانة بأحد عيّنات المعاينات الاحتمالية، إلّا أنّ طبيعة الدراسة التي ألزمتنا أن تكون العيّنة ممثّلة لأكبر عدد ممكن من الجامعات الجزائرية لتكون الإجابات المتحصّل عليها تصطبغ بالصبغة الموضوعية بمستويات مرتفعة كانت أحد المعوّقات بعدم الاستعانة بتلك العيّنات.

الفصل السادس: عرض، تحليل البيانات و نتائج الدراسة

أولا: عرض البيانات و تفسيرها

ثانيا: عرض نتائج الدراسة

جدول رقم (01) : يوضح بيانات عامة حول المبحوثين.

		التكرار	النسبة %
التخصص	أدب عربي	112	14.93
	علوم قانونية	142	18.93
	علم النفس	106	14.13
	علم الاجتماع	93	12.40
المستوى	ثانية	142	18.93
	ثالثة	387	51.60
	رابعة	94	12.53
	أول ماستر	127	16.93
السن	22-20	132	17.60
	25-23	449	59.86
	28- 26	121	16.13
	أكبر من 28 سنة	48	06.40
الجنس	ذكر	261	34.80
	أنثى	489	65.20

		التكرار	النسبة%
التخصص	علوم سياسية	86	11.46
	إنجليزية	79	10.53
	علوم اقتصادية	39	05.20
	فرنسية	37	04.93
	هندسة ميكانيكية	30	04
	هندسة مدنية	25	03.33
مكان الإقامة	بسكرة	150	20
	ورقلة	113	15.06
	الجزائر	50	06.66
	البليدة	40	05.33
	وهران	50	06.66
	مستغانم	28	03.73
	الشلف	01	0.13
	غليزان	01	0.13
	قسنطينة	46	06.13
	سطيف	50	06.66
	تبسة	50	06.66
	أم البواقي	50	06.66
	الأغواط	50	06.66
	غرداية	25	03.33
	تمنراست	25	03.33
	أدرار	30	04
	اليزي	07	0.93
	سكيكدة	02	0.26
	برج بوعريريج	02	0.26

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن أغلب أفراد العينة الدراسة تضمنت شريحة الإناث، و ذلك بنسبة قدرت بـ : 65.20 % في حين مثلت النسبة المتبقية المقدرة ب .34.80% فئة الذكور .

إن الفرق في نسبة الجنس لصالح الإناث في مجتمع دراستنا لا يمكن رده لمحض الصدفة و ذلك لاعتبار أن نسبة النجاح الدراسي للإناث في المجتمع الجزائري تفوق نسبة الذكور في مجموعها العام ، فإذا حاولنا مثلا النظر إلى عدد المسجلين من الجنسين في مختلف الجامعات الجزائرية في سنوات مختلفة لوجدنا أن نسبة الطالبات مرتفعة بكثير بالنسبة للطلبة الذكور ، فنسبة الإناث إلى الذكور في الالتحاق بالتعليم العالي في الجزائر كان على الشكل الآتي [1]:

السنة	2007	2009	2010
النسبة %	140	144	146

من خلال هذه الأرقام يمكن معها بكل بساطة أن نقف عند تفسير السبب في عدم التوازن في نسب الإناث بالنسبة للذكور في الجامعات ، علاوة على ارتفاع عدد المسجلين من الإناث بالمقارنة بالذكور، نجد أن ثمة هناك اعتبار آخر يمكن الاستناد إليه كتفسير لتفاوت النسب بين الجنسين، هذا الاعتبار الذي يعتمد أساسا على ملاحظتنا الميدانية كأساتذة

[1]– http://data.albankaldwali.org: avril 2012 , à 17:30

و الذي يقوم على أن نسبة حضور الإناث في المحاضرات أو الحصص التوجيهية تفوق نسبة الذكور بكثير في أغلب الأحيان .

انطلاقا من أن نسبة تسجيل الذكور في الجامعات أقل من جهة ، و نسبة حضورهم للدروس و المحاضرات من جهة أخرى ، يجعلنا نؤكد بأن توزيع النسب المدرجة في الجدول أعلاه طبيعية جدا .

بانتقالنا إلى بيانات سن المبحوثين نجد أن الفئة الثانية التي تتضمن أفراد الدراسة الذين يتراوح أعمارهم ما بين 23–25 سنة هي التي حققت أعلى نسبة حيث قدرت ب 59.86 % في حين شكلت ما نسبته 22.53 % أفراد الدراسة الذين يفوق أعمارهم 26 سنة، و تأتي نسبة 17.60 % في الترتيب الأخير التي تمثل فئة الذين أعمارهم ما بين 20–22 سنة.

عند تسليمنا الاستبيان للأساتذة الأفاضل الذين يدَّرسون في الجامعات المذكورة طلبنا منهم تفضيل الطلبة الأكبر سنا أثناء عملية توزيع الاستبيان ، و ذلك لأن عامل السن يعتبر عنصرا له حيز كبير من الأهمية في الموضوع الذي نحن بصدد دراسته ، فتجربة الأفراد الذين يفوق سنهم 24 سنة يختلف نوعا ما عن أولئك الذين أقل منهم سنا و هكذا .....

و بناء على هذا قام هؤلاء الأساتذة بتوزيع الاستبيان بدرجة كبيرة على الطلبة المقبلين على التخرج سواء كانوا ضمن الطلبة الذين يدرسون النظام الجديد(ل.م ل) و هم الذين شكلوا أعلى نسبة بـ 51.60 % ، أو أولئك الذين يدرسون السنة الرابعة جامعي ضمن النظام القديم (الكلاسيكي) ، و هم من حقق أقل نسبة في الجدول بـ 12.53 % و بذلك تكون النسبة الإجمالية للطلبة المقبلين على التخرج مقدرة بـ 64.53 %، أما نسبة 16.93 % فقد

مثلت الطلبة الذين يدرسون سنة أول ماستر في تخصصات الإنجليزية الأدب العربي الهندسة الميكانيكية ، علوم قانونية.

في حين تضمنت نسبة 18.93 % الطلبة الذين يدرسون في مستوى الثانية جامعي، أما تخصصات الطلبة فقد توزعت على مختلف العلوم المتوفرة في الجامعات الجزائرية، فقد حققت نسبة 26.53 % الطلبة الذين يدرسون في شعبة علم النفس ، و علم الاجتماع و نسبة 30.39 % مثلت الطلبة الذين يدرسون في شعبتي العلوم القانونية ، و العلوم السياسية ، و نسبة 15.46 % توزعت بين الطلبة الذين يدرسون اللغة الإنجليزية ، الفرنسية أما نسبة 14.93 % فقد تضمنت طلبة الأدب العربي ، في حين مثلت نسبة 05.20 % طلبة العلوم الاقتصادية، أما نسبة 07.33 % فقد توزعت بين طلبة الهندسة المدنية الذين يزاولون دراستهم في جامعة فرحات عباس بسطيف ، و طلبة الهندسة الميكانيكية الذين يدرسون في جامعة الحميد بن باديس بمستغانم .

قبل أن تنتقل إلى عنصر آخر يجدر بنا نشير إلى نقطة مهمة استوقفتنا أثناء تفريغ الاستبيان والتي تتعلق أساسا عن بيانات الجنس و تخصصات مجتمع البحث، حيث لاحظنا أن نسبة تتجاوز 68.38 % تتضمن الغالبية منها شريحة الإناث ، و هذا لكون أن هناك تخصصات في الجامعة يلتحق بها نسبة كبيرة جدا من الإناث : كالأدب العربي و اللغات و علم النفس و علم الاجتماع ، و ما دامت أن هذه التخصصات المذكورة آنفا تواجدت ضمن عينة الدراسة ، هو الشيء الذي جعل نسبة الإناث في بيانات الجنس تتفوق على

نسبة الذكور بقرابة الضعف، و بهذا نكون قد أضعنا نقطة أخرى لاعتبارات السابقة التي حاولنا من خلالها الوقوف على سبب التفاوت بين نسبة الإناث و الذكور في مجتمع دراستنا.

أما النقطة المتعلقة ببيانات المبحوثين حول مكان إقامتهم فنجدها قد توزعت على أهم المدن من حيث الموقع و المكانة ، و فيما يتعلق بالكيفية التي على ضوؤها وجدت هذه المدن نجد أنفسنا قد تطرقنا إليها عند حديثنا عن عينة الدراسة (أنظر مطلب العينة و كيفية اختيارها في الجانب الميداني) .

لقد مثلت نسبة 11.99 % طلبة المدن الواقعة في الشمال والتي نقصد بها مدينة الجزائر و البليدة ، في حين نسبة 10.66% مثلت المدن الواقعة في الغرب الجزائري و هي مدينة وهران ، مستغانم ، بالإضافة إلى طلبة يقيمون في مدينة الشلف و غليزان الذين يدرسون في جامعة مستغانم تخصص هندسة ميكانيكية ، أما نسبة 25.64 % مثلت مدن الشرق و هي أم البواقي ، تبسة ، سطيف ، قسنطينة ، و بالإضافة إلى هذه المدن نجد أن هناك من الطلبة من يقيم بمدينة سكيكدة بنسبة 0.26 %، و كذلك مدينة برج بوعريريج بنفس النسبة أي 0.26 %، و للإشارة فإن الطلبة الذين يقيمون في المدينتين الأخيرتين يزاولون دراستهم في المدرسة الوطنية للأساتذة بقسنطينة تخصص أدب عربي ، أما النسبة الأعلى المقدرة بـ :53.31 % فقد مثلت الطلبة الذين يقيمون في مدن الجنوب الجزائري و تجدر الإشارة بأن الطلبة الذين يقيمون في ولاية اليزي معظمهم يزاولون دراستهم في جامعة ورقلة و القليل منهم في جامعة تمنراست.

إن تبيان أفراد مجتمع الدراسة من حيث مكان الإقامة بين شمال الجزائر و جنوبها من جهة و شرق الجزائر و غربها من جهة أخرى ، و كذا التباين داخل نطاق المدينة نفسها من وجهة نظر أخرى باعتبار أن المقيمين في مدينة ما يتوزعون من المؤكد على عدد من الدوائر و بلديات هذه المدينة، فقولنا مثلا أن نسبة 6.66 % من أفراد الدراسة يقيمون في مدينة سطيف فإن هذه النسبة تتوزع على دوائر و بلديات عين ولمان ،العلمة ، عين أزال و غيرها ،... و نفس الأمر كذلك بالنسبة إلى مدينة بسكرة لأننا سنجد من يقيم في إحدى دوائرها و بلدياتها كأولاد جلال ، سيدي عقبة ، أوماش، سيساعدنا على إعطاء صورة و نظرة من هؤلاء الطلبة تتسم بالشمول و العمق للواقع الفعلي للتنمية في الجزائر في مختلف جوانبها سواء كانت سياسية ، اقتصادية أو اجتماعية.

جدول رقم (2) : يبين موقف المبحوثين من المشاركة في الانتخابات

الموقف من المشاركة		التكرار	النسبة %
نعم		257	34.26
لا	عدم الاقتناع بأهمية المشاركة	389	53.28
	عدم وجود احد المقربين ضمن المترشحين	61	08.35
	عدم الاقتناع ببرامج المنتخب ين	34	04.65
	شيء آخر	246	33.69
المجمـــــــــــــــوع		730*	100

* المجموع 730 يعبر عن تكرارات إيجابيات المبحوثين الذين لم يشاركوا في الانتخابات المقدر عددهم بـ 493، و لا يعبر عن العدد الإجمالي للعينة

إن الانتخابات هي عملية صنع القرار و التي يقوم بها المواطنون لاختيار من يمثلهم و تتم هذه العملية بواسطة التصويت أو الاقتراع ، و يحتل مفهوم الانتخابات الديمقراطية عند الكثير من الباحثين موقع الصدارة في النظم الديمقراطية، و ذلك منذ أن عرف **جوزيف شومبتر** الديمقراطية على أنها " مجموعة من الإجراءات التي يستطيع الأفراد من خلالها المشاركة في عملية وضع القرارات السياسية عن طريق التنافس في الانتخابات حرة "[1].

لقد عَرفت الجزائر بعد الاستقلال عدة انتخابات لا سيما منها المصادقة على التعديلات التي أجريت على الدستور ، أو لإختيار النواب أو أعضاء المجالس البلدية و الولائية و لكن مفهوم الانتخابات بالمعنى الديمقراطي لم تتضح معالمه إلا في أواخر الثمانيات وهي الفترة التي يقابلها بداية التعددية الحزبية في الجزائر وفتح المجال للمشاركة السياسة بكل ديمقراطية .

إن عملية مشاركة المواطنين في عملية الانتخابات سواء للترشح لتقلد المناصب القيادية و المسؤوليات، أو للمشاركة بعملية التصويت من الأمور التي تساعد على نجاح العملية الانتخابية في أي مجتمع ، و لعلّ من أهم المعايير التي يؤخذ بها في نجاح الانتخابات – طبعا هنا نشير للانتخابات الديمقراطية النزيهة – هو معيار نسبة مشاركة المواطنين في العملية الانتخابية ، و هو ما يعني أنه كلما ارتفعت نسبة المشاركة ، كلما زادت مصداقية الانتخابات و أصبحت لها معنى و العكس صحيح.

[1]Joseph.Schumpeter: capitalism . Socialism .and democracy (new york, harpe) P ,259.

إن الحديث عن المشاركة في الانتخابات يقودنا إلى النظر للنسب المدرجة في الجدول أعلاه التي تعبر عن موقف مبحوثينا من المشاركة في الانتخابات التي شهدتها الجزائر في الفترات السابقة ، هذه الأخيرة التي أفرزت أن نسبة 34.26 % من المبحوثين عبروا بأنهم شاركوا في الانتخابات السابقة ، لاسيما الانتخابات الرئاسية لعام 2009، و انتخابات جوان لسنة 2007 الخاصة بالتشريعات، و انتخابات نوفمبر الخاصة بالمجالس الولائية و البلدية.

إن اقتصارنا على انتخابات 2007 بالتحديد راجع لخصوصية عينة بحثنا، حيث أن أكثر من 77.46% من مبحوثينا لا يتجاوز سنهم 26 سنة على الأكثر ، و هو ما يعني حتما عدم مشاركتهم في الانتخابات التي سبقت هذه السنوات بحكم عامل السن.

إن التمعن في نسبة المشاركة لمبحوثينا في الانتخابات التي أجريت في الجزائر ، يجعلنا نستكشف بأن هذه النسبة ضئيلة نوعا ما بالمقارنة مع النسبة الإجمالية ، و لكن مع هذا يمكننا أن نؤكد في هذا الاتجاه بأن أهمية النسبة طبيعية جدا ، و هذا لكون نسبة المشاركة في هذه الانتخابات التي اشرنا إليها لم تتعدى نسبة 40 %، و الأكثر من ذلك أن هناك ولايات لم تتعدى فيها نسبة المشاركة 5%، و أخرى لم تتعدى 10 %، و بهذا تكون نسبة المشاركة لدى مبحوثينا غير بعيدة عن الواقع الذي شهده المجتمع الجزائري في تلك الفترة.

إذا تجاوزنا النسبة المعبرة عن مشاركة بعض أفراد دراستنا في الانتخابات السابقة للحديث عن النسبة التي تعبر عن عدم المشاركة سنجدها تصل إلى ضعف النسبة الأولى، لأنها قدرت ب 65.73%، و إذا حاولنا الغوص في مسببات العزوف عن المشاركة فإن المنطق يفرض علينا أن نستثني من البداية سنة 11.46% من النسبة المذكورة، و التي تمثل عدد

أفراد الدراسة الذين لا يملكون بطاقة الناخب أصلا لكون سنهم أثناء مرحلة الانتخابات لم يصل سنهم إلى 18 سنة ، و هو ما لا تسمح لهم الحصول على البطاقة قانونيا ، و يقدر عدد هؤلاء بـ 86 فردا.

و إذا كان المنطق يفرض علينا استثناء هذه النسبة أثناء بداية التحليل عن عزوف أفراد الدراسة عن المشاركة في الانتخابات بحجة عدم امتلاكهم لبطاقة الناخب لصغر سنهم فإن هذا المنطق أفرز لنا إشكالات أخرى وجب علينا التوقف عندها بقوة ، و لا يمكننا تجاهلها بأي حال من الأحوال لأن هذه الإشكالات تطرح ورائها عدة تساؤلات لا يمكن الإجابة عنها أو ربما تقدم إجابات لها بدون إقناع ، إذ كيف نجد تفسير لأفراد تجاوز إجاباتهم بعدم امتلاكهم لبطاقة الناخب في خانة شيء آخر أذكره إلى اختيار عدم الاقتناع بأهمية المشاركة في خانة أخرى ، بالرغم من أن عدم وجود بطاقة الناخب مبررا كافيا لأنهم في سن لا يسمح لهم بالمشاركة في الانتخابات أصلا.

من الأسباب التي جعلت عدم مشاركة مبحوثينا في الانتخابات هو عدم الاقتناع بأهمية المشاركة ، وهو السبب الذي حقق أعلى من بين النسب الآخرين و ذلك بـ 53.28%هذا بالإضافة إلى وجود نسبة 08.35% تضمن أفرادا عبروا بأن عدم المشاركة يرجع في المقام الأول إلى عدم وجود أحد المقربين من المترشحين للانتخابات .

و إن كانت هذه النسبة قليلة بالنظر إلى النسبة الأولى و لكنها معبرة أيضا عن ما يجري في الواقع أثناء المناسبات الانتخابية، إذ أن عنصر العصبية و الولاء من العناصر التي تدخل في حسابات العملية الانتخابية ، و هو ما يؤدي بالكثير من المواطنين في أغلب الأحيان

المشاركة في الانتخابات لا بسبب قناعاتهم الشخصية بالمشاركة في حد ذاتها ولاقتناعهم بالبرامج المعدة و المطروحة من طرف المترشحين، و لا بقناعاتهم الشخصية بالأحزاب بقدر ما كان السبب في وراء المشاركة هو وجود أحد المقربين من الأصدقاء أو الأقارب أو ما يسمى عند البعض بالعرش.

إلى جانب ما تقدم من أسباب هناك البعض من أفراد العينة كان السبب في عدم مشاركتهم في الانتخابات راجع لكونهم لم يكونوا مقتنعين ببرامج المترشحين ، و ذلك لأنه في الفترة التي تسبق يوم الانتخاب و المقدرة بحوالي شهر يقوم المترشحين سواء كانوا هؤلاء المترشحين ضمن قوائم حرة ، أو ينتمون إلى أحزاب معينة بتقديم برامجهم التي تكون بمثابة أهداف يسعون لتجسيدها ميدانيا بعد فوزهم في الانتخابات ، و أثناء تقديم هذه البرامج من طرف المترشحين حتما سيجدون ما يؤيدونهم و يتفقون معهم في برامجهم، كما أنه في الوقت نفسه حتما سيصطدمون بمن يرفض و لا يقتنع بما قدموه و طرحوه من برامج في حملتهم الانتخابية.

أما عن السبب الآخر الذي كان وراء عدم مشاركة أفراد دراستنا في الانتخابات فقد عبرت عنه نسبة 21.91 %* التي رأى ممن ينتمون ضمنها بأنه لا توجد شفافية في الانتخابات و أضافوا كذلك بأن أصوات المواطنين ليس لها أهمية تذكر لاعتقادهم بأن الأمور محسومة سلفا ، و هو ما جعل مشاركتهم من دونها لا يؤثر في الأمر شيئا.

* حققت خانة شيء آخر المدرجة في الجدول نسبة 33.69 %، و هي النسبة التي توزعت بين أفراد العينة بأنهم لا يملكون بطاقة الناخب و المقدرة نسبتهم بـ 11.46 % هذا بالإضافة إلى إيجابيات النسبة المذكورة 22.23 % .

و قبل مغادرة التعليق على النسب المدرجة في هذا الجدول نريد تسليط الضوء على نقطة محورية تم استلالها من النسب المعبرة عن أولئك الذين لم يشاركوا في الانتخابات ، و هي أنه بالرغم من تباين و اختلاف أسباب عدم المشاركة بالنسبة لمبحوثينا فإن التمعن و التدقيق في هذه الأسباب يمكننا من التأكد بأن في مجموعها ينحصر في عامل واحد ألا و هو عدم الاقتناع بأهمية المشاركة بنسبة 100% من المجموع الكلي للرافضين المشاركة في الانتخابات ، بما فيها نسبة المعبرين عن عدم امتلاك بطاقة الناخب لكونهم لم يكتفوا بهذا السبب ، بل قاموا باختبار الخانة الأولى من الاختيارات المدرجة الخاصة بالتعليل عن سبب عدم المشاركة في العملية الانتخابية ، لا سيما أثناء وجود قطيعة مرتفعة بغض النظر عن أسباب ذلك يعتبر معوقا و مؤشرا سلبيا لقياس التنمية السياسية .

جدول رقم (03) يوضح شكل المشاركة في الانتخابات

شكل المشاركة	**التكرار**	**%النسبة**
مشاركة تلقائية	694	92.53
مشاركة إلزامية	56	07.46
المجمـــــــــوع	750	100

تعد الديمقراطية حجر الأساس و القاعدة الأساسية للتنمية ، و الحديث عن الديمقراطية يتطلب منا وضع هذا المصطلح في مكانه اللائق خاصة أننا في زمن مملوء بالتناقضات

و غاب فيه توحيد الرأي في بعض المصطلحات ، فما نراه نحن كفاحا يراه الآخر إرهابا و ما نراه نحن تسلطا يراه الآخر شكل من أشكال الديمقراطية و الحرية و هكذا ...

إن المفهوم الشامل للديمقراطية يتضمن أبعاد و مؤشرات عديدة و التي من بينها ما يتعلق بقضايا الشفافية ، الانتخابات ، و فاعلية الحكومة و الاستقرار السياسي ، كما يتضمن إجراءات و عمليات التصويت و المشاركة السياسية ، و تتسع لحقوق الإنسان و كرامته و عمليات الحكم و المعارضة و غيرها كثير ....

وفق تقارير التنمية البشرية لعام 2002 فإن هناك ثلاثة ركائز أساسية للتنمية و هي الصحة ، التعليم و ثالثا الديمقراطية و ما تفرضه من حرية و مشاركة ، و ذلك لأن الديمقراطية تتطلب ممارسات شكلا و مضمونا فتصبح الحرية و المشاركة جزء من حياة الناس و ممارساتهم ، و تصبح في ذات الوقت أساسا لتعزيز التنمية و تمكين المجتمع ، فلا يمكن أن تتصور مثلا مشاركة أفراد في اتخاذ قرارات أو في أي شأن آخر تحت الضغط و الإكراه ، و توسم هذه الممارسة بأنها شكلا من أشكال الديمقراطية .

إن النسب الموزعة في الجدول يتضح من خلالها أن مؤشرات الديمقراطية التي تشير إلى توفر وجود فضاء من الحرية في مشاركة المواطنين متوفرة لدى عينة دراستنا بشكل واسع و هو ما نشير به هنا في هذه الحرية هو ما تتصل بحرية المشاركة في الانتخابات و لعل نسبة 92.53 % خير دليل على هذا المؤشر ، إذ عبر لنا الأغلبية الساحقة من مبحوثينا أن عملية المشاركة في الانتخابات بالجزائر تتم بكل حرية و تلقائية و أن هذه العملية تجري بعيدة كل البعد عن معاني الإكراه و عن أي نوع من أنواع الضغوط .

إن الشيء الذي استوقفنا في هذه النسبة هو أن هذه الأغلبية التي عبرت بأن المشاركة في الانتخابات بالجزائر تم بكل حرية تضمنت نسبة 65.73 % (انظر الجدول رقم 02) التي تمثل أولئك الذين لم يشاركوا في الانتخابات السابقة تحت جملة من الأسباب التي تطرقنا إليها أثناء وقوفنا على النسب بالتحليل .

و هو ما نعني بالبداهة مصداقية و موضوعية النسب المشار إليها أعلاه ب 92.53 % إذ كيف لا تكون المصداقية و نحن أمام نسبة احتوت على أفراد من العينة أقروا صراحة بوجود مساحة واسعة من الحرية في المشاركة في الانتخابات بالجزائر.

و النقطة الثانية التي تصب في صالح هذه النسبة أيضا هي أنه لو لم تكن هناك حرية تامة في المشاركة في الانتخابات بالجزائر لما وجدت لدينا النسبة التي مثلت أفراد العينة الذين لم يشاركوا و قاطعوا الانتخابات (في الجدول رقم 02) ، و هو الشيء الذي يؤكده مرة أخرى على مصداقية أفراد العينة في تعبيرهم على أن المشاركة تتم بكل حرية و تلقائية و هو الأمر الذي يتجسد و يتماشى فعلا مع مجريات الواقع المعاش بالجزائر.

إذا تركنا هذه النسبة جانبا و سلطنا الضوء على النسبة الثانية التي تمثل أولئك الذين رأوا بأن المشاركة في الانتخابات تتم بشكل فيه نوع من الإلزام يتضح لنا بأنها نسبة ضئيلة جدا إذا قارناها مع التي سبقتها ، إذ شكلت ما نسبته 07.46 % فقط .

إذا أردنا أن نقف على الدوافع و المسببات التي كانت وراء هذا الرأي لوجدنا مرد ذلك إلى بعض الإشاعات* التي شاعت في المجتمع الجزائري أثناء الانتخابات الرئاسية لعام 2009

*__الإشاعة__ : هي ذلك القول أو الخبر الذي يتناقله الناس فيما بينهم دون التثبت أو التأكد من صحته أو خاطئة

و الانتخابات التشريعية و المحلية من نفس السنة التي يكمن مضمونها في أنه أي مواطن لا يشارك في الانتخابات ستكون له عواقب وخيمة من السلطة ، لا سيما شريحة الشباب المقبل على مسابقات التوظيف حينها ، حيث أن كل ملف يودع بغرض طلب التوظيف يشترط أن يتضمن نسخة لبطاقة الناخب ليتبين من خلالها أن طالب الوظيفة شارك في الانتخابات من عدمه ، و هو ما يؤثر فيما بعد على قبول أو رفض الملف من الجهات المعنية بالتوظيف و ما قلناه عن ملفات التوظيف شاع أنه يشترط مع ملفات طالبي السكن أيضا .

لقد كان الغرض من هذه الإشاعات و التي تضاربت حينها تساؤلات عديدة حول مصدر هذه الإشاعة ؟ هل هذه الإشاعة صادقة أم كاذبة ؟ هل صادرة من جهات رسمية أولا ؟ و غيرها من الأسئلة، هو ضمان أعلى النسب في المشاركة في الانتخابات.

أمام هذه الإشاعات خاصة ما تعلق منها و أتصل بأن ملفات التوظيف و السكن مرهون قبولهما بنسخة بطاقة الناخب مشار فيها بأن صاحب الملف قد انتخب فعلا ، ولذلك لم تجد الكثير من شرائح المجتمع لا سيما الشباب منها الحل إلا المشاركة في الانتخابات حتى و لو كانوا غير راغبين و مقتنعين بذلك .

بتقديم هذه المعطيات التي تزامنت مع المواعيد الانتخابية التي أشرنا إليها رأى الكثير من أفراد المجتمع الجزائري بأن حرية المشار vكة في الانتخابات اتخذت طابعا شكليا فقط ما دام مضمون المشاركة هو الإلزام ، و هو ما يعني أن الأمر ليس مقتصرا على النسبة 07.46 % فقط.

جدول رقم (04) يوضح شكل عملية تصويت المبحوثين

عملية التصويت	التكرار	النسبة %
التصويت بكل حرية و ديمقراطية	750	100
التصويت تحت الضغط و الإكراه	00	00
المجموع	750	100

لقد تحدثنا في بداية تحليلنا للجدول رقم (03) بأن من مؤشرات الديمقراطية و تحقيق مبدأ التنمية خاصة في بعدها السياسي في أي مجتمع مرتبط أساسا بعنصر الحرية في المشاركة و يقصد هنا بالمشاركة تلك المرتبطة بالحياة السياسية كالمشاركة في الانتخابات ، المشاركة في الأحزاب ، المشاركة في اتخاذ القرار ، حضور الاجتماعات الرسمية و غيرها من بين مظاهر المشاركة.

إذا كانت أغلبية مبحوثينا في الجدول السابق عبروا بأن مشاركتهم في الانتخابات تم بشكل تلقائي اختياري محققين بذلك نسبة 92.53 % و لم نجد إلا فئة قليلة مثلتها نسبة 07.46 % رأوا عكس ذلك أي أن مشاركتهم كان فيها نوع من الإلزام، فإن الأمر مختلف تماما في هذا الجدول، و طبيعة هذا الاختلاف تظهر في عدم وجود أي نسبة تذكر قد رأت أو خالفت النسبة الأولى المحققة بـ 100%، حيث أكد لنا كل الأفراد الذين أجريت عليهم الدراسة بدون استثناء يذكر بأن عملية اختيار المترشحين و التصويت لهم في المكاتب

المخصصة لذلك تتم بكل حرية و ديمقراطية ، و لا تتسم بأي نوع من أنواع الإكراه و الالتزام.

إن تحقق هذه النسبة في هذا الجدول يوضح لنا من جديد تحقيق مؤشرات انتشار الديمقراطية في الجزائر و تجسيدها على أرض الواقع ، سواء تعلق الأمر بتوفير فضاء للحرية في المشاركة في الانتخابات أو تعلق الأمر بجعل المواطنين يعبرون عن آرائهم و اختيارهم بكل حرية و ديمقراطية ، و ما يدعم هذا المؤشر هو احتواء هذه النسبة أي 100% على آراء أولئك الذين قاطعوا المشاركة في الانتخابات(65.73%) أو أولئك الذين رأوا بأن مشاركتهم فيها نوع من الإلزام .

إذا تركنا إجابات مبحوثينا جانبا و تحدثنا عن تجربتنا الشخصية و تجارب محيط أصدقائنا و أقاربنا من المشاركة في الانتخابات السابقة في مناسبات متعددة أنه لم نشهد أو نسمع بمواطن أرغم تحت الإكراه أو ضغط داخل المكاتب المخصصة للتصويت باختيار مترشح معين أو التصويت لقائمة معينة.

و في هذا الصدد يجب أن ننوه بأمر يصب في هذا الاتجاه هو أن عملية المشاركة و تصويت للأسلاك الخاصة من رجال الدرك و الجيش الوطني الشعبي كان له في سنوات التسعينيات طريقة خاصة في عملية التصويت ، إذ كانوا يصوتون داخل ثكناتهم و مقرات عملهم، و لقد كانت هذه الطريقة الخاصة في التصويت نابعة من الظروف التي كانت سائدة في تلك السنوات ، و يذكر أن هذه الطريقة برغم خصوصية عينتها و خصوصية المرحلة التي كانت يشهدها الوطن، إلا أنها واجهت موجة شديدة من الانتقادات من الداخل من

طرف بعض الأحزاب و من الخارج من طرف المنظمات و الهيئات العالمية، و هو ما جعل الحكومة الجزائرية تتعجل في إدخال تعديلات في طريقة التصويت لهذه الشريحة و ذلك من أجل إضفاء طابع الديمقراطية في مضمونها الشامل من حيث المشاركة و التصويت في الانتخابات.

جدول رقم (05) :يوضح موقف المبحوثين من حضور اجتماعات المجالس المنتخبة

موقف المبحوثين		التكرار	النسبة %
نعم		08	01.07
لا	عدم وجود فرصة الحضور	76	10.42
	عدم الرغبة و الاهتمام	65	08.76
	بسبب غياب الثقة	317	42.42
	عدم الجدوى من الحضور	211	28.43
	لعدم الأحقية في الحضور	73	09.83
	المجمـــــــــــوع	742*	100

من بين المؤشرات السياسية التي تعتمد عليها في قياس التنمية هو حضور المواطنين للاجتماعات ، سواء كانت هذه الاجتماعات متعلقة بالأحزاب السياسية أو اجتماعات المجالس المنتخبة للبلدية منها أو الولائية ، و بتسليط الضوء على نسب الجدول لاسيما ذات

*المجموع 742 يعبر عن تكرارات إيجابيات المبحوثين الذين لم يحضرواجتماعات المجالس المنتخبة

الصلة بأفراد الدراسة الذين أجابوا بأنهم سبق أن شاركوا في اجتماعات المجالس المنتخبة المتواجدة في مكان إقامتهم ، يتضح بأنه لا توجد سوى نسبة تكاد أن تنعدم في ظل النسبة التي تقابلها ، و التي نعني بها الذين أجابوا بأنهم لم سبق لهم حضور هذه المجالس و قد قدرت هذه النسبة بـ: 01.07 % .

إن حضور المواطن لمثل هذه الاجتماعات تجعله يمتلك ثقافة على مجريات الأمور المتعلقة بمكان إقامته الحاضر منها أو ما يتطلع إليها أعضاء هذه المجالس من قضايا في المستقبل.

إذا كان المواطنون هم من اختاروا أعضاء هذه المجالس بالتصويت لهم في الانتخابات، فإنه يحق لهم مراقبتهم و متابعتهم من الناحية القانونية لمهامهم و أدائهم.

و لعل من أهم الطرق التي تجعل المواطنين قريبين من منتخبيهم و من يمثلهم في تسيير شؤون حياتهم لمتابعتهم و مراقبتهم هو حضورهم للاجتماعات التي يعقدونها، لاسيما منها ذات العلاقة الوطيدة بشؤون حياتهم العامة.

أما إذا أردنا الانتقال للحديث عن النسبة لممثلة لأفراد الدراسة الذين عبروا لنا بأنهم لم يسبق لهم المشاركة بالحضور في الاجتماعات المجالس المنتخبة نصطدم بمؤشر سلبي يؤثر على قياس التنمية ليس في بعدها السياسي فحسب بل يتعدى ذلك إلى الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية للتنمية أيضا ، هذا المؤشر الذي عبرت عنه نسبة 98.93% من مجموع أفراد الدراسة ، و قد برروا عدم حضورهم لهذه الاجتماعات بجملة من الأسباب توزعت كما هو مبين في الجدول.

سنحاول الوقوف عند هذه النسب بالتحليل مبتدئين بنسبة 9.83 % التي مثلت عينة من أفراد الدراسة الذين رأوا بأن عدم حضورهم لهذه الاجتماعات ناجما من كون القانون لا يسمح لهم بذلك ، و إذا تمعنا في هذا التبرير نجده مخالفا لنص المواد المتضمنة في قانون البلدية والولاية ، إذ أن المجلس البلدي و الولائي حسب هذه المواد هو الاطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي و التسيير الجواري.

يتخذ المجلس الشعبي البلدي و الولائي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم و استشاراتهم حول خيارات و أولويات التهيئة و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و تجد الإشارة أن جلسات المجلس الشعبي البلدي و الولائي تكون علنية و تكون مفتوحة لمواطني البلدية و لكل مواطن معني بموضوع المداولة.

و يمكن في هذا المجال استعمال على وجه الخصوص الوسائط (كرؤساء الأحياء مثلا) و كذا استعمال الوسائط الإعلامية المتاحة ، كما يمكن المجلس الشعبي الولائي تقديم عرض عن نشاطه السنوي أمام المواطنين ، و قصد تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية في اطار التسيير الجواري يسهر المجلس الشعبي البلدي و الولائي على وضع اطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين و حثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم و تحسين ظروف معيشتهم.

و في هذا الاطار أيضا يمكن لكل مواطن الاطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي و الولائي، و كذا القرارات البلدية يمكن لكل مواطن ذي مصلحة الحصول على نسخة منها كاملة أو جزئية على نفقته.

إلى جانب قدرة المواطن الاطلاع على مستخرجات المداولات و قدرة الحصول على نسخة منها ، بإمكانه أن يطلع عليها في الأماكن المخصصة للملصقات داخل البلدية أو الولاية لكون أن هذه المداولات تعلق باستثناء منها تلك المتعلقة بالنظام العام و الحالات التأديبية.[1] من خلال هذه الوقفة القانونية يتضح جليا بأن الحجة التي قدمها أفراد الدراسة لعدم حضورهم الاحتجاجات غير مبررة و غير مؤسسة على الإطلاق ، و هو ما يؤكد بأن ثقافاتهم السياسية في هذا الجانب منعدمة.

أما نسبة 28.43 % ، يرى منتسبيها بأنه ليس هناك فائدة تذكر من حضورهم هذه الاجتماعات ، لكون أن حضورهم حسب اعتقادهم لا يضيف و لا يغير شيئا في الحياة العامة المتعلقة بمكان إقامتهم، و كذلك أن حضورهم لا يجنون من ورائه مكتسبات يستفيدون منها لأنفسهم أو لذويهم ، كما يرون بأن النقاشات التي تدور في هذه الاجتماعات مألوفة للجميع و نتائجها واضحة مسبقا ، و أن القرارات التي اجتمعوا عليها تخدم فئات بعينها بما فيهم أعضاء هذه الاجتماعات أنفسهم ،و لذلك فهو يرون مادام أن الأمر هكذا فإنه لا جدوى من الحضور.

من المبررات الأخرى التي تبناها أفراد دراستنا لعدم حضورهم هذه الاجتماعات هو غياب الثقة بينهم و بين أعضاء هذه المجالس ، و قدرت نسبتهم 42.42 % و هي النسبة الأعلى من بين النسب الأخرى ، و إذا كان هذا الرأي قد حقق أعلى نسبة فإنه في الوقت نفسه قد تضمن أخطر المصطلحات التي تعارض التنمية ، لأن هذه الأخيرة تحتاج إلى وجود علاقة

[1] انظر المادة 11-12-13-14-26-30 من قانون البلدية الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية – العدد 37 – الموافق لـ 3 يوليو 2011 م – الموافق لـ 1 شعبان عام 1432 هـ

ثقة بين المواطنين و النظام الكلي القائم بما يمثله من أبنية و عمليات و مراكز و توزيع للقيم و الموارد ، أما دون ذلك فإنه يشكل معوقا و إشكالا في وجه التنمية.

فإذا كانت الثقة بين أفراد الأسرة في علاقتهم فيما بينهم أو بين الأقارب يعتبر إنذارا لمخاطرة ما، فإن هذه المخاطرة تزداد أضعافا مضاعفة، إذا كانت بين المواطنين و من يمثلهم في تسيير شؤونهم العامة.

إن شيوع مثل هذه العلاقة بين المواطنين مع من يمثلهم يترتب عنها نتائج وخيمة، لأن هؤلاء المواطنين تصطبغ أحكامهم و تقييماتهم عن مجريات الأمور بصيغة سلبية و يصبحون بذلك يبحثون عن العيوب و المساوئ ، و يتجنبون الحديث عمدا عن المزايا و كل ما هو إيجابي.

لقد رأى أصحاب هذه النسبة (42.42%) بأن أعضاء هذه المجالس يسعون وراء مصالحهم الخاصة فقط، وهم بذلك يهملون قضايا الأخرين الذين انتخبوهم ، كما أنهم نسو أو تناسوا بسرعة ما قطعوه من عهود للمواطنين قبل وصولهم لهذه المناصب.

إن هذه النسبة التي تم التعليق عليها ، و النسبة التي سبقتها المقدرة ب 28.43 %، المعبرة عن أولئك الذين يرون بعدم جدوى حضور الاجتماعات تجعلنا نقر بأنهما يشتركان في نفس المبرر وإن اختلفت المفاهيم فيما بينهم فقط، و هو ما يحقق لنا في مجمله نسبة 70.85 %من الأفراد الذين يشاركون في الدراسة تنعدم لديهم الثقة في حضور الاجتماعات المنعقدة من طرف المجالس المنتخبة الولائية منها أو البلدية ، و هو ما يشكل كما قلنا عائقا و حاجزا في العملية التنموية سواء أثناء التخطيط لها ، أو أثناء تنفيذها أو في مرحلة التقييم ، أما

نسبة 08.76 % ،فقد عبرت عن عينة أفراد الدراسة الذين رأوا أن غياب الرغبة و الاهتمام كان سببا في عدم حضورهم لاجتماعات المجالس المنتخبة.

إن مثل هذه الآراء يمكن إضافتها للعوامل التي تعرقل و تقف كإشكال في وجه التنمية، لأن مثل هذه التبريرات التي تتضمن نوعا من التسيب و اللامبالاة لا تخدم التنمية و لا تسايرها على الإطلاق، كما أنها تتنافى مع روح المواطنة و مبادئ الديمقراطية.

أما النسبة المتبقية و المقدرة ب 10.42 % و هي النسبة التي عبر من خلالها المبحوثين بأن سبب عدم حضورهم لاجتماعات المجالس المنتخبة راجع لعدم وجود فرصة تسمح لذلك.

إن تقديم هذا السبب بهذه الصورة يجعل منه سببا غير مبرر ، خاصة أن أوقات الفراغ لطلبة الجامعة فيه من المساحة ما يكفي لحضور هذه الاجتماعات ، لا سيما أن انعقادها يتسم بالديمومة و الاستمرار طوال السنة هو ما يجعل فرص الحضور متوفرة على الدوام و بهذا التبرير يمكن أن تلحق هذه النسبة بمن كان عدم حضورهم للاجتماعات بسبب غياب الرغبة و الاهتمام.

جدول رقم(6) يوضح مناقشة القضايا السياسية من عدمها.

مناقشة القضايا السياسية		التكـــــرار	النسبـــــــة%
نعـــــــم		486	64
لا	من الأمور التي لا تهمني	203	27,06
	من الأمور التي ليست من اختصاصي	61	08,13
المجمـــــــــــوع		750	100

إذا توفر في المجتمع حرية المشاركة في الانتخابات و حرية التصويت في عملية الإختيار فإن ذلك يعني بالضرورة أن المبادئ و أسس الديمقراطية في هذا المجال قائمة و مجسدة على أرض الواقع ، و علاوة على ما تم ذكره فإنه ثمة هناك معيار آخر لا يقل أهمية و شأنا لما تشمله الديمقراطية من مفاهيم و يعد من بين المؤشرات السياسية لقياس التنمية و نقصد به مناقشة المواطنين لقضاياهم السياسية المرتبطة بوطنهم لأن مناقشة هذه القضايا تجعل المواطنين مواكبين لمجريات الحياة السياسية في مجتمعهم ، كما تجعلهم في تفاعل مستمر مع نظامهم السياسي ، فلا يمكن تصور تحقيق تنمية سياسية بوجود حلقة مفقودة أو غياب طرف من معادلات هذه التنمية و الذي نعني به هنا هو المواطن, لأن التنمية بحاجة إلى مواطنين متفاعلين مشاركين أما دون ذلك فهو ما أشرنا إليه بالحلقة المفقودة .

إن النظر إلى نسب الجدول يوضح لنا أن ما نسبته 64% من مجموع أفراد العينة عبروا بأنهم يناقشون القضايا السياسية المختلفة مع زملائهم ، و تعتبر مواضيع الانتخابات

إجتماعات الحكومة ، الزيارات الميدانية للوزراء أهم المراسيم و القوانين الصادرة و غيرها من المواضيع هي ما ينصب حولها النقاش و الحديث♣.

أما النسبة المتبقية المقدرة ب 35.19%فقد مثلت عينة من أفراد الدراسة عبروا بأنهم لا يناقشون القضايا السياسية مع زملائهم ، و قد توزعت هذه النسبة بين 27.06 %و التي تمثل الذين رأوا بأن مناقشة هذه القضايا تعتبر من الأمور التي لا تدخل نطاق اهتماماتهم ,و بين نسبة 08.13% التي مثلت الذين رأوا بأن هذه النقاشات ليست من إختصاصهم ,مبررين ذلك أن مثل هذه النقاشات لها أهلها ممن ينتمون للأحزاب أو الجمعيات ، أو كانوا أعضاء في المجالس المنتخبة .

إن توفر مساحة من الحرية في نقاش المواطنين فيما بينهم حول القضايا السياسية بغض النظر عن مضمون تلك النقاشات يعتبر مؤشرا إيجابيا في الحياة السياسية لأي مجتمع و بذلك تكون النسبة المحققة في هذا الإتجاه يمكن اعتبارها مرتفعة بالمقارنة مع مجموع النسب ,و قد تساعدنا على الجزم بأن الجزائر قد قطعت أشواطا لا بأس بها في المسار الديمقراطي بالرغم من أن عمر الديمقراطية فيها لا يزال فتيا.

إن مناقشة مثل هذه القضايا في بعض دول الجوار و غيرها من الدول العربية يعتبر من الأمور المحضورة على الإطلاق و لا يمكن الاقتراب منها بأي شكل من الأشكال فإذا كان الحديث في هذا الشأن ممنوعا داخل أفراد الأسرة الواحدة فكيف بنا أن نتصور درجة الإمتناع

♣ طبقا لهذا نشير أننا نتحدث عن مناقشة القضايا السياسية فإننا نشير بها إلى تلك النقاشات التي تجري بين الحين و الأخر و تتسم بالاستمرار و لا نقصد بها تلك التي قلما تحدث أي أن فترة المناقشة في هذه القضايا متباعدة .

إذا كان في الأماكن الأخرى، إن الحديث في مثل هذه القضايا في هذه الدول يعتبر تجاوزا للخطوط الحمراء و طرقا لباب المجازفة.

جدول رقم (7) :موقف المبحوثين من الانتماء للأحزاب.

	الانتماء للأحزاب	**التكرار**	**النسبة %**
نعـــم	الإنتماء بحكم التخصص الجامعي	03	0,40
	الإنتماء من أجل المصالح الشخصية	19	02,53
	الإنتماء لتقديم فائدة للمجتمع	07	0,93
لا	الأحزاب مذمومة من طرف الشعب	514	68,53
	الإنتماء يصلح للإناث و الذكور	207	27,60
المـجمـــــــــــــــوع		750	100%

إن الانتماء هو شحنة وجدانية كامنة بداخل الفرد تظهر في الموقف ذات العلاقة بالوطن على مستويات و مجالات مختلفة ، يمكن الاستدلال عليها من خلال مجموعة من الظواهر السلوكية الصادرة عن الفرد، بحيث تكون تلك الظواهر معبرة عن الموقف الفرد و رؤيته تجاه ما تعرض له من مواقف ، سواء عبر عنها بشكل إيجابي أو سلبي [1].

أما الحزب في اللغة له أكثر من مدلول فقد بينت كتب اللغة هذه المدلولات و أشارت إلى معاني الحزب، فجاءت في لسان العرب أن الحزب جماعة من الناس ، و الجمع أحزاب

[1] محمد منير حجاب ، المعجم الاعلامي.ط1 دار الفجر للنشر و التوزيع .القاهرة.2004 ص 83

و حزُب الرجل أصحابه و جنده الذين على رأيه ، و كل قوم تشاكلت قلوبهم و أعمالهم فهم أحزاب و إذ لم يلق بعضهم بعضا [1]

و يعرف الحزب حسب **نبيلة عبد الحليم** بانه «تنظيم يضم مجموعة من الأفراد تدين بنفس الرؤية السياسية ، و تعمل على وضع أفكارها موضع التنفيذ ، و ذلك في العمل آن واحد على ضم أكبر عدد ممكن من المواطنين إلى صفوفهم ، و على تولي الحكم أو على الأقل التأثير على قرارات السلطة الحاكمة [2].

و الحزب السياسي هو تنظيم شرعي يسعى إلى السلطة ، لذلك يتبنى عادة برنامج سياسي و يتنافس مع غيره من الأحزاب، و يؤدي وظائف سياسية كتنظيم إرادة الشعب و بلورتها في شكل محدد و تعليم المسؤولية السياسية و توفير قنوات للاتصال السياسي3

كما يمكن النظر للحزب على أنه نظام مكمل للحكومة يسهم في اختيار المسؤولين و تحديد السياسات العامة للدولة فضلا على نقد سياسة الحكومة و مراجعتها [4]

قبل الإطلالة على النسب المبنية أعلاه سنحاول أن تتعرض لبعض الأدوار التي قام من أجلها الحزب حتى تتمكن من الوقوف عندها ، حيث التعقيب على نسب المنتمين للأحزاب أو الرافضين لذلك.

---

[1] ابن منصو ، .لسان العرب ج1.ص 309.308

[2] نبيلة عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر. دار الفكر العربي. القاهرة .1982 ص 71 ص 82

[3] عبد القادر الغفاري رشاد القصي. الكتاب الأول. مرجع سبق ذكره 140

[4] محمد عاطف غيث :قاموس علم الاجتماع. دار المعرفة الجامعية مصر 1995 ص 307

من بين أدوار الحزب هو التنشئة السياسية و رفع مستوى الوعي السياسي، حيث أن قيام الحزب بالتعبئة و التثقيف السياسي لأعضائه تساهم في رفع مستوى الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع بشكل عام.

إلى جانب تمثيل الآراء المختلفة و التعبير عنها بحيث يقوم الحزب ببلورة وجهة نظر سياسية واحدة على مستوى الحزب، و التعبير عنها أمام الهيئات السياسية.

و كذلك نجد التجنيد السياسي و المشاركة في الحياة السياسية، حيث يوفر الحزب فرصة مناسبة لكل أفراد المجتمع فرصة المساهمة و المشاركة بعملية صنع القرار السياسي فيـه.

كما أن الحزب يقوم بتجميع القضايا و المصالح المشتركة لأعضائها و مؤيديها من أجل صياغتها في برنامجها السياسي، إلى جانب القضايا العامة التي تهم عامة أفراد المجتمع.

إن ما تم ذكره من أدوار و أهداف سطرها الحزب ليناضل من أجل تحقيقها على أرض الواقع يبدو واضحا أنه لم يمكن كذلك لدى شريحة عريضة جدا إن لم نقل بالإجماع لعينة دراستنا هو ما يؤكد هذا الوضوح هو نسبة 96.13 %الممثلة للذين عبروا بأنهم يرفضون الانتماء إلى الأحزاب المعتمدة بالجزائر.

لقد دلت نسبة 27,60 بأن سبب رفض الانتماء إلى الأحزاب مرده طبيعة الجنس ، إذ مثلت شريحة الإناث هذه النسبة فهم يعتقدون بأن الانتماء إلى الأحزاب هو عمل ينتسب لشريحة الذكور فقط .

إن هذا الاعتقاد يتنافى بالجملة مع المفهوم الديمقراطي الشامل الذي من أسسه العدل و المساواة بين الجنسين في المشاركة السياسية أولا و في جميع مجالات الحياة العامة ثانيا

إلى جانب فتح المجال للمرأة للتعبير عن آرائها و أفكارها، و جعل طموحاتها لتولي المسؤوليات و المناصب حقا مشروعا، و تعد الجزائر من بين الدول التي تسعى إلى تكريس هذا المبدأ و الأساس ، و لعل الإصلاحات السياسية الجديدة في قانون الانتخابات تؤكد هذا السعي*.

و أمام ما قيل يمكننا الترجيح بأن أصحاب هذه النسبة من اللواتي الغير مدافعين على مشاركة المرأة في الحياة السياسية و الاعتقاد بأن عملها لازال محصورا في نطاق ضيق فحسب.

أما نسبة 68,53 % و هي الأعلى من بين النسب الأخرى فقد عبر أفرادها بأن سبب عدم الانتماء إلى الأحزاب يرجع لكونها أصبحت مذمومة من طرف أبناء المجتمع ، لأنهم رأوا فيها انحراف على أدوارها و أهدافها التي قامت من أجلها، فإذا كان على المستوى النظري دور الحزب تمثيل الآراء المختلفة و التعبير عنها ، و توفير فرص مناسبة لكل أفراد المجتمع فإنه أصبح على أرض الواقع حسب أصحاب هذه النسبة لا يهمه إلا مصلحته و لا يمثل إلا نفسه و الأكثر من ذلك، أصبحت أغلب الأحزاب المعتمدة بالجزائر شبيه حالها بحال تلك النباتات التي تظهر على الوجود إلا بنزول قطرات المطر على الأرض، و ما إن تمسك السماء فقدرها الاختفاء حتى غيث منزل ، فوظائف التنشئة و رفع مستوى الوعي السياسي للأفراد الذي يفترض أن يتسم بالاستمرار ، و تكثيف الجهود و النشاط أصبح مقتصرا

*من بين هذه الإصلاحات أن يشترط على كل قائمة انتخابية أن تدخل معترك الانتخابات أن يكون سببه تمثيل المرأة فيها لا يقل عن 30 %إلى جانب أنه إن تحصلت القائمة على اكثر من منصب فإن المقصد الثاني يكون للمرأة مهما كان ترتيبها في القائمة

و محددا على المواسم الانتخابية فقط أما دون ذلك فلا نشاط يذكر و لا مكاتب تفتح و لا أعضاء تظهر ، و أمام هذا المشهد الدرامي لواقع الأحزاب بالجزائر لم يسع الكثير من المواطنين إلا أن يوسمها بأنها تهدف وراء مصلحتها فقط ، لأنه لو لم يكن الأمر كذلك ما تفسير ظهور هذه الأحزاب إلا في الانتخابات و تختفي إلى إشعار آخر بمجرد انتهاء الانتخابات ، و الأكثر من هذا فقد عبر لنا أفراد الدراسة بأن سبب عدم الانتماء إلى الأحزاب راجع لكون أن الكثير من ممثليه بمجرد توليهم المناصب و المسؤوليات ، ينسون بسرعة أنهم قطعوا لأنفسهم وعود باسم أحزابهم للكثير من الناس و الشيء المؤسف في هذا أن تجارب مثل هذه الوعود كانت كثيرة و كثير جدا.

و أمام هذا الواقع من الممارسات التي لا تعكس أدوار الأحزاب نظريا لم يجد الكثير من المواطنين إلا العزوف عنها حسب عينة الدراسة.

إذا انتقلنا إلى النسب التي مثلت الأفراد المنتمين للأحزاب فإنها تكاد تنعدم من شدة ضآلتها إذا ما قارناها مع نسب الرافضين للانتماء ، و إذا تمعنا في مبررات الانتماء للأحزاب لدى أفراد الدراسة فإننا نجد أن أعلى نسبة محققة هي 02,53 % التي رأى أفرادها بأن الانتماء إلى الأحزاب كان بدافع تحقيق المصالح الشخصية لكونهم يعتقدون أن الأحزاب قادرة على تحقيق مصالحهم الخاصة، لاسيما تلك الأحزاب التي لها تمثيل قوي في السلطة بمستوياتها المختلفة .

إذا كان اعتقاد عينة هذه النسبة بأن الانتماء يحقق المصالح يعتقد أن ناقوس الخطر قد دق وأن واقع الأحزاب أصبح بالغ الخطورة ، و هو ما يستدعي إلى مراجعة بدون حياء أو خجل.

إلى جانب هذا نجد نسبة 0,40 % التي عبر أفرادها بأن سبب انتمائهم للأحزاب كان بحكم تخصصهم في الجامعة ، إذ يدرسون في شعبة العلوم السياسية، و هو الشيء الذي جعلهم يخوضون تجربة سياسية ، فتكوينهم النظري في الجامعة عن القضايا السياسية شجعهم لهذا الانتماء حسب رأي هذه العينة، و أما نسبة 0.93 % رأى ممثليها بأن انتماءهم للأحزاب كان بدافع تقديم الفائدة للمجتمع.

إن رأي ممثلي هذه النسبة يتطابق مع أهداف و أدوار الحزب فعلا ، لأننا أشرنا من البداية أنه من بين أدوار الحزب هو الارتقاء بالمجتمع ، و تطويره من حيث رفع مستوى الوعي السياسي لأفراده إلى جانب التعبير عن آرائهم أمام الهيئات السياسية و غيرها من الأدوار التي تعود بالفائدة للمجتمع ككل، لأن الفرد الذي يتخذ موقفا إيجابيا من السياسة أو لديه ميل فيها ، تكون دوافعه حول السياسة و المشاركة أكثر من غيره ، و لذلك نجد هؤلاء الذين لديهم هذا الميل يحاولون في العادة تنمية معرفتهم السياسية ، و يسهمون في عملية الاختيارات و التفاضلات السياسية التي قد تدفعهم في النهاية إلى الانضمام إلى أحد الأحزاب السياسية[1].

[1] إسماعيل علي سعد : قضايا المجتمع و السياسة ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة ، 2006 ، ص 364.

جدول رقم (8): يوضح موقف المبحوثين من المشاركة في الحملات التطوعية

الموقف من المشاركة	التكـــــرار	النسبـــة %
نعـــــم	747	99,60
لا	03	0,40
المجمـــــــوع	750	100

تعتبر مشاركة المواطنين في التنمية إحدى القيم المحورية باعتبارها هدفا و وسيلة في نفس الوقت ، و هي التي تمثل أهمية خاصة في تنمية المجتمع المحلي ، لأن مشاركة المواطنين في التنمية تجعلهم يكتسبون من خلالها التدريب على الأسلوب الديمقراطي و في التعرف على الحاجات و المشكلات و كيفية حلها.

كما أن مشاركة المواطنين تعد استراتيجية لتعديل السلوك ، فعن طريقها يتغير السلوك الفردي و يتحول إلى سلوك تنظيمي يتفق مع القيم و المعايير التي يصنعها هذا التنظيم و يتطلبها مع الأعضاء المنتمين إليه، فهو يتطلب من الفرد المشارك أن يعدل من سلوكه و يتفق مع تلك القيم و المعايير.

و نشير هنا بمشاركة المواطنين بتلك النشاطات الطوعية الخيرية في المجالات التي ترتبط بالجانب الاجتماعي بصورة أدق بدون انتظار مقابل مادي.

إذا كان من مبادئ تحقيق التنمية هو اشتراك المواطن في عملياتها و جعله جزءا لا يتجزأ منها بدءا من مرحلة الدراسة و التخطيط إلى مرحلة التقييم ، فإننا نهدف من وراء إدراجنا

لهذا السؤال هو الوقوف على مدى استعداد المواطن بأنه يكون طرفا من أطراف المعادلة التنموية أولا ، إلى جانب جس نبض علاقة هذا المواطن مع السلطة التي تمثله في مجتمعه.

إن بيانات الجدول أوضحت أن نسبة 99,60 % من مجموع أفراد الدراسة قد عبروا بأنهم على استعداد للمشاركة في أي حملات تطوعية تعلن عنها السلطات المحلية ، بل أن الكثير من الإجابات تعدت المستوى المحلي لتعلن أن هذا الاستعداد ثابتا حتى لو كان مصدره السلطات العليا للبلاد.

إن إجابات مبحوثينا حول استعدادهم للمشاركة اتفقت في مجملها على أن العمل التطوعي يدخل في اطار المصلحة العامة ، و مد يد العون للمجتمع حينما يريد ذلك .

حينما كنا نطالع إجابات مبحوثينا حول هذا السؤال استوقفتنا العديد منها، خاصة تلك التي تضمنت أن المشاركة في المجتمع عند الحاجة لا يتوقف عند المشاركة في حملات التشجير و التنظيف – و هي الأمثلة التي أدرجناها في الاستبيان– بل إنها تتعدى ذلك بكثير لتصل إلى حد التضحية بالنفس من أجله.

إن عملية مشاركة المواطنين في مثل هذه الأعمال تجعلهم يدركون أن الصالح العام و الصالح الخاص جميعها مصالح مشتركة ، و ليست متعارضة و يتدربون منها الأخذ في الاعتبار المسائل الأكثر اتساعا من مصالحه الخاصة، كما أن مشاركة المواطنين تزيد في شعورهم بالانتماء إلى مجتمعهم مما يجعلهم يسهمون في تنميته و تطويره ، إذ مثلت نسبة 99,60 % من أفراد الدراسة الذين عبروا عن استعدادهم للمشاركة في الحملات التطوعية فان ذلك يعني أن النسبة المتبقية و التي بإمكانها أن نستثنيها لضالتها المقدرة ب 0,40%

تمثل أولئك الذين رأوا بأن المشاركة في مثل هذه النشاطات هي من أولويات شريحة الذكور ، باعتبار أن من يمثل هذه النسبة كانت شريحة الإناث، و قد برروا قولهم بأن عدم المشاركة نابع أصلا من عاداتهم و تقاليدهم التي تقف حاجزا أمام هذه النشاطات.

جدول رقم (9) عرض انشغالات المبحوثين على الجهات المعينة من عدمه

عرض الجواب		التكـــــرار	النسبـــــــة %
نعم		191	25.46
لا	الخوف من مقابلة المسؤولين	00	00
	سبب اليأس و عدم جدوى المقابلة	453	60.40
	صعوبة مقابلة المسؤولين	75	10
	شيء آخر	31	04.13
المجمـــــــــوع		750	100

كان الهدف من وضع هذا السؤال هو معرفة و قياس العلاقة القائمة بين الإدارة و المتمثلة في الجهات المعنية التي يطرح عليها إنشغال المواطن ، لنتمكن بعد ذلك من معرفة إذا ما كان المواطن يعتبر شريكا في العملية التنموية أولا ، لأن هذه الانشغالات مهما كانت نوعيتها و شدتها فإنها حتما لها جانب من التأثير في التنمية بشكل أو بآخر ، فالإدارة بقدر ما هي مسؤولة على تقديم خدمات للمواطنين و السهر على تلبية احتياجاتهم ، إلا أنها قد تغفل في لحظة من اللحظات مما يجعلها في موقع المقصر في حق المواطن ، و لكن رغم

ما وقعت فيه فإن ذلك مبرر حتما لأنها تتشكل من أفراد عاملين بداخلها ، و هؤلاء الأفراد في نهاية الأمر بشر ، و مادام هؤلاء يقعون في الأخطاء سواء كانوا متعمدين ذلك أو لا فإنه من واجب المواطن الذي تحتم عليه ثقافته السياسية و تلزمه مواطنته بأن ينقل انشغالاته و مشاكله إلى الجهات المعنية بهذا الانشغال ليطرحه عليها ، و من واجب الإدارة أيضا أن تلتزم بدورها وواجبها تجاه هذا المواطن بالسماع له و محاولة تسوية انشغالاته في حدود إمكاناتها ، و بهذه الثنائية التي تشكل نوعا من التكامل يزدهر المجتمع و يتطور و يسير بخطى ثابتة نحو تحقيق التنمية في مختلف المجالات.

بالنظر إلى معطيات الجدول يتجلى لنا أنه لم تكن سوى 25.46% من مجموع نسب الجدول هي فقط المعبرة عن الذين رأوا بأنهم إذا واجهتهم انشغالات أو مشاكل في حياتهم اليومية ، فإنهم سينقلونها إلى الجهات المعنية قصد تسويتها ، و بالرغم من أن هذه النسبة تعتبر ضئيلة بالمقارنة مع النسبة الإجمالية إلا أنها تمثل مؤشرا إيجابيا بالنسبة للتنمية لأن هذا الفعل هو صورة من صور المشاركة أيضا، لأن المشاركة لا تقتصر على التصويت في الانتخابات أو الانتماء للأحزاب فقط ، بل تمثل كل ما من شأنه أن يساهم بطريقة أو بأخرى في تقدم المجتمع و تطوره.

أما نسبة 74.53 % فقد مثلت الذين عبروا عكس ما مثلته النسبة الأولى، أي أنهم يرفضون طرح انشغالاتهم للجهات المعنية بذلك مرجعين رفضهم إلى حملة من التبريرات شكلت الإدارة جزءا كبيرا منها باستثناء نسبة 04.13 % التي عبر منتسبوها بأنهم لا يلجؤون إلى أية جهة –نشير بها هنا الإدارة – في حالة ما صادفتهم مشاكل و انشغالات

تتصل بحياتهم اليومية ، مبررين ذلك اعتمادهم على أنفسهم في جلها، و لقد مثلت هذه النسبة شريحة الطالبات اللواتي يدرسن تخصصات علم النفس ، علم الاجتماع .

إذا أردنا تفسير انحدار ذوي هذه النسبة من هذه التخصصات دون غيرها، فإن احتمال ذلك ممكن رده إلى تأثر هؤلاء الطالبات بتخصصهم الجامعي ، فطبيعة هذه التخصصات تحتوي على مقاييس عدة تتطرق بالدراسة إلى أهم المشاكلات التي تواجه الفرد من جهة و التطرق إلى أهم استراتيجيات مواجهتها من جهة أخرى بإثبات الذات و التغلب على الصعاب و غيرها من المواقف التي قد تكون أثرت على تركيبتهم الشخصية.

إن رأي هذه النسبة يمكن أن نصنفه ضمن المساعدات الفردية للمواطنين و التي تعني أن الفرد يقوم بنفسه على حل مشاكله و إدارة أمور حياته الشخصية معتمدا في ذلك على إمكاناته سواء كانت جسمية أو عقلية أو مادية مستغلا خبراته و تجاربه و مستفيدا من تعلمه للمعارف و اكتساب المهارات.

أما نسبة 70.40 % قد تباينت تبريراتها بين اليأس بعدم جدوى المقابلة ، و بين صعوبة مقابلة المسؤولين، فآراء الفئة الأولى مثلتها نسبة 60.40 % و هي النسبة الأعلى في الجدول حيث عبر أفرادها بأن المسؤولين لا يبالون و غير مهتمين بشؤون و انشغالات المواطنين ، و أضافوا كذلك بأنهم إذا أتيحت لهم فرصة مقابلة المسؤولين و استمعوا لهم و أخذوا الموافقة على تسوية انشغالاتهم على مستوى مكاتبهم ، فإن الحال يبقى كما هو عليه بعد الخروج من هذه المكاتب إلى إشعارات لاحقة، كما عبر الكثيرين بقولهم ما جدوى مقابلة هؤلاء المسؤولين ؟ و قد قابلهم فلان و فلان و فلان و لكن كان الأمر لم يكن شيئا.

كما توجد إجابات في هذا المجال عبروا فيها بأن تسوية المشاكل و الانشغالات من طرف المسؤولين يتطلب وساطات كبيرة و تدخلات من كل جانب ، كما أضافوا بأن مقابلة المسؤولين لطرح الانشغالات بدون أن يكون وراءها أصحاب المناصب العليا و المال الوفير فإن الأمر ميؤوس منه و يصبح شأن صاحبها شأن ذلك الذي بني بيتا على أكوام من الرمل.

أما نسبة 13.41% اتخذ أفرادها صعوبة مقابلة المسؤولين مبررا لهم حيث أكدوا في إجاباتهم بأن مقابلة أحد المسؤولين يتطلب التضحية في كل مجالات الحياة الأخرى لتكريس الوقت و الجهد فقط لنيل حظ المقابلة ، و سبب ذلك حسب رأيهم هو غياب هؤلاء المسؤولين باستمرار عن أماكن عملهم ، و أضاف أفراد هذه النسبة بأن المسؤولين بمجرد وصولهم إلى المناصب التي هم فيها يتناسوا من انتخبهم و يقطعوا معها ذكريات التسول التي كانوا فيها من أجل الحصول على المناصب .

إن تحقيق نسبة 94.44 % في هذا المجال يحتاج إلى أكثر من سؤال للبحث عن إجابات عنها ، فالعلاقة بين المواطن و السلطة إذا كانت على هذه الحالة فإن الوضع يؤشر بوجود حالات مرضية تستدعي العلاج في أقرب وقت ممكن لكون أن هذه العلاقة من المؤشرات السلبية لقياس التنمية و من العوامل التي تحبط عملياتها.

جدول رقم (10):يوضح نظرة المبحوثين إلى الأحزاب بالجزائر.

إجابات المبحوثين	التكرار	النسبة %
تطوير و تنمية المجتمع	03	0.40
ترسيخ الديمقراطية و نشرها	02	0.26
نشر الوعي بين المواطنين	05	0.66
شيء آخر	740	98.66
المجمـــــــــوع	750	100

تعد الأحزاب السياسية من أهم وسائل التحديث الثقافي ، إذ يمكن عن طريق التثقيف السياسي تثبيت قيم جديدة في نفوس الأفراد و إكسابهم معارف سياسية جديدة و تعبئة الجماهير لإنجاز برامجها المختلفة ، و يكون ذلك مرتبطا بعوامل عديدة أهمها الأيديولوجية التي يتبعها الحزب السياسي و طريقة تنظيمه و الشخصية القيادية ، فكل هذه العوامل تساعد على بناء ثقافة سياسية من شأنها أن تكون أداة من أدوات تحقيق التنمية.

من خلال أرقام الجدول و نسبه نجد أنفسنا أمام تناقص صارخ بين ما هو متعارف عليه نظريا فيما يتعلق بالأدوار و الوظائف المختلفة المرتبطة بالحزب ، و ما هو قائم و حقيقة واقعة على أرض الواقع لهذه الأحزاب المعتمدة بالجزائر، إذ عبرت لنا ما نسبته 98,66%بأن الأحزاب انحرفت كل الانحراف عن مبادئها و أدوارها ووظائفها المنوطة بها و فسروا ذلك الانحراف بسعي أعضاء الأحزاب وراء تحقيق مصالحهم الشخصية فقط دون

عامة الشعب، فإذا كان دور الحزب نظريا هو تعبئة و تثقيف المواطنين و العمل على رفع مستوى الوعي السياسي لديهم ، فإن دور الحزب على أرض الواقع أصبح يتجلى واضحا بدون عناء في ممارسته للخداع و النفاق ، إلى جانب تفننه بكل جدارة و استحقاق في اتخاذه أسلوب الكذب و التحايل لتمرير أهدافه و كل ما يصبوا إليه

فالعبارات التي احتوتها نسبة 98,66 % كهدف الأحزاب هو الوصول إلى السلطة و تقلد المناصب العليا على حساب المواطنين ثم التمرد عليهم و نسيان انشغالاتهم و همومهم إلى جانب أن أقوال و أفكار الأحزاب أصبحت مجرد شعارات جوفاء لا وجود لمعاني لها عمليا، كما أن الأحزاب لا تساهم في تعبئة المواطنين و تثقيفهم سياسيا ، بل تسعى جاهدة إلى تعبئة أرصدتها البنكية لا غير ، وأن الأحزاب تساهم في نشر الفوضى و الانقسامات بين المواطنين ، و أنها تمارس المعارضة من أجل المعارضة الشكلية فقط لأن باطنها يدل على أنها الولد المطيع و ظل النظام و سلطته ، أكدت لنا بأن الأحزاب بالجزائر أصبحت لا تمثل نموذجا لممارسة الديمقراطية و أصبحت ليس بإمكانها أن تلعب دورا حيويا و محوريا في تعبئة المواطنين و حشدهم إليها ، لأنها ببساطة أصبحت ترتبط معها مفاهيم اليأس ، القنوط و النفور.

إن نسبة 98,66 %، المثلة لأولئك الذين عبروا بأن الأحزاب انحرفت عن مبادئها ووظائفها مبررين ذلك بجملة من العبارات التي لها ما يطابقها فعلا على أرض الواقع المعيش، تجعلنا نسترجع الجدول رقم (07) المعبر عن موقف مبحوثينا عن انتمائهم للأحزاب ، و هذا قصد الوقوف عند نسبة 98,66 %(بإضافة لها نسبة 02,53 %التي عبرت بأن الانتماء إلى

الأحزاب كان بدافع تحقيق المصالح الشخصية الضيقة) التي عبرت لنا بأنهم لا ينتمون إلى أي حزب يذكر بالجزائر.

إن تبريرات مبحوثينا بعدم الانتماء إلى الأحزاب تكررت بنفس العبارات و المدلولات عندما تحدثوا عن واقع الأحزاب بالجزائر ، و هو الشيء الذي يجعلنا نؤكد على خطورة الوضع و مأزقه بالنسبة للساحة السياسة ككل.

إذاكان هذا هو حال الأحزاب وواقعها بالجزائر ، فإن مؤسسة من مؤسسات التنشئة السياسية قد غابت و تلاشت بفعل ضعف موقعها في المجتمع ، و أصبحت بذلك موضعا للسخرية و التنكيت لدى شرائح واسعة لا سيما الشباب منهم.

و حتى نكون موضوعيين أكثر لا يمكن أن نغادر هذا الجدول بدون الولوج لنسبة

01,32 % المعبرة لعينة من المبحوثين الذين رأوا بأن الحزب يساهم في تطوير و تنمية المجتمع ، إلى جانب كونها مؤسسة تمارس الديمقراطية و تعمل على تكريسها و ترسيخها هذا بالإضافة إلى كونها تساهم في نشر الوعي بين المواطنين.

إن ما عبر عنه هؤلاء المبحوثين يتماشى مع الوظائف التي نشأ من أجلها الحزب على اعتباره أحد مؤسسات التنشئة السياسية ، إلى جانب الأسرة ، الإعلام و المدرسة و غيرها...

جدول رقم 11: يوضح مشاركة المبحوثين في العمل التنموي للحكومة من عدمه.

الإجابة	التكرار	النسبة %
نعـــــم	06	0,80
لا	744	99,20
المجمـــــــــوع	750	100

إن عملية التنمية تتطلب خطوات أساسية تراعي عند مباشرتها كنوع من توزيع العمل على مراحل ، و تحديد المستويات في كل مرحلة، و هذه الخطوات متكاملة و متفاعلة و متداخلة ، و تتحدد في الدراسة و التخطيط إلى جانب التنفيذ و التقييم.

ففي مرحلة الدراسة يتم تشخيص و تحليل واقع المجتمع و أبعاده ، ووسائل هذه الدراسة هي الرجوع إلى المصادر الرسمية للحصول على البيانات السليمة ، و كذلك الاتصالات الشخصية مع قادة المجتمع و أفراده حتى تكون المعلومات مستقاه من مصادرها الأصلية و تحديد الأهداف و اقتراح المشروعات، أما في مرحلة التخطيط يتم وضع خطة للمشروعات، تشمل الأولويات من حيث مدى الحاجة إلى كل منها ، التكاليف و الوقت و العمالة اللازمة ثم وضع البرامج في حدود الإمكانيات و طبقا للاحتياجات مع مراعاة البدء في المشروعات التي تظهر لها نتائج سريعة تفيد أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع.

أما في مرحلة التنفيذ يتم ترجمة الخطة إلى برامج، و يتطلب تنفيذها تحديد المسؤولية عن التنفيذ و تحديد برنامج زمني للتنفيذ، و تتطلب عمليات التنفيذ توزيع المسؤوليات بين الأفراد

و الهيئات ، و تكوين الأجهزة الكفيلة بالإشراف على التنفيذ ، في حين يتم في مرحلة التقييم متابعة المشروعات للوقوف على نقاط القوة أو الأخطاء أو أثر المشاكل التي قد تصادف التنفيذ ، و على ضوء نتائج التقويم يمكن تعديل الخطة أو تطويرها بحيث تؤدي في النهاية إلى تحقيق فوائد و أهداف مشروعات التنمية[1]، و يشترط في عملية التقييم اشتراك أفراد المجتمع لأنهم هم محور التنمية و هدفها.

تشير أدبيات التنمية و ما يدور في فلكها بأن أفضل السبل لتحقيقها و نجاحها ، هو إشراك المواطن في عملياتها و مراحلها المختلفة ، أما إذا كان الأمر غير كذلك فعن تذليل الصعوبات و المعوقات التي تواجه التنمية يصبح صعبا و معقدا إن لم يكن مستحيلا في أغلب الأحيان.

لقد أفرزت نتائج الجدول إن ما نسبته 99.20 % من المبحوثين قد عبروا لنا أن الواقع أثبت بأن السلطات و المسؤولين لا يشركون المواطنين فيما يخططون له من إنجاز المشروعات المختلفة ، و قد عبروا لنا أيضا بأن هذا الإقصاء لا يرتبط بمرحلة التخطيط للمشروعات فقط، و إنما يشمل حتى المراحل الأخرى بدءا من مرحلة الدراسة التي تعتبر أهم خطوة في العملية التنموية التي من الواجب فيها أخذ رأي المواطنين و مشاورتهم و مناقشتهم فيما يحتاجونه من مشاريع و إنجازات لا سيما الضرورية و المستعجلة منها.

إذا كان المجتمع المدني ممثلا في الأحزاب و الجمعيات بشتى أصنافها ، هو من يمثل و ينوب عن كل المواطنين في المجتمع لمشاركة السلطة فيما تخطط له من مشاريع تنموية

[1] طلعت مصطفى السروجي. التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة: المكتب الجامعي الحديث ،مصر 2009 ،ص 43، 44

لأنه من غير المنطق أن يشترك في هذه العملية كل المواطنين بمختلف شرائحهم و مكاناتهم فإنه بدوره يتحمل جزءا كبيرا من غياب المواطن كشريك و كطرف مهم في معادلة التنمية و تبرير ذلك متضمن فيما تم التطرق إليه حول انحراف الأحزاب و ضعفها في الجداول السابقة.

لقد عبرت لنا عينة من المبحوثين المقيمين في ولاية بسكرة ، بأن هناك عدة مشاريع كان بإمكان السلطات المحلية تجاوزها و التخلي عنها بشكل نهائي، كمشروع بناء المسرح المتحف، مدرسة للفنون و غيرها لو قامت هذه الأخيرة – السلطات المحلية – باستشارة المواطنين و أخذ رأيهم فيها، لأن حسب رأيهم هناك مشاريع ذات أهمية أكبر ترتبط بالحياة اليومية للمواطن كشبكة الطرقات و مشكل الماء ، الكهرباء و غيرها كثير جدا.

و فيما يتعلق بنسبة 0.80 %نجدها تعبر عن المبحوثين الذين أدلوا لنا بأن السلطات تقوم باشراك المواطنين في العملية التنموية.

إن المبحوثين الذين مثلتهم نسبة 0.80 % هم أنفسهم تقريبا من مثلتهم نسبة 01.07 % المعبرة عن المبحوثين الذين حضروا نقاشات واجتماعات المجالس المنتخبة (انظر الجدول رقم 05).

إن هذه النسبة مهما كانت ضالتها و ضعفها بالمقارنة مع النسبة الأولى ، إلا أنها أعطتنا إشارة واضحة عن أهمية حضور المواطنين لاجتماعات المجالس المنتخبة، لكونها تجعلهم قريبين من السلطة مما يسهل أخذ رأيهم و مناقشتهم في بعض القضايا التنموية التي ترتبط بمكان إقامتهم.

و قبل أن نختم تعليقنا على هذا الجدول لا يسعنا إلا أن نقول بأن التنمية ينجم عنها تنمية أكثر طموحا و أعلى درجة و أرقى مستوى إذا توفرت ظروف ملائمة لمشاركة المواطن في العملية التنموية و جعله عنصرا فاعلا فيها و أحد أطرافها المحورية و الجوهرية.

جدول رقم (12) يوضح شفافية نتائج الانتخابات من عدمها

الإجابة	التكرار	النسبة %
نعم	79	10.53
لا	671	89.46
المجمـــــــــــوع	750	100

في الدول الديمقراطية يستند التجنيد السياسي و إسناد المناصب النخبوية إلى الانتخابات و معايير الإنجاز و الكفاءة ، و المفهوم الديمقراطي يفرض إجراء الاستفتاءات و الانتخابات الحرة بين المواطنين الذين يختارون بين بدائل سياسية واسعة ، و تعطي الحكومات الباحثة عن الشرعية و المؤمنة بالديمقراطية أهمية بالغة للانتخابات ، فالديمقراطية لا تتحقق إلا بالاختيار الحر للأفراد القائم على مشاركة كل منهم ليشكل هؤلاء في مجملهم هيئة ناخبة على درجة بين العقلانية و الإلمام بالحقائق و المعلومات لتكون تلك الهيئة قادرة على اختيار أكثر من المرشحين حكمة و أمانة و تفضيلا من قبل الرأي العام.

إذا كان المفهوم الديمقراطي يفرض إجراء انتخابات حرة فإنه في الوقت نفسه يلتزم باحترام آراء و أصوات المواطنين لتسود الثقة المتبادلة بين السلطة و المواطن ، لما لهذه الأخيرة –

أي الثقة– من أهمية بالغة في الحياة المجتمعية ككل ، لأن بزوال الثقة بينهم لاسيما من جانب المواطن يصبح أي عمل مصدره السلطة ليس له معنى و تحيط به جملة من الشكوك و الانتقادات و الاعتراضات.

إن الحديث عن الانتخابات المرتبطة بتولي المسؤوليات و المناصب في السلطة يقترن مباشرة بمن يملك زمام الأمور و من سيتولى عجلة التنمية في المجتمع ، و هو ما يستدعي إختيار أشخاص ذو كفاءة و خبرة من جهة – و الإحتكام إلى صناديق الإقتراع و ما أفرزته بكل شفافية و نزاهة من جهة أخرى.

يبدوا أن ما تم ذكره يتنافى و يتعارض تماما من منظور مبحوثينا حيث أكدت الغالبية منهم بنسبة 89.46 % أن نتائج الإنتخابات لا يعبر عنها بشفافية من طرف الجهات الرسمية و المقصود بها وزارة الداخلية في المقام الأول ، فهم يشيرون إلى وجود تلاعبات بالنتائج و تضخيم الأرقام و النسب و عدم وجود أدنى مصداقية في الانتخابات التي تتولاها السلطة مباشرة بحجة أنها تملك القدرة على تغيير و تحريف الحقائق و الوقائع ، و قد عبر الكثيرون بأن مصطلحات الشفافية و النزاهة التي تطلقها السلطة قبل الانتخابات هي مجرد وعود لا أساس لها من الصحة على أرض الواقع ، و قد أرجعوا ذلك إلى عدة أسباب منها أن السواد الأعظم من فئات الشعب ينبذون أحزاب معينة ولا يصوتون لقوائمها ، و لكن رغم ذلك تفوز بالأغلبية الساحقة في مجموع الأصوات ، و هو ما يرونه تنافيا مع العقل و مجريات الواقع هذا إلى جانب تضخم نسب المشاركة سواء المحلية منها أو العامة، إذ يرون بأن نسب

المشاركة في بعض الانتخابات وصلت إلى حد المقاطعة ، و لكن رغم ذلك تعلن الدوائر الرسمية نسب مشاركة وهمية و مبالغ فيها إلى درجة كبيرة.

إن ما عبر عنه مبحوثينا عن واقع الانتخابات بالجزائر و ما يشوبها من شبهات التزوير و إختراق القوانين حقيقة معاشه ، و أكدها أغلب من هم في أعلى المستويات من السلطة بما فيها رؤساء الأحزاب الحاكمة فيها ، و لقد تطرقنا إلى هذه النقطة في الجداول السابقة حين أكدنا بأن الجزائر فتية في الديمقراطية و لم تقطع أشواطا كبيرة فيها بالمقارنة مع بعض الدول الأخرى ، و هو ما جعلها تقع في الأخطاء و التجاوزات التي اعترفت بها في مجملها لاسيما المرتبطة بالمواعيد الانتخابية ، و لكن رغم هذا العمر القصير من الديمقراطية فهي تسعى في كل مناسبة انتخابية إلى مراجعة الأخطاء لتجاوزها و تفاديها لتحقق بذلك نضجا ديمقراطيا كاملا.

فإذا أردنا الحديث في هذا الصدد عن مصداقية الانتخابات و مدى نزاهتها و شفافيتها ، فإن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات [1] يؤكد ذلك سواء في أقسامه المتعلقة بالناخب أو عمليات التصويت و الفرز.

فالمادة 48 من هذا القانون المرتبطة بالفرز مثلا تقر بأن هذه العملية تبدأ فور اختتام الاقتراع و يتواصل دون انقطاع إلى غاية انتهائه تماما و يجري الفرز علنا و يتم بمكتب التصويت إلزاما.

[1] قانون عضوي رقم 12-01 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق لـ: 12 يناير سنة 2012 وزارة الداخلية و الجماعات المحلية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

أما المادة 49 المرتبطة بالفرز أيضا تقر بأن أعضاء الفرز هم من الناخبين المسجلين في كل مكتب مخصص للتصويت.

إن هذه المواد المذكورة و غيرها تؤكد على أن السلطة الحاكمة تسير قدما نحو تصحيح الأخطاء و تجاوزها.

إذا كان الحديث عن الإصلاحات التي أقرتها السلطة جميلا و يوحي بالتفاؤل من الناحية النظرية ، فإنه كذلك من المؤسف أن يستمر مع المواطنين في غياب عنصر الثقة المتصلة بالسلطة و التشكيك في نواياها و إجراءاتها و النظر إليها نظرة سلبية حتى و إن لم تكن في واقع الأمر غير كذلك تماما.

و من هذا المنطق نؤكد مرة أخرى في هذا المقام على عنصر الثقة كعامل قوي و محوري و فاصلا خاصة إذا كان حديثنا مرتبط بقضايا التنمية و شؤونها ، فإذا تفحصنا الكتب التي تتناول موضوع التنمية بالدراسة نلتمس أنها تتفق في مجملها على عنصر إرادة التنمية من طرف المواطن ومبادأته فيها ، إلى جانب أن المراهنة على تحقيقها مرتبط إرتباطا وثيقا بمدى مشاركة هذا المواطن فيها.

و عليه فإنه كلما توفرت عناصر الثقة بين المواطن و السلطة، كلما توسعت دائرة التعاون و التساند بينهما، و كلما تقلصت هذه العناصر و غابت فإن حدود المشاركة تتراجع إلى حدود ضيقة جدا.

إذا تجاوزنا المبحوثين الذين عبروا لنا بأنهم يرون بأن نتائج الانتخابات لا يعبر عنها بكل شفافية من طرف الجهات الرسمية، فإننا نجد ما نسبته 10.53% ترى عكس ما عبرت عنه

النسبة الأولى ، أي أنها تعتقد بأن نتائج الانتخابات يعبر عنها بكل مصداقية و شفافية و لا يطغى عليها أي نوع من أنواع التزوير و التحريف .

جدول رقم (13) يوضح مساواة المواطنين أمام القانون من عدمه.

إجابات المبحوثين	التكرار	النسبة%
نعم	16	02.13
لا	734	97.86
المجمـــــــــوع	750	100

تعرف المساواة بأنها حالة التماثل بين الأفراد في المجتمع أمام القانون بصرف النظر عن المولد، أو الطبقة الاجتماعية، أو العقيدة الدينية أو الثروة أو الجنس أو شيء آخر .

و المساواة لا تعني أن يتساوى الناس في القدرات و الاستعدادات و الإمكانات ، لأن المخلوقات البشرية تختلف بتحصيلها و إستيعابها و تقديم الواجبات الملقاة عليها ، لكنهم يتساوون بالحقوق المعطاة لهم كبشر و كمخلوقات إنسانية ، و المساواة لا تعني العمومية و لا تعني الإطلاق بل هي محددة . و لهذا وضع القانون و وضعت الأنظمة و التعليمات التي تضبط السلوك الإنساني في المجتمع ، و جوهر المساواة هو أن يكون الناس في الأحكام عل حد سواء و إستواء الإنسان في حقوقه مع غيره يستلزم إستواءه معه في

الواجبات التي تحبب للناس بعضهم البعض ، و اذا كان الإنسان يطلب أن يستوفي ما هو له ، فعليه أن يؤدي ما عليه ، و الواجبات دائما ملازمة للحقوق لا تنفك عنها [1] .

تفرض ديمقراطية الثقافة السياسية تحقيق المساواة و إتاحة المشاركة في العملية السياسية أمام أفراد المجتمع ، بغض النظر عن الاختلافات العقائدية أو الدينية أو اللغوية أو السلالية بين هؤلاء الأفراد ، و الديمقراطية تفرض المساواة بحكم التعريف ، و تفترض الثقافة السياسية الديمقراطية تأكيد قيم المساواة على حساب التدرج و تسلسل المراتب بشكل محكم في المجتمع ، سواء كان هذا التدرج يستند إلى عوامل الثراء ، أو الميراث أو المناصب و المراكز النخبوية .

و يؤكد **ليبست** في دراسته حول نماذج القيم المرتبطة بالديمقراطية أهمية المعيار الذي يتضمن المساواة في مقابل التدرج ، حيث يقدم **ليبست Lipset** معيارا إضافيا إلى عدد من المعايير الأساسية التي صاغها **بارسونز** في دراسة له عن الثقافة في أربعة دول ، وهذا المعيار الإضافي يفرق بين مجتمع المساواة ، و مجتمع التدرج أو ما أسماه بالمجتمع النخبوي ♣ فالقيم السائدة في مجتمع ما قد تجعل من أفراده موضع احترام لأنهم بشر على قدم المساواة ، أو قد تؤكد على التفوق العام لأولئك الذين يتمتعون بوضع النخبة [2] .

---

[1] إبراهيم ناصر، المواطنة، مرجع سبق ذكره ص ، 233.

♣ المعايير التي اختارها ليبست من بارسونز من معايير أخرى صاغها بارسونز فيما سمي بالمتغيرات النمطية و التي كان هدفها إيجاد طريقة نظامية لتصنيف القيم و مقارنة النظم الربعة التي تمثلها الولايات المتحدة و كندا ، إنجلترا ، أستراليا و هي معايير (الإنجاز _ المحاباة) ،(العمومية _ الخصوصية) ، (التجديد _ الانتشار)

[2]. عبد الغفار رشاد القصبي _مرجع سبق دكره، ص 192،193 .

مما سبق ذكره يتضح جليا أهمية و دور قيمة المساواة في المجتمع ، لأن غيابها و عدم إنتشارها يؤدي إلى تدهور شعور المواطن بالثقة و المسؤولية و تدني مستوى المشاركة و الاهتمام بالقضايا العامة .

إن النظر إلى نسب الجدول يوحي لنا بأن غالبية المبحوثينإن لم نقل جميعهم يرون بأن السلطة و كل ما يمثلها لا يحترمون مبدأ المساواة بين المواطنين و قد مثلت نسبة 97.86% هذا الرأي، فهم يرون بأن أصحاب النفوذ، الجاه و المال و أصحاب القوة حسب رأيهم متميزون و ليسوا سواسية و لا هم متساوون مع من هم عكسهم في المكانة و الثروة فقد عبر أصحاب هذه النسبة بأن القوانين و اللوائح التي تسير المجتمع هي مجرد شكليات و شعارات فقط عندما يتعلق الأمر بمن يملكون السلطة و المال _ أما من لا يملك ذلك فكل القوانين و ما شابهها تطبق عليهم حرفيا بدون حذف أو نقصان ، فقد عبر لنا البعض متسائلين عن ما هو تفسير إستخراج وثائق معينة في مدة لا تتجاوز الدقائق عندما يتعلق الأمر بأفراد معينين ، و إستغراق الأيام و الشهور و ربما السنوات من أجل الحصول على نفس الوثائق عندما يتعلق الأمر بأفراد آخرين ، إلى جانب هذا فقد رأى الكثيرون بأن السلطة تطلب منهم أداء الكثير من الواجبات و في نفس الوقت هي متناسية حقوقهم و مطالبهم .

إن من يمثل هذه النسبة برروا غياب قيمة المساواة في المجتمع بإنتشار الرشوة و المحسوبية و الوساطة في كل شيء حتى في أبسط الأمور العادية ، و هم يرون بأن القوانين تطبق على الضعفاء فقط دون غيرهم .

أما نسبة 02.13 % فقد مثلت عينة من المبحوثين الذين رأوا بأن السلطة تكرس مبدأ المساواة بين المواطنين ، و أنهم متساوون أمام القانون و متساوون في الحقوق و الواجبات

جدول رقم (14) : يوضح شكل الترقيات و تقلد المناصب للأفراد .

خيارات المبحوثين	التكرار	النسبة %
الكفاءة	11	01,46
الخبرة	08	01,06
المحسوبية و المحاباة	731	97.46
المجمـــــــــوع	750	100

لقد اكدنا في الجدول السابق رقم (13) بأن ديمقراطية الثقافة السياسية تفرض تحقيق مبدأ المساواة بين أفراد المجتمع الواحد ، بغض النظر عن الاختلافات العقائدية أو اللغوية أو شيء آخر بين هؤلاء الأفراد.

إن الحديث عن مبدأ المساواة و عدم التفاضل بين أفراد المجتمع يقودنا للإشارة إلى تطورات **تالكوت بارسونز** حول دور القيم في التحديث و التي أطلق عليها متغيرات النمط Pattern variables ، و التي أعتبرها من أكثر المحاولات شمولا لإستكشاف طبيعة العلاقات الاجتماعية ، لقد صاغ **بارسونز** متغيرات النمط و أعتبرها تمثل لب الإسهام النظري الذي قدمه لعلم الاجتماع ، و تدل هذه المتغيرات على البدائل التي تبدو في المعايير أو أنماط توقع الدور في إختيارات الفرد ، فهو قدم في مؤلفه النسق الاجتماعي أزواجا من هذه

البدائل و هي : الوجدانية مقابل الحياد الوجداني ،و المصلحة الذاتية في مقابل المصلحة الجمعية ، و العمومية في مقابل الخصوصية ،الأداء في مقابل النوعية ،و التخصيص في مقابل الانتشار .[1]

فبارسونز يرى بأن المجتمعات التقليدية المتخلفة تتحكم فيها الوجدانية ،المصلحة ، الذاتية و العمومية و غيرها من القيم التي تعرقل التنمية و تحد من تحقيقها ، في حين أنه يرى بأن المصلحة الجمعية ، و الحياد الوجداني و غيرها من القيم التي تميز مجتمع التحديث.

إن النظر إلى نسب الجدول لا سيما منها نسبة 97,46 % التي مثلت مجموع المبحوثين الذين رأوا بأن السلطة الحاكمة و كل من يمثلها في القطاعات المختلفة تعتمد على معيار المحسوبية و المحاباة فيما يتعلق بتقلد المناصب الإدارية و مختلف الترقيات في الإدارات العمومية ، و لقد أضاف مبحوثينا بأن المحسوبية و المحاباة لا تقتصر على المناصب و الترقيات ذات الوزن و الشأن الخفيف منها و ذلك كونها أصبحت مألوفة حتى في القطاعات و المناصب ذات الوزن الثقيل التي ترتبط بمصير المجتمع و مستقبله.

إلى جانب المحاباة أضاف مبحوثينا معيار الرشوة كأحد متطلبات الترقية و الإلتحاق بالمناصب في الظروف الراهنة و قد علل مبحوثينا ذلك بجملة من الشواهد التي مروا بها في حياتهم اليومية.

و لقد عبر لنا الكثير من المبحوثين بأن إنتشار معيار المحاباة و المحسوبية و الرشوة فيما يتعلق بتقلد المناصب و الترقيات أفقد المواطنين المقبلين على مسابقات التوظيف أو أي

[1] محمد عاطف غيث، محمد علي محمد .دراسات في التنمية و التخطيط الاجتماعي ، دار المعرفة الجامعية. مصر.ص 164.

مسابقة أخرى الأمل في النجاح ووصل بهم الأمر إلى حد اليأس و القنوط ، و هو ما دفع الكثير بالعزوف عن المشاركة في هذه المسرحيات حتى لا نقول المسابقات على حد تعبير بعض مبحوثينا.

إن إتفاق الأغلبية الساحقة من المبحوثين على أن معايير المحاباة و المحسوبية و الرشوة هي ما يعتمد و يستند عليها في مختلف الترقيات، و تقلد المناصب يوحي لنا بأن سمات قيم التخلف و كل ما من شأنها تعرقل تحقيق الديمقراطية و التنمية هي سائدة في مجتمعنا و هو الشيء الذي يجعلنا نجزم معه إستحالة تحقيق التنمية و الوصول إليها كهدف في المجتمع.

إذا تركنا نسبة 97,46 % جانبا و إنتقلنا إلى نسبة 02,52 % المعبرة عن أولئك الذين رأوا بأن تقلد المناصب و الترقيات في مختلف الإدارات تخضع لمبدأ الخبرة و الكفاءة فإننا نجد أن هذين المعيارين يدخلان ضمن القيم التي تميز المجتمعات الحديثة التي تحترم نفسها و تحترم مواطنيها و التي تسود فيها روح المساواة و العدل.

إن الاعتماد على مبدأ الكفاءة و الخبرة دون تدخل معايير شخصية أخرى يجعل كل الأفراد المقدمين على إجراء مختلف المسابقات التي ترتبط بالإدارة حظوظهم متقاربة، كما أن باب الأمل في النجاح مفتوحا أمامهم . كما أن الاعتماد على هذين المعيارين يجعل الأفراد يكثفون من جهودهم في الدراسة و البحث و الإطلاع كل حسب تخصصه و يبعدهم كل البعد البحث عن طرق و منافذ أخرى تؤدي بهم إلى النجاح.

مما سبق نستنتج بأن التنمية لا يمكن لها أن تتحقق في ظل قيم التخلف التي تتسم بالمحاباة و المحسوبية و الرشوة خاصة عندما يرتبط الأمر بتقلد المناصب ذات مستويات عليا في السلطة و ذات علاقة مباشرة بالعملية التنموية .

فالتنمية يمكن لها أن تتحقق إلا في ظل قيم تعتمد على مبدأ الحياد و تبتعد عن كل ما هو شخصي كمبدأ الكفاءة و الخبرة التي عبرت عنها نسبة 02,52% و التي من المؤسف أنها حققت نسبة ضئيلة جدا بالمقارنة مع النسبالأخرى المدرجة في الجدول.

جدول رقم (15) : يوضح أسس اختيار ممثلي الشعب في المجالس المنتخبة .

الإجابة	**التكرار**	**النسبة %**
أسس موضوعية	13	01,73
أسس شخصية	737	98,26
المجموع	750	100

في الدول الديمقراطية يستند التجنيد السياسي و إسناد المناصب النخبوية إلى الانتخابات و معايير الإنجاز و الكفاءة ، لأن اعتبارات الولاء الشخصي للحاكم و المصادفة المحضة الثروة المادية و الروابط الأسرية، علاقات القرابة و المصاهرة و التبعية تتنافى مع متطلبات الثقافة السياسية الديمقراطية بل ما تستلزمه العدالة منذ أن رأى فيها **أفلاطون** إعطاء كل فرد ما له ، و أن يعمل كل فرد في ضوء مؤهلاته و كفاءاته.[1]

[1] عبد الغفار .رشاد القصبي .الكتاب الأول .مرجع سبق ذكره .ص 200 .

فالمؤسسات في الدولة الديمقراطية ترمز إلى الإستقرار و الاستمرار من خلال وجود تقاليد سياسية ثابتة و معايير فنية و مهنية وظيفية تعتبر هي الصورة المثلى للنظام السياسي من خلال قيام هذه المؤسسات أساسا على القوانين و ليس على الأشخاص الذين لا يحركهم التفكير المجرد من اعتبارات المنفعة الذاتية بقدر ما تحركهم دوافع و نزوات شخصية و هو ما يعني أن هذه الدولة تقوم على الموضوعية و القانون و على تغليب الاختيارات العلمية على أي منطق ذاتي شخصي .

إذا كان هذا هو حال الدولة الديمقراطية من خلال ما تقدم – حتى لو كان موجزا – فإن حالنا وواقعنا يحتاج إلى تقديم العزاء له لما يتوفر به من سلوكات و إعتبارات لا تليق و لا يمكن لها أن تلتصق بالمفهوم الديمقراطي ، إذ كيف لا يكون ذلك في ظل النسبة المخيفة المدرجة في الجدول المقدرة بـ 98,26 % و المعبرة عن مجموع الأفراد الذين عبروا بأن الأسس و الاعتبارات التي يعتمد عليها في إختيار من يمثل الشعب في المجالس المنتخبة هي أسس شخصية و لا تمت بأي صلة بتلك المعايير الموضوعية القائمة على مبدأ الكفاءة و المؤهلات التي دعي إليها **أفلاطون** .

إذا كان إختيار من يمثل الشعب في الدول الديمقراطية قائما على جملة من المعايير و الأسس الموضوعية التي يتقدمها معيار العلم و المعرفة إلى جانب الكفاءة و الخبرة دون إغفال عنصر محوري و جوهري يرتبط بمكانه المترشح اجتماعيا و شعبويته، فإن الأمر غير كذلك تماما في مجتمعاتنا ، فلو قمنا بقراءة سريعة على القوائم الانتخابية المتقدمة للانتخابات ، فإن الشعور بالصدمة و الانهيار ينتاب كل فرد عاقل لما تتضمنه هذه القوائم

من مقومات العلم و الكفاءة و غيرها فهم يفتقرونها أيما افتقار، هذا إلى جانب عدم امتلاكهم أدنى شعبية في الأوساط الاجتماعية تؤهلهم بأن يكون لهم تمثيل لدى شرائح واسعة في المجتمع.

إذا أردنا الانتقال إلى النسبة الأضعف و المقدرة بـ 01,73 % فإننا نجدها تمثل شريحة ضيقة جدا بالمقارنة بمجموع عينة الدراسة من الذين عبروا لنا بأن الأسس التي يتم على ضوئها اختيار ممثلي الشعب في المجالس المنتخبة هي أسس موضوعية و تبتعد كل البعد عن أي أسس شخصية ذاتية ، و بذلك فإن تعبير هذه النسبة يقترب بشكل كبير إلى ما تم تناوله فيما يتعلق بالديمقراطي حول التجنيد السياسي ، و كل ما له من صلة بموضوع الانتخابات .

جدول رقم (16) :يوضح العلاقة بين الحكومة و البرلمان .

الإجابة	التكرار	النسبة %
علاقة تبعية	692	92,26
علاقة تعاون	11	01,46
علاقة صراع	47	06,26
المجمـــــــــوع	750	100

البرلمان هو مؤسسة سياسية تمثل السلطة التشريعية في الدول الدستورية ، حيث يكون مختصا بحسب الأصل بجمع ممارسات السلطة التشريعية وفقا لمبدأ الفصل بين السلطات

و يتكون من مجموعة من الأفراد يطلق عليهم إسم النواب أو الممثلين ، و يكون التحاقهم بالبرلمان عن طريق الانتخاب باستخدام الأساليب الديمقراطية ، و يتم اختيارهم بواسطة المواطنين من الشعب الذين هم مسجلين على اللوائح الانتخابية في عملية الانتخاب.

و يكون للبرلمان السلطة الكاملة فيما يتعلق بإصدار التشريعات و القوانين أو إلغائها و التصديق على الإتفاقات الدولية و الخارجية التي يبرمها ممثلو السلطة التنفيذية ، و يطلق على البرلمان تسميات مختلفة حسب كل دولة مثل : مجلس النواب ، المجلس التشريعي مجلس الشعب.[1]

إذا كانت العملية السياسية في مجتمعنا حسب الجدول السابق رقم (15) هي عملية مازالت في مجملها عملية قائمة على أساس من الاجتهادات الشخصية ، و ليس على أساس الاعتماد على الكفاءات المهنية ذات المهارات التخصصية القادرة على تطبيق الأساليب العلمية ، و تحويل هذه الأساليب العلمية إلى وقائع علمية فإنه أغلب العناصر القيادية التي نراها هنا أو هناك في المجالس المنتخبة لاسيما المجلس التشريعي (البرلمان)، هي عناصر لا تتوافر فيها القدرات الممتازة مما أدى إلى دحر السلوك السياسي الأخلاقي المسؤول ، لأن العملية السياسية هي نتاج تفاعل الفئات في تنازعها على القدرة السياسية [2].

إذا كان إختيار من يمثل الشعب في الغالب على أسس شخصية تقوم على العصبية و المال في المقام الأول ، فإنه لا غرابة أن نلمس لدى شرائح عريضة جدا من المجتمع و ليس عينة دراستنا فقط روح الإحباط و فقدان الأمل في من يمثلهم على المستوى النظري.

---

[1] ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة ،يوم 13-03-2012-على الساعة 14:11.

[2] عامر رمضان أبو خاوية. مرجع سبق ذكره. ص 31.

إذا كان دور النائب في البرلمان البحث عن انشغالات المواطنين ، و كل ما يعرقل حياتهم من مشكلات و عقبات و الدفاع عن حقوقهم و المرافعة من أجلهم في أعلى المستويات ليحيى طول مدته النيابية و هو في خدمة من صوتوا له و اختاروه ممثلا عنهم ، أصبح الكثير و الكثير من النواب – حتى لا نقول كلهم – لا هَّم لهم إلا همّهم و لا أمل لهم إلا آمالهم و طموحاتهم ، و أصبحوا بتلك أداة من أدوات السلطة الحاكمة و موظفين أوفياء مؤقتين لديها ، و ما إن احتاجتهم تجد أيديهم واقفة بدون نقاش و لا مساءلة ، و الأخطر من ذلك أن حضور جلسات المجلس لا يحضرها إلا القليل القلة، أما الغائبون فحجتهم في ذلك هي واضحة لا تحتاج إلى تبرير و هي أن من يمثلونهم يعيشون حياة الرفاهية بدون مشاكل و لا عقبات و بالتالي هم لا يجدون مبررا لحضور مثل هذه الجلسات.

إن هذه السلوكات و غيرها هي التي جعلت مبحوثينا يرون بأن النواب في البرلمان ما هم إلا أداة تابعة للجهاز الحكومي ، و أصبح تمرير القوانين و التشريعات للمجلس التشريعي ليس بهدف مناقشتها و التعقيب عليها و إنما أصبح من أجل مصادقتها لا غير ، و قد مثلت بنسبة 92,26 % آراء هؤلاء المبحوثين.

لا نشير في هذا المعنى أن يكون البرلمانيين ندا و عدوا للجهاز التنفيذي الذي هو الحكومة و لا نقصد أن يصنعوا لنا حلبة صراع داخل قبة البرلمان ليتناحروا و يتصارعوا مع الحكومة، و إنما نريد منهم أن يكونوا أوفياء لمن انتخب عنهم ،و أن يكون هدفهم هو الصالح العام للمجتمع و ليس العمل على تحقيق مصالحهم الضيقة فقط و لا نحتاج منهم

أن يعارضوا الحكومة في كل شيء، بل نحتاج منهم أن يلتزموا بحضور جلسات المجلس ليتم إصدار قوانين و مراسيم تخدم المجتمع بأكمله.

إن آراء نسبة 92,26% إلى جانب آراء ما نسمعه و ما نقرأه جعل النواب في البرلمان في أغلب الأحيان فاقدي الشرعية من منظور عامة أفراد المجتمع.

ما دامت الشرعية هي مفهوم أخلاقي و معنوي في الدرجة الأولى تتضمن الصواب و الخطأ و لما هو صحيح و ما هو غير صحيح و بإعتبارها شعور أفراد المجتمع بإحترام أولئك الذين يتولون مقاليد الأمور في مجتمعهم ، و هذا الشعور بالاحترام يجعل الاستجابة من جانب أفراد المجتمع لمن لهم حق إصدار الأمر ممكنة و ميسورة و هو ما يجعل صاحب الشرعية يحظى بإلتزام معترف به ، و من ثم يكون موضع الطاعة و القبول، فإن نوابنا حسب شرائح واسعة من المجتمع بما فيهم عينة دراستنا تنظر إليهم نظرة إحتقار و إزدراء لكونهم أصبحوا لا يحضون بإلتزام معترف به ولا يحضون بالاحترام لهم لأنهم ببساطة إنحرفوا عن المبادئ و القيم التي انتخبوا من أجلها.

أما نسبة 06,26 % فقد تعبر عن أولئك من المبحوثين الذين يرون بأن العلاقة التي تميز المجلس التنفيذي مع المجلس التشريعي هي علاقة صراع سواء تعلق ذلك بالقوانين و المراسيم ، أو حتى في مناقشة برنامج الحكومة و عمل بعض الوزراء و طبيعة هذه العلاقة هي نتيجة وجود بعض النواب ممن ينتمون إلى تيارات معارضة للسلطة ، و كل ما يمثلها و بذلك فإن الصراع شيء حتمي في ظل وجود مثل هذه الشريحة المعارضة في البرلمان ، و ما تجدر الإشارة إليه هو أن هذه الشريحة لا تمثل قطاعا واسعا داخل البرلمان

لكونها تمثل نسبة ضئيلة ضآلة النسبة المعبرة عنها من طرف مبحوثينا ، أما الأغلبية الساحقة من النواب فهم يتموقعون في التيارات المساندة و المؤيدة للسلطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

أما نسبة 01,46 % فقد عبرت عن عينة ضيقة من المبحوثين الذين رأوا بأن العلاقة التي تميز المجلسين المذكورين هي علاقة تعاون و تساند ، و هي العلاقة التي يجب أن تسود في هذين المجلسين ليشكلا حلقة متكاملة متساندة تساهم في تطوير المجتمع و تنميته لا العمل على تكريس الرداءة و الصراع، خاصة أننا نعيش في زمن تسود فيه مشاعر الاغتراب و الغضب ، و المظالم و الإحباطات و شعور كثير من الأفراد بأن لا قيمة لهم و بذلك فإن التعامل الإيجابي مع الصراعات و الأزمات يخلق حلولا مبتكرة لهذه المشكلات من خلال ما يوفره من أخذ و عطاء و نقاش أو حوار و مهارات تكون متعاونة مساندة لبعضها البعض ليتم في ظلها تجاوز كل العقبات و الأزمات.

جدول (17) : نظرة المبحوثين للعلاج داخل المستشفيات العمومية.

وجود تفضيل في العلاج من عدمه	التكرار	النسبة %
نعم	702	93,60
لا	48	06,40
المجموع	750	100

لقد قلنا في الجدول رقم (13) بأن المساواة هي حالة التماثل بين أفراد المجتمع أمام القانون بصرف النظر عن المولد أو الطبقة الاجتماعية أو العقيدة أو الجنس أو أي شيء آخر و لقد قلنا أيضا بأن المفهوم الديمقراطي يقوم على مبدأ المساواة بين أفراد المجتمع بغض النظر عن أيإختلافات تذكر.

فإذا كانت المساواة بين أفراد المجتمع الواحد أثناء سلامتهم الصحية مطلبا و ضرورة ملحة لكي تستقيم الحياة المجتمعية ، فإنه من البديهي أن تزداد درجة تحقيق المساواة و تطبيقها بين هؤلاء الأفراد أثناء سوء سلامتهم الصحية و التي نشير بها أساسا دخولهم المستشفيات للعلاج.

بتسليط الضوء على معطيات الجدول يتضح جليا بأن الغالبية العظمى ممن أجريت عليهم الدراسة يرون بأن العلاج داخل المستشفيات العمومية يمارس عليه أنواع لا تحصى من التفضيلات و قدرت نسبة آراء أولئك ب 93,60%، فهم يرون بأن المرضى الذين لهم وساطات سواء كانت من داخل المستشفى أو خارجها يتكفلون بهم أيما تكفل ، و لقد عبر لنا الكثيرون متسائلين بقولهم : هل طريقة علاج الأغنياء هو واحد مع الفقراء؟ فهم يرون بأن الأطباء و الممرضين يهتمون إهتماما مبالغا فيه لفئات معينة من ذوي الوساطات و المحسوبين عليهم بالمقارنة مع أولئك المرضى الذين يفتقدون لهذه الإمتيازات .

ففي هذا الإتجاه عبروا لنا بأن أبسط الأدوية كالحقن تمنع عن الذ ين لا يملكون الوساطة تحت حجج إنقضائها ، و الأغرب من ذلك أن هذه الحجج تأتي في جميع الأوقات حتى في ساعات متأخرة من الليل حسب ما أكده مبحوثينا ، و في الوقت نفسه تصبح هذه

المستشفيات تتوفر على كل الإمكانات و كل المعدات إذ تعلق الأمر بأفراد آخرين يتمتعون بإمتيازات المكانة الاجتماعية المرموقة أو المال أو الثروة.

و هناك عينة من المبحوثين عبرت لنا بأن مجريات الأمور في المستشفيات العمومية تسير وفق منطق مقلوب إذ ذوو الدخل الضعيف أو عديمي المدخول يوجهون إلى العيادات الخاصة لإجراءات الفحوصات و التحاليل ، و التي تطلب مبالغ ضخمة لا يستطيعون عليها إلا بعد معاناة كبيرة ، في حين أن هناك شرائح أخرى و التي من حسن حظها أنها ميسورة الظروف يقومون بهذه الفحوصات و التحاليل بالمجان داخل هذه المستشفيات.

إذا أردنا الوقوف عند هذه الاختراقات الواقعة في سياسة العلاج بالجزائر من ناحية تفضيل أفراد على آخرين فإننا حتما لا نجدها منصوص عنها ضمن القوانين و المراسيم التي ترتبط بالقطاع الصحي ، لأن ما هو معلوم أن القائمين على هذا القطاع أعطوا تعليمات صارمة بالاعتناء و التكفل بالمرضى دون النظر إلى اختلافاتهم ، و عليه فإن موضوع المشكل المطروح يكمن في أن هذه التعليمات تبقى حبر على ورق فقط ، بالنسبة للعاملين الموظفين داخل هذه المستشفيات.

و أمام هذه المفارقة بين ما هو نظري و ما هو إمبريقي فيما يتعلق بهذه التعليمات لا نجد تفسيرا يصب في هذه الخانة إلا برد ذلك سوء التسيير و غياب المراقبة و المتابعة من طرف المسؤولين و الساهرين على تسيير هذه المنشآت، و هو الشيء الذي يجعلنا معه نطرح تساؤل فحواه ما يلي : ما الجدوى من هذه التعليمات ما دامت أنها تخترق يوميا أمام أعين المئات من المواطنين ؟ .

قبل أن ننتقل إلى النسبة الثانية في الجدول وجب التذكير بنقطة مهمة ذات ارتباط وثيق بما كنا نعلق علية مؤداها أن نسبة : 97.86 %التي أفرزتها نتائج الجدول رقم (13) التي مثلت المبحوثين الذين عبروا بعدم وجود مساواة بين المواطنين بالجزائر من حيث الحقوق و الواجبات تطابقت و تكررت بنسبة متقاربة جدا قدرت بـ 93.60 %في جدولنا الذي نحن بصدد تحليله.

أما نسبة 06.40 % فقد مثلت أولئك المبحوثين الذين رأوا بأن سياسة العلاج داخل المستشفيات العمومية متساوية و لا يشوبها أي شبهة فيما يتعلق بممارسة التفضيل بين المرضى.

بعد عرض النسبة الأولى و الثانية من خلال طرح الفكرتين و حتى لا نترك باب الاحتمالات قائما فيما يتعلق أي الرأيين الصحيح تقتضي الموضوعية منا أن نتدخل بإضافة رأينا إلى جانب أصحاب النسبة الأولى ، لأن ما سمعناه من محيطنا القريب بأم أعيننا يدعم من يؤكدون وجود ممارسات التفضيل داخل المستشفيات العمومية.

جدول رقم (18) يوضح طبيعة المستشفيات المفضلة للعلاج .

	سبب التفضيل	التكرار	النسبة %
المصحات العمومية	تكفل و عناية افضل	09	11.11
	تخصص الأطباء	00	00
	لكونها مجانية العلاج	72	88.88
المجمـــــــــوع		81	100

المصحات الخاصة	تخصص الأطباء	645	32.83
	توفر المعدات الطبية	669	33.58
	تكفل و عناية افضل	669	33.58
المجمـــــــــوع		1992	100

إذا كان العلاج من الناحية الطبية يشير إلى محاولة السيطرة على المرض و التخلص منه إلى جانب أنه إزالة جميع الأعراض و المسببات للمرض للوصول لحالة من الاتزان و الاستقرار الوظيفي ، فإن ذلك يجعل المواطن في موضع اختيار أي المصحات يفضلها للعلاج ، أي أنه يفضل المصحات العمومية أو أنه يفضل المصحات الخاصة ، و ما هو حقيقة أن عملية التفضيل هذه تخضع لجملة من الأسباب و الإعتبارات التي إتخذها هذا المواطن منطلقا في تفضيله لمصحة معينة.

إن النظر إلى معطيات الجدول و أرقامه تجعلنا نستشف منها بأن أغلب مجموع المبحوثين و المقدرة نسبتهم بـ 89.20% يفضلون المصحات الخاصة بهدف العلاج فيها ، و قد تباينت في هذا التفضيل إعتباراتهم و منطلقاتهم التي كانت دافعا و محركا لهذا الاختيار فنجد ما نسبته 33.58 % تكررت من بين المبحوثين الذين كان تفضيل المصحات الخاصة بدافع توفرها على التجهيزات و المعدات الطبية ، و كذلك تميزها عن المستشفيات العمومية بتكفلها و عنايتها بالمرضى .

إذا أردنا أن نعطي تفسيرات مختصرة عن أسباب تفضيل المواطنين للمصحات الخاصة بهدف العلاج من حيث هذين النقطتين السابقتين فإننا نجد بكل بساطة أن هؤلاء المواطنين من كثرة معايشتهم أو سماعهم من طرف الآخرين للتبريرات المألوفة و المستمرة المرتبطة بعدم وجود معدات طبية تسمح بإجراء الفحوصات و التحاليل داخل المستشفيات العمومية و التي بدورها توجههم إلى مصحات خاصة- لقد تطرقنا إلى هذه النقطة ووقفنا عندها بالتحليل في الجدول السابق رقم 17- و أمام غياب هذه المعدات أو تغييبها فإن التوجه للمصحات الخاصة أصبح ضرورة لابد منها.

أمّا ما أتصل بدافع العناية و التكفل أفضل فإن مردَّ ذلك ببساطة أيضا أن هذه المصحات الخاصة هدفها قائم على الربح ، و بذلك فهي تسعى جاهدة لتقديم أفضل الخدمات من ناحية التكفل و العناية من أجل جلب أكبر عدد ممكن من الزبائن ، لاسيما بالخصوص في ظل هذه المنافسة التي بدأت تعرف إنتشارا واسعا بسبب التزايد المستمر لهذه المصحات الخاصة يوما بعد يوم، سواء تعلق الأمر داخل مكان إقامة المريض أو خارج إقامته.

إلى جانب ما تم ذكره من دوافع تجعل المواطن يفضل المصحات الخاصة نجد عامل تخصص الأطباء الذين يشتغلون فيها ، و قد حقق هذا الدافع ما نسبته 32.83 % لدى عينة دراستنا ، و سبب ذلك في المقام الأول النقص الواضح للأطباء المتخصصين داخل المصحات العمومية، إذ أن الغالبية فيها تشكل من أطباء عامين ، و لعل ما يبرر ذلك هو قيام هذه المصحات بتوجيه المرضى إلى المصحات الخاصة.

إن افتقار المصحات العمومية للكثير من المعدات الطبية إلى جانب أن السواد الأعظم من أطبائها غير متخصصين و هو ما يؤثر كثيرا في عملية تشخيص حالة المريض ، و كذلك تميز المصحات الخاصة بتقديم أفضل عناية و تكفل المرضى هو الشيء الذي جعل أغلبية المواطنين بما فيهم آراء ممن أجريت عليهم دراستنا يفضلون التوجه إلى المصحات الخاصة بهدف العلاج.

أما فيما يتعلق بأولئك الذين عبّروا بأفضلية المصحات العمومية عن الخاصة فقد حققت نسبتهم 10.80% و قد تباينت دوافعهم بين كفالتها و عنايتها بالمرضى و ذلك بنسبة 01.2% من المجموع الكلي للعينة و بين كونها تقدم خدمات علاجية بالمجان للمرضى الذين يترددون عليها و ذلك بنسبة 09.60%من المجموع الكلي للعينة أيضا.

إذا توقفنا عند نسبة 9.60% الممثلة لأولئك الذين يفضلون العلاج بالمصحات العمومية لكونها تقدم خدمات علاجية بالمجان فإننا نجد أن الإحتمال الأرجح هو عدم تفضيلها لقناعتهم المطلقة بنوعية الخدمات التي تقدمها و ما تتوفر به من معدات و تجهيزات، لأن توجههم إليها كان بدافع أنها تقدم خدمات مجانية لا غير ، لأنه رغم التناقض و العيوب

المتصلة بالمصحات العمومية ستبقى شرائح واسعة تتوجه إليها بحكم واقعهم المعيشي المتدهور.

و ما دام أن هذا التوجه كان بدافع مجانية العلاج فقط دون تدخل دوافع أخرى كتخصص الأطباء، توفر العناية و التكفل أفضل، تميزها بالمعدات الطبية فإنه يمكن جدا إضافة هذه النسبة إلى المجموع الكلي للعينة التي فضلت المصحات الخاصة و المقدرة نسبتها بـ: 89.20% و بذلك تصبح النسبة الجديدة المتحصل عليها هي 98.80.% .

إن تقديم هذه النسب بهذه المعطيات يجعلنا نقر بوجود مشكلة أمام العملية التنموية في جانبها الاجتماعي المرتبط في بعدها الصحي ، إذ أنه ما الفائدة من بناء المنشآت و القواعد الصحية ، إلى جانب التكفل بتجهيزها بأموال طائلة ، ثم في الأخير نجد أنفسنا أمام أرقام و نسب مخيفة تحتاج إلى أكثر من سؤال تعبر عم تدهور أدوارها و افتقادها لأبسط الأمور أو أن هذه المصحات تحولت إلى منطقة عبور لتوجيه المرضى للمصحات الخاصة لا غير فاذا كانت هذه المنشآت وجدت من أجل تقديم خدمات للمواطنين و حمايتهم من شتى الأمراض فإنه من الواجب أن ينتظر منها هذا المواطن تقديم له أفضل الخدمات حتى تجعله يشعر بوجودها و بكينونتها.

جدول رقم (19) يوضح مجهودات الحكومة في مجال الصحة.

رأي المبحوثين / المجهودات المبذولة	مرضية		غير مرضية	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نسبة عدد المستشفيات	513	68.40	237	31.60
نسبة عدد الأطباء	361	48.13	389	51.86
توفير الأدوية	473	63.06	277	36.93
تغطية التخصصات الطبية	284	37.86	466	62.13
تجهيز المصالح بالمعدات الطبية الحديثة	143	19.06	607	80.93

من بين مؤشرات قياس التنمية الاجتماعية هو توفر الرعاية الصحية لأفراد المجتمع لسلامتهم و أمنهم ، إلى جانب مؤشرات أخرى كنسبة الأطباء بالنسبة إلى عدد السكان و نسبة عدد المستشفيات و كذلك مدى القدرة على مكافحة الأمراض و الأوبئة المنتشرة في أوساط المجتمع ، هذه المؤشرات و غيرها من يعتمد عليها في قياس مدى تنمية المجتمع صحيا أو مدى تخلفه.

بتسليط الضوء على معطيات الجدول يتضح جليا بأن آراء مبحوثينا قد تباينت بين الرضى أحيانا من خلال النسب المقدمة التي اتصلت بجوانب معينة في الصحة و بين عدم الرضى حينما تعلق الأمر بمؤشرات ترتبط بالجانب الصحي أحيانا أخرى.

فمن بين المؤشرات التي حققت رضى مقبول لدى مبحوثينا نجد نسبة عدد المستشفيات و مؤشرات توفير الأدوية ، و كذلك نسبة عدد الأطباء و لكن بدرجة أقل نوعا ما بالمقارنة بالنسب التي سبقها.

فقد عبر مبحوثينا بأن عدد المستشفيات بالنسبة إلى عدد المرضى مقبول إلى حد بعيد لاسيما المتمركزة منها في المدن ، ثم بدرجة أقل نسبيا المتموقعة في الدوائر ، أما إذا تعلق الأمر بالبلديات فان مبحوثينا كان لهم رأيا مخالفا ، حيث أكدوا لنا بأن المؤشرات المرتبطة بالصحة تبدأ بالتدهور ، حيث تفتقد هذه البلديات إلى المستشفيات الإستشفائية و تقل فيها إلى درجة انعدام العيادات الصحية الخاصة ، و الصيدليات ، أما ما تتوفر عليه هذه البلديات من منشآت صحية فهي قاعات العلاج التي تتميز بأنها تفتح إلا في الفترات الصباحية ، و تفتقر إلى التجهيزات و المعدات الطبية ، و تفتقد إلى أطباء متخصصين.

من خلال ما عبر عنه مبحوثينا نتوصل إلى فكرة مؤداها أن نسبة تواجد عدد المستشفيات بالنسبة إلى عدد المرضى هو كافي و مرضي إلى حد ما في المدن و الدوائر لتوفرها على المؤسسات الإستشفائية ، أما فيما يتعلق بهذه النقطة في البلديات فإن الوضع يصبح غير مرضي و سبب ذلك هو افتقارها لهذه المؤسسات الاستشفائية ، و اقتصار تواجد قاعات العلاج فقط التي تفتقر إلى أبسط الأدوات الطبية حسب ما أكده مبحوثينا.

و عن مؤشر الأدوية فقد عبر لنا عينة واسعة من المبحوثين بأنها متوفرة بشكل مرضي في الصيدليات العامة أو الخاصة ، و قد أضاف مبحوثينا بأن كل أنواع الأدوية متواجدة لدى

الصيدليات إلا القليل جدا منها ما هو مفقود ، و قد حققت نسبة الذين عبروا عن هذه الآراء هو 63.06 % .

إلى جانب رضى مبحوثينا على نسبة عدد المستشفيات إذا قارناها بالنسبة لعدد المرضى و كذلك رضاهم على مؤشر توفر الأدوية فإنهم عبروا لنا عن رضاهم عن نسبة الأطباء داخل المستشفيات الاستشفائية و إن كان رضاهم أقل درجة بالنسبة للمؤشرين السابقين حيث صرّحوا لنا أن نسبة عدد الأطباء مقبولة إذا قارناها بعدد المرضى و لكنهم في نفس الوقت أعابوا على كون أغلبهم غير متخصصين لاسيما منهم الذين يشتغلون بقاعات العلاج المتواجد بالبلديات إذا كانت آراء نسبة لا بأس بها من المبحوثين في بعض المؤشرات المرتبطة بالصحة تصب في خانة الرضى فإن هناك نسب مرتفعة مثلت أفرادا من الدراسة قد عبرت على عدم رضاها عن مؤشرات تجهيز المصالح الإستشفائية بالمعدات الطبية لا سيما الحديثة منها ، و كذلك مؤشر القدرة على تغطية التخصصات الطبية ، فعن المؤشر الأول عبرت ما نسبته 80.93 % على أن المؤسسات الإستشفائية بالجزائر لا زال تجهيزها بالمعدات الطبية الحديثة غير مقنع ، و لعل ما يبرز هذا الرأي هو توجيه هذه المؤسسات الكثير من المرضى إلى العيادات الخاصة.

إن افتقار هذه المؤسسات الإستشفائية العمومية للمعدات الطبية الحديثة يؤثر كثيرا على المرضى خاصة في مرحلة تشخيص المرض ، لأن ما هو متعارف عليه أن مرحلة العلاج تسبقها مرحلة التشخيص هذا إذا ما كان جزمنا بأن هذه المعدات فعلا تفتقدها هذه

المؤسسات ، أما إذا كانت موجودة و تغيب في وجه المرضى فإن هذه الممارسات السلبية تؤثر على نظرة المرضى لهذه المؤسسة العمومية و على الحكومة ككل.

و فيما يتعلق بالمؤشر الثاني الذي يمثل بالقدرة على تغطية التخصصات الطبية فقد عبرت نسبة تقدر بـ 62.13 % أن المؤسسات و المصالح الإستشفائية بالجزائر لازالت عاجزة عن تغطية كل التخصصات الطبية و ما يبرر ذلك هو توجيه المرضى إلى عيادات متخصصة تابعة للخواص أو تقديم لهم النصح التوجه نحو الخارج الوطن قصد العلاج.

و فيما يتعلق بهاذين المؤشرين الذين تكلمنا عنهما فإننا نشير بأن عدم القدرة على تغطية التخصصات الطبية أو افتقار المؤسسات الإستشفائية للمعدات الطبية الحديثة تتجه نحو الأسوأ كلما اتجهنا من المدينة نحو البلدية إلى ما هو أقل منها.

قبل أن نغادر دور هذا الجدول وجب علينا أن ننوه بشيء حتى نكون موضوعيين أكثر و هو أنه بالرغم أن الحكومة ممثلة في وزارة الصحة تبذل مجهودات حديثة من سنة إلى أخرى من أجل تحسين و تنمية القطاع الصحي بالجزائر سواء تعلق الأمر الرفع من نسبة عدد المستشفيات أو توظيف الأطباء أو توفير الأدوية أو محاولة تجهيز المصالح الاستشفائية بأحدث الأجهزة الطبية و الشيء الذي يبرر هذه المجهودات هو الأظرفة المالية الضخمة المخصصة لهذا القطاع ، إن الواقع المعيش لا يعكس مستوى هذه المجهودات المبذولة بسبب ممارسة سلوكات غير مسؤولة و غير أخلاقية في بعض الأحيان من طرف المشرفين على علاج المرضى ممثلين في الأطباء و الممرضين بشكل مباشر ثم مسؤوليهم بشكل غير مباشر لعدم ممارستهم للرقابة و الصرامة للقطاع الذي يسيرونه لأنه لو كانت

الرقابة و الصرامة ما ظهرت المحسوبية في العلاج ، و ما وجدت ظاهرة تغيب بعض الأجهزة و المعدات في وجه المرض و توجيههم للعيادات الخاصة لزيادة ثقل على أثقالهم.

جدول رقم (20) تقييم الخدمات الصحية بالجزائر بالمقارنة مع دول الجوار.

تقييم المبحوثين	التكرار	النسبة %
عدم الإحاطة بمستوى الخدمات الصحية بدول الجوار	106	14.13
مقبولة	121	16.13
غير مقبولة تماما	523	69.73
المجمـــــــــــــوع	750	100

ما هو متفق عليه في أدبيات التنمية هو أن الإسهام بوعي و إرادة في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية مرتبط أساسا بدرجة المستوى الصحي الذي يتمتع به أفراد أي مجتمع، و عليه فإن تحقيق هذه المعادلة يتطلب من الحكومة التي تمتلك السلطة إلى جانب مؤسسات المجتمع المدني إنشاء مؤسسات طبية قوية و متميزة في خدماتها ، بالإضافة إلى العمل على نشر الثقافة الصحية بين المواطنين ليتسنى في الأخير الوصول إلى رعاية صحية جيدة ، و التي من شأنها أن تساهم في تحقيق تنمية المجتمع و تطويره.

من خلال ما تم عرضه من النسب المدرجة في الجداول السابقة المتعلقة بمؤشرات الصحة هذا إلى جانب معطيات الجدول أعلاه نستشف بأن الخدمات الصحية بالجزائر لازالت بعيدة كل البعد عن مستواها المطلوب بدءا من الكيفية و الطريقة التي يجب التعامل بها مع

المريض ، إلى المستوى العلمي العام للأطباء ، وصولا إلى مدى استخدام أحدث المعدات الطبية ، و ما يبرر هذا نجد نسبة 69.73 % من المجموع الكلي للنسبة المقدرة بـ 85.86 % باستثناء نسبة 14.13 % المعبرة عن أولئك الذين ليس لهم إحاطة بمستوى الخدمات الصحية بدول الجوار قد عبرت أن الخدمات الصحية *بالجزائر متدهورة و غير مقبولة تماما إذا ما تم مقارنتها بالخدمات الصحية بدول الجوار ، فقد صرح لنا الكثير ممن ينتمون إلى هذه النسبة أن الخدمات الصحية المتوفرة بتونس كأحد دول الجوار متطورة جدا و يمكن مقارنتها بالكثير من الدول الأوروبية بحكم ما وصلت إليه من تطور و خبرة من حيث إستخدام التكنولوجيا أو المستوى العلمي لكفاءاتها الطبية.

و في هذا الشأن عبر لنا الكثير بأن مجال المقارنة في مستوى الخدمات الصحية لا يمكن أن يقوم أبدا، موضحين ذلك بأن المؤسسات الإستشفائية بالجزائر لازالت في القرن 21 م تفتقد إلى أبسط الأدوات الطبية مشيرين بذلك إلى الحقن إلى جانب إنتشار المحسوبية و المحاباة في بيئة من الواجب أن لا تسود فيها مثل هذه الممارسات الغير أخلاقية ، و بهذا تساءل الكثير : كيف بنا أن نقيم مستوى خدماتنا الصحية مع دولة وصلت إلى حد التطور و نحن لازلنا لم نتجاوز مؤشرات التخلف في هذا الجانب؟.

و في هذا الإتجاه دائما أعطتنا عينة من مثلوا هذه النسبة من خلال إجاباتها على هذا السؤال مجموعة من الأمثلة التي تدلل و تبرهن عن تدني مستوى الخدمات الصحية بالجزائر

* في مقال في جريدة الفجر بالجزائر ليوم 29-03-2010 صرح عبد الحميد ابركان وزير الصحة بالجزائر سابقا أن استمرار تعرض المرضى لواقع مرير كالبيروقراطية و العشوائية في التكفل الصحي لا يمكن أن ينكره أي احد ، و لم ينف الوزير السابق الوضعية الكارثية لقطاع الصحة بكل زواياه لاسيما مؤسساته الاستشفائية مقارنة بما هو عليه في بلدان أخرى بمستوى و إمكانيات أقل من تلك الموجودة بالجزائر.

إذا ما تم وضعها بجنب الخدمات الصحية بدول الجوار إذ عبروا لنا بأن هناك مرضى كثيرين بالجزائر يئسوا من أن يشفوا أواستسلموا لمرضهم و لكن ما إن انتقلوا إلى تونس بهدف العلاج حتى شفوا و خرجوا من دائرة المرض الذي أصابهم، و أضافوا كذلك بأن الكثير من المرضى لم يجد أطباءهم و من عالجوهم تفسيرا مقنعا لمرضهم و نفس هؤلاء المرضى عند انتقالهم إلى دول الجوار – تونس تحديدا– و جدوا تفسيرات مقنعة لمرضهم و زيارات مستمرة إلى عياداتها الطبية شفوا و تخلصوا من المرض الذي انتابهم.

إن قراءتنا لجملة من إجابات مبحوثينا عن هذا السؤال إلى جانب معلوماتنا المسبقة عن هذا الموضوع نجد أنفسنا نتأسف للواقع و للوضع الكارثي الذي تتخبط فيه الصحة في بلادنا و الشيء المؤسف أكثر في هذه النقطة أصبحت شرائح واسعة جدا في الجزائر تتحدث عن دولة تونس كنموذج للطب و ما وصلت إليه من تطور و تقدم واضح ، فإذا كان الوضع هكذا مع تونس و غيرها من دول الجوار فكيف هو حالنا و مستوانا في مجال الخدمات الصحية إذا تطاولنا على أنفسنا و تحدثنا على واقع الطب و خدماته في الدول الأوروبية؟.

و حتى لا نكون متشائمين أكثر نعرج لنسبة 16.13 % من المجموع الكلي أيضا المقدر بـ 85.86 % التي مثلت عينة من الدراسة عبرت بأن مستوى الخدمات الصحية بالجزائر مقبول إلى حد ما ، إذا ما قارنا ذلك بواقع الخدمات الصحية بدول الجوار و قد طرح الكثير أيضا بأن مستوى الخدمات الصحية بالجزائر في تطور مستمر إذا ما قارناه بمستوى الخدمات في السنوات الماضية.

إن نسبة 16.13 % التي عبرت عن أولئك المتفائلين لمستوى الخدمات الصحية بالجزائر فهي و إن كانت ضئيلة و ضعيفة بالمقارنة مع النسبة الأولى التي تطرقنا إليها إلا أنها تعبر بوضوح عن واقع الإصلاحات التي تبذلها الحكومة ممثلة في قطاع الصحة كالرفع من نسبة الأطباء بالنسبة إلى عدد السكان ، تشييد المؤسسات الإستشفائية جديدة ، اقتناء تجهيزات و معدات طبية أكثر تطورا ، تحسين الظروف المعيشية للقائمين على هذا القطاع من خلال تخصيص لهم سكنات وظيفية و تحسين مرتباتهم و أجورهم ، و غيرها من الإصلاحات التي من شأنها أن تسهم في إعطاء دفعة قوية للخدمات الصحية بالجزائر.

و ما دمنا نتحدث عن الإصلاحات لا يمكن أن نغادر هذه النقطة دون الإشارة إلى أن إصلاح القطاع لا يقوم على تشييد مؤسسات جديدة و إقتناء تجهيزات متطورة بقدر ما هو عقلانية في التسيير و ترشيد الإستغلال ، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب و الإبتعاد كل البعد عن الممارسات الغير أخلاقية التي تمارس في المؤسسات الاستشفائية من محاباة و محسوبية في العلاج و يتسنى ذلك بتشديد الرقابة المستثمرة و نوعية تحسيس القائمين على هذا القطاع من أطباء و ممرضين خلال تدريبهم و تكوينهم بدورهم النبيل في ممارستهم الطبية التي إختاروها وظيفة لهم.

و في الأخير لا يسعنا إلا القول بأن تنمية المجتمع في جانبه الصحي لا يتحقق فقط بوضع جملة من الإصلاحات و الإستراتيجيات التي من شأنها أن تساهم في تطوير قطاع الصحة بقدر ماهي متابعة تجسيدها ميدانيا على أرض الواقع، فالحكومة فعلا قامت بإصلاحات شاملة في قطاع الصحة ولكن بانتشار قيم و سلوكات سلبية داخل هذا القطاع أفرز في

الجانب الآخر قيم و إتجاهات سلبية إتجاه هذه الحكومة، لأن المواطنين يؤمنون بما هو كائن وواقع على أرض الواقع في قاعات العلاج و الصيدليات و المؤسسات الإستشفائية و العيادات و غيرها ، أما ما سطر له نظريا دون تطبيقه فيبقى من منظور هؤلاء المواطنون ضربا من العبث لا غير.

جدول رقم (21) يوضح معايير توزيع السكنات الاجتماعية .

إجابة المبحوثين	التكرار	النسبة %
عدم الإحاطة بالموضوع	09	01,20
معايير موضوعية	17	02,26
معايير غير موضوعية	724	96,53
المجمـــــــــوع	750	100

بتسليط الضوء على معطيات الجدول نجد أن النسبة المدرجة في الجدول رقم (13) المعبرة عن أغلبية المبحوثين الذين أدلوا بتصريحاتهم بعدم وجود مساواة بين المواطنين في المجتمع الجزائري المقدرة بـ 97,86 % قد تكررت أيضا في هذا الجدول ، حيث نجد ما نسبته 96,53% من مجموع النسب المقدرة بـ 98,80% بإقتطاع نسبة 01,20% المعبرة عن أولئك الذين ليس لديهم معطيات و معلومات واضحة تتعلق بمعايير توزيع السكنات الاجتماعية بالجزائر.

إن الغالبية العظمى من المبحوثين عبرت بأن المعايير الفعلية التي تتعامل بها السلطات المحلية على أرض الواقع فيما يخص توزيع السكنات الاجتماعية هي معايير غير موضوعية تماما ، حيث تقوم على مبدأ المحاباة و المحسوبية و الوساطة و الرشوة إلى غير ذلك من الأساليب و الممارسات التي تتنافى مع المفهوم الديمقراطي و الإدارة الرشيدة.

إن ما عبر عنه مبحوثينا لا أحد يستطيع نكرانه بما فيهم المسؤولين و القائمين على شؤون السكن أنفسهم ، حيث أنها حقائق أصبحت مكشوفة و معلومة لدى الجميع بما فيهم الكبير و الصغير، الأمي و المتعلم ، و لعل ما يتحدث به المواطنون يوميا من حقائق معاشه تتعلق بهذه التجاوزات و الاختراقات القانونية ، إلى جانب ما تنشره الصحف اليومية من حقائق و براهين تكاد تكون يومية بالاسم و مكان الإقامة ، و الأدلة القاطعة التي تثبت هذه التجاوزات لخير دليل على أن معايير توزيع السكن على المستوى النظري القائمة على الاحتياج و الظروف الاجتماعية القاهرة و الأقدمية ليس هي نفسها تماما أثناء عملية التوزيع فبدل الاحتياج و الظروف القاهرة و الأقدمية و غيرها تحل محلها الرشوة و الوساطة و المحسوبية و غيرها من الأساليب التي تصب في خانة الممارسات التي تتنافى مع روح الديمقراطية .

إن تراكم هذه التجاوزات و الاختراقات من طرف القائمين على شؤون توزيع السكن الاجتماعي كرست لدى المواطنين ثقافة سياسية سلبية اتجاه السلطة التي تحكمه، و جعلته ينظر إليها بمنظار أسود لكل ما يتعلق و يتصل بشأنها.

إن هذه الثقافة السياسية السلبية لا يمكن أن نتهاون و نستهين بها لأنها تصبح محكا فاصلا في العملية التنموية ، فالقيم التي يمتلكها المواطن اتجاه سلطته الحاكمة هي وحدها الكفيلة بأن تجعله فاعلا أو متفرجا على التنمية و عملياتها.

و فيما يتعلق بالذين يرون بأن معايير الاستفادة من سكن اجتماعي هي معايير موضوعية قائمة على المساواة و العدل فقد مثلتهم نسبة 02,26% ، حيث عبروا بأن القائمين على شؤون توزيع السكنات الاجتماعية يعتمدون أثناء عملية التوزيع على مبدأ الاحتياج ، كما يراعون الظروف الاجتماعية للمتقدم بملف قصد الاستفادة من سكن اجتماعي و غيرها من المعايير الموضوعية الأخرى.

جدول رقم (22) يوضح شكل الاستفادة من سكن اجتماعي.

الإجابة	التكرار	النسبة%
عدم الإحاطة بالموضوع	09	01,20
الاستفادة من الأمور البسيطة	06	0.80
الاستفادة من الأمور الصعبة	735	98
المجمـــــــــوع	750	100

إذا كان موضوع الحصول على مسكن في بعض دول العالم يعتبر حقا و مطلبا لكل مواطن بالغ ، فإن الأمر غير كذلك في الجزائر، حيث أصبح موضوع الاستفادة من سكن اجتماعي من المواضيع الصعبة المنال إن لم يكن في بعض الأحيان حلما يراود كل طالب لهذا السكن

فقد عبرت ما نسبته 98% من المجموع الكلي المقدر ب 98,80% باستثناء نسبة 01,20% التي مثلت عينة من أفراد الدراسة صرحوا بأنهم غير محيطين إحاطة كافية بهذا الموضوع.

إذا كانت نسبة 96,53% المعبر عنها في الجدول السابق رقم (21) قد مثلت الذين رأوا بأن معايير توزيع السكنات الاجتماعية تقوم على مبدأ المحسوبية و المحاباة و الرشوة و الوساطة فإنه من الطبيعي جدا في مثل هذه الظروف أن تكون الاستفادة من الأمور الصعبة إن لم نقل معقدة في غالب الأحيان، فحتى نسبة 02,26% المعبر عنها في الجدول السابق بأن معايير توزيع السكن الاجتماعي فيها نوع من الموضوعية و الشفافية تضمنت منها نسبة 1,46% أقرت بصعوبة الاستفادة من هذا النوع من السكنات .

لقد عبر لنا الكثير من المبحوثين أنه هناك شرائح عريضة من أفراد المجتمع لديها سنوات طويلة جدا تفوق 15 سنة منذ وضعها ملفات السكن و لم يستفيد منه ، و لقد علق بعض أفراد الدراسة في هذه النقطة على أنه هناك من وضع ملفات قصد الاستفادة من السكن منذ أن كانوا شبابا ليصبحوا في الوقت الحاضر كهولا و لم يسعفهم الحظ بعد للحصول على هذا المسكن الذي طالما حلموا به.

في حين عبر البعض الآخر أن هناك مواطنين سئموا الانتظار و سئموا تجديد الملفات و الوثائق في كل سنة لمدة سنوات طويلة ، و لم يستفيدوا شيئا ، و في المقابل هناك أطرافا أخرى لم يتقدموا في حياتهم إلا بملف واحد و حصلوا على مسكن اجتماعي .

لقد علل مبحوثينا صعوبة الحصول على مسكن اجتماعي إلى جانب ما قلناه من انتشار المظاهر السلبية من المحسوبية و المحاباة و الرشوة ، إلى التزايد المستمر لعدد السكان الذي أفرز في المقابل الارتفاع المفرط لطلبات الحصول على مسكن* ، إلى جانب التزايد المفرط في الملفات نجد أن السكنات المبرمجة للتوزيع قليلة جدا بالمقارنة مع العدد الحقيقي للمتقدمين بالطلبات هذا من جهة ،إلى جانب أن عملية التوزيع نفسها لا تتخذ شكلا مستمراً ، حيث أن فترات التوزيع تكون متباعدة قد تصل إلى 03 سنوات أو 04 سنوات في بعض الأحيان من جهة أخرى.

أما عن نسبة 0,80% التي مثلت عينة ضئيلة جدا من أفراد الدراسة قد عبروا بأن الاستفادة من سكن اجتماعي يعتبر من الأمور البسيطة في الجزائر إيمانا منهم بأن طريقة التوزيع تسير وفق منطق الشفافية و مبدأ الموضوعية ، كما أنهم يعتقدون بأن من واجب الحكومة بناء السكنات الاجتماعية و توزيعها على من يحتاجونها بشكل موضوعي.

* فقد كشفت الإحصاءات المتوفرة لدى دائرة بسكرة مثلا أن هناك أكثر من 15000 طلب تقدم به المواطنين المقيمين بالولاية .و لازالت لم تستفيد بعد.

جدول رقم (23) يوضح تقييم مجهودات الحكومة في مجال الإسكان .

رأي المبحوثين / مجهودات الحكومة	مرضية		غير مرضية	
	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
بناء و تشييد السكنات	483	64,40	267	35,60
سياسة التدعيم المالي	621	82,80	129	17,20
سياسة القروض	596	79,46	154	20,53
توفير مواد البناء	574	76,53	176	23,46

يعتبر الإسكان من متطلبات الحياة ، و هي متطلبات لم تتمكن الكثير من الدول من الوصول إلى حل قاطع لها ، و هو من أكثر المشاكل تفاقما بسبب الطلب المتزايد عليه من السكان ، و الإسكان تتحرك مع التطور الاجتماعي و الاقتصادي للشعوب ليس فقط لسد احتياجات المجتمع من الوحدات السكنية ، و لكن لمواجهة متطلباته المعيشية المتغيرة والإسكان تتكامل فيه الجوانب الاقتصادية ، الاجتماعية و الفنية و القانونية و التنظيمية و أي قصور في أي جانب منها يؤدي إلى خلل في خطط و برامج الإسكان .

إذا كانت الحاجة إلى المسكن أو المأوى حاجة أساسية فإن دراسة الأوضاع السكنية و مشاكل الإسكان في المجتمع و السعي نحو التخطيط لمواجهتها بالجهود الذاتية إلى جانب دعم الجهود الحكومية أمر بالغ الأهمية إذا كان للتنمية بصفة عامة ، و للتنمية الاجتماعية بصفة خاصة أن تحقق أهدافها.

إن المتمعن في نسب الجدول يلاحظ أن النسب المدرجة في هذا الجدول بعيدة كل البعد عن النسب المدرجة في الجداول السابقة رقم (21) و (22) ، فإذا كانت آراء مبحوثينا في أغلبها اشتركت في أن معايير توزيع السكنات بالجزائر تقوم على معايير غير موضوعية و أن الاستفادة من مسكن اجتماعي يعتبر من الأمور المعقدة و الصعبة، فإن غالبيتهم أيضا اعترفوا بأن الحكومة بذلت مجهودات ملموسة و عملية بهدف محاولة القضاء على أزمة السكن أو على الأقل التخفيف منه ، و هذا الاعتراف لا يعني بالضرورة أن ما عبروا عنه في الجداول السابقة كان مناقضا و منافيا له ، و ذلك لأن أفراد الدراسة كانوا يتحدثون فيها – الجداول السابقة– عن الممارسات السلبية في طرق و معايير الاستفادة من السكنات و لم يتطرقوا إلى مجهودات الحكومة في هذا المجال.

إن أرقام و نسب الجدول أعلاه تشير إلى أن أغلب المبحوثين قد رأوا بأن الحكومة بذلت مجهودات في مجال السكن سواء تعلق الأمر بتوفير مواد البناء ، أو تدعيم المواطنين ماليا من أجل ترميم بناء مساكنهم إلى جانب تقديم لهم قروض بنكية يكون تسديدها بالتقسيط لسنوات عديدة ، و كذلك عملها المستمر في تشييد السكنات بأنواعها الريفية منها أو الاجتماعية .

إلى جانب هذا كله ساهمت الحكومة في تقديم تسهيلات لرجال الأعمال المهتمين بشؤون العقار من أجل بناء سكنات تساهمية من شأنها أيضا أن تساهم في التخفيف من حدة أزمة السكن .

ما دمنا نتحدث عن مجهودات الحكومة في مجال السكن سنحاول عرض هذه المجهودات في ولاية بسكرة كواحدة من ولايات الوطن التي استفادت من برنامج السكن ، و ذلك بعرض الوضعية المادية للسكن حسب نوعية البرامج إلى غاية 31 – 12 – 2010 فقط أي دون حساب السنتين الأخيرتين 2011 – 2012.

نوعية البرامج	عدد السكـــــــــــنات			
	المسجلة	المنتهية	فيحيز الإنجاز	الغير منطلقة
السكن الاجتماعي	26004	19915	3882	2207
السكن الاجتماعي التساهمي	7999	4918	3021	60
السكن التطوري	3100	3100	/	/
السكن الريفي	22130	16448	2022	3560
المجمـــــــــوع	59233	44381	8925	5827

المصدر : مديرية السكن و التجهيزات العمومية

إن ما تم التطرق إليه من مجهودات في مجال السكن بولاية بسكرة ، فإن الأمر مثله أو أكثر منه في بعض مناطق الوطن الجزائري و بلغة الأرقام خصصت الجزائر في ميزانية 2012 فيما يتعلق بالسكن الريفي لوحده ما يقارب 60 مليار دينار أي 6000 مليار سنتيم من خلال هذه المعطيات الرقمية المختصرة جدا نستشف بأن الحكومة الجزائرية تبذل مجهودات مرضية إلى حد بعيد في مجال السكن.

أما النسب المعبرة عن أولئك الذين رأوا بأن مجهودات الحكومة غير مرضية ، فهي و إن كانت أقل من نسب الفئة الأولى ، إلا أن لها من الدلالات الإحصائية ما يمكن تحليلها و تفسيرها ، فالحكومة مثلا عندما تبذل مجهودات ملموسة و واقعية في تشييد السكنات الاجتماعية و في الأخير تستفيد منها أطراف وجهات غير محتاجة لها بتاتا و هي بغنى عنها ، و لعل العمل على إيجارها لمواطنين هم بأمس الحاجة إلى مسكن و مأوى لخير دليل على أنهم بغنى عنها .

بما أن هناك شرائح واسعة من أفراد المجتمع من ذوي الدخل الضعيف أو المتوسط سواء العاملين منهم في القطاع العام أو الخاص ، هذا إلى جانب النسب المرتفعة بين الذين هم بدون عمل ، و كذلك أن هناك فئات عريضة من أفراد المجتمع طبيعة عملها هي مؤقتة فكيف لها أن تدخل في برامج الحكومة في مجال السكن الترقوي أو التساهمي ، التي بدورها تتطلب تسبيق دفعة مالية أولية " premier Tranche " مرتفعة تصل إلى واحد مليون دينار ، إلى جانب الدفع بالقسط بعد إجراء عقد مع البنك .

إن هذه الإجراءات في السكن التطوري أو التساهمي لا تتماشى مع عامة أفراد المجتمع لخصوصية الشرائح التي أشرنا اليهم آنفا ، و في المقابل نفس هذه الشرائح ليس لها حظوظ الاستفادة من السكنات الاجتماعية نظرا للأسباب التي تم التعليق عليها في مناسبات سابقة.

أما فيما يرتبط بمواد البناء فإن السوق الجزائرية تشهد مضاربات في الأسعار، و هذا راجع لغياب الرقابة و الصرامة في تطبيق القوانين ، إذ كيف نفسر مضاعفة سعر الإسمنت إلى حد درجة ثلاثة أضعاف سعره الأصلي ، هذا إلى جانب الأسعار الجنونية للحديد ، فإذا

كانت الأسعار هكذا فكيف لعامة الشعب من الشرائح الضعيفة أو العديمة الدخل أن تتحصل على مسكن ؟!!...

إن ما تم التطرق إليه آنفا يضعنا أمام فكرتين متناقضتين ، إذ كيف لا يكون التناقض و نحن أمام حقيقة عملية مدعمة بالأرقام و الإحصاءات عن مجهودات الحكومة في مجال السكن من جهة ، و أمام مشكلة حقيقية لأزمة السكن تشتكي منها مئات الآلاف من الأسر التي تنتظر في الطابور منذ سنوات خلت دون ولوج الفجر عليها.

إذا أردنا أن نتجاوز هذا التناقض ما علينا إلا أن نكون أكثر جرأة و نقول بأن المشكلة لا تكمن في تقصير الحكومة في مجهوداتها ، لأن المشكلة بكل بساطة و بكل وضوح تتموقع في الجانب العملي لتوزيع السكنات ، و كذلك غياب الرقابة و عدم تطبيق الصرامة و المتابعة من طرف القائمين من مسؤولين و قيادات على شؤون السكن ، و كذلك لا نحمل السلطات وحدها المسؤولية في هذه المشكلة لأن هناك طرف آخر يشترك في هذه المشكلة و يتحمل جزء كبير منها هي مؤسسات المجتمع المدني .

و عليه ما دمنا أمام مشكلة متحركة، و هي في حركتها تتفاقم لا بد علينا من الوقوف أمام حركتها بحركة موازية تقوم أساسا على الموضوعية و الشفافية دون انفعال أو تحيز .

قبل أن نختم تعليقنا علينا الإشارة بأن السكن يعتبر من ضروريات الحياة لكونه يشكل شرف الفرد و حصانته ، و عليه فإن أي تقصير أو إخلال في توفير السكنات لأفراد المجتمع فإن ذلك ينجر عنه بالبداهة ثقافة سياسية سلبية لديهم ، هذه الثقافة التي تؤثر في العملية التنموية أيما تأثير و تجعلهم كما قلنا في كم من مرة أفرادا متخرجين لا فاعلين .

جدول رقم (24) يوضح التكوين بالجامعة و احتياجات المجتمع.

الانسجام من عدمه	التكرار	النسبة %
نعم	133	17.73
لا	617	82.26
المجمـــــــــوع	750	100

إن تحقيق التنمية في المجتمع يتطلب أفرادا مؤهلين و ذوي كفاءات عالية و ما دامت التنمية متعددة الأوجه أي أنها تتباين في عملياتها بين ما هو اقتصادي ، اجتماعي و ثقافي و سياسي، فإنه من الضروري أن تتباين تخصصات تكوين هؤلاء الأفراد ليسهم كل واحد منهم مساهمة فعالة و ناجحة في تخصصه و ميدانه عندما ينتقل إلى سوق العمل.

إذا كان الأمر هكذا فإن وجود المؤسسات التعليمية في المجتمع يصبح أكثر من الضرورة ليتمكن أفراد المجتمع بتلقي تكوينهم وتمدرسهم فيها، وإذا كانت المؤسسات التعليمية مختلفة بإختلاف أطوارها ومستوياتها فإن الجامعة تعتبر أهم هذه المؤسسات لموقعها الريادي في المجتمع ، و فيها تنضج أفكار الطلبة و تتضح آفاقهم المستقبلية من خلال اختيارهم للتخصصات التي يرغبون التكوين فيها .

من خلال هذه الإطلالة المتواضعة يتبين لنا بأن ما يتم تكوينه للطلبة في الجامعة يفترض أن يتوافق و ينسجم مع احتياجات و متطلبات التنمية على أرض الواقع .

إن الهدف من إدراجنا لهذا السؤال لم يكن بدافع البحث عن العلاقة القائمة بين مخرجات الجامعة و سوق العمل أو بالتحديد فرص العمل ، و إنما كان الهدف منه الوصول من خلال إجابات المبحوثين إلى موقفهم من التخصصات الجامعية الحالية بالنظر إلى متطلبات التنمية الراهنة ، لأن التخطيط لفتح التخصصات يكون تحت مسؤولية الجهات الوصية و بالتالي يتبين لنا بعدها نجاعة ما يخطط له أو لا .

لقد أفرزت نتائج الدراسة فيما يتعلق بهذا السؤال أن ما نسبته 82.26 % قد عبرت بأن أغلب التخصصات الحالية التي تدرس بالجامعة لا تتماشى مع متطلبات و احتياجات المجتمع ، وأضاف الكثير ممن مثلتهم هذه النسبة بأن هناك تخصصات تجاوزتها الظروف الراهنة و أصبحت بغنى عنها.

إن آراء مبحوثينا في هذه النقطة و التي أصبحت تشكل قناعات حقيقية يعايشونها يوميا في حياتهم الجامعية ، أثرت لا محالة على تكوينهم الجامعي ، إذ إن الإحباط المستمر الذي أصبح يلازمهم بفعل الإغتراب * جعلهم لا يركزون و لا يهتمون بدراستهم .

في هذه النقطة يمكن إرجاع سبب تفوق الكثير من الطلبة في سنوات السبعينيات و الثمانينيات و حتى البدايات الأولى من سنوات التسعينيات، و اهتمام الكثير منهم بالدراسة و التركيز فيها إلى تفاؤلهم المستمر بوضوح مستقبلهم المهني.

* أحيانا نوجه سؤال للطلبة لنستفسر من خلاله سبب عدم تركيزهم و اجتهاداتهم في الدراسة ، فتكون إجاباتهم مختصرة و معبرة " ما كان والو" – علاه نقروا و غيرها من الإجابات التي تصب في هذا الإتجاه.

إن الإحباط و حالات الاغتراب و عدم وضوح آفاق المستقبل جراء المفارقات الظاهرة بين ما يتطلبه المجتمع من تخصصات ، و بين ما يدرس في الجامعة أفقد الطلبة روح التركيز و المبادرة و حتى حب الدراسة ذاتها ، و لعل نسب الرسوب الجامعي المرتفعة و نسب حضور الطلبة للمحاضرات والحصص التوجيهية المنخفضة ، و انتشار بعض المظاهر في الجامعة التي لا توحي بتاتا بقداسة المكان تفسر ما عبّر عنه أفراد دراستنا من خلال نسبة 82.26 % .

أما اذا انتقلنا إلى نسبة 17.73 % فإننا نجدها تعبر عن عينة من أفراد الدراسة رأت بأن ما يدرس في الجامعة من تخصصات مختلفة تتماشى و تنسجم مع متطلبات و احتياجات المجتمع .

إن توافق ما يدرس في الجامعة و ما يحتاجه المجتمع في تحقيق تنميته يغرس في نفوس الطلبة التفاؤل و الأمل الدائمين مما يحفزهم على الدراسة و التكوين الجامعي.

جدول رقم (25) يوضح أفضلية التدريس بالمؤسسات الجامعية الخاصة أو العامة.

الإجابة	التكرار	النسبة %
المؤسسات الجامعية الحكومية	719	95.86
المؤسسات الجامعية الخاصة	31	04.13
المجموع	750	100

في الجدول رقم (18) عندما وجه سؤال لأفراد الدراسة عن أي المؤسسات الصحية المفضلة لديهم للعلاج: العمومية أو الخاصة تحصلنا على نسبة 89.20 % كانت لصالح المؤسسات الاستشفائية الخاصة ، و في مقابل ذلك أفرزت النتائج على نسبة 10.80 % لصالح المؤسسات الاستشفائية العمومية ، و لقد علقنا على تباين النسبتين على أن سوء الخدمات و افتقاد المعدات و الوسائل الحديثة و غيرها من المسببات هي التي جعلت أفراد الدراسة إلى جانب الكثير من شرائح المجتمع تدخل المؤسسات الاستشفائية العمومية .

إذا كان هذا هو الحال فيما يتعلق بأي الأماكن المفضلة للعلاج للمبحوثين فإن الأمر غير كذلك تماما عندما تعلق الأمر بأي المؤسسات الجامعية المفضلة لديهم للدراسة ، حيث أفرزت نتائج الدراسة على ما نسبته 95.86 % من مجموع النسب أقرت بأنها تفضل الدراسة و التكوين في الجامعات العمومية التابعة للحكومة ، و لقد أقروا بكل صراحة بأن المؤسسات الجامعية الحكومية تتوفر على مقومات الدراسة و التكوين جيدين ، من تأطير و مكتبات و مخابر و غيرها من العناصر التي تساعد على الدراسة في ظروف و أحوال مناسبة ،و بالإضافة إلى هذه المقومات و العناصر عبروا لنا بأن مجانية التدريس و التعليم بالجامعة هي ميزة تحسب للحكومة الجزائرية ، حيث أن هذه الميزة تفتقدها العديد من الدول الكبرى في العالم .

إن ما تم التعبير عنه من طرف مبحوثينا لهو حقيقة وقفنا عليها نحن أثناء زيارتنا للعديد من الدول العربية ، حيث أن الدراسة في الجامعة تكلف الكثير و الكثير من المال خاصة في تخصصات معينة ، فالدراسة لها حقوقها المالية ، النقل و المكتبة و الإطعام و المبيت كلهم

لهم حقوق مالية تثقل كاهل الطالب و أسرته ، أما عندنا في الجزائر فكل ما تم ذكره من حقوق مالية فهي غير موجودة ، لكون أن الحكومة تتكفل بذلك كله .

قبل أن ننتقل إلى النسبة الثانية وجب علينا الإشارة إلى نقطة مهمة تتعلق بأن أفراد دراستنا كانوا موضوعيين معنا من خلال إجاباتهم إلى حد بعيد، حيث أنهم في الجدول السابق رقم (24) عبرت ما نسبته 82.26 % أن عدم التوافق و عدم الانسجام بين التخصصات الجامعية و بين ما يحتاجه المجتمع جعلهم لا يركزون و لا يبالون بالدراسة في حين نجد ما نسبته 95.86 % من نفس العينة أجابوا بأن مقومات الدراسة من وسائل و إمكانيات في المؤسسات الجامعية الحكومية متوفرة ، فالنسبة الأولى عبرت عن حالة الاغتراب التي يعيشها الطالب الجامعي لغموض أفاقه و مستقبله ، أما لما استدعى الأمر التعبير عن واقع معيشي من امتيازات و مقومات وفرتها الحكومة في مؤسساتها الجامعية فقد عبروا عن الحقيقة بكل موضوعية.

إذا كانت نسبة 95.86 % قد مثلت عينة من أفراد الدراسة الذين فضلوا الدراسة في المؤسسات الجامعية التابعة للحكومة فإن هناك نسبة 04.13 % رأت عكس ذلك ، حيث مثلت هذه النسبة عينة ضيقة جدا بالمقارنة مع المجموع الكلي لأفراد الدراسة الذين يفضلون الدراسة في المؤسسات الجامعية الخاصة ، و لقد بررروا ذلك بأن هذه المؤسسات لا تدرس كل التخصصات مثل ما هو الحال في المؤسسات الجامعية الحكومية ، حيث أنها تدرس اكثر التخصصات طلبا في سوق العمل فقط وهي ميزة تجعلهم نوعا ما متفائلين عن مشوارهم المستقبلي و المهني حسب ما أكده من مثلتهم هذه النسبة.

إلى جانب هذا نجد شريحة أخرى من هذه النسبة عبرت بأن نسب تفضيلها للمؤسسات الجامعية الخاصة لكونهم يعتقدون بأن هذه المؤسسات تعطي اهتماما كبيرا للجوانب العملية الامبريقية أكثر من الجوانب النظرية ، مثل ما هو معمول به في المؤسسات الجامعية التابعة للحكومة .

من خلال أرقام الجدول نستشف بأن الغالبية العظمى أفراد دراستنا يثقون كل الثقة في مؤسساتهم الجامعية الحكومية من حيث ما توفر بها و ما تتميز به من مقومات تفتقدها الكثير من الدول الكبرى.

إن عامل الثقة عنصر محوري و جوهري لدى الأفراد في علاقتهم مع السلطة التي تحكمهم و تمثلهم، لأن غيابها ينجر عنه مؤشرات سلبية تعكر العلاقة القائمة بين الفرد و سلطته و لعلّ ما أفرزته نتائج السؤال المدرج في الجدول رقم (18) لخير دليل على ذلك .

جدول رقم (26) يوضح مجهودات الحكومة في مجال التعليم

موقف المبحوثين	التكرار	النسبة %
مجهودات مرضية	491	65.46
مجهودات فير مرضية	259	34.53
المجموع	750	100

التعليم هو أحد الأدوات الرئيسية لبناء الإنسان و المواطن ، فالقيم و الاتجاهات السائدة في أي مجتمع ليست فطرية ، و إنما يكتسبها الإنسان من عمليات التنشئة التي تطلع بها

المؤسسات المختلفة و أهمها القنوات التعليم الرسمي ، و التعليم يعمل على تطوير الشخصية الإنسانية ، و يكسب المواطن قيما حديثة مثل الموضوعية في التفكير ، و الفكر النقدي و القدرة على التخطيط ، و هو كأداة ووسيلة قوية لتحقيق الحراك الاجتماعي من أسفل إلى أعلى[1] .

لقد أصبح من المعترف لدى الجميع اليوم بأن المشكلات التي تواجه المجتمعات شتى مظاهرها يمكن تجاوزها عن طريق العلم و للمعرفة ، حيث لا يستطيع أي مجتمع تحقيق التنمية الجامعة الشاملة و مواجهة متطلبات المستقبل إلا بالمعرفة و الثقافة[2] ، ففي هذا الصدد يرى "**آرثرلويس**" أن فشل أي سياسة للتنمية يرجع إلى قلة التعليم و انتشار الأمية و يرى أن التطور الذي أحرزه الاتحاد السوفياتي من أقل نصف قرن يرجع إلى الاستثمارات الضخمة التي أنفقت على التعليم [3].

من خلال معطيات الجدول يتضح واضحا أن غالبية أفراد الدراسة قد أقروا برضاهم عن المجهودات التي بذلتها الحكومة في مجال التعليم ، حيث صرحوا بأن مجانية التعليم في جميع الأضرار التعليمية التي ينعم بها الأفراد المجتمع جزائري لأكبر مجهود تبذله الحكومة من أجل الرفع من نسب المتمدرسين ، و تقضي بذلك ظاهرة عدم التمدرس أو ظاهرة التسرب المدرسي ، فإذا كانت هذه الأخيرة أي ظاهرة التسرب المدرسي ، في تزيد مستمر بالجزائر من سنة إلى أخرى و في جميع الأطوار في ظل سياسة مجانية التعليم التي

---

[1] قايد دياب –مرجع سبق ذكره ص242.

[2] لواء أمين منصور: إشكالية التعليم في العالم العربي والإسلامي، الدار العالمية للنشر والتوزيع 2007، ص16

[3] مريم احمد مصطفى ، إحسان حفظي ، مرجع سبق ذكره ، ص 256 .

تمارسها الحكومة الجزائرية ، فكيف بنا أن نتصور واقع هذه الظاهرة في حالة عدم وجود هذه السياسة ؟

إلى جانب مجهود الحكومة في تطبيق سياسة مجانية التعليم نجد إلزاميتها لتعليم الأطفال و إجبار إدخالهم مقاعد الدراسة بدءا من السنة السادسة من عمر الطفل، فالحكومة تعمل جاهدة بفعل التشريعات و المراسيم بحث الأولياء على التسجيل أبنائهم بالمدرسة *، و في المقابل تتوعد بإجراءات ردعية لكل من خالف هذه التشريعات .

إن إجبارية التعليم و مجانيته لكل الشرائح المجتمع بدون تمييز من شأنه أن يسهم في القضاء على مظاهر الأمية و التسرب* و التي في مجموعها مظاهر تعرقل تحقيق التنمية و تقف حاجزا أمام قيامها .

إن هذه السياسة التي تنتهجها الحكومة الجزائرية تفتقدها الكثير من الدول العالم ، و هو ما يؤكد اهتمام حكومتنا بالتعليم إيمانا منها بمكانته و موقعه في حياة الأفراد و المجتمعات .

و عن مجهودات الحكومة في مجال التعليم التي جعلت الغالبية أفراد الدراسة راضية بهذه المجهودات أيضا هو سهرها المستمر على الرفع من عدد المؤطرين و عدد المدارس في مختلف أنحاء الوطن ، و هذا من أجل مواكبة موجة التزايد المستمر لعدد السكان .

* حسب إحصاءات مديرية التربية لولاية بسكرة مثلا بلغت نسبة التمدرس من 6-15 سنة بـ 94.21 % و.87.67% من 16-19 سنة ، و هذا حسب إحصائيات 2010-2011.

* حسب إحصائيات 2010-2011 بلغت نسبة التسرب المدرسي بولاية بسكرة كمثال في التعليم الابتدائي بـ2.62 % التعليم المتوسط 5.46 % ، التعليم الثانوي بـ 9.40% .

و ما لا ينكره أحد في هذه النقطة بأن الحكومة الجزائرية بذلت قصارى جهدها من أجل الرفع من عدد المدارس و عدد المؤطرين ، حيث أصبح العمل على الرفع نسبة المدارس و المؤطرين عملية سنوية يشهدها المجتمع الجزائري .

إن السياسة المجانية التعليم و الزاميته، إلى جانب العمل رفع نسبة المدارس و المؤطرين سنويا لمواجهة ظاهرة التزايد السكاني تعتبر في الحقيقة الأمر من المؤشرات الإيجابية في قياس التنمية الاجتماعية في أي مجتمع ، كما أن هذه السياسات التي تبذلها الحكومة من الناحية السياسة تخلق لدى المواطن ما يسمى بالثقة السياسة ، و التي تعني الاعتقاد بأن الحكومة تستجيب لمطالب الموطنين وأنها تعمل بأسلوب يتفق مع توقعاتهم و هو ما يجعلهم يثقون فيها و يساندونها .

إذا كانت النسبة الثانية المقدرة 34.53 قد حققت أقل ما حققته النسبة الأولى ، فإنه لا يعني تجاهلها لأنها حققت بدورها نسبة معتبرة ، و لها الدلالات ما يجعلنا نقف عندها بالتحليل و التعقيب ، حتى تتضح الرؤية بصورة شاملة و دقيقة عن السؤال الذي تضمنته هذه النسبة.

إن التمعن في إجابات المبحوثين بشكل دقيق المرتبطة بتبريراتهم لعدم رضاهم عن مجهودات المبذولة من طرف الحكومة في مجال التعليم نجدها في مجملها تصب في موضوع الإصلاحات التربوية التي شرعت الحكومة في تجسيدها في السنوات الأخيرة ، كما أن التبريرات من مثلتهم هذه النسبة خلت من التطرق إلى السياسات التي تنتهجها الحكومة في مجال مجانية التعليم و إلزاميته ، إلى جانب عدد المدارس و عدد المؤطرين و هو الشيء

الذي يؤكد معه بأن إجابات النسبة الأولى عن رضاها عن مجهودات الحكومة كان في محله و موضوعيا إلى درجة كبيرة .

لما كان المجموع التبريرات التي اتخذتها نسبة 34.53 %ذريعة في عدم رضاها لمجهودات الحكومة في مجال التعليم تصب في خانة الإصلاحات التربوية ، كان لزاما علينا أن نتطرق إلى أهم عناصر الإصلاح و بإيجاز شديد .

بدأ مشروع الإصلاحات التربوية في أفريل 2012 من طرف اللجنة تكونت من 157 خبيرا و أخصائي في مجال التربية و التكوين ، التي تكلفت بوضع مخطط إصلاحي شامل و تضمن هذا الإصلاح على اهم النقاط هي كالاتي :

- إصلاح المنهج الدراسي .
- إصلاح الأسلوب التدريس و تطوير وسائل التعليم.
- تكوين المعلمين و الأساتذة.
- الترخيص للمدارس الخاصة.

لقد إتفق مجموع 34.53 %على عدم رضاهم على مجهودات الحكومة في مجال التعليم و التي مثلها الإصلاحات التي شرعت في تجسيدها مبررين ذلك بأن هذه الإصلاحات شكلية و لا تعبر عن الإصلاح الحقيقي و أنها المشروع تغريبي يستهدف ضرب الثوابت الوطنية.

كما عبر الكثير بأن هذه الإصلاحات أثرت على عملية التحصيل الدراسي للمتمدرسين و أنها أرجعت مستواهم الدراسي إلى الصفر.

إن ما عبر عنه مبحوثينا يتفق إلى حد كبير مع ما عبر عنه الكثير من فئات المجتمع من أولياء و مربين و أساتذة و حتى مسؤولين سابقين في السلطة من أن هذه الإصلاحات قد حققت كارثة في حق التعليم ، و أن أهدافها كانت ليس الارتقاء بالمنظومة التربوية بقدر ماهي ضرب الثوابت الوطنية و عصف هذه المنظومة برمتها .

رغم آراء هذه النسبة المعبرة عن عدم رضى العينة من أفراد دراستنا للمجهودات الحكومية في مجال التعليم ، إلا أنه يجب أن نكون موضوعيين أحيانا و نقر بالمجهودات العملية الملموسة التي تعمل الحكومة جاهدة على تجسيدها على أرض الواقع في مجال التعليم و بالرغم من وجود بعض النقائص و الاختلالات التي تظهر هنا و هناك في مجال التعليم و التي شكلت الإصلاحات التربوية جزءا منها ، إلا أننا نستطيع تجاوزها برؤية نافذة موضوعية هادئة و علمية .

جدول رقم (27) يوضح معايير التوظيف بالجزائر .

الإجابة	التكرار	النسبة %
معايير موضوعية	21	2.80
معايير غير موضوعية	729	97.20
المجمـــــــــوع	750	100

إذا كان الهدف من وضع السؤال رقم (14) الذي تضمن بيانات المؤشرات السياسية هو قياس البعد المعرفي للمبحوثين من خلال دائرة معلومات و آرائهم فيما يتعلق بمعايير تقلد

المناصب الإدارية العليا و الترقيات فيها التي تتم وفق المراسيم و قراراته التي مصدرها الجهات المسيرة تملك السلطة في المجتمع فإن سؤالنا هذا يأخذ منحى و هدفا آخر يتمثل في معرفة آراء أفراد الدراسة حول معايير التوظيف في الإدارات العمومية المختلفة التي تتم عن طريق المسابقات والامتحانات حسب المستويات و الشهادات المختلفة للمترشحين و المتقدمين للمسابقة أو الامتحان.

إذا كانت طبيعة كل سؤال تختلف عن الآخر من حيث نوعية المناصب و طريقة و جهة التنصيب من جهة فإننا من جهة أخرى يمكننا أن نقف من خلاله – أي هذا السؤال– على موضوعية إجابات مبحوثينا و مدى تركيزهم مع أسئلتنا المطروحة عليهم حتى و إن كانت صيغة السؤال مغايرة نوعا ما و متباعدة عن السؤال الأول رقم (14).

إنّ هدفنا من السؤال السابق و سؤالنا هذا هو الوقوف على المعايير المتبناة بالجزائر للالتحاق بالمناصب الإدارية المختلفة بمستوياتها المختلفة فإننا لن نتوقف عند هذا الجدول بالتحليل مطولا بسبب ما تحصلنا عليه من معلومات في هذه النقطة في المناسبة السابقة.

بتسليط الضوء على معطيات الجدول نلاحظ بأن نسب الجدول رقم (14) قد أعادت نفسها من جديد في هذا الجدول فإذا كانت نسبة 97.46 % مثلت المعبرين بأن المحسوبية و المحاباة هي المحك الفاصل في تعيين الأفراد في المناصب أو ترقيتهم فإنّ نسبة 97.20 % مثلت الذين عبرّوا بأن معايير التوظيف الأفراد في الإدارات العمومية هي معايير غير موضوعية تقوم على المحاباة و المحسوبية و الرشوة و العصبية و غيرها من أصناف الطرق الملتوية التي لا تخدم تنمية المجتمع و ترقيته لكونها تكرس لدى المواطن قيمة عدم الثقة

بمسؤوليه و بمن يمثلونه و هو ما تجعله في الغالب متسيبا لا مباليا لكل ما من شأنه ان يصدر من السلطة أو يحتلها.

لقد تطرقنا في مناسبات سابقة بأن التنمية تقوم على توفر عناصر و شروط لابد منها و التي بدونها يعتبر الحديث عن التنمية ضربا من العبث ، و لقد ركزنا في هذا الشأن على موقع و مكانة مشاركة الفرد أو المواطن في العملية التنموية في مختلف مراحلها و أجزائها بدء من التخطيط و الدراسة إلى التقييم.

و عليه فإن هذا المواطن إذا كان يحمل قيما إيجابية اتجاه من يمثلونه فإن إرادة المشاركة في التنمية تكون قوية و فعالة، أما إذا كان يحمل معه قيما سلبية تسودها عدم الثقة و الاغتراب فإن نسبة احتمالات مشاركته تكون ضعيفة إذ لم تكن منعدمة على الإطلاق.

إذا انتقلنا إلى النسبة الثانية المعبرة عن أولئك الذين عبروا بأن معايير التوظيف بالجزائر في مختلف الإدارات العمومية في معايير موضوعية تقوم على الكفاءة و الخبرة و الشهادة فإننا نجدها حققت للأسف نسبة ضعيفة جدا.

إن التنمية الحقيقية في المجتمع هي التي تقوم على مبدأ المساواة و عدم التفضيل بين الأفراد مهما كانت أيديولوجياتهم و اختلافاتهم ، بحيث يكون إسناد الوظائف و المناصب على مقدار قاعدة الرجل المناسب في المكان المناسب لا في إطار الجهوية و المحاباة و العصبية و هذا كله من أجل نشر قيم الثقة في نفوس أفراد المجتمع و يصبحون يثقون في قدراتهم و إمكانياتهم ، و بهذا كله تتولد علاقة قوية متينة بين هذا الفرد و سلطته و حكومته و هو الشيء الذي تتطلبه التنمية في الأخير و تقوم عليه.

الجدول رقم (28) يوضح نظرة المبحوثين لمستقبلهم المهني بعد التخرج

المستقبل المهني بعد التخرج	التكرار	النسبة %
نظرة تفاؤلية	41	05.46
نظرة التشاؤمية	709	94.53
المجموع	750	100

لما كانت تتطلب التنمية أفرادا و كفاءات عالية و مؤهلة تأهيلا علميا تطلب ذلك في الوقت نفسه أن تقوم السلطات القائمة على شؤون المجتمع بإنشاء و خلق مؤسسات تكوينية و تعليمية عالية المستوى تتميز باحتوائها على مختلف التخصصات و الفروع ذات الارتباط باحتياجات و متطلبات التنمية .

و من أجل هذا وجدت مؤسسة الجامعة في المجتمع لتتحمل مسؤولية تكوين و تأهيل الأفراد في التخصصات المختلفة لجعلهم بعد انتهاء فترة دراستهم قادرين و مؤهلين لأداء أدوارهم ووظائفهم المنوطة لهم حسب تخصصاتهم و إمكانيتهم التي تلقوا تعليما فيها .

إذا كان من واجب الحكومة إنشاء و فتح الجامعات في المجتمع ليكون دورها يتمثل في تعليم و تكوين الأفراد في تخصصات و شعب معينة ، فإن من واجبها أيضا أن يكون تخطيطها في تكوين و تعليم هؤلاء الأفراد وفق استراتيجية واضحة و مبينة على دراسة العملية لتحقيق التوافق بين مخرجات الجامعة وما تتطلبه التنمية فعليا ، هذا كله من أجل تفادي

الاختلالات و الفجوات التي قد تحدث بين ما يخطط له من تكوين الأفراد و بين الاحتياجات الحقيقية من مناصب ووظائفه .

إن ما تم الإشارة إليه في الأساطير السابقة يتنافى مع أجوبة أفراد دراستنا إذ نجد أن ما نسبته 94.53% يرون بأن مستقبلهم المهني بعد تخرجهم من الجامعة يشوبه الغموض و التشاؤم و ذلك نظرا لإيمانهم القاطع بأنهم يتوجهون بعد حصولهم على الشهادة مباشرة إلى البطالة و أن حظوظهم و آمالهم بالالتحاق بإحدى الوظائف حلم لن يتحقق، هذا الجانب أنه حتى الذين هم من فئة الأكثر تفاءلا لمستقبلهم المهني متأكدين كل التأكيد بأن الحصول على الوظيفة المستقرة يعتبر من الأمور الصعبة و المعقدة جدا في مجتمعنا خاصة في ظل الظروف الراهنة .

إن تشاؤم و عدم تفاءل مبحوثينا لم يكن نابعا من الفراغ أو من لا شيء ، لكون أن ذلك الشعور مؤسس و له من التبريرات الثابتة على أرض الواقع المعيش ما يجعله شيئا طبيعيا في نفوس هاته الشريحة من الطلبة ، إذ كيف لا ينتابهم هذا الشعور و هم أمام واقع يشهد نسب مرتفعة جدا من الذين دون عمل ووظيفة كما أنهم أمام الواقع يعرف فيه المحظوظون من المتخرجين من الجامعة التحاقهم بمناصب مؤقتة و في غير تخصصهم و ما تكونوا فيه إلى جانب أنهم يحصلون مقابل ذلك على رواتب متدينة لا تعكس مستوى التطلعات و الآمال التي يتوقون إليها .

بالإضافة إلى هذا المشهد الدرامي للمتخرجين من الجامعة الذي صورته لنا إجابات مبحوثينا ، نجد أن هناك إجابات كثيرة بررت شعورهم بالتشاؤم بالتطرق إلى عنصر آخر

يجعل المشهد أكثر مأساوية من ما سبقه ، إذ عبرت هذه الإجابات أنه في المقابل تواجد الفرص الضئيلة جدا لمسابقات التوظيف في المناصب الدائمة و المستقرة أمام الأعداد الهائلة للمتخرجين سنويا و بشكل مستمر من الجامعة تطغى على هذه المسابقات الكثير من التلاعبات و الشبهات ، و أنه بدل أن تكون الكفاءة و الجدارة و الاستحقاق من المقومات النجاح الأساسية استبدلت بمقومات أخرى أكثر انتشارا و هي المحاباة و الوساطة و الرشوة.

إنّ طغيان مشاعر الإحباط و التشاؤم على مجتمع الجامعة من الطلبة اتجاه مستقبلهم المهني يؤثر تأثيرا بليغا على تركيزهم في الدراسة ، وهو ما يجعل تحصيلهم و تكوينهم الجامعي يتخذ مستويات متدنية .

إن انتشار مثل هذه المشاعر لدى شريحة من المفترض أن تقود التنمية و تسير بهم إلى الأمام يكرس فيها القيم عدم الثقة اتجاه سلطتهم الحاكمة يحكم أن هذه الأخيرة لم تجسد توقعاتهم و آمالهم المشروعة منها ، هو ما يجعلهم سلبيين لا مبالين بها في الكثير من المواقف .

إذا انتقلنا إلى النسبة 5.46% فإننا نجد أنها تمثل عينة من أفراد الدراسة صرّحوا لنا من خلال إجاباتهم بأنهم متفائلين لمستقبلهم المهني بعد تخرجهم الجامعي ، إذ يرون أن حصولهم على الشهادة الجامعية عامل محوري يؤهلهم مباشرة للالتحاق بالوظيفة التي تتماشى مع تخصصهم و مؤهلاتهم العلمية .

إن ما يجب الوقوف عنده الملاحظة في هذه النسبة (5.46%) أن كل أفراد الدراسة الذين مثلتهم هذه النسبة يدرسون بالمدرسة الوطنية للأساتذة بقسنطينة تخصص أدب عربي

و هو ما يعني أنّ تفاؤلهم كان مقبولا إلى حد بعيد لكون أنّ حظوظهم في التوظيف أثناء المسابقات المخصصة لأساتذة الأدب العربي قوية و مرتفعة جدا، و هذا بحكم الامتيازات التي تتوفر عليها هذه المدارس الوطنية من طرف وزارة التربية الوطنية.

جدول رقم (29) يوضح مجهودات الحكومة في توفير مناصب عمل :

موقف المبحوثين من المجهودات	التكرار	النسبة %
مجهودات مرضية	402	53.60
مجهودات غير مرضية	348	46.40
المجمـــــــــوع	750	100

من مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية في المجتمع هو مجهودات الحكومة في مكافحة البطالة والعمل على توفير مناصب العمل للعاطلين لأن المجتمعات التي تشهد نسب مرتفعة لحالات البطالة تعتبر التنمية الاقتصادية فيها منخفضة و غير متكاملة .

و بما أن الجزائر واحدة من المجتمعات التي شهدت موجة عالية من البطالة و حققت فيها نسب مخيفة في السنوات السابقة خاصة لدى شريحة الشباب منهم ، هذه الشريحة التي تمثل النسبة الأكبر في هرم توزيع السكان ، حاولت الجزائر أن تتجاوز هذه الظاهرة و تحاول التخفيف من حدتها حتى لا نقول القضاء عليها بالجملة لأن هذا مستبعد جدا و لم يحدث حتى في الدول المتقدمة الكبرى ، و ذلك بوضع جملة من الاستراتيجيات و الآليات التي من شأنها أن تساهم في امتصاص نسب كبيرة من الذين هم بدون عمل لا سيما الحاصلين منهم

على شهادات جامعية، هذه الفئة التي تشهد ارتفاعا مستمرا في كل سنة من حيث تزايد نسبتها بالمقارنة مع العشرية الماضية .

من جملة الاستراتيجيات و الآليات التي انتهجتها الجزائر و التي حاولت من خلالها امتصاص البطالة هي سياسة تمويل مشاريع الشباب بتقديم لهم قروض بنكية إلى جانب خلق صيغ جديدة للتوظيف متمثلة في عقود إدماج حاملي الشهادات (CID) و عقود الإدماج المهني (CIP)، و كذلك عقود تكوين و إدماج (CFI) ، و عقود العمل المدعم (CTA) و ذلك عبر ولايات الوطن بأكملها دون استثناء .

إذا أردنا الوقوف عند هذه المجهودات بالتقييم من وجهة نظر أفراد دراستنا نجد أنّ ما نسبته 53.60 % يرون فيها أنّها مجهودات مرضية و مقبولة إلى حد بعيد لأنّها حاولت بجد التخفيف من حدّة البطالة لا سيما منها المتعلقة بتمويل مشاريع الشباب بمختلف شرائحهم من حيث المستوى التعليمي أو من حيث السن ، و ذلك بتقديم قروض بنكية لهم متباينة المبلغ تبدأ من 40 ألف دينار جزائري لتصل إلى 10 مليون دينار جزائري ، و للإشارة في هذه النقطة أن صيغة تقديم القروض البنكية كانت موجودة سابقا و لكنّها لم تكن بنفس مستوى الفاعلية التي هي عليها الآن، لكونها كانت مجهولة إعلاميا لدى شرائح المجتمع من جهة و كذلك كوّن أن إجراءات الدراسة للفصل في الملفات تستغرق شهور و سنوات من جهة أخرى ، و نتيجة لهذين السّببين كانت نسب إيداع الملفات من طرف شرائح الشباب بالخصوص ضئيلة جدا إذ لم تكن منعدمة في الغالب و لإسقاط هذه الآليات الهادفة إلى امتصاص البطالة على مدينة بسكرة مثلا كواحدة من الولايات المستفيدة كغيرها من الولايات

الأخرى من هذه السياسة نجد أنّ نشاط الوكالة الوطنية للمؤسسات المصغرة (ANGEM) في سنة 2009 قد موّل 3704 مشروع ثنائي (أي بين المؤسسة و المستفيد) و موّل 339 مشروع ثلاثي (أي بين البنك ،المؤسسة، المستفيد) ، أما نشاطها سنة 2010 تمثل في تمويل 4829 مشروع ثنائي ، و أستفاد 627 مستفيد فيما يتعلق بالتمويل الثلاثي، و في سنة 2011 كان عدد المستفيدين من صيغة التمويل الثنائي 5209 ، و عدد المستفيدين من صيغة التمويل الثلاثي هو 183 .

و نتيجة لتزايد عدد البطالين من جهة ، و تزايد عدد الطلبات من جهة أخرى أنشأت الجهات الوصية لهذه المؤسسة (ANGEM) صيغة جديدة للقروض تبدأ من 40 ألف دينار لتصل إلى 100 ألف دينار جزائري، و هذا خلال سنة 2011 و أستفاد خلالها 2090 مستفيد فيما يتعلق بالتمويل الثنائي ، و 435 مستفيد فيما يتعلق بالتمويل الثلاثي .

أما فيما يتصل بنشاط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ENSEJ) في سنة 2010 فقد أستفاد 5244 شاب و حققت مناصب شغل قدرت ب 1932 عاطل عن العمل.

أما نشاط الصندوق الوطني للتامين على البطالة (CNAC) إلى غاية 2010/12/31 فقد ساهم في الاستفادة 540 مستفيد محققا مناصب عمل قدرت ب 1007 .

إذا انتقلنا إلى الآليات الأخرى المتمثلة في إنشاء صيغ العقود بمختلف الشهادات نجد أن بسكرة كمثال وفرت من 2008/06/01 إلى غاية 2011/12/31 مناصب قدرت بـ : 28964 منها 15618 منصب يدخلون ضمن عقود إدماج حاملي الشهادات .

من خلال هذه الوقفة الرقمية المتمثلة في الآليات المنتهجة في ولاية بسكرة كواحدة من الولايات المستفيدة من هذه السياسة من طرف الحكومة نستشف بأن هناك نسب معتبرة من الشباب قد أدمجوا في وظائف متعددة سواء كانت إدارية أو ضمن نشاطات حرفية .

إذا أردنا الحديث عن الذين لم يكونوا راضين عن هذه الآليات المتبعة من طرف الحكومة نجد أن نسبة 46.40 % قد مثلتهم ، حيث يرون بأن هذه الآليات مؤقتة و غير نهائية إلى جانب كونها لا تعكس متطلعات و آفاق الشباب خاصة منهم المتحصلين على شهادات جامعية لا سيما و أن هذه الآليات مرتبطة بعقود زمنية معينة أي أنها ستنتهي لا محالة أما فيما يتعلق بآليات القروض البنكية فقد عبر من تضمنتهم هذه النسبة أن الحصول عليها يتطلب وساطات و تدخلات ، و هو ما يجعل استحالة الاستفادة منها في حالة غياب هذه العناصر و المقومات المتمثلة في الوساطات و ما شابه ذلك .

و في هذا الصدد نشير إلى نقطة محورية ترتبط بآلية تقديم القروض البنكية بالنسبة لدائرة أفراد الدراسة أو ما خرج عنها من ذو الشهادات الجامعية، حيث يرون بأن هذه الآلية في الغالب لا تليق بهم لكون أنّ مجمل النشاطات المدعمة من طرف وكالات (CNAC) (ENSEJ) ، (ANGEM) السالفة الذكر ذات صبغة حرفية في المقام الأول ، و بهذا فهم يرون بأن هذه الآلية تكون أكثر ملائمة للذين هم بدون شهادات جامعية ، و بذلك فهم يؤمنون بأن المناصب التي ترقى إلى مستواهم التعليمي هي تلك المتصلة بالوظائف الحكومية بدرجة أولى .

ما يمكن قوله في موضوع مجهودات الحكومة المبذولة من أجل توفير مناصب عمل و هو أنه ستبقى هذه المجهودات المبذولة من منظور غالبية أفراد المجتمع بما فيها عينة الدراسة فيها نوع من النقصان و القصور، لكون أنه في مقابل هذه المجهودات هناك تزايد مستمر من الشباب الذين أنهوا مشوارهم الدراسي في سنوات متقدمة سواء كانوا في مرحلة المتوسط أو الثانوي، إلى جانب النسب العالية في كل سنة من المتخرجين من الجامعات الجزائرية بمختلف تخصصاتهم و شهاداتهم .

هذا كله إلى جانب هناك رغبة خاصة من طرف شباب اليوم في الالتحاق بمناصب عمل معينة فقط دون غيرها، و هو الشيء الذي جعل حظوظ توظيفهم ضئيلة نوعا ما.

الجدول رقم (30) يوضح مجهودات الحكومة في مجال مكافحة عمالة الأطفال .

رأي المبحوثين	التكرار	النسبة %
مجهودات مرضية	131	17،46
مجهودات غير مرضية	619	82،53
المجمـــــــــوع	750	100

تعرف عمالة الأطفال بأنه كل شكل من أشكال النشاط الاقتصادي الذي يمارسه الأطفال و الذّي يحرمهم من كرامتهم، و يضر من بنموهم الطبيعي الجسدي و النفسي، و هو العمل الذي يضع أعباء ثقيلة على الطفل، و الذّي يهدد سلامته و صحته و رفاهيته.

بدأ الاهتمام بظاهرة تشغيل الأطفال على المستوى الدول عقب إنشاء منظمة العمل الدولية عام 1919، حيث صدرت أولى الاتفاقيات في هذا الشأن برقم5 لسنة 1921 و التي حدد فيها منع تشغيل الأطفال قبل سن 14 سنة في المنشآت الصّناعية.

و بمقتضى الاتفاقية رقم 59 لسنة 1937 عدّل سن تحريم تشغيل الأطفال ليصل البالغين 15 سنة ، كما أوصت الاتفاقية رقم 90 لسنة 1948 بأن لا تتجاوز مدة تشغيل الأطفال دون سن 18 سنة السبعة ساعات و حرم في نفس هذه الاتفاقية تشغيلهم ليلا .

و تضمن الإعلان العالمي لحقوق الطفل الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر 1959 بأن يتمتع الطّفل بالحماية من جميع صور الأعمال و القسوة و الاستغلال و يحضر الإتجار به على أية صورة ، وأن لا يجوز استخدام الطفل قبل بلوغه السن الملائم و يحضر في جميع الأحوال تركه يعمل في أي مهنة أو صفة تؤدي بصحته أو تعليمه أو تعرقل نموه الجسمي أو الخلفي أو العقلي .

إلى جانب اتفاقيات منظمة العمل الدولية نجد الاتفاقيات العربية متمثلة في منظمة العمل العربية التي حرمت بدورها تشغيل الأطفال الذين هم دون سن 18 سنة سواء كانوا ذكورا أو إناثا.

على غرار هذه المنظمات العالمية حذت الجزائر حذوها في تحريم و منع تشغيل الأطفال ففي المادة رقم 15 من قانون العمل 11/90 المؤرخ في 1990/04/11 حرم تشغيل الأطفال الذين هم دون سن 16 سنة ، و أن يكون تشغيل الأطفال الذين يتراوح سنهم ما بين 16-18 سنة بوكالة أبوية و أن يطابق أيضا هذا العمل لجسمه و قدراته.

كما منعت المادة 28 من قانون 90-11 تشغيل الأطفال ليلا للذين تقل أعمارهم 19 سنة إن التّمعن في هذه القوانين و الاتفاقيات يلمس فيها حرص الحكومات على الحفاظ بكرامة الطفل وببراءته و منع كل من يحاول استغلاله و الحاقه الأضرار المختلفة به جراء تشغيله في مختلف الأنشطة .

على الرغم من هذه الإجراءات القانونية التي وضعتها الحكومات في العالم بما فيها الجزائر التي تعد من بين الحكومات المدافعة على صيانة الطفل و حمايته من أي استغلال فإن الواقع مناقضا تماما لما تم التطرق إليه من خلال القوانين و الاتفاقيات ، و هذا التناقض لم تعبر عنه نسبة 82.53 % فحسب ، بل بإمكان كل فرد من أفراد المجتمع الجزائري أن يؤيد هذه النسبة بمجرد إلقائنا عليه نفس السؤال الذي وجه لمبحوثينا .

إنّ الواقع المعاش في المجتمع الجزائري يعرف مئات الآلاف من الأطفال الذين هم في سن البراءة في الأسواق و ورشات البناء و ورشات الحرف المهنية و المحلات و غيرها من الأماكن التي أصبحت تشهد إقبالا واسعا عليها من شريحة الأطفال ، فجمعية الطفولة المسعفة بالجزائر قدرت أنّه هناك ما يتجاوز المليون طفل في الجزائر هم في عالم الشّغل و على الرغم من أنّ مفتشية العمل بوزارة العمل و الضمان الاجتماعي بالجزائر صرحت أنها حرّرت خمسة محاضر فقط بين 13999 زيارة ميدانية لمختلف الأماكن المتوقع إيجاد أطفال بها يشتغلون ، إلا أننا نؤكد بأنّ هذه الأرقام لا تؤيدها حتى الجهات الوصية التي صرحت بهذه الأرقام و الإحصاءات، لأنّ الواقع بعيد كل البعد عن ما تم التصريح به

و أنّ ما تم التصريح به لا يعبر بالجملة عن واقع الأطفال الذين هم في سوق العمل بالجزائر .

إلى جانب تصريحات مفتشية العمل نجد هناك إحصاءات خاطئة و غير معبرة تابعة للهيئة الجزائرية لتطوير الصحة و البحث التي صرحت بوجود حوالي 300 ألف طفل بالجزائر في عالم الشغل و هو رقم لا يعكس الواقع، لأن ما تم الاعتماد عليه اقتصر على أخذ عينات استطلاعية فقط و هذا حسب رئيس الهيئة نفسه.

إنّ ظاهرة تشغيل الأطفال بالجزائر تفوق حدود التوقع بكثير لانتشارها بقوة في الكثير من المجالات ، و تتخذ صورا و مظاهر شتى مفتوحة على الاختلال و السواء في أغلب الأحيان ، و هو الشيء الذي لا يجعل منها ظاهرة محدودة الأثر بل يجعل منها ظاهرة منتجة لظواهر أخرى من العطب و الباثولوجيا الاجتماعية، لأنّ الأمر في الغالب لا يتوقف عند حدود التشغيل المجحف والغير عادل لهؤلاء الأطفال، بل يتعداه من مستوى العلائق المفتوحة بين ربّ الشغل و المشتغل إلى مستويات أخرى من التحرش و العنف و الانتهاك الواضح لحقوق الإنسان ، إن لظاهرة تشغيل الأطفال اتصال وثيق بالهشاشة الاجتماعية بل إنها عنوان بارز لمستوى التهميش و الإقصاء الاجتماعي الذي تعاني منه فئات عريضة من المجتمع نتيجة برامج التنمية المعطوبة.

إذا كان مئات الآلاف من الأطفال في عالم الشغل الذين يمارس عليهم أنواع الاستغلال التي تؤثر عليهم عاطفيا و نفسيا و صحيا هذا هو حالهم وواقعهم فما هي تقييماتهم

و اتجاهاتهم للسلطة التي تمثلهم و تحكمهم ناهيك عن تقييمات أفراد أسرهم لأنهم جزء منهم.

إن عالم الطفولة فضاء مفتوح مملوء بالبراءة يجب أن يستغل أحسن استغلال من ناحية تعليمهم و تكوينهم و المحافظة عليهم صحيا و نفسيا و عاطفيا حتى نتمكن من مد المجتمع بجيل سليم مؤهل و قادر على صنع التنمية في المستقل، أما إذا كان الواقع عكس هذا فبأي طاقات سنواجه تحدّيات التنمية ؟

لقد تطرقنا في الجانب النظري حينما أشرنا إلى مؤشرات قياس التنمية بأنه من بين المؤشرات قياس التنمية الاجتماعية هو عدم وجود لمظاهر عمالة الأطفال و ما يتبعها من استغلال في المجتمع، وبما أن هذه الظاهرة لا يمكن قراءتها بعيدا عن الشرط السوسيوسياسي المنتج للهشاشة فإنها ترجمة واقعية لجزء من الخسران و الإفلاس المجتمعي العام.

و بعيدا عن نسبة 82.53 % نجد عينة أخرى من أفراد الدراسة ترى بأن الحكومة تبذل مجهودات مرضية في مجال مكافحة عمالة الأطفال و ذلك من خلال إصدار القوانين و المراسيم المختلفة التي تتصل بمنع و تحريم تشغيل الأطفال في مختلف الأنشطة الاقتصادية و قد مثلت أراء هؤلاء نسبة 17.46 %، و للموضوعية نؤكد بأن الحكومة الجزائرية تبذل مجهودات من خلال إصدار القوانين و المراسيم التي تمنع تشغيل الأحداث إلا أن هذه المجهودات تبقى حبيسة الاطار النظري فقط ، لأن الواقع يعبر عكس ما تنص عليه هذه القوانين و المراسيم، و بذلك يجب أن تتعدى هذه المجهودات من مجرد وضع

قوانين و لوائح إلى مجهودات واقعية ملموسة و عملية من شأنها أن تقضي أو تخفف على الأقل من حدة هذه الظاهرة التي أصبحت سمة من السمات المنتشرة في المجتمع الجزائري.

جدول رقم (31) يوضح موقف المبحوثين من أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية

موقف المبحوثين من الأسعار	التكرار	النسبة%
أسعار مرتفعة	744	99.20
أسعار منخفضة	00	00
أسعار مقبولة	06	0.80
المجمـوع	750	100

من الجدير بالذكر أنّ الاقتصاديين استطاعوا تنمية العديد من النماذج الاقتصادية للتنمية أكثر وضوحا من النماذج الاجتماعية، حيث أنها تتضمن بعض المتغيرات مثل (الدخل، الاستهلاك، الإنتاج، أوجه الإنفاق ....) كما يلاحظ أن هناك اتفاق حول هذه المؤشرات الاقتصادية للتنمية، و مثال ذلك وضع مستويات للنمو الاقتصادي، كأن يقال مثلا إن مستوى الإنتاج القومي 100 % أو 50%، و كذلك قد يقال نمو المدخرات المخصصة للإنتاج 100% و 50 % ... الخ.

لقد حاول العلماء معالجة قضية التنمية الاقتصادية من خلال مفاهيم متعددة مثل الدخل القومي ، متوسط الدخل الفردي و المقارنة بين الدول النامية و المتقدمة على أساس ذلك و بالتالي يرون أن مسيرة التنمية في تلك الدول النامية ينبغي أن تكون مماثلة لمسيرة التنمية

في الدول المتقدمة ، و يرون أن التنمية الاقتصادية تعني تلك السياسات المقصودة و المخططة و التي تستهدف إقامة و تدعيم اقتصادي جديد يصبح قادرا على رفع مستوى الإنتاج و الدخل القومي و بالتالي زيادة الدخل الحقيقي للأفراد و رفع مستوى المعيشة بصفة عامة[1]

لقد تناول العديد من الكتاب و المختصين القدرة الشرائية بالتعريف . و على الرغم من تعددها و اختلاف مصادرها إلا أن هناك اتفاقا عاما على ما يعنيه هذا المصطلح، ففي موسوعة الويكيبيديا تشير القدرة الشرائية إلى مقدار السلع و الخدمات و" كميتها التي يمكن شراؤها بمقدار من النقد أو بشكل أكثر عمومية بالأصول الجارية"

و عرفت القدرة الشرائية أيضا بأنها " القدرة على شراء سلع و خدمات أو كمية السلع و الخدمات التي يمكن لوحدة من النقد شراؤها"

بتسليط الضوء على نسب الجدول يتضح جليا أن أغلب المبحوثين إن لم نقل جميعهم عبروا على أن أسعار المواد الأساسية الضرورية مرتفعة جدا خاصة في ظل تدني أجور شرائح كبيرة في المجتمع، و قد تضمنت إجاباتهم الكثير من التبريرات التي تصب في هذا الاتجاه و التي من بينها أن أسعار المواد الأساسية تكاد أن تزداد بشكل يومي، و إلى جانب هذا هناك من تضمنت إجاباتهم بأن أجرة المواطن في ظروفنا الراهنة أصبحت لا تكفي لسد الحاجيات الأسرية الضرورية لمدة تفوق الخمسة عشرة يوما في الظروف العادية، أي دون تدخل استثناءات كالمرض أو الزيارات العائلية أو أي مناسبة أخرى، و قد أضاف الكثير في

[1] رشاد احمد عبد اللطيف ، تنمية المجتمع المحلي ، مرجع سبق ذكره ، ص 60 ، ص 61.

هذه النقطة بأنه إذا كان ذوو الدخل و الأجور المرتفعة في المجتمع الجزائري يشتكون و مستائين من غلاء المعيشة و الأسعار الأساسية فما هو آراء و تصورات الشرائح التي هي بدون عمل أو تلك التي هي أجورها متدنية ؟ !

إن إجابات أفراد دراستنا فيما يتعلق بغلاء المعيشة و ارتفاع الأسعار ارتفاعا جنونيا و بشكل دائم و مستمر لهو حقيقة واقعية لا ينكرها أحد بما فيها المسؤولون و القائمون على شؤون المجتمع أنفسهم.

لقد أعلن الديوان الوطني للإحصائيات عن ارتفاع نسبة التضخم خلال شهر فيفري الماضي إلى 5.3 من المائة ، و قد أرجع الخبراء الاقتصاديين بالجزائر ارتفاع وتيرة التضخم منذ بداية العام الجاري إلى صب الحكومة لأموال كبيرة بزيادة الأجور خلال العام الماضي في قطاعات غير منتجة ، و كذلك ضخ زيادة أخرى للمتقاعدين في بداية العام الجاري و هو ما أدى إلى الزيادة الواضحة لأسعار المواد[1] ، و هو ما يسمى لدى الاقتصاديين بالتضخم الزاحف الذي يعرف بأنه الارتفاع الكبير و المتسارع في المستوى العام للأسعار عادة أكثر من 50 % في الشهر و يعتبر أخطر أنواع التضخم.

إن زيادة الأجور للعاملين في قطاعات غير منتجة و ضعف الإنتاج الصناعي و الزراعي و كذلك زيادة التعاملات الخارجية التي تتم بالعملة الصعبة أمام انخفاض في سعر الدينار كل هذه العوامل أدت إلى ارتفاع الأسعار بالجزائر ، و هو الشيء الذي أفرز ضعف القدرة الشرائية للمواطن.

[1] جريدة النهار : الاثنين 26 مارس 2012 الموافق لـ 03 جمادى الأول 1433 هـ ، ص05.

أمّا نسبة 0.80 % و هي نسبة ضئيلة تكاد أن تختفي أمام النسبة الأولى نجد أنها مثلت عينة ضئيلة من أفراد الدراسة الذين عبروا بأن أسعار المواد الأساسية بالجزائر مقبولة بالنسبة للمواطنين.

لقد أشرنا في البداية بأن من بين مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية في المجتمع هو تحسين الظروف المعيشية للمواطن والتي لا تتحقق إلا من خلال قدرته الشرائية للسلع الاستهلاكية الأكثر ارتباطا في حياته اليومية، و بذلك فعلى الحكومات أن تبذل قصارى جهودها من أجل بلوغ هذا الهدف لكونه يشكل أمن و استقرار المواطن في مجتمعه ، و عاملا محوريا و جوهريا في جعل هذا الأخير – المواطن– يشعر بالفخر و الاعتزاز بالانتماء إلى حكومته التي تمثله و جعله فردا فاعلا مشاركا في العملية التنموية لتولد قناعة في داخله مفادها أنه جزء لا يتجزأ و طرفا في تحقيق هذه المعادلة المرتبطة بالتنمية ، أما إذا كان الواقع عكس هذا فيحل محل مشاعر الاعتزاز و الفخر بالانتماء إلى السلطة الحاكمة مشاعر أخرى يسودها السخط و التذمر ، و بدل أن يكون هذا الفرد فاعلا و طرفا في التنمية يصبح محايدا بعيدا عن العملية التنموية ، إن لم يكن معوقا و معرقلا للتنمية في أكثر من موضع من مواضعها المختلفة في المجتمع.

جدول رقم (32) يوضح قدرة الجزائر على إنتاج ما تستورده من عدمه

موقف المبحوثين	التكرار	النسبة %
الجزائر قادرة على إنتاج بعض ما تستورده	613	81.73
الجزائر غير قادرة على إنتاج بعض ما تستورده	137	18.26
المجمـــــــــوع	750	100

إن الهدف من وضع هذا السؤال هو الوصول إلى معرفة آراء المبحوثين حول قدرة الجزائر على إنتاج جزء من السلع و المواد التي تستوردها من الدول الأجنبية- قلنا جزء لكي لا يحل محلها كلمة "كل " لأن هذا غير منطقي – من عدم القدرة الخاصة في ظل سياسة الاستيراد التي تنتهجها الجزائر المتزايدة و التي تمس كل أنواع المنتوجات بدون استثناء بما فيها المنتوجات التي تتميز ببساطة الصنع كالإبر مثلا .

من خلال نسب الجدول يتضح جليا أن ما نسبته 81.73% من أفراد الدراسة عبروا بأن الجزائر قادرة و باستطاعتها إنتاج بعض المنتوجات و السلع التي تقوم باستيرادها بالعملة الصعبة من طرف الدول الأجنبية، و لقد استعان من مثلتهم هذه النسبة ببعض التبريرات التي يرون فيها تبريرا صريحا على مقدرة الجزائر إنتاجها لبعض المنتوجات دون اللجوء إلى الاستيراد من الخارج، و التي من بينها وجود الإمكانيات المادية و الطبيعية ، توفر رؤوس الأموال، توفر اليد العاملة خاصة و أن نسبة الشباب بالجزائر يفوق 75% من مجموع السكان، و في هذا الصدد تضمنت إجابات الكثير من المبحوثين على صيغ متباينة من

الأسئلة التي تستعجب على عدم قدرة الجزائر على إنتاج بعض السلع البسيطة جدا و تستورده من دول أجنبية صنعت غالبيتها في البيوت لا في المصانع خاصة المستوردة منها من الصين ، و إلى جانب هذا هناك أسئلة أخرى تمحور مضمونها على كيفية لجوء الجزائر لاستيراد الخضر و الفواكه و الحبوب في ظل توفر و تميز الجزائر بإمكانياتها الطبيعية من مياه و تربة و مناخ على الصعيد العالمي ، إذ أن الجزائر في سنواتها السابقة كانت من بين الدول المصدرة لما تم ذكره لكونها حققت فيهما فائضا في الإنتاج .

أمّا نسبة 17.26 % فقد مثلت شريحة من أفراد الدراسة عبرت بأن الجزائر غير قادرة على إنتاج ما تستورده من الخارج لأسباب عديدة من بينها عدم توفر التكنولوجيا العالمية عدم وجود أيدي عاملة متخصصة، عدم وجود التشجيع من طرف الحكومة للقدرات و المؤهلات.

إن التمعن في تبريرات أفراد النسبة المؤكدة لعدم مقدرة الجزائر على إنتاج ما تستورده تعطينا قراءة إيجابية تصب في خانة من مثلتهم النسبة الأولى ، إذ أن التبرير بعدم توفر اليد العاملة المتخصصة و ذات خبرة ليس تبريرا يجعل الجزائر تلجأ للاستيراد مدى الحياة إذ أن بإمكانها تدريب و تكوين فئات معينة في مؤسسات عالمية متخصصة لفترات زمنية محددة ثم تتولى هذه الفئات نفسها تكوين و تدريب شرائح أخرى داخل مؤسسات جزائرية أما فيما يتعلق بعدم توفر التكنولوجيا فهذا ليس مبررا خاصة في ظل اقتصاد السوق و الانفتاح الاقتصادي من

جهة و البحبوحة المالية التي تنتعش و تشهدها الجزائر * من جهة أخرى ، و هي عوامل تؤهل الجزائر بأن تجلب و توفر أحدث الآلات و الوسائل التكنولوجية المتصلة بالتصنيع المتوفرة في الدول الأكثر تقدما في العالم .

أما فيما يتعلق بالنقطة الأخيرة المرتبطة بسياسة التشجيع ، نؤكد بأن هذا التبرير جزء كبير منه تجاوزه الزمن لسبب وجد هو أننا نعيش زمن اقتصاد السوق و الرأسمالية التي لا مجال فيها لاحتكار الدولة لوسائل الإنتاج حيث المجال فيها مفتوح لكل أصحاب رؤوس الأموال بأن تكون لهم فرص إنشاء و خلق مؤسسات و مصانع إنتاجية ، هذا إلى جانب أن سياسة التشجيع موجودة و قائمة من طرف الحكومة الجزائرية سواء تعلق ذلك بتكوين و تدريب الطاقات البشرية في الخارج أو إتاحة الفرص للفئات الراغبة في المساهمة في الاقتصاد الوطني عن طريق جملة من التسهيلات و تقديم أنواع مختلفة من التدعيم .

إن إحساس و شعور غالبية أفراد المجتمع بأنّ الحكومة التي ينطوون تحت لوائها قادرة على إنتاج ما يمكن إنتاجه من السلع و المواد لتوفر جملة من الظروف و المكانات و لكن دون تحقيق ذلك يجعلهم ساخطين عليها و متذمرين منها أيما تذمر، و تترسخ لديهم قناعات تتمحور في مجملها أن من يشكلونها و من هم طرف فيها غير قادرين و غير مؤهلين لقيادة المجتمع نحو التطور و التنمية .

إن انتشار مثل هذه النماذج من المشاعر و القيم لدى عامة أفراد المجتمع يعتبر مؤشرا ينذر بالخطر على طبيعة العلاقة بين المواطن و السلطة التي تمثله، إذ كيف بنا أن نتصور

* ان الجزائر حققت بحبوحة المالية لم يسبق لها ان حققتها في سنوات ماضية ، و هو ما أهلها ان تقوم بالتفاوض مع صندوق النقد الدولي نفسه من اجل إقراضه .

تحقيق تنمية شاملة في المجتمع بوجود أفراد يحملون معهم قيم الإحباط و اليأس و القنوط نتيجة معايشتهم لواقع ينظرون إليه على أنه واقع لا يوفر لهم الأمان و الاطمئنان و الاستقرار لكونهم تابعين لمجتمعات أخرى غير مجتمعاتهم في الملبس و الغذاء و في كل شيء يرتبط ببقاء وجودهم على هذه الأرض .

من الثابت أنه من أنجح الوسائل التي يمكن الاستناد إليها للتخلص من هذا الواقع هو العمل على زيادة الإنتاج و تحقيق الاكتفاء الذاتي إضافة إلى التخلص من السيطرة الاقتصادية الأجنبية بجميع أشكالها بقدر الإمكان و كل هذا يمكن تحقيقه بواسطة خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الاستثمار الجيد لموارد و إمكانات الدولة .

جدول رقم (33) يوضح مستوى الخدمات المجتمعية بالنظر إلى الضرائبالمدفوعة

مستوى الخدمات حسب المبحوثين	التكرار	النسبة %
خدمات مرضية	196	26.13
خدمات غير مرضية	554	73.86
المجمـــــــــوع	750	100

تعرف الضريبة بأنها " اقتطاع من المال يلزم الأفراد بشكل إجباري دفعه للسلطات العامة بدون مقابل وفقا لقواعد مقررة من أجل تغطية أعباء الدولة و السلطات الجهوية " .

و يعرفها أساتذة الفكر المالي بأنها" فريضة نقدية تقتطعها الدولة أو من ينوب عنها من أشخاص القانون العام من أموال الأفراد جبرا أو بصفة نهائية و بدون مقابل و يستخدمها لتغطية نفقاتها و الوفاء بمقتضيات و أهداف السياسة المالية العامة للدولة ".

إن تحقيق تنمية اقتصادية شاملة يعني أن هناك جملة من الوسائل و الأدوات يجب استخدامها و لعلّ من أهمها الضريبة، و التي تعتبر الوسيلة المستعملة من طرف كل الدول مهما كان مستواها الاقتصادي.

إن ظهور المفهوم الحديث للضريبة كان أثناء الأزمة الاقتصادية سنة 1929 الذي أوجب تدخل الدولة نشاطها بزيادة مميزاتها بحيث أصبحت الضريبة أداة فعالة في توجيه النشاط الاقتصادي و من أهم مصادر الإيرادات العامة و كذا وسيلة فعالة للتحكم في مسار الاقتصاد الوطني و توجيهه مما يؤدي إلى إنعاشه و حسن أدائه في مختلف الجوانب السياسية و المالية و الاقتصادية و الاجتماعية .

و لما كانت للضريبة أهداف اقتصادية في المقام الأول ترمي إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية في التخصيص و التوزيع و الاستقرار و النمو و ذلك من خلال التأثير على الدخل و الادخار و الاستثمار و الإنتاج ، فإن للضريبة أهداف اجتماعية بحتة يهدف من خلالها تطوير المجتمع، معالجة أزمة السكن تطوير الرّيف، محاربة الظواهر غير المرغوب فيها و غيرها من الظواهر و المشكلات التي يشهدها المجتمع.

في بداية حديثنا أشرنا أن الحكومة تهدف من وراء الاقتطاعات الضريبية المختلفة استخدامها في المصاريف و الإنفاق العام من أجل تحقيق منافع عامة للمجتمع بأسره، إن ما تم الإشارة

إليه في حديثنا هذا يبدو أنه لا يعكس متطلعات و توقعات الغالبية من مجموع أفراد دراستنا حيث أكدت ما نسبته 73.86 %أنهم غير راضين لمستوى الخدمات التي تقدمها الحكومة بالنظر إلى الاقتطاعات الضريبية التي يدفعونها بشكل مستمر.

حيث عبر الكثير من خلال إجاباتهم بأن الخدمات كارثية للغاية لاسيما المرتبطة منها بمقومات الحياة اليومية الضرورية ، و التي نشير بها إلى خدمات الغاز و الكهرباء و الماء ، و هناك من عبر أن خدمات غاز البوتان غير متوفرة بشكل دائم و هناك من صرحوا باستيائهم من الانقطاعات المتكررة و المتواصلة للكهرباء خاصة في فصل الصيف بالنسبة للمقيمين في المناطق التي تشهد ارتفاعات في درجة الحرارة إلى جانب هناك الكثير من صرح من خلال إجاباتهم بأنهم يدفعون ثمن الهواء بدل الماء المفترض أن يتواجد في حنفيات البيوت.

إذا كان الحديث هكذا في خدمات الماء و الغاز و الكهرباء فإن واقع شبكات الطرق لا يختلف عليه في شيء لأنّ من تضمنتهم نسبة 73.86 % عبروا بأن شبكات الطرق بالجزائر لا سيما الموجودة بأحياء المدن تشبه إلى حد كبير المسالك الفلاحية في شكلها و هيئتها ، و هو الشيء الذي أنجر عنه صعوبات و مشاكل في الحركة المرورية، و إذا كان هذا هو حال شبكة الطرق داخل المدن فإن حالها خارج المدن لا يختلف عنها كثيرا في غالب الأحيان في العديد من المناطق خاصة منها التي ترتبط بين البلديات و الدوائر.

إذا تجاوزنا مستوى الخدمات و انتقلنا إلى مستوى آخر يتعلق بتطبيق الضرائب فإن الأمر يسوء أكثر عن ما سبقه ففي هذه النقطة تضمنت إجابات العديد من المبحوثين بأنه ليست

هناك عدالة في الاقتطاعات الضريبية، حيث أنه بدل الاعتماد على معايير موضوعية في عملية الاقتطاع خاصة ما تعلق منها بالنشاطات الاقتصادية التجارية استبدلت في الغالب بمعايير غير موضوعية تقوم على المحسوبية و الرشوة و غيرها من المظاهر السلبية.

إن ما تم الإشارة إليه من طرف عينة أفراد الدراسة حول هذه النقطة هو حقيقة واقعية نعيشها بشكل مستمر في حياتنا اليومية و بانتشار هذه المظاهر في عملية الاقتطاعات هذه يكون هناك اختلال في المبادئ التي تقوم عليها فرض الضريبة و التي هي مجموعة من القواعد و الأسس التي تعتبر بمثابة دستور عام ضمني تهتدي به الحكومة و تحترمها لأنّ الإخلال بها يعتبر تعسف الدولة في فرض الضرائب، و لعلّ من أهم هذه المبادئ و أبرزها هي قاعدة العدالة ، حيث يؤكد **آدم سميث** في هذه النقطة أنه يجب أن يساهم رعايا الدولة في النفقات وفقا لمقدرتهم النسبية بقدر الإمكان أي نسبة الدخل الذي يتمتع به كل منهم في حماية الدولة.

إن كان مبدأ العدالة لم يكن موجودا في الأنظمة السياسية القديمة حيث كانت تفرض الضريبة على طبقات معينة و تعفى طبقات أخرى فإنه في الوقت الحاضر في مجتمعنا اتخذت شكلا آخر حيث يتم احتساب معدل و نسبة الضريبة بطريقة معينة لبعض الفئات و الأشخاص و يتم احتساب معدل الضريبة وفق اعتبارات أخرى مغايرة لفئات أخرى يمتهنون نفس النشاط و الوظيفة التي يمتهنونها أصحاب الفئة الأولى.

أما نسبة 26.13 % فقد مثلت شريحة من العينة عبرت بأن الخدمات المجتمعية المقدمة مرضية بالنظر إلى الاقتطاعات الضريبية من طرف الحكومة.

إنّ من واجب السلطة الحاكمة و المسيرة لشؤون حياة المواطنين في المجتمع أن تسهر على تطوير المجتمع و ترقيته و الارتقاء بالخدمات المجتمعية المختلفة خاصة منها الأكثر اتصالا و ارتباطا بحياة المواطنين اليومية من ماء و كهرباء و طرقات و غيرها لتصل مستوى تطلعاتهم و احتياجاتهم خاصة و أنه يقابل هذه الخدمات اقتطاعات ضريبية تثقل كاهل الكثير و الكثير من مختلف شرائح المجتمع ، فإذا كانت هذه الخدمات التي أشرنا إليها في مستوى هذه الاقتطاعات و مستوى تطلعات المواطنين فإن ذلك يقوي عزيمتهم و إرادتهم للامتثال لكل ما يصدر من السلطة بما فيها هذه الاقتطاعات الضريبية نفسها ، و هو الشيء الذي يجعلهم يشعرون بأن السلطة تخدمهم و ترعى مصالحهم و حاجياتهم الضرورية التي لا يمكن الاستغناء و التخلي عنها في ضم أي ظرف من الظروف ، أما إذا كان الأمر عكس ذلك، أي أنه هناك تردي في مستوى الخدمات المجتمعية أو انعدامها تماما بالرغم من الحاجة القصوى لها من طرف المواطنين و في مقابل هذا التردي أو الانعدام تقوم السلطة رغم هذا كله بما يسمى بالاقتطاعات الضريبية بحجة أنها تسهم في إيرادات الحكومة التي من شأنها أن تستخدم للإنفاق العام من أجل تحقيق منافع الناس و حاجياتهم ، و هو الشيء الذي يشعر المواطنين بأن هذه الحكومة تأخذ منهم حقوقها و لا تعطيهم ما يتوقعون و ما ينتظرونه منها مما يجعلهم مستائين منها و من اقتطاعاتها الضريبية المستمرة التي لا فائدة منها، و هو ما يخلق هوة و فجوة متباعدة بين هذا المواطن و حكومته تجعله معها يحمل قيم النفور و الشك و عدم الولاء لسلطته التي تمثله فبالنسبة لهذه الاقتطاعات

الضريبية مثلا تجعله لا يشعر بواجب دفعها لأنه يرى فيها أخذ بدون عطاء ، ويجعله يحاول الهروب منها قدر الإمكان و يلجأ إلى كل الطرف للحيلولة من دفعها و التخلص منها .

ثانيا : نتائج الدراسة

لما كانت الثقافة السياسية هي مجموعة المعتقدات و الرموز و الاتجاهات و القيم المحددة للكيفية التي يرى بها أفراد مجتمع معين الدور المناسب للحكومة و ضوابط هذا الدور و العلاقة المناسبة بين الحاكم و المحكوم ، و لما كان الدور المناسب للحكومة و ضوابطه تشكل في دراستنا هذه على دورها التنموي في المجالات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية سنحاول من خلال هذا العنصر أن نكشف و نبرز أهم ما توصلنا إليه من نتائج عامة و جزئية .

إن التمعن و النظر إلى نسب و أرقام الجداول السابقة تعطينا صورة واضحة و شاملة عن موقف أفراد الدراسة و نظرتهم السلبية اتجاه السلطة التي تمثلهم و تحكمهم، و كل ما من شأنهأن يمثلها في بيئة المجتمع نظرا لتقصيرها في أداء دورها التنموي و عدم استطاعتها تحقيق ما يتوقعه منها عمله من طرف أفراد المجتمع في أكثر من موضع، سواء تعلق الأمر بالجانب السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي .

و ما يمكن استنتاجه من إجاباتأفراد الدراسة أنها كانت إجابات موحدة وذات مضمون واحد لأغلبأسئلة الاستبيان، هذا على الرغم من تباين الأماكن و المناطق الجغرافية لمبحوثينا لكونهم توزعوا على تسعة عشرة ولاية جزائرية ، و هو الشيء الذي أضفى على النسب المتحصل عليها طابع الموضوعية، فلو أن النسب المعبر عنها مثلت أفرادا يقيمون في ولاية

بعينها لاتسمت النتائج بالقصور و الضعف بحكم عدم مقدرتها على تمثيل المجتمع الجزائري ككل .

إن القيم و الاتجاهات و الأنماط السلوكية التي ميزت أفراد الدراسة هي في مجموعها تحمل مظاهر سلبية و النفور و الشك و اللامبالاة أحيانا،إلى جانب مظاهر الإحباط و الاغتراب اتجاه السلطة ، و ما يمثلها نتيجة الفجوة القائمة بين ما يتوقع أداؤه و الالتزام به من طرف السلطة ، و بين ما هو كائن بالفعل على أرض الواقع .

ما يمكن أن نضيفه في هذه النقطة أن أفراد الدراسة إلى جانب شرائح واسعة جدا في المجتمع الجزائري ينظرون إلى من يتولى شؤونهم و مسؤولياتهم بمختلف مستوياتهم و مكانتهم من حيث حجم المسؤولية نظرة يغلب عليها التشاؤم و يطغى عليها الشك، و هي قيم في مجملها تتنافى مع مبدأ و روح التنمية، لأن ما يجب أن يؤخذ باستمرار هو الفرد باعتباره وسيلة التنمية و غايتها في نفس الوقت ، و اذا كان من مبادئ التنمية ضرورة تعاون و اشتراك جميع فئات المجتمع في تنفيذ مشاريع التنمية،فإن الشيء الأهم من ذلك هو موقف أفراد المجتمع من قياداتهم و من يحكمهم ، فمشاعر الإحباط و الاغتراب و قيم النفور و الشك و غيرها من المشاعر و القيم التي تعبر عن موقف أفراد المجتمع من قيادتهم من المؤكد أنها عوامل تعرقل التنمية و تفرملها أكثر من أن تحركها و تفعلها .

أن النقطة التي تستوقفنا طويلا عند النظر إلى نسب الجداول هي أنه على الرغم من أن أفراد الدراسة يحملون قيم الشك و النفور،إلى جانب طغيان مشاعر الإحباط و الاغتراب اتجاه من يمثلهم في السلطة في مجمل إجاباتهم عن أسئلة الاستبيان و بنسب مرتفعة جدا

لاحظنا أنهم أجابوا بإيجابة مطلقة عن سؤالنا المتعلق اذا ما كانوا يشاركون في الحملات التطوعية التي تنظمها السلطات التي تسير شؤون حياتهم من عدم المشاركة، حيث أكد ما نسبته 99.60 % أنهم سيشاركون حتما في هذه الحملات التطوعية بدافع أنها واجب وطني تقتضيه الوطنية في مثل هذه الظروف .

إن هذه الإجابة بهذه النسبة الغير متوقعة بالنظر إلى ما يحمله هؤلاء الأفراد من قيم و مشاعر اتجاه السلطة تجعلنا نؤكد على الخاصية التي يتميز بها أفراد المجتمع الجزائري ككل بما فيهم عينة الدراسة، و التي هي تعلقهم و غيرتهم الشديدة عن الجزائر و تقديم لها يد العون عند الحاجة حتى و إن كان واقع حياتهم اليومية لا يشجع العمل و القيام بذلك .

ما تجدر الإشارة إليه قبل الانتقال إلى النتائج الجزئية للدراسة هو أن القيم و الاتجاهات السلبية لمجتمع البحث اتجاه السلطة لا يمكن تفسيره دائما بأن هذه الأخيرة لا تقوم بمجهودات تنموية في شتى المجالات كمجهودات التوظيف والإسكانوإنشاء المراكز الصحية أو شيء آخر، لأن هذا منافيا لواقع الأرقام المجسدة على أرض الواقع، و يعتبر ذلك ضربا من الجحود لأن التفسير الحقيقي و الجوهري لطبيعة هذه العلاقة يكمن أساسا في ما هي المعايير المتبناة في التوظيف ؟ هل هي معايير موضوعية أوغير موضوعية ؟ ما هي السياسة المنتهجة في العلاج داخل المستشفيات العمومية ؟ هل هي سياسة المساواة بين المرض أو انتهاج سياسة التفضيل و المحاباة ؟ ما هي معايير الاستفادة من السكنات لاجتماعية ؟ هل هي معايير قائمة على العدل و المساواة ؟ أم هي فرص سامحة لبناء

علاقات اجتماعية أو مناسبات لرد الجميل ، أو ما شابه ذلك من معايير غير موضوعية قائمة على المحسوبية و الرشوة و غيرها ...

و بهذا نتوصل إلى أن المشكلة في الجزائر لا تتمثل في القوانين و المراسيم، و إنما المشكلة الحقيقية تتجسد في كيفية تطبيق هذه القوانين و الكيفية التي تدار و تسير بها مختلف المرافق العامة.

1: الإجابة عن التساؤل الأول

إن ما يمكن قوله عن التنمية في بعدها السياسي بالجزائر حسب آراءأفراد الدراسة أن مظاهرها المتمثلة في حرية إبداء الرأي و مناقشة القضايا السياسية بين المواطنين أثناء حواراتهم ، و كذلك الحرية في اختيار من يمثلهم خلال المشاركة في الانتخابات متوفرة و سائدة الانتشار بقوة في أوساط المجتمع، و لعل نسبة 92.53 % التي عبرت بأن المشاركة في الانتخابات هي مشاركة تلقائية بدون أي نوع من أنواع الإلزام و الإكراه لخير دليل على أن الديمقراطية، و ما تفرضه من حرية و مشاركة من المفاهيم التي أصبحت تشكل جزء لا يتجزأ في حياة الأفراد، و ميزة و خاصية توسم المجتمع الجزائري و تميزه عن غيره من المجتمعات ، و حرية التعبير ليست ميزة مقتصرة على مناسبات الانتخابات فقط، بل تميز أيضا المناقشات و المحادثات التي تتم بين أفراد المجتمع أثناء تفاعلاتهم اليومية .

إن توفر مساحة من الحرية في نقاش المواطنين فيما بينهم حول القضايا السياسية بغض النظر عن مضمون تلك النقاشات يعتبر مؤشرا إيجابيا في الحياة السياسية في مجتمعنا لأنه على الرغم من أن عمر الديمقراطية بالجزائر لا زال فتيا بالمقارنة مع مجتمعات أخرى إلا

أنها قطعت أشواطا تعد معتبرة جدا في المسار الديمقراطي، فاذا كانت مناقشة القضايا السياسية بين المواطنين في بعض المجتمعات من الأمور المحظورة ، و لا يمكن الاقتراب منها بأي شكل من الأشكال ، فان الأمور غير كذلك في الجزائر، لأن مناقشة مثل هذه القضايا من الأمور العادية و المقبولة، و أن الحديث فيها لا يقتصر على كبار السن فقط بل إن صغار السن لهم حظوظا فيها .

إذا كانت المناقشة القضايا السياسية بين أفراد المجتمع أثناء تفاعلاتهم اليومية مؤشرا ايجابيا و من الأمور الضرورية بالنسبة لمفهوم الديمقراطية، فان مشاركة هؤلاء الأفراد بحضور الاجتماعات الرسمية للمجالس المنتخبة يعتبر أكثر من ضرورة ، لكون أن هذا الحضور يجعلهم يمتلكون ثقافة على مجريات الأمور المتعلقة بمكان إقامتهم، إلى جانب أن حضورهم هذا يجعلهم قريبين ممن انتخبوهم و اختاروهم لتمثيلهم و هو ما يساعد على متابعتهم و مراقبتهم ، فعلى الرغم من هذه الامتيازات التي تصب في خانة تنمية المجتمع إلا أن غالبية مجموع إفراد دراستنا غابت مشاركتهم في حضور هذه الاجتماعات و قدرت نسبتهم بـ : 98.93 %، و على الرغم من تعدد و تباين التبريرات التي فسرت عزوفهم عن الحضور إلاأن مراجعة هذه التبريرات مراجعة موضوعية يجعلنا لا نؤيد هذه التبريرات، و لا نسايرها على الإطلاق لأن مجموعها يتنافى مع روح المواطنة و مبادئ الديمقراطية، لأنه مهما تعددت الأسباب سواء المتعلق منها بعدم جدوى الحضور (حققت نسبة 28.43 %) أو غياب الثقة (بنسبة 42.42 %) ، أو عدم الرغبة و الاهتمام (بنسبة 08.76 %) بإمكانها أن تصبح لصالح هؤلاء الأفراد لو كانوا متحدين و واعين بدورهم في المجتمع

كفاعلين لا متفرجين، كما أن انخراطهم أو تشكيلهم لمجتمع مدني قوي من شأنه أن يضعف هذه الأسباب أو يبعدها بأكملها ، و بذلك يصبحون يشاركون حضور هذه الاجتماعات بدون أي خلفية ، كما أن حضور هؤلاء الأفراد القوي بإرادة واعية لدورها و موقعها من شأنه أن يجعل أعضاء هذه المجالس في الطريق الصحيح دون التفكير في أمور أخرى لا تخدم الصالح العام، كما أن حضورهم يساهم في الخروج بقرارات جماعية متفق عليها من طرف الجميع دون استثناء وهو الشيء الذي يجعل هذه القرارات تصطبغ بالصبغة الديمقراطية و هو مؤشر في الأخير على نجاح أي عملية تنموية ، لأن هذه الأخيرة تتطلب أن يكون المواطن شريكا و طرفا فاعلا في اتخاذ القرارات مع من يمثلونه.

إذا كان الانتماء إلى الأحزاب من مؤشرات قياس التنمية في بعدها السياسي لما تحمله هذه الأخيرة من أدوار و وظائف من شأنها أن تساهم في رفع درجة الوعي بين المواطنين عن طريق التنشئة السياسية ، و كذلك مساهمتها في التجنيد السياسي و المشاركة في الحياة السياسية حيث يوفر الحزب فرصة مناسبة لكل أفراد المجتمع فرصة المساهمة و المشاركة بعملية صنع القرار السياسي ، فإن الأمر غير كذلك بالجزائر تماما ، حيث أن الأحزاب المعتمدة فيها أصبحتأدوارها و وظائفها التي سبق ذكرها مجرد شعارات و عناوين جوفاء لا علاقة لها بالجملة بما تقوم به على أرض الواقع ، و هو ما عبرت عنه نسبة 96.13 % و ذلك لأن هذه الأحزاب انحرفت عن مبادئها و أسسها التي قامت من أجلها، فأصبح الانخراط و الانتماء بدافع قضاء المصالح الشخصية و الوصول إلى أغراض شخصية بحتة أما موضوع دورها في التجنيد و التعبئة أصبح من المواضيع التي تطفو و تظهر خلال

المناسبات الانتخابية و فقط، و بعدها مباشرة تتناسى هذه الأحزابأن هناك مواطنين دورها يتمثل في تجنيدهم و رفع مستوى وعيهم، والعمل على جعلهم مشاركين في الحياة السياسية و ما يؤزم الوضع أكثر لواقع الأحزاب بالجزائر هو أن انخراط المواطنين في بعض الأحزاب التي لها تمثيل في السلطة – حتى لا نقول الانخراط في أي حزب كان – أصبح بدافع المصلحة الشخصية أيضا ، و ما يجب تأكيده هنا أن دافع الانخراط هذا لم يتأتى من العدم بل جاء نتيجة الأوضاع المتردية التي آلتإليهاالأحزاب من انحراف و تشويه للمبادئ و الأدوار و غيرها من المظاهر التي لا تمت بالتنمية في بعدها السياسي بأية علاقة .

و عليه إذا أرادت الأحزاب بالجزائر أن تتبوأ بمكانتها و موقعها الطبيعي في المجتمع ما على المواطنين إلا الاتحاد في صف من أجل تحقيق أغراض جماعية تصب في مصلحة المجتمع بدافع تنميته و تطويره، و الابتعاد كل البعد عن المصالح الضيقة الشخصية .

و تركيزنا على كلمة المواطنين هنا كان نابعا من أنأعضاء هذه الأحزاب التي ذكرنا حالها في الأعلى هم في الأخير مواطنون جزائريون، لأن وصفهم بأوصاف سلبية عديدة وان كانت حقيقية لا يعني أنهم ليسوا مواطنين جزائريين،أوأنهم جاءوا من مكان غير الجزائر و بهذا على كل مواطن أن يغير نفسه و يصلحها و يسخر انتماءه للحزب بهدف خدمة المجتمع لا غير من أجل تجاوز النظرة السلبية للحزب التي تضر التنمية أكثر من أن تنفعها .

من الانعكاسات السلبية لواقع الأحزاب بالجزائر على التنمية هو انتشار قيمة عدم الثقة بين المواطن و السلطة التي تمثله، و طغيان مشاعرالإحباط و اليأس اتجاههم، و يتجلى ذلك بشكل ملموس في عزوف أغلبية المواطنين عن طرح انشغالاتهم و همومهم المتصلة بحياتهم اليومية على من يمثلهم، لا سيما المجالس المنتخبة و قد مثلت هذا الرأي نسبة 94.44 % التي عبر عنها أفراد الدراسة . فإذا كان إبداء المواطن لآرائه و طرح انشغالاته المختلفة على من يمثلونه مؤشرا إيجابيا للتنمية لكون أن هذا الفعل يدخل في باب مشاركة السلطة في تسيير شؤون المجتمع ، فان الأمر أصبح غير كذلك بالجزائر، و مرد ذلك جملة من الأسباب تختصر في مجموعها في كلمة واحدة هي فقدان الثقة بين المواطن و السلطة و إذا أردنا الوقوف عند هذه الكلمة بأشياء ملموسة يكفي أن نستعرض نسبة 89.46 % الممثلة لمجموع أفراد الدراسة الذين عبروا بأن نتائج الانتخابات التي تجرى بالجزائر لا يعبر عنها بكل شفافية و مصداقية ، إن هذا الموقف حتى و إن يفتقد أو تغيب فيه تبريرات موضوعية واضحة يكفي أنه أصبح شعورا جماعيا ينتاب شرائح عريضة من المجتمع ، فإذا كانت الثقة بين المواطن و السلطة من بين الأدوات الجوهرية في تحقيق تنمية المجتمع فإن زوالها بهذا الشكل يصبح أي عمل مصدره السلطة ليس له معنى، و تحيط به جملة من الشكوك و الانتقادات و الاعتراضات و هي مفاهيم في مجملها تتعارض و قيم التنمية.

و بانتقالنا إلى مؤشر آخر يدعم حديثنا عن الفجوة القائمة بين المواطن و السلطة نجد نسبة 97.46 %، التي تعبر على أن الترقيات و تقلد مختلف المناصب الإدارية بالجزائر تحكمها معايير غير موضوعية تقوم على المحاباة و المحسوبية و الولاء،إلى جانب معايير أخرى

تتعارض تماما مع المفهوم الديمقراطي بالمعنى الصحيح، و إلى جانب هذه النسبة نجد نسبة 97.86 % الممثلة لأفراد الدراسة الذين يرون بأن المساواة بين المواطنين أمام القانون من حيث الواجبات و الحقوق منعدمة ، ويرون بأن شعارات القانون فوق الجميع و غيرها من الشعارات التي تشترك في نفس المضمون أكذوبة لا يصدقها حتى أكثر الناس تفاؤلا بالنظام السياسي بالجزائر .

و عليه فإن ما تفرضه الديمقراطية من مبادئ تحقيق المساواةو إقامة العدل بين أفراد المجتمع الواحد بغض النظر عن اختلافاتهم الإيديولوجية و العقائدية و اللغوية لا مكان له في الجزائر حسب غالبية أفراد الدراسة .

إن المشاهد و المواقف الدرامية للبعد السياسي للتنمية من وجهة نظرأفراد دراستنا لم تتوقف عند هذا الحد، بل امتدت لتشمل أهم مؤسسة تمثل المواطن في علاقته مع السلطة الحاكمة إذ عبرت ما نسبته 98.26 %،إن رداءة دور الأحزاب و قيامها على مبادئ شخصية بحتة أفرزت معايير تتنافى مع مبادئ الديمقراطية التي تبنى عليها في اختيار ممثلي الشعب في البرلمان، فبدل أن تكون الخبرة و الحنكة السياسية، إلى جانب الصدى الاجتماعي و المؤهلات العلمية هي المعايير التي يعتمد عليها في اختيار من يمثل الشعب في المجالس التشريعية حلت محلها معايير مقدار الثروة التي يساهم بما في تمويل الحزب أثناء حملاته الانتخابية، إلى جانب معيار العصبية و روح القبيلة التي لا زالت أحد المقومات المحورية في اختيار المترشحين و غيرها .

إذا كان هذا هو واقع اختيار المترشحين للمجالس التشريعية و هو واقع لا أحد يستطيع نكرانه ، فالنسبة المعبرة عنها من طرف أفراد الدراسة المقدرة ب 92.28 % المعبرة على أن علاقة المجلس التشريعي بالحكومة في غالبه علاقة تصطبغ بصبغة التبعيةصادقة و لا جدال فيها .

إن ما تم الإشارة إليه من وجهات نظر و مواقف لأفراد الدراسة، والتي يتفق معها شرائح واسعة و عريضة من المجتمع تعتبر بحق عوامل غير مشجعة لصناعة و تحقيق التنمية لأن هذه الأخيرة تحتاج أفرادا فاعلين مشاركين و واعيهم بمسؤولية دورهم في المجتمع، إلى جانب أنها تحتاج إلى أفراد يسودهم شعور الانتماء إلى السلطة التي تمثلهم و يعتبرونها جزء من حياتهم و تحتاج إلى دفعة قوية تقوم على مبدأ الثقة بين أفراد المجتمع و القائمين على تسيير شؤون حياتهم ، أما دون فهذا يعتبر الحديث عن التنمية الحقيقية يعتبر مضيعة للوقت وهدرا للجهد لاغير .

و حتى لا نكون متشائمين أكثر سنستعرض النسبة التي استوقفتنا كثيرا خلال عرضنا للنسب التي تضمنتها جداول الدراسة، و التي ارتبطت بموقف ممن أجري عليهم البحث من المشاركة في الحملات التطوعية التي تعلنها السلطات، حيث عبرت ما نسبته 99.60 % أنهم سيشاركون حتما في هذه الحملات التطوعية لكونهم يعتبرون هذه المشاركة واجبا وطنيا تمليه عليهم ضمائرهم و نفوسهم، ويؤكدون أنهم حتى في أسوأ الحالات لا يمكن الاستغناء و ترك السلطة بمفردها إذا ما احتاجت إليهم .

إن هذا الموقف بحق يعبر عن قوة و درجة الوعي لدى أفراد المجتمع الجزائري لكونهم يضعون حدا فاصلا بين ما يرتبط و يتعلق بالحس و الواجب الوطني، و بين ما يحملون من قيم و اتجاهات اتجاه من يمثلونهم .

2: الإجابة عن التساؤل الثاني

إن التمعن في إجابات المبحوثين من خلال تسليط الضوء على النسب ذات علاقة بالبعد الاجتماعي للتنمية يعطينا قراءة على أن الحكومة بذلت و تبذل مجهودات لا يختلف فيها اثنان من أجل تحسين و رفع المستوى الاجتماعي، لاسيما مجهوداتها في مجال الصحة و السكن و التعليم ، و لقد جاء اهتمامها الكبير بهذه المجالات الثلاثة بدرجة أكبر إيمانا منها بأنها تشكل العنصر الحيوي في حياة البشر ، و التي لا يمكن الاستمرار في البقاء بدونها .

إن استعراض مجهودات الحكومة في مجالات المذكورة على المستوىالوطني، و تحديدا في السنوات الأخيرة بلغة النسب و الأرقام يحتاج منا بصراحة مساحة واسعة من الزمن قصد الانتهاء من ذكرها ، و لكن لما كان الهدف من دراستنا هو الوقوف عند هذه المجهودات بالتقييم سنلمس من خلال إجابات أفراد الدراسة أن هذه المجهودات في مجموعها تحسب على الحكومة لا لها ، وقد ترتب ذلك انطلاقا مما هو متفق عليه لدى الجميع بأن إطلاق الأحكام على المشاريع و الإنجازات التنموية المختلفة يكون بحسب ما تقدمه من خدمات و مدى رضى أفراد المجتمع عنها، لكونهم هم المستهدفين المباشرين من ذلك .

بإلقاء نظرة على معطيات الجدول ذات صلة بوجهات نظر مجتمع البحث و التي أشرنا خلالها بأن ما عبروا عنه هؤلاء يتفق معها عامة أفراد المجتمع الجزائري، فإذا أخذنا مؤشر العلاج داخل المستشفيات العمومية سنجد أن ما نسبته 93.60 % يرون بأنه هناك ممارسات لمختلف أنواع التفصيل بداخلها حيث يغلب على هذا المؤشر مفاهيم الوساطة و المحاباة و غيرها من المفاهيم التي يفترض أن لا يكون لها وجود على الإطلاق في مثل هذه المرافق، وأهم ما يمكن الإشارة إليه في هذه النقطة هو أنه على الرغم من توفر المستشفيات العمومية من أجهزة و معدات و أدوية لازمة خاصة منها الضرورية، تقابل بالجفاء و التغييب بعدم وجودها لما يتعلق الأمر بالمرضى الذين لم تتوفر فيهم مقومات الوساطة، و يتم بذلك توجيههم للصيدليات أو العيادات الخاصة لإجراء ما يمكن إجراؤه من تحاليل و معاينات، أما عندما يتعلق الأمر بصنف آخر من المرضى تتوفر فيهم كل المقومات التي يتطلبها واقع العلاج داخل هذه المستشفيات فالشأن يصبح مختلفا، حيث يجدون كل التسهيلات اللازمة من أجل استغلال التجهيزات و المعدات المسخرة لعلاج المرضى .

إنه من المؤسف جدا أن نتكلم عن تواجد مثل هذه المؤشرات في مستشفياتنا و التي لا أحد يستطيع نكرانها بما فيهم القائمين على شؤون هذا القطاع أنفسهم، فإذا كانت العدالة الاجتماعية تقتضي ممارسة مبدأ المساواة بين كل أفراد المجتمع بغض النظر عن أي شيء في الحياة العادية لهؤلاء الأفراد، أي أثناء سلامتهم الصحية فكيف بنا أن نتصور ما تقتضيه هذه العدالة في ظروف استثنائية كحالات المرض ؟ .

إن انتشار مثل هذا النوع من الممارسات داخل المستشفيات العمومية جعل الكثير من شرائح المجتمع يفضلون المصالح الاستشفائية الخاصة، و لعل نسبة 89.20 % تؤكد ذلك، و قد تباينت الأسباب و التبريرات التي كانت دافعا لهذا التفضيل، و التي من بينها كون أن المصحات الخاصة تتميز بتخصص طاقمها الطبي في مختلف التخصصات الطبية، و هي ميزة تفتقدها غالبا المستشفيات الحكومية، هذا إلى جانب تميزها بالتكفل و العناية الفائقة بالمرضى، و تميزها كذلك بتوفر المعدات و الأجهزة الطبية المختلفة، أما عن هذه الميزة داخل المؤسسات العمومية فقد نالت حظها بالحديث ما يكفي .

اذا كان تأكيدنا بأن هناك شرائح واسعة تفضل العلاج بالمصحات الاستشفائية الخاصة . فإن تفسير لجوء البعض إلى المستشفيات العمومية يكمن في المقام الأول في مجانية العلاج فيها، إذ لولا هذه الميزة لكان العزوف عنها أكثر بكثير عن ما تم تأكيده.

إذا ما تعلق الحديث عن مجهودات الحكومة بمجال الصحة فإن غالبية مجموع أفراد الدراسة يؤكدون أن مظاهر هذه المجهودات المتمثلة في إنجاز المشاريع و المنشآت موجودة فعلا و لكن مضمون هذه المجهودات المفترض أن يكون من تميز الخدمات الطبية و ما يشملها فهو مفقود بمستويات شديدة الوضوح، و هو الشيء الذي جعل الكثير من أفراد الدراسة يعبرون بأن الخدمات الصحية بالجزائر لازالت بعيدة كل البعد إذا ما تم مقارنتها بمستوى الخدمات الصحية بدول الجوار، وأمام هذه المؤشرات لا يسعنا إلا أن نؤكد ما قلناه في المناسبات السابقة، بأن تحقيق التنمية في الجانب الصحي لا يتأتى بالإصلاحات التي تقوم على إنجاز المنشآت و التباهي بالأرقام و الأعداد بقدر ما تشتمل هذ الإصلاحات على

مجهودات إضافية من المتابعة في التقييم، و تشديد الصرامة و الرقابة المستمرة و المتواصلة على الأداء الطبي داخل المستشفيات الحكومية، دون الاعتماد على التقارير المدونة و الزيارات الموسمية التي لا تجدي نفعا .

إن حال واقع مجهودات الحكومة في مجال السكن لا يختلف عن واقع الصحة تماما، فإذا كانت المستشفيات العمومية تشهد ممارسات التفضيل في العلاج، فان معايير الاستفادة من السكنات الاجتماعية هي معايير غير موضوعية و لا تقوم على مبدأ العدالة الاجتماعية بالجملة، لأن المعايير الحقيقية المعمول بها حسب أفراد الدراسة، و الذين مثلتهم نسبة 96.53 % هي معايير تقوم على المحاباة و المحسوبية و الرشوة و غيرها من المعايير و حسب رأيهم إن الاحتكام لهذه المعايير في عملية توزيع السكنات جعل الفئات الأكثر احتياجا للسكن يرون أن الحصول أو الاستفادة من سكن اجتماعي من الأمور الصعبة و المعقدة إن لم تكن مستحيلة في الغالب، و قد عبرت على هذا الرأي النسبة الموضحة في الجدول رقم (22) المقدرة ب : 98 % .

أما آراء أفراد الدراسة من مجهودات الحكومة في مجال السكن المتمثلة في وضع جملة من الآليات التي من شأنها أن تختلف من شدة أزمة السكن، كرفع نسبة تشييد السكنات ، سياسة القروض و التدعيم المالي و غيرها . قد عبروا عنها بأنها مرضية إلى حد بعيد، خاصة المتعلقة منها بالمعطيات الرقمية التي لا تحتاج غالبا إنكار أو جحود في حقها، و ما يمكن توضيحه هنا أن عدم رضى شرائح واسعة من المجتمع عن مجهودات الحكومة في مجال

السكن لا يكمن في ضآلة و حجم المنشآت المنجزة بقدر ما هو عدم الرضى عن المعايير المتبناة في عملية التوزيع في حد ذاتها .

إن التجاوزات المعبر عنها من طرف عامة المجتمع في حق الاستفادة من سكن بالجزائر لا يمكن اقتصاره على توجيه التهمة و تحميل المسؤولية السلطة فيها بمفردها، لأنه و بكل بساطة تشترك فيها أطراف أخرى كمؤسسات المجتمع المدني، إلى جانب الطرف الأكثر تأثيرا في هذه القضية و هي ثقافة المواطن نفسها، حيث أصبح الكثير من المواطنين يبذلون قصارى جهودهم و اللجوء إلى كل السبل من أجل الحصول على مسكن على الرغم من عدم حاجتهم إليه لاعتقادهم بأن الاستفادة منه يعتبر أخذ حقا من حقوقهم من هذا المواطن .

إن ما عبر عنه أفراد مجتمع البحث عن التعليم بالجزائر يختلف تماما عن ما عبروا عنه في حق الصحة و السكن ، إذ يرى غالبيتهم بأن مجهودات الحكومة في مجال التعليم مرضية ظاهرا و مضمونا، إذ نسب المنشآت و المؤسسات التربوية و التعليمية مرضية بالنسبة لعدد المتمدرسين .

كما أن مقومات الدراسة و التعليم متوفرة و متميزة بدرجة عالية، كما أن أكبر مجهود يحسب لصالح الحكومة في مجال التعليم هو عملها و نضالها المستمر على مجانية التعليم في مختلف الأطوار الدراسية مع إلزاميته للأطفال البالغين سن السادسة من العمر،فإذا كانت العديد من دول العالم بما فيها الدول العربية يفرضون غرامات و مبالغ مالية معتبرة للمتمدرسين سواء تعلق الآمر بالمبيت، أو الإطعام أو النقل أو الدراسة،أو الاستفادة من

خدمات المكتبة فإن هذا كله بالمجان في مؤسساتنا التعليمية، و هذا إنجاز عظيم يجب أن نفتخر و نعتز به كثيرا .

3: الإجابة عن التساؤل الثالث

بالنظر إلى مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية يمكن الحكم على الوضع الاقتصادي على وجه العموم، بأنه يشهد أوضاع غير مطمئنة و غير مرضية بالنسبة لعامة المجتمع بما فيهم عينة دراستنا، و أكثر المؤشرات توضيحا و تعبيرا عن هذا الموضع هي تلك المرتبطة بالقدرة الشرائية للمواطن، حيث عبر ما نسبته 99.20 % بأن أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية مرتفعة الأسعار ارتفاعا رهيبا، و لم يتوقف الأمر عند هذا الحد فحسب، بل أضافوا بأن الأسعار بالجزائر في تزايد بشكل مستمر،هذا على الرغم من تدخل الحكومة من خلال سياسة تدعيم الأسعار المتمثلة في المواد الأساسية .

إن الحديث عن القدرة الشرائية للمواطن في ظل وجود فئات كثيرة ذات أجور متدنية و الأكثر من ذلك تواجد الكثير من هم بدون عمل، يعتبر إشعار بتردي هذا الوضع الذي له إفرازات و انعكاسات مباشرة على الجوانب الاجتماعية في حياة الأفراد .

و إذا انتقلنا إلى مؤشر آخر لا يقل أهمية عن المؤشر السابق سنكشف من خلاله على خطورة هذا الوضع أكثر، حيث عبرت ما نسبته 97.20 % أن المعايير التي يحتكم اليها في مسابقات التوظيف هي معايير غير موضوعية تقوم على المحسوبية و الوساطة و الرشوة و ما شابها أما معايير الكفاءة و الخبرة و المؤهلات العلمية و الشهادة أصبح

شأنها شأن الشعارات التي تتغنى بها الأحزاب في المناسبات الانتخابية، أي أنها بكل بساطة لا زالت حبيسة الاطار النظري لا غير.

إذا كانت عملية التوظيف من أهم أنشطة الموارد البشرية لأنها تهدف إلى توفير أفضل العناصر من ذوي الكفاءات السياسية و المؤهلات الممتازة، فإن الأمر غير كذلك بالجزائر في مواضع كثيرة، و هو مؤشر سلبي يتعارض مع قيم التنمية بشكل عام، لأن التنمية الحقيقية تقوم على مبدأ العدالة و المساواة و عدم التفضيل بين الأفراد بحيث يكون إسناد الوظائف على مقدار قاعدة الرجل المناسب في المكان المناسب .

إن تكريس مبدأ عدم الموضوعية في التوظيف إلى جانب التدفق المرتفع لمخرجات الجامعة و عدم توافقه مع متطلبات و احتياجات سوق العمل أفرز وضعا تشاؤميا و لايبشر بالخير بالنسبة لشريحة الطلبة الذين يزاولون الدراسة بالجامعة، حيث عبر أفراد البحث من خلال النسبةالمحققة المقدرة ب 94.53 % بأن مستقبلهم المهني بعد تخرجهم من الجامعة يشوبه الغموض و التشاؤم، و هذا كله نتيجة الأسباب التي سبق الوقوف عندها بالتحليل خاصة في الجدول رقم (27).

أماما تم التوصل إليه من خلال طرحنا للسؤال المتعلق بمستوى الخدمات المجتمعية بالنظر إلى الاقتطاعات الضريبية فقد مثلت نسبة 73.86 % الذين عبروا بأن هذه الخدمات لا تعكس مستوى تطلعات و توقعات أفراد المجتمع، و لم يتوقف الموقف المأسوي عند هذه النقطة،لكون أن أفراد الدراسة أشاروا إلى تدخل معايير غير موضوعية في عملية احتساب الاقتطاعات الضريبية، و بالنسبة إلىإمكانية الجزائر إنتاج بعض ما تستورده لكون أن الميزان

التجاري يغلب عليه معدلات الواردات عبر ما نسبته 81.73 % بأن الجزائر قادرة على إنتاج بعض ما تستورده لا سيما المنتوجات الغذائية، و ذلك بالنظر إلى توفرها على إمكانيات طبيعية و بشرية تؤهلها بأن تحقق ذلك .

أما الحديث عن مؤشر عمالة الأطفال كأحد المؤشرات البارزة في قياس التنمية الاقتصادية فقد عبرت نسبة 82.53 % أن مجهودات الحكومة في مجال مكافحة عمالة الأطفال هي مجهودات غير مرضية، نتيجة التزايد المستمر بشكل واضح في الحياة اليومية لمعدلات الأطفال الذين هم في سوق العمل، و بما أن هذه الظاهرة لا يمكن قراءتها كما سلف الذكر بعيدا عن الشرط السوسيوسياسي المنتج للهشاشة،فإنها ترجمة واقعية لجزء من الخسران و الإفلاس المجتمعي العام، كيف لا يكون ذلك و أن جيل صانعي التنمية و مستقبلها يتحملون أعباء و مسؤوليات أكبر من سنّهم بكثير .

الخـــــاتمـــــــة

لقد كشفت الدراسة التي بين أيدينا عن حقائق عديدة و متباينة تشترك في مجملها على أن الأداء التنموي بمختلف أبعاده و مجالاته السياسية منها أو الاجتماعية أو الاقتصادية لم يرقى إلى طموحات و توقعات غالبية أفراد مجتمع البحث.

و لقد تعددت أسباب عدم الرضى عن هذا الأداء، فمنها ما أتصل أحيانا بالتقصير في المجهودات المبذولة من طرف السلطة ، و منها ما أتصل بوجود انحرافات، و ممارسات غير موضوعية أثناء تجسيد العمل التنموي كالمحسوبية و الولاء و غيرها من السلوكات التي تتعارض مع المفهوم الديمقراطي.

إذا كان واقع التنمية المعبر عنه هكذا حقيقته يتفق معها شرائح واسعة و عريضة من أفراد المجتمع الجزائري، فإنه في الوقت نفسه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نبرئ أنفسنا نحن كمواطنين و أن لا نتحمل جزءا من هذا التقييم السلبي الذي لحق بالتنمية، لكوننا ساهمنا بشكل أو بأخر بالوصول إلى هذه النتيجة، و يكمن سبب ذلك أن دورنا في عملية التنمية أصبح مقتصرا على المشاهدة مع النقد و الاعتراض لكل ما من شأنه يصدر عن السلطة و فقط، فإذا كانت العملية التنموية مرهون تحقيقها بإلزامية تكاثف الجهود الحكومية ممثلة في القادة و المسؤولين مع جهود المواطنين فإن الأمر غير كذلك بالجزائر، حيث أن هذه العملية مقتصرة على الجهود الحكومية لا غير، و هو الشيء الذي أفرز جملة من الإخفاقات و النقائص في حق التنمية ككل.

إن المشاركة الإيجابية و الفعالة من جانب المواطنين في العمل التنموي إلى جانب المسؤولين و السلطات من شأنها أن تذلل الصعوبات و تحد من العراقيل التي تواجه التنمية إلى جانب أن هذه المشاركة تساهم بنسبة مرتفعة بإزالة أصناف التقييمات السلبية المتصلة بالسلطة و الابتعاد عن الانتقادات التي تضر بالتنمية أكثر من أن تنفعها، و ذلك لأن المواطن أصبح شريكا و طرفا في المعادلة التنموية، و الأهم من ذلك كله أنه عن طريق هذه المشاركة الواسعة و المنظمة تخلق نوعا من الضغط المتواصل و المستمر على القادة بمختلف مستوياتهم و مسؤولياتهم و هو الشيء الذي يدفعهم إلى الوقوف بحزم من أجل النهوض بتنمية المجتمع و تجسيد تطلعات و آمال المواطنين في حدود المكانات المتوفرة .

إن احتواء المواطنين و تحفيزهم للمشاركة في عملية التنمية يقودنا بالضرورة إلى الإشارة لدور مؤسسات التنشئة السياسية الرسمية منها و الغير الرسمية بمختلف أطيافها و أصنافها لنؤكد أهمية هذا الدور في عمليات التعبئة و التوعية لأن التمكن من ذلك سيشكل قوة دافعة لتحقيق المستهدف من التنمية.

إن الحديث عن عملية احتواء المواطنين و تحفيزهم للمشاركة عن طريق مؤسسات التنشئة السياسية لا سيما الرسمية منها ممثلة في مختلف الأحزاب و الجمعيات يضعنا أمام إشكالية مطروحة بقوة في المجتمع الجزائري تتمثل في أن الغالبية العظمى من المواطنين يرفضون و يعزفون و لا يتقبلون هذه المؤسسات لأسباب تم التطرق اليها في مناسبات سابقة أثناء تحليلنا للجداول هذا من جهة، و كذلك إن استقراء الواقع المعاش و الوقوف عند الكثير من الأرقام و الإحصاءات التي احتوتها دراستها يجعلنا نقف عند نقطة لا بد من إثارتها و إبرازها

تكمن في أن المواطن الجزائري اصطبغت قيمه و اتجاهاته النظرة السلبية المتمثلة لكثير من الشك و الحيطة و عدم الثقة لكل ما يمثل السلطة و كل ما هو قادم منها.

و عليه أمام هذا المشهد و الوضع المأساوي في الحقيقة لا يسعنا إلا أن نضع جملة من التساؤلات التي تحتاج إلى وقفة بحثية جريئة دون خجل أو حياء هي كالآتـــــــــي:

- هل بإمكاننا أن نحقق تنمية حقيقية و شاملة في ظل هذه القيم السائدة ؟
- ماهي الاستراتيجيات الملائمة التي يمكن الإعتماد عليها في جعل المواطن أداة و عنصرا فعالا في العملية التنموية ؟

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

أ/ الكتـــــــب

1. أبو بكر أحمد قادير –عبد الإله بلقريز وآخرون : في الاجتماع السياسي والتنمية والاقتصاد وفقه الإصلاح ، الشركة العربية للأبحاث
2. إبراهيم حسنين العسل : التنمية في الفكر الإسلامي ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر ، لبنان ، ط1 ، 2006
3. إبراهيم مدكور : معجم العلوم الاجتماعية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1975 .
4. إبراهيم ناصر :المواطنة، مكتبة الرائد العلمية، عمان ، ط 1، 2002
5. إبراهيم عصمت مطاوع : التنمية البشرية بالتعليم والتعلم في الوطن العربي دار الفكر العربي مصر 2002
6. أحمد زايد: الدولة بين نظرية التحديث والتبعية ، نهضة مصر للطباعة والنشر، ط 1 ، 2008 .
7. أحمد زايد : البناء السياسي في الريف المصري ، دار المعارف القاهرة ، ط 2 ، 1981.
8. أحمد زايد: علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، الطبعة الثانية، دار المعرف، القاهرة، مصر، 1994

9. أحمد سليمان أبو زيد ، علم الاجتماع السياسي " الأسس و القضايا من منظور نقدي" دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 2006

10. أحمد عارف العساف، محمود الحسين الوادي: التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة للنشر عمان، ط1 ، 2011

11. إحسان حفصي : علم الاجتماع التنمية : دار المعرفة الجامعية القاهرة

12. إحسان محمد الحسن: النظريات الاجتماعية المتقدمة، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2005

13. السيد عبد المطلب غانم ، دراسة في التنمية السياسية ، مكتبة نهضة الشرق ،القاهرة ، 1981 .

14. السيد الحسيني :التنمية والتخلف "دراسة تاريخية بنائية " ، دار المعارف ، القاهرة ، ط2 ، 1982 السيد عبد المطلب غانم، دراسة في التنمية السياسية، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1981

15. القرنشاوي حامد : تساؤلات حول اقتصاديات التعليم و قضايا التنمية في الوطن العربي ، الكويت ، 1999 .

16. أماني غوث طولان : القرية بين التقليدية والحداثة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1995

17. أندرو بستر : مدخل لسوسيولوجية التنمية ، ترجمة حمدي حميد يوسف ، دار الشروق الثقافية العامة ، بغداد ، ط2 ، 1986

18. إسماعيل علي سعد : قضايا المجتمع و السياسة ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة ، 2006

19. برهان غليون: نقد السياسة " الدين والدولة" المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1991.

20. جابريل ألموند، بنجهام باول : السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر "نظرة عالمية" ، ترجمة هشام عبد الله ، الدار الأهلية للنشر ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 1998

21. جابر نصر الدين، لوكيا الهاشمي، مفاهيم أساسية في علم النفس الاجتماعي، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر.

22. جهينة سلطان العيسي وأخرون : علم الاجتماع التنمية ، الأهالي للطباعة ، دمشق، 1999

23. جلال عبد الله معوض : أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية

24. جميل جريسات :إدارة التنمية العربية في ظل اللا منهجية ، المؤسسة العربية للنشر، ، ط2 ، 1998.

25. ديفيد هارسون : علم الاجتماع التنمية والتحديث ، ترجمة محمد عيسى برهوم ، دار الصفاء عمان ، ط2 ، 1998

26. هند عروب: ثقافة المواطنة في بلاد الرعية ، " المجتمع المغربي نموذجا " مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، سلسلة كتب المستقبل العربي، 56، ط1، 2006

27. وبير بيلو: المواطن والدولة، ترجمة نادر رضا، منشورات عويدات، بيروت، الطبعة الثالثة، 1983

28. زكريا سعد الدين ، البطالة ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، 2009

29. حامد عبد السلام زهران: علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1977

30. حسين عبد الحميد أحمد رشوان: الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط، مركز الإسكندرية للكتاب.

31. حسين عبد الحميد ، أحمد رشوان : التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، مصر ، ط3، 2002

32. حسين علون البيج: الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت، ط2، 2002

33. حسين عبد الحميد أحمد رشوان: في القوة والسلطة والنفوذ، مركز الإسكندرية للكتاب ، مصر، 2007

34. طلعت مصطفى السروجي. التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة: المكتب الجامعي الحديث ،مصر 2009

35. كمال المنوفي : أصول النظم السياسية المقارنة ، شركة الربيعان للنشر ، الكويت ، 1987

36. لاري دايموند : مصادر الديمقراطية " ثقافة المجموع أم دور النخبة ، ترجمة سمية فلو عبود ، دار السياقي ، بيروت ، طبعة الأولى ، 1994

37. لواء أمين منصور، إشكالية التعليم في العالم العربي و الإسلامي، دار العالمية للنشر و التوزيع. 2007 ، ص 17.

38. لاري دايموند : مصادر الديمقراطية " ثقافة المجموع أم دور النخبة ترجمة سمية فلو عبود ، طبعة الأولى ، دار السياقي ، بيروت ، 1994

39. ماجدة سيد حافظ : دراسات في علم الاجتماع الحضري ،مكتبة سعيد رأفت جامعة عين الشمس ،القاهرة ،مصر ، 1978

40. محمد الدقس : التغير الاجتماعي بين النظرية و التطبيق – دار مجدلاوي – الأردن ، ط1 ،1985

41. محمد العابد الجابري: فكرة ابن خلدون العصبية والدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، الدار البيضاء للنشر، المغرب، ط4، 1984

42. محمد زاهي المغيربي: قراءات في السياسة المقارنة (قضايا منهجية و مداخيل نظرية)، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي ،ليبيا،1994

43. محمود محمد الجوهري :علم الاجتماع التنمية ، دار الميسرة للنشر ، الأردن ، ط1 ، 2010،

44. محمد عبد الفتاح محمد : الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية – المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، 2005

45. محمد نبيل جامع: التنمية في خدمة الأمن القومي ، منشاة المعارف الإسكندرية .

46. محمد سليمان المشوخي: تقنيات ومناهج البحث العلمي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002

47. محمد عاطف غيث، تاريخ النظرية في علم الاجتماع واتجاهاتها المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1987

48. محمد عاطف غيث ، محمد علي محمد، دراسات في التمية والتخطيط الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة

49. محمد عبيدات، محمد أبو نصار وآخرون: منهجية البحث العلمي، دار وائل للنشر، عمّان، ط2 ، 1999.

50. محمد عبد الفتاح محمد: الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، مصر ، 2005

51. محمد على محمد، أصول الاجتماع الإنساني، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1982

52. محمد شفيق : التنمية والمتغيرات الإقتصادية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية

53. مصطفى الخشاب: علم الاجتماع، عالم الكتب القاهرة، 1985 .

54. مصطفى عبد الله القاسم خشيم محمد زاهي محمد البشير المغيربي ، الطبعة الثانية، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي 1998

55. مريم أحمد مصطفي : دراسات في التغير والتنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية ،القاهرة

56. نبيل عبد الفتاح وآخرون: علم النفس الاجتماعي، مكتبة الزهراء الشرق، القاهرة، 2000

57. نبيلة عبد الحليم كامل: الأحزاب السياسية في العالم المعاصر. دار الفكر العربي. القاهرة .1982

58. نيقولا تيماشيف: نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، ترجمة محمود عودة وآخرون، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط1، 1970 .

59. نظام بركات : الثقافة العربية و التكامل العربي ، مؤسسة حمادة للخدمات و الدراسات الجامعية أربد ، 1995

60. سمير خطاب: التنشئة السياسية والقيم، ايتراك للطباعة والنشر، مصر، ط4، 2004

61. سلطان ناصر القرعان : الثقافة السياسية في الريف الأردني ، مطبوعات وزارة الثقافة ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2005

62. سعاد الشرقاوي : علم الاجتماع السياسي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ط2 ، 1991

63. سعيد أحمد صادق : دراسات في المفاهيم الاقتصادية لدي المفكرين الإسلاميين ،دار الفارابي ، بيروت ، ط2 ، 1988

64. سعيد إسماعيل عمرو، في التربية والتحول الديمقراطي، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، 2007

65. عامر رمضان أبو ضاوية: التنمية السياسية في البلاد العربية والخيار الجماهيري، دار الرواد، لبنان، ط1، 2002.

66. عبد الله محمد عبد الرحمان ، علم الاجتماع السياسي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ط1 ، 2001.

67. عبد الباري محمد داود: التنشئة السياسية للطفل، الملتقى المصري للإبداع والتنمية،

68. ط 1 ، 2005

69. عبد القادر القصير: الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، دار النهضة العربية، بيروت ، الطبعة الأولى، 1995

70. عبد الباسط محمد حسن : التنمية الإجتماعية ، مكتبة وهبة القاهرة، ط1 ، 1982 .

71. عبد الهادي الجوهري و آخرون : دراسات في التنمية الاجتماعية ، مكتبة النهضة الشرق ، القاهرة ، 1984

72. عبد الحليم الزيات : التنمية السياسية ، الجزء الأول ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 2002

73. عبد القادر رزيق المخادمي: الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي، دار الفجر، مصر، ط1، 2007

74. عبد الغفار رشاد القصبي – التطور السياسي و التحول الديمقراطي ، الكتاب الأول " التنمية السياسية و بناء الأمة " ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، 2006 .

75. عبد الغفار رشاد القصبي، الراي العام ، دار الأصدقاء للطباعة و النشر ، مصر ، ط3 ، د ، ت

76. عبد الغني بسيوني عبد الله: النظم السياسية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت.

77. عبد الرحيم تمام أبو كريشة : دراسات في علم الاجتماع التنمية ، المكتب الجامعي الحيث الإسكندرية 2003.

78. علي عبد الواحد وافي: الحرية في الإسلام، دار المعرف ، القاهرة، ط3، 1986

79. علي عبد الرزاق جبلي: الاتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990.

80. علي الحوات: النظرية الاجتماعية " اتجاهات أساسية " ، منشورات شركة الجاء، مالطا، 1998

81. عبد الله محمد عبد الرحمن: علم الاجتماع " النشأة و التطور" دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005.

82. على ليلية: النظرية الاجتماعية المعاصرة، دار المعرف، القاهرة، مصر،، ط1 ،1981

83. عزمي بشارة: المجتمع المدني، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2000.

84. فايز الربيع ، الديمقراطية بين التأصيل الفكري و المقاربة السياسية ، دار الحامد للنشر ، الأردن ، ط1 ، 2004

85. فايز الربيع ، الديمقراطية بين التأصيل الفكري و المقاربة السياسية ، دار الحامد للنشر ، الأردن ، ط1 ، 2004

86. فليب برو : علم الاجتماع السياسي ، ترجمة عرب حاميلا ، المؤسسة الجامعية ، بيروت ،ط1 ، 1998

87. فيصل محمود الغرايبية : أبعاد التنمية الاجتماعية العربية ، دار يافا العلمية للنشر ، الأردن، 2010 .

88. فضيل دليو ، الهاشمي لوكيا و آخرون ، إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية ، منشورات جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ، فيفري 2001 .

89. صبحي محمد قنوص : أزمة التنمية الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع ، ليبيا ، ط1 ، 1992

90. صالح حسن سميع : أزمة الحرية في الوطن العربي ، الزهراء للإعلام العربي ، القاهرة ، 1988 .

91. صابر عبد ربه : الاتجاهات النظرية في تفسير الوعي السياسي ، دار الوفاء ، الإسكندرية ، ط1 ، 2003.

92. صالح جرادات: دراسات في الفكر السياسي والاجتماعي، دار الكندي، ط2002،1

93. قايد ذياب: المواطنة والعولمة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، ص 2007

94. ريتشارد داوسن كارن داوس وآخرون، التنشئة "دراسة تحليلية" ترجمة

95. رشاد أحمد عبد اللطيف : تنمية المجتمع المحلي ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، الإسكندرية

96. خليل عبد الرحمان المعايطة، علم النفس الاجتماعي ، دار الفكر للطباعة والنشر، 2000، عمان

ب/ الرسائل و المذكرات الجامعية

1. كمال محمود المنوفي : الثقافة السياسية للفلاحين المصريين : (رسالة الدكتوراه في العلوم السياسية) جامعة القاهرة 1978

2. مجاهد صالح سعد الشعبي : الثقافة السياسية للناخب اليمني و اثرها على سلوكه الانتخابي (بحث مقدم لنيل درجة الماجستير) ، معهد البحوث و الدراسات العربية ، القاهرة ، 2005

3. نشأت أدور أديب،: الثقافة السياسية للشباب الجامعي في المجتمع المصري،(رسالة, ماجستير في علم الاجتماع، جامعة عين الشمس) ، القاهرة، مصر، 2004

4. سمير محمد أحمد العبدلي : الثقافة السياسية الديمقراطية للقبائل اليمنية، دراسة ميدانية

(دراسة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية) معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2003

5. عبد السلام علي نوير : الثقافة السياسية للمعلم المصري " دراسة ميدانية لمعلمي مرحلة التعليم الأساسي " ، (رسالة دكتوراه في الفلسفة السياسية)،جامعة القاهرة ،مصر ،1998

ج/ الدوريات و المجلات العلمية :

1. السيد عليوة، منى محمود، المشاركة السياسية، موسوعة الشباب السياسية ، لإصدار مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة، 2000، العدد الرابع

2. برهان غليون: المحنة العربية الدولة ضد الأمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 1994

3. بسام الطيبي: البناء الاقتصادي و الاجتماعي للديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 3 ، 2002

4. معتز سيد عبد الله: الاتجاهات التعصبية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، عالم المعرفة، سلسلة كتب شهرية، العدد 137، ماي 1989

5. سيد أبو ضيف أحمد: المشاركة السياسية في الفقه السياسي المعاصر، مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، العدد30، ص 2002

6. علي الدين هلال : نحو إطار نظري لتحليل التنمية الشاملة في الوطن العربي ، مجلة قضايا عربية 8 العدد 1 يناير

7. علي أسعد وطفة: عبد الرحمن حمدي،: التعصب ماهية وانتشارا في الوطن العربي ، مجلة عالم الفكر، الكويت، مارس 2002

8. علي خليفة الكواري :مفهوم المواطنة في الدول الديمقراطية ،مجلة المستقبل العربي ،مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 264 ،فيفري 2001

9. عزمي بشارة: المجتمع المدني ، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2000

10. علي الدين هلال، الديمقراطية و هموم الإنسان العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1983

11.فاروق يوسف: القيم الاجتماعية وإدراك الحقائق السياسية، مجلة النيل، العد السادس، جانفي 1981، القاهرة

د/ الملتقيات العلمية :

1. سلوى العامري: الوعي السياسي بالأحزاب و الممارسة الحزبية لدى عينة من الريفيين – مؤتمر القرية المصرية الواقع و المستقبل،10-12 أفريل 1994، القاهرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية.

هـ/ القواميس و المعاجم

1. ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيرت، 1997

2. أحمد زكي بدوي : معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ط2، 1986

3. إحسان محمد الحسن: موسوعة علم الاجتماع، دار الموسوعات العربية، بيروت، 1999

4. محمد عاطف غيث :قاموس علم الاجتماع. دار المعرفة الجامعية مصر 1995

5. محمد محمود ربيع، إسماعيل صبري: موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، الكويت، 1994.

6. محمد منير حجاب ، المعجم الإعلامي، ط1 دار الفجر للنشر و التوزيع ..2004

7. سيد عويس و آخرون : معجم العلوم الاجتماعية : الهيئة المصرية العامة للكتاب : القاهرة ، 1975

8. غي هرميه، فليب برو و آخرون ، معجم علم السياسة و المؤسسات السياسية ، ترجمة هيثم اللمع ، المؤسسة الجامعية للنشر لبنان ، ط1 ، 2005

و/ المراسيم و القوانين

1. المادة 11-12-13-14-26-30 من قانون البلدية الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 37 ، الموافق لـ 3 يوليو 2011 م ،الموافق لـ 1 شعبان عام 1432 هـ

2. قانون عضوي رقم 12-01 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق لـ: 12 يناير سنة 2012 وزارة الداخلية و الجماعات المحلية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

ز/ الجرائد و الصحف:

1. جريدة النهار جريدة يومية جزائرية ، الاثنين 26 مارس 2012 الموافق لـ 03 جمادى الأول 1433 هـ

2. جريدة الفجر جريدة يومية جزائرية، يوم 29-03-2010

ح/ مواقع الانترنت

1. http://data.albankaldwali.org : avril 2012 , à 17:30

2. ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة ،يوم 13-03-2012-على الساعة 14:11.

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

A / les livres

1. Amitony H.Brich : The concepts and theories of modern democracy (London, routeledge.ISTED , 1993)
2. Alain Beitone : sciences sociales 2eme édition, Dalloz édition, Paris 2000.
3. Beer M.samuel M patterns of government ,new york , rout edge , 1970 .
4. Cedric,h.o :Structural fonctionnalisme, nature and justifications, New York, The modern press, 1989
5. Coser Lwis : Master of sociological thought, New York, Harcourt Brace, 1977 .
6. Chantal Moffe : Dimension Of Radical Democracy , Pluralism ,Citizen Ship ,Community (London, Vero Ist, 1992)

7. Davide, S.M : Why structural fonctionnalisme؟ London. Marks, Publishing co, 1991.
8. Eric rowe : modern politics : an introduction to behavior and institutions . London rout ledge. 1969.
9. Gabriel A.Almound . cooperative political systems. The journal of politics vol.18 No 3. August 1965.
10. Gabriel A.Almound, Sidney yerba. The civic culture (Boston little Brown and compant . 1965 .
11. Heinz eulou ,politics .self and society variation (Cambridge . Massachusetts university) press 1983.
12. Joseph .Schumpeter: capitalism . Socialism .and democracy (new york, harpe) .
13. Jean glauque : droit constitutionnel et institution politique, Edition Montchrestien, paris 1989
14. Kavanagh Dennis ; political culture . London . maccmillan , 1972 .
15. Keith Taulks : Political sosiology, New Yor, University press, 2000.
16. Mecredis Roy interest grouping comparative analysis , journal of politics . vol 18 , 1961 .
17. Michael roskin Mpolitical science introduction lengel wood cliffs , new jersey , prentice hail , 1988.
18. Micheal Novak : Truth and liberty : The cultural crisis, the review of politics vol 59, N 01, (Winter 1997)

19. M.KentJennings : Gender roles and inequalities in political participation :results prom on eight – nation study the western political quarterly, vol 36 N 03 (Sept 1983)
20. M.MargaretConway : The Political context of political behavior.Journal of politics.Vol 51.No 1 (Feb 1989).
21. Rasen bbaunm A.walter . political culture .London .nelson 1972.
22. Sidney verba : culture and political development (NEW JERSEY .university . 1965).
23. Water Resenbaum :Politicalculture, preager publiheres,New York.1975.

B / Dictionnaires et encyclopedia:

1. David Miller. The black Well encyclopedia of political thought (oxford .uk : New York 1995)
2. Lain mclean : concise dictionary of politics (oxford , university press , 1966)
3. Lucian pye. Political culture .international encyclopedia of the social sciences , 1968 , vol 12 .
4. Rymand Boudon, François Bouvicaud, dictionnaire critique de la sociologie 4eme édition, Prese universitaires de France 1994.
5. The new encyclopedia Britannica in 30 valves (vol n° 19) encyclopedia britonica.int N.Y:williom Benton , publisher ,1978.
6. Rymand Boudon, Philippe Bernard et autres : Dictionnaire de sociologie, Larousse, Paris, 1999.

الملاحق

ملحق رقم (01)

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

شعبة علم الإجماع

من إعداد : نبيل حليلو

تحت إشراف الأستاذ الدكتور :

برقوق عبد الرحمان

استبيـــــان

فيإطار إعداد مذكرة رسالة الدكتوراه بعنوان **" التنمية في ضوء الثقافة السياسية للطلبة الجامعيين"دراسة على عينة من طلبة بعض الجامعات الجزائرية.**

يشرفنا أن نضع بين أيديكم هذا الاستبيان راجين من سيادتكم الفاضلة تحكيمه و ذلك بالوقوف على بنوده لوضع الملاحظات التي ترونها ملائمة و التي لاشك أنها تدعم و تجعل هذا الاستبيان صحيحا

شكرا مسبقا

المفهوم الإجرائي للثقافة السياسية المعتمد في الدراسة:

الثقافة السياسية هي : **" تلك القيم و الاتجاهات و المعتقدات للأفراد إزاء الحكومة و مسؤولياتها و التي توضح ما يتوقع عمله منها- الحكومة- و ما ينبغي عليها أن تفعله لكي تستمر , لكون أن هذه المسؤوليات يعدها هؤلاء الأفراد حقوقا لهم".**

2012/2011

بيانات عامة حول المبحوث

1- السن :

2- الجنس : ☐ ذكر ☐ أنثى

3- السنة التي تدرس فيها :

4- التخصص :

5- مكان الإقامة(المدينة):

بيانات حول : المؤشرات السياسية للتنمية

1- بعد المشاركة :

1- هل سبق و أن شاركت بالتصويت في الانتخابات:

نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بـ"لا " هل يرجع ذلك إلى :

عدم اقتناعك بأهمية المشاركة عدم وجود أحد المقربين ضمن المترشح ☐

عدم اقتناعك ببرامج المنتخبين ☐

* شيء آخر أذكره : .....

2- المشاركة في الانتخابات تتم بشكل :

* تلقائي اختياري ☐ * الــزامي ☐

3- في المكاتب المخصصة للتصويت (عملية الاختيار) يتم التصويت :

* بكل حرية و ديمقراطية ☐ * تحت الضغط و الإكراه ☐

4- هل سبق وأن شاركت بالحضور في إحدى اجتماعات المجالس المنتخبة (المجلس الولائي و البلدي) المتواجد في مكان إقامتك ؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بـ " لا " ما هو سبب ذلك ؟..... .....

5- هل تناقش القضايا السياسية المتعلقة ببلدك مع زملاءك ؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بـ " لا " لماذا ؟ .....

6- لو أتيحت لك فرصة الانتماء إلى حزب معين هل ؟

تنتمي ☐ لا تنتمي ☐

في كلتا الحالات اشرح لماذا ؟.....

7- لو تبادر السلطات المحلية بحملات تطوعية (كحملات التشجير و التنظيف مثلا)

هل : تشارك ☐ لا تشارك ☐

- في حالة الإجابة بعدم المشاركة لماذا ؟ .....

8- في حالة وجود مشاكل و انشغالات تتعلق بحياتك اليومية هل تتقدم للجهات الوصية لعرضها ؟

نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بـ " لا " هل يرجع سبب ذلك إلى :

الخوف من مقابلة المسؤولين ☐ سبب اليأس و عدم جدوى المقابلة ☐

صعوبة مقابلة المسؤولين ☐

* شيء آخر أذكره .....

2 - البعد المعرفي :

9- هل الأحزاب الناشطة بالجزائر تساهم في :

تطوير وتنمية المجتمع ☐ ترسيخ الديمقراطية و نشرها ☐

نشر الوعي بين المواطنين ☐

* شيء آخر أذكره .....

10- هل الحكومة تعمل على إشراك المواطنين في اتخاذ القرار في عملية التنمية (كدارسة بعض المشاريع و تقييمها)

نعم ☐ لا ☐

11 -في رأيك هل نتائج التصويت في الانتخابات التي تعلنها الجهات الرسمية يعبر عنها بكل شفافية ؟

نعم ☐ لا ☐

-في حالة الإجابة بـ " لا " اشرح ذلك ؟ .....

12 -هل ترى بأن المواطنين متساوون أمام القانون في الواجبات و الحقوق ؟

نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة بـ " لا " لماذا ؟ .....

13- هل تقلد المناصب الإدارية و الترقيات المختلفة تتم حسب :

*الكفاءة ☐ * الخبرة ☐ *المحسوبية و المحاباة ☐

*شيء لآخر أذكره... .....

14-ممثلي الشعب في المجالس المختلفة (الولائية و البلدية , و البرلمانية) يختارون على أسس :

موضوعية ☐ شخصية ☐

15-كيف ترى العلاقة بين الجهاز التنفيذي (الحكومة) و البرلمان ؟

علاقة تبعية ☐ علاقة تنافس ☐ علاقة تعاون ☐ علاقة صراع ☐

بيانات حول : المؤشرات الاجتماعية للتنمية

1- متغير الصحة :

16- هل هناك نوع من التفضيل في العلاج بين المرض داخل المستشفيات العمومية ؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كان الجواب بـ " نعم " كيف ذلك ؟ .....

17- أي المصحات الاستشفائية تفضلها للعلاج :

- المصحات الاستشفائية العمومية ☐ المصحات الاستشفائية الخاصة ☐

- في حالة تفضيل المستشفيات العمومية هل يرجع لكونها :

تكفل و عناية أفضل ☐ لكونها مجانية العلاج ☐

تخصص الأطباء بها ☐

- شيء آ خر أذكره .....

- في حالة تفضيل العيادات الخاصة هل يرجع لكونها :

- تكفل و عناية أفضل ☐ - توفر التجهيزات و المعدات الطبية ☐

- تخصص الأطباء ☐

- شيء آ خر أذكره .....

18- ما هو رأيك في مجهودات الدولة في مجال الصحة من خلال :

المجهودات من حيث :	مقبولة	غير مقبولة
-نسبة عدد المستشفيات		
-نسبة عدد الأطباء		
-توفير الأدوية		
-مكافحة الأمراض و الأوبئة		
- تغطية كل التخصصات الطبية		
-تجهيز المصالح الاستشفائية بالمعدات الطبية الحديثة		

19- حسب معلوماتك كيف تقيم الخدمات الصحية بالجزائر بالمقارنة مع الدول المجاورة ؟

.....

متغير السكن :

20- المعايير التي يعتمد عليها في توزيع السكنات الاجتماعية قائمة على العدل و المساواة:

نعم ☐ لا ☐

-في كلتا الحالات اشرح ذلك .....

21- الاستفادة من مسكن للإقامة فيه بالجزائر حسب رأيك من الأمور :

- البسيطة ☐ - من الأمور الصعبة و المعقدة ☐

- في كلتا الحالات إشراح كيف ذلك ؟.....

22- ما هو رأيك في مجهودات الحكومة في مجال توفير السكن:

المجهودات من حيث :	مقبولة	غير مقبولة
-بناء و تشيد السكنات		
-سياسة التدعيم المالي للبناء السكنات		
-سياسة القروض		
-توفير سلع البناء		

2- متغير التعليم :

23- لو طلب منك التفضيل بين المؤسسات التربوية العمومية و الخاصة أيهما تختار :

-المؤسسات العمومية ☐ -المؤسسات الخاصة ☐

- في حالة تفضيل المؤسسات العمومية هل بسبب :

- مجانية التعليم ☐ -كفاء ة المدرسين بها ☐ - قيمة الشهادة المتحصل عليها ☐

- شيء آخر أذكره .....

- في حالة تفضيل المؤسسات الخاصة هل بسبب :

- تميز التدريس بها ☐ -تميز الخدمات المتوفرة بها ☐

- لعدم وجود بعض الالتزامات مثل ما هو موجود في المؤسسات العمومية (كالغيابات مثلا)

- شيء آخر أذكره .....

24 - هل التعليم و التكوين الحالي في الجامعات الجزائرية ينسجمان مع الاحتياجات الحقيقية للمجتمع ؟

نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة "بنعم" أو "لا" وضح ذلك.....

25- ما هو رأيك في مجهودات الحكومة في مجال التعليم من حيث :

المجهودات من حيث :	مقبولة	غير مقبولة
-مجانية التعليم		
-الرفع من نسبة عدد المدرسين		
-الرفع من نسبة المدارس		
الإصلاحات التربوية		

3- <u>المؤشرات الاقتصادية للتنمية</u>

1) <u>متغيـــر العمـــل</u>:

26- حسب رأيك هل هناك تكافؤ بين مخرجات الجامعة (حاملي الشهادات الجامعية) و متطلبات العمل (من ناحية فرص العمل)؟

نعم ☐ لا ☐

- في حالة الإجابة " بنعم أو لا " وضح لماذا؟.....

27- معايير اختيار المترشحين للتوظيف في مناصب العمل يتم حسب :

الكفاءة ☐ الخبرة ☐ المحاباة ☐

شيء آخر أذكره :.....

28-ما هي نظرتك لمستقبلك المهني بعد التخرج من الجامعة ؟.....

29-ما هو تقييمك للآليات المنتهجة من طرف الحكومة من أجل توفير العمل من حيث :

الآليات	مرضية	غير مرضية
القروض		
الإدماج		
الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)		
الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (ENSEJ)		

<u>2 متغيرات اقتصادية أخرى :</u>

30- ما هو رأيك في المجهودات التي تبذلها الحكومة من أجل مكافحة عمالة الأطفال ؟

.....

31- ما رأيك في أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية ؟

أسعار مرتفعة ☐ أسعار منخفضة ☐ مقبولة السعر ☐

32- في اعتقادك هل كل ما يستورد إلينا لا يمكن إنتاجه في الجزائر ؟

نعم ☐ لا ☐

- في كلتا الحالات "نعم" أو "لا" اشرح ذلك ؟.....

33- ما هو رأيك في مستوى الخدمات المجتمعية التي تقدمها الحكومة بالنظر إلى الاقتطاعات الضريبية المفروضة على المواطنين ؟

مرضية ☐ غير مرضية ☐

في كلتا الحالات اشرح ذلك ؟.....